

الشيعية

عجم ملحدون أم عرب موحدون؟

أبو حامد الغزالي

ترتيب وتعليق

إيهاب كمال

3 ميدان عرابي وسط البلد - القاهرة

0123877921 - 5745679

الحرية

للنشر والتوزيع

الشيعه

عجم ملحدون أم عرب موحدون؟

اسم الكتاب	الشيعة
تأليف	أبو حامد الغزالي
الناشر	الحرية للنشر والتوزيع
	٣ ميدان عرابي وسط البلد - القاهرة
	ت: ٢٦١٥٦٤٦ - ٥٧٤٥٦٧٩
	م: ١٢٣٨٧٧٩٢١
رقم الإيداع	٢٠٠٦/٢٦٥
الترقيم الدولي	٩١٥ - ٢٣ - ٢٥ - ٢٥ - ٢

حقوق الطبع محفوظة للناسر

الحرية
للنشر والتوزيع

تصدير عام

- ١ -

هذا كتاب «المستظهرى» فى الرد على الباطنية أو «فضائح الباطنية وفضائل المستظهرية» لأبى حامد الغزالى، ينشر كلاماً لأول مرة، إذ لم ينشر منه قبل اليوم غير قطع منه تعادل ثلثه، نشرها جولدتسيهر سنة ١٩١٦ (فى لندن، عند الناشر بريل) وقدم لها بالألمانية بمقدمة مستفيضة تنقسم قسمين: الأول مدخل يتناول تأليف الكتاب وسوابق التأليف فى باب، والثانى تحليل لمضمون الكتاب كله.

وفى المدخل يبدأ جولدتسيهر بالحديث عن فكرة التقليد فى الإسلام، ويشير إلى أن هذه الفكرة هى مركز هجوم الغزالى على الباطنية، ومنها يخلص إلى فكرة التعليم من الإمام المعصوم، التى قالت بها الباطنية. وفى الفصل ٤ من هذا المدخل يركز من سبق الغزالى إلى التأليف فى الرد على الباطنية. فيذكر أولاً الكتاب الذى ردّ فيه أبو عبد الله بن رزام على الاسماعيلية (راجع «الفهرست» لابن النديم ص ١٨٦ س ٢٤؛ والمقرئى، نشرة بونتس ص ١٢ س ٣). وهذا المؤلف لا يعرف تاريخ حياته، لكن من المؤكد أنه لا يتجاوز بداية القرن الرابع الهجرى. وفى نهاية هذا القرن الرابع كتب سعد بن محمد أبو عثمان الغسانى القيروانى النحوى كتاباً فى الرد على الملحدين. ثم جاء أبو بكر الباقلانى (المتوفى سنة ٤٠٣هـ - ١٠١٢م) فألف كتاباً «كشف الأسرار وهتك الأستار» فى الرد على الباطنية. وهنا تتور مشكلة خطيرة وهى أنه ورد فى طبعة «إحياء علوم الدين» للغزالى (ج ٢ ص ١٣٠ س ١١) النص التالى: وقد ذكرنا فى كتاب المستظهرى [المستنبط من كتاب «كشف الأسرار وهتك الأستار» تأليف القاضى أبى الطيب فى الرد على أصناف الروافض من الباطنية] ما يشير إلى وجه المصلحة فيه» - وهذا نص خطير، معناه: أن كتاب «المستظهرى» مستنبط من كتاب الباقلانى هذا. وجولدتسيهر يرى أن هذه السرقة الفاضحة لا يمكن أن يرتكبها الغزالى، لأن الغزالى كتب بعد الباقلانى بمائة سنة، وإذا فكتب الباقلانى كانت معروفة متداولة؛ وفضلاً

عن ذلك فإن الغزالي لم يذكر في «المستظهر» أنه أخذ شيئاً من كتاب الباقلاني؛ كذلك يعلن الغزالي عن عدم رضاه عما كتبه أسلافه في هذا الموضوع، والباقلاني من بينهم. يضاف إلى هذا أن رد الغزالي يتركز على ناحية في مذهب الباطنية لم تتجلى إلا بعد وفاة الباقلاني، وهي مسألة التعليم من الإمام المعصوم، ولهذا يستبعد جولد تسيهر أن يكون قد اعتمد على الباقلاني.

وقبل الخليفة المستظهر بقرابة قرن من الزمان كتب علي ابن سعيد الاصطخري المعتزلي رداً على الباطنية أهداه إلى الخليفة القادر، الذي كافأه عليه بوقف حبسه من بعده على بنيه. وفي الوقت نفسه ألف معتزلي آخر، هو إسماعيل بن أحمد البسي، كتاباً بعنوان: «كشف أسرار الباطنية» منه نسخة في حوزة ١. جرقيني في ميلانو، الذي كان أول من اكتشف وجود هذه المخطوطة.

كذلك يذكر من بين أسلاف الغزالي في هذا الباب ثابت ابن أسلم النحوي، وكان شيعياً يعمل في خزانة صاحب حلب، كشف فيه عن بداية الدعوة الإسماعيلية وقبائح هذه الفرقة؛ لكن أبناء هذه الفرقة انتقموا منه فأختطفوه إلى مصر حيث صلبوه في حدود سنة ٤٦٠هـ.

وفي الفصل الخامس من هذا المدخل يبين جولد تسيهر الظروف التي دعت الغزالي إلى تأليف هذا الكتاب، وهي استفحال أمر الدعوة الباطنية على يد الفاطميين الذين بشوا الدعاة في أرجاء بلاد الخلافة للدعوة للخليفة الفاطمي المستنصر، وتالياً على الخليفة العباسي المستظهر بالله. ثم ما جرى على يد الباطنية من إرهاب وسفك للدماء. ويختتم المدخل ببيان مكانة هذا الكتاب بين كتب الغزالي الأخرى في الرد على الباطنية.

- ٢ -

ونضيف إلى ما ذكره عن أسلافنا الغزالي ما يلي:

(١) أبو الحسين الملطي (المتوفى سنة ٣٧٧هـ): فقد ألف كتاب «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع»، الموجود منه نسخة في الظاهرة بدمشق (وطبع في مصر سنة ١٩٤٩)، وفي فصل منه (ص ٢٦-٢٧) تناول القرامطة وأتى على مذهبهم في الإلهيات والعبادات.

(ب) محمد بن مالك بن أبي الفضائل الحمادي اليماني: من فقهاء السنة في اليمن في أواسط المائة الخامسة للهجرة؛ فله كتاب «كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة»، الذي توجد منه نسخة خطية مصورة بدار الكتب المصرية (وطبع في مصر سنة ١٩٣٩). وقد اندس بين الصليحيين من أهل هذا المذهب في اليمن، «لأيتقن صدق ما قيل فيه من كذبه، ولأطلع على سرائره وكتبه. فلما تصفحت جميع ما فيها وعرفت معانيها رأيت أن أبرهن على ذلك ليعلم المسلمون عمدة مقالته، وأكشف لهم عن كفره وضلالته» (ص ١١). ولهذا كانت لهذا الكتاب - إلى جانب قدم عهده - أهمية بالغة في الكشف عن مذهب الباطنية. وقد أورد فيه آراءهم في أمور العبادات، وتأويلاتهم لمعاني القرآن، وبين أصل هذه الدعوة، وظهور عبد الله ابن ميمون القداح، وخروجه من سليمة إلى الكوفة، وما فعله أبو سعيد الجنابي من المنكرات في المسجد الحرام، إلى أن ذكر ابتداء دولة الصليحيين باليمن، وقيام على بن محمد الصليحي بالدعوة للقرامطة في حدود سنة ٤٣٩هـ.

لكن لا يبدو في كتاب «المستظهر» أثرٌ لهذين الكتابين.

أما الكتاب الذي يظهر بوضوح أن الغزالي اعتمد عليه فهو «الفرق بين الفرق» لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي (المتوفى سنة ٤٢٩هـ). فالفصل الطويل (ص ١٦٩-١٨٨) الذي عقده «في ذكر الباطنية وبيان خروجهم عن جميع فرق الإسلام» بعد أوفى ما لدينا، قبل الغزالي، في هذا الباب. ففيه تاريخ الباطنية وبيان لعقائدها وطرقها في الدعوة. ومعظم ما فيه مما يتصل بالعقيدة وطرق الدعوة ورد في كتاب الغزالي على نحو يشعر بأن الغزالي قد تمثل هذا الفصل تمثلاً تاماً.

ويتلوه في الأهمية الفصل الذي عقده الشهرستاني في «الملل والنحل» (ج ٢ ص ٢٦-٣١؛ طبع في مصر سنة ١٣٤٧هـ) وفيه بين مبادئ الباطنية وطرقها في التأويل ومذهب التعليم، وكيف التأويل بالأعداد التي تختص بها الحروف، وفصل القول في دعوة الحسن بن الصباح ونقل الفصول الأربعة التي ابتدأ بها الدعوة من الفارسية إلى العربية. والغزالي لا شك قد اطلع عليه.

وكتاب «المستظهر» هو أول كتاب ردّ به الغزالي على الباطنية من بين كتبه هذا الموضوع. فقد ذكر في «المنقذ من الضلال» وهو يتحدث عن موقفه من التعليمية (الباطنية) ما يلي:

وليس المقصود الآن بيان فساد مذهبيهم. فقد ذكرت ذلك في كتاب «المستظهر» أولاً؛ وفي كتاب «حجة الحق» ثانياً، وهو جواب كلام لهم عُرض على ببغداد؛ وفي كتاب «مفصل الخلاف» - الذي هو اثنا عشر فصلاً - ثالثاً، وهو جواب كلام عُرض على بهمذان؛ وفي كتاب «الدرج المرقوم بالجداول» رابعاً، وهو من ركيك كلامهم الذي عُرض على بطوس؛ وفي كتاب «القسطاس المستقيم» خامساً، وهو كتاب مستقل بنفسه، مقصوده بيان ميزان العلوم، وإظهار الاستغناء عن الإمام المعصوم لمن أحاط به». (ص ١١٨؛ دمشق ١٩٣٤م).

ويضاف إلى هذه الكتب:

- ١- «قواصم الباطنية» - راجع ما قلناه عنه في «مؤلفات الغزالي» ص ٨٦.
 - ٢- جواب المسائل الأربعة التي سألها الباطنية بهمدان - وهو غير كتاب «مفصل الخلاف»، وقد نشر في مجلة «المنار» (عدد ٢٩ شعبان سنة ١٣٢٦هـ = ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٠٨) المجلد ١١ ص ٦٠١ - ٦٠٨؛ راجع كتابنا «مؤلفات الغزالي» ص ١٣٢ - ١٣٤.
- ولم يبق لدينا من هذه الكتب غير ثلاث:
- (أ) «المستظهر»: (ب) «القسطاس المستقيم»: (ج) «جواب المسائل الأربع».

والذين أشاروا إلى هذا الكتاب، «المستظهر»، بعد الغزالي قليلون؛ نذكر منهم:

(أ) محيي الدين بن عربي (المتوفى سنة ٦٣٨هـ - ١٢٤٠م) في «الفتوحات المكية» (ج ١ ص ٣٣٤ س ٨ من أسفل) فقال:

«ونبغت طائفة ثالثة ضلّت وأضلّت؛ فأخذت الأحكام الشرعية وصرفتها في بواطنهم، وما تركت من حُكم الشريعة في الظواهر شيئاً، تسمى الباطنية، وهم في ذلك على مذاهب

مختلفة. وقد ذكر الإمام أبو حامد في كتاب «المستظهرى» له فى الرد عليهم شيئاً من مذاهبهم وبين خطأهم فيها».

(ب) شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى (المتوفى سنة ٩٠٢هـ = ١٤٩٦م) فى كتابه «الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ» (ص ٤٩ - ص ٥٠: القاهرة سنة ١٣٤٩) ونقل منه «قوله فى الباب الأول من كتابه «فضائح الباطنية» إنه طالع الكتب المصنّفة فى هذا الفن فصادفها مشحونة بفننين من الكلام: فن فى تواريخ أخبارهم وحكاية أحوالهم...».

أما كتاب «قواعد عقائد آل محمد» لمحمد بن الحسن الديلمى (نشره ر. شتروتمان فى استنبول، مطبعة الدولة، سنة ١٩٣٨) الذى عقد فصلاً فى «بيان مذهب الباطنية ويطالته» (ص ١٨ - ٣٩) فلا يشير إلى «المستظهرى» ولا إلى كتب الغزالى الأخرى فى الرد على الباطنية، ولا ينقل كلاماً بحروفه عن الغزالى، بل اعتمد على مصادر غيره؛ ولم يشر فى هذا الفصل إلى كتاب للغزالى غير «التهافت».

- ٥ -

الرد عليه

وقد ردّ أحد الدعاة الفاطميين القانمين باليمن، وهو الداعى: على بن محمد بن الوليد (المتوفى سنة ٦١٢هـ - ١٢١٥م)، على كتاب «المستظهرى» بكتاب عنوانه: «دامغ الباطل وحف المناضل». وقد بذلنا جهدنا للحصول على نسخة منه أثناء مقامنا بالهند فى يناير سنة ١٩٦٤ لدى رجال الطائفة الإسماعيلية، فلم نظفر بها حتى الآن. وكنا نود أن نورد رده، أو أن نحلله على أقل تقدير. فإلى أن يتيسر لنا الظفر بنسخة منه نرجئ الحديث عنه. ولا شك أن ثمت ردوداً أخرى فى ثنايا الإسماعيلية لكنّ رجال هذه الطائفة بكتبهم فلم يُيسر الإطلاع عليها حتى اليوم.

الظروف السياسية

والداعى الأهم إلى تأليف الغزالي لهذا الكتاب هو- كما قلنا- استفحال أمر الباطنية، وبث دعاة الإسماعيلية من قبيل الدولة الفاطمية فى مصر للدعوة إلى الخليفة الفاطمى «المستنصر بالله» ضد الخليفة العباسى «المستظهر بالله».

ولهذا استهدف الغزالي من هذا الكتاب هدفين: إظهار فضائح الباطنية، وهو أمر يتعلق بالعتيدة؛ وبيان فضائل المستظهرية، أى خلافة المستظهر بالله العباسى، وهو أمر يتعلق بالسياسة. ومن هنا جاءت تسمية الكتاب بـ «المستظهرى» فى «فضائح الباطنية وفضائل المستظهرية».

أما المستظهر بالله فهو: أبو العباس أحمد بن المقتدى بالله عبد الله بن الأمير محمد بن القاسم العباسى. ولد فى شوال سنة ٤٧٠هـ، ويومئذ له عند موت أبيه سنة ٤٨٧هـ وله ست عشرة سنة، ووزر له عميد الدولة: أبو منصور بن جهير، وسديد الملك- أبو المعانى المفضل بن عبد الرزاق الأصبهانى، وزعيم الرؤساء- أبو القاسم بن جهير، ومجد الدين- أبو المعالى هبة الله ابن المطلب، ونظام الدين- أبو منصور الحسين بن محمد. وناب عن الوزارة أمين الدولة- أبو سعيد بن الموصلابا، وقاضى القضاة- أبو الحسن على بن الدامغانى. ومضى فى أيامه ثلاثة سلاطين خطب لهم بالمحضرة، وهم: تاج الدولة تتش ابن ألب أرسلان، والسلطان بركيارق ومحمد ابناملكشاه» (ابن الأثير فى حوادث سنة ٥١٢هـ ج ١ ص ١٨٨). وفى أيامه قويت شوكة الباطنية، فتولى السلاجقة إخضاعهم خصوصاً فى أصبهان وأعمالها، وقد لجأوا خصوصاً إلى الاغتيالات الفردية. فقتلوا نظام الملك، «أثناء شاب صوفى الشكل من الباطنية ليلة عاشر من رمضان [سنة خمس وثمانين وأربعمائة] فناوله قصة ثم ضربه بسكين فى صدره فقتل عليه» («شذرات الذهب» لابن العماد ج ٣ ص ٣٧٣)؛ وقتلوا بهمذان قاضى قضاة أصبهان- عبيد الله بن على الخطيبى؛ وقتلوا بأصبهان- يوم عيد الفطر- أبا العلاء: صاعد بن محمد البخارى الحنفى المفتى؛ وقتلوا بجامع آمل- يوم الجمعة فى المحرم- فخر الإسلام القاضى أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الرويانى شيخ الشافعية- وكل ذلك فى سنة ٥٠٢هـ «وعظم الخطب بهؤلاء الملاحين، وخافهم كل أمير وعالم لهجومهم على

الناس». («شذرات الذهب» ج٤ ص٤). وكانوا عضداً فى النزاع السياسى بين بركيارق والسلطان محمد، فاستعان بهم بركيارق أولاً فى قتل من يريد قتله من الأمراء، مثل أنز، شحنة أصيهان، وأرغش، وغيرهم. فأمنوا جانبه وانتشروا فى عسكره وأغروا الناس ببدعتهم، ونجواوزوا إلى التهديد عليها، حتى خافهم أعيان العسكر. وصار بركيارق يصرفهم على أعدائه، والناس يتهمونه بالميل إليهم. فاجتمع أهل الدولة وعذبوا بركيارق فى ذلك، فقبل نصيحتهم، وأمر بقتل الباطنية حيث كانوا. فقتلوا وشردوا كل مشرد «تاريخ ابن خلدون، ج٥ ص٢٦؛ طبعة بولاق). وفى سنة ٥٠٠ قتلوا فخر الملك بن نظام الملك.

وتوفى المستظهر بالله فى السادس عشر من شهر ربيع الآخر سنة ٥١٢، وعمره أربعون سنة وستة أشهر وستة أيام، وخلافته أربع وعشرون سنة وثلاثة أشهر وأحد عشر يوماً.

وكان الأمر فى عهده للسلاجقة، ولم يكن له من السلطان شىء.

فالغزالي فى ردوده على الباطنية، التى بدأها بكتابتنا هذا، إنما قصد أو قصد له أن يناضل الباطنية من حيث المذهب، كما كان أمراء السلاجقة يكافحونها من حيث السلطان السياسى.

وكان الغزالي على وعى تام بخطر الباطنية فى الإسلام، ولهذا كان هجومه عليهم عنيفاً مخلصاً متحمساً؛ بينما جاء الفصل الخاص بـ «إقامة البراهين الشرعية على أن القائم بالحق والواجب على الخلق «طاعته» فى عصرنا هذا هو الإمام المستظهر بالله»، وهو الفصل التاسع، جاء ضعيفاً لا يتناسب فى قوة حججه مع قوة حجج الفصول الأخرى.

- ٧ -

نشرتنا هذه

قلنا إننا ننشر هذا الكتاب كاملاً لأول مرة، لأن ما نشره جولد تسيهر يبلغ ثلث الكتاب، وذلك فى كتابه:

Streitschrift des Gazali gegen die Batinijja- Sekte. Veröffentlichungen der de Goeje- Stifting No. Leiden, E. J. Brill, 1916. 112+ 81 pp.

ولم يعتمد جولد تسيهر في نشرته هذه إلا على مخطوط واحد هو المخطوط رقم ٧٧٨٢ شرقى في المتحف البريطاني بلندن، لأنه لم يعلم بوجود غيره.

أما نشرتنا هذه فتعتمد على مخطوطين:

١- مخطوط المتحف البريطاني هذا.

٢- مخطوط جامع القرويين بفاس.

وها نحن أولاً نصف كليهما:

(١) مخطوط المتحف البريطاني

هذا المخطوط، الذي اقتناه المتحف البريطاني في شهر نوفمبر سنة ١٩١٢، رقمه ٧٧٨٢

شرقى Or. 7782

١- عدد أوراقه ١١١ ورقة وله ترقيمان: أحدهما بالأرقام العربية ويتعلق بالصفحات، ويستمر من ١ إلى ٢١٦ صفحة، ويبدأ ببداية الموجود من الكتاب، ويتكرر فيه رقم ١٤٦، ولا يدخل في ذلك ترقيم الثلاث الصفحات الأولى؛ والترقيم الثاني بالأرقام الأفرنجية، ويتعلق بالأوراق ويبدأ من صفحة فيها دعوات، تنلونها ورقة يرد فيها العنوان والأبواب بخط- رقعة حديث- يختلف كل الاختلاف عن خط الكتاب، هكذا:

«كتاب فضائح الباطنية وفضائل المستظهريّة تأليف الإمام العلامة محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥.

الباب الأول: في الإعراب في (!) المنهج الذي استتبعته في سياق هذا الكتاب.

الباب الثاني: في بيان ألقابهم والكشف عن السبب الباعث لهم على نصب هذه الدعوة.

الباب الثالث: في بيان درجات حيلهم في التلبيس والكشف عن سبب الاغترار بحيلهم.

الباب الرابع: في نقل مذهبهم جملة وتفصيلاً.

الباب الخامس: في فساد تأويلهم للظواهر الجلية واستدلالاتهم بالأمور العددية. وفيه فصلان: الفصل الأول في تأويلهم للظواهر، والفصل الثاني في استدلالاتهم بالأعداد والحروف.

الباب السادس: فى الكشف عن لسانهم (!) التى زوقوها فى معرض البرهان على إبطال النظر الجعلى (١).

الباب السابع: فى إبطال تمسكهم بالنص فى إثبات الإمامة والعصمة.

الباب الثامن: فى الكشف عن فتوى الشرع فى حقهم فى التكفير وسفك الدم.

الباب التاسع: فى إقامة البراهين الشرعية على أن الإمام القائم بالحق الواجب على الخلق فى عصرنا هذا الإمام «المستظهر بالله».

الباب العاشر: فى الوظائف الدينية التى بالمواظبة عليها يدوم استحقاق الإمامة.

وظاهر أن الذى وضع هذا الفهرس جاهل؛ لكثرة ما وقع فيه من أخطاء.

ويستمر الترقيم الفرنجى للأوراق من ١ إلى ١١١، وفى الورقة ١١١ ب كلام فى الصلاة والنجاسة.

٢- مسطرته ١٧ سطراً، ومقاسه ٨، ١٨ × ١، ١٥ سم.

٣- يخط نسخى قليل النقط، وعنوانات الفصول والأبواب يخط ثلث كبير.

٤- المخطوط تنقص منه الورقة الأولى ويبدأ من قوله: «الرحمة كما تتبع العبرة اختلافهم...» (ص ٢ هنا).

كذلك فيه نقص ثانٍ من قوله: «من تخصص بالمعضلة الزبانية...» (ص ٤ هنا) ويستمر حتى قوله: «والالتزام وبأدرك...» (ص ٥ هنا).

ونقص ثالث من قوله: «إلى مراده...» (ص ٣١) حتى قوله: «يحيلهم مع ظهور فسادها» حتى قوله «استحقاق الإمام» (ص ٥-٦ هنا).

ونقص رابع من قوله: «إلى مراده...» (ص ٣١) حتى قوله: «أناساً يزعمون» (ص ٣٤).

٥- وقع الفراغ من نسخه «يوم السبت لسبعة عشر يوماً خلت من شهر ربيع الآخر سنة خمس وستين وستمائة» (= يناير سنة ١٢٦٧م).

ولكنه لم يذكر اسم الناسخ.

(ب) مخطوط القرويين بفاس

هذا المخطوط يوجد في جامع القرويين بفاس، تحت رقم خ ل 4428 ويقع في ٧٧ صفحة مرقمة بالأرقام الأفرنجية.

١- يبدأ ببداية الكتاب وبهذا يكمل النقص الوارد في أول مخطوط المتحف البريطاني، لكن فيه في مقابل ذلك خروماً عديدة، أكبرها الحرم الواقع من قوله «نظام الدين والملوك...» (صفحة ١٧٧ في مخطوط المتحف البريطاني) حتى منتصف صفحة ٢١٠ في نسخة المتحف البريطاني، أي مقدار ٢٣ صفحة من نسخة المتحف البريطاني (هنا من ص ١٨٦ إلى ص ٢١٧).

٢- هذا المخطوط بخط مغربي عسير القراءة، منقوط كله، خال من الشكل؛ ومسطرته ٢٩ سطراً.

٣- قام بنسخه: أبو الحسن علي بن سعيد بن مسعود التلملي، وفرغ من ذلك في «يوم الجمعة من ربيع الثاني عام واحد وثمانين وتسعمائة، بمدينة فاس».

مقارنة بين المخطوطين

مخطوط المتحف البريطاني أحسن بكثير من مخطوط القرويين بفاس؛ فهو أصح منه قراءة، وأوضح خطأ، وأكمل منه؛ والقراءات التي يقدمها واضح أنها أقرب جداً إلى أصل المؤلف، بينما يلاحظ أن مخطوط القرويين يتصرف في بعض المواضع تصرفاً يدل على أنه مقصود، مثل الإشارة إلى حكم الفاطميين في مصر... الخ. ولهذا كان اعتمادنا الأساسي على مخطوط المتحف البريطاني، ولكننا أثبتنا جميع الفروق بين النسختين. وفائدة مخطوط القرويين الرئيسية هي تكملة النقص الواقع في أول مخطوط المتحف البريطاني وفي الأوراق ٤ب (حيث ينقص ٩ أسطر من أسفل) و٢٥ (١٠ أسطر ناقصة) و٢١٦ (ينقص ٦ أسطر من أسفل) بسبب ما أصاب الورق من تلف.

وفي أثناء مقامنا بدمشق في مارس سنة ١٩٦١ علمنا بوجود مخطوطة ثالثة من كتاب «المستظهر» في حوزة أصحاب مكتبة عبيد بدمشق، وبذلنا كل وسعنا في الحصول على نسخة مصورة منها فأبى أصحابها حتى مطالعتها؛ على أنها هي الأخرى بها خروم كثيرة، ويبدو من خطها- وقد رأيناها بنظرة عابرة- أنها حديثة وليست بذات شأن.

ولا نريد أن نتوسع في هذا التصدير، لأننا عزمنا على كتابة تاريخ للباطنية بمختلف فروعها في الإسلام، اعتماداً على ما يتيسر لنا الإطلاع عليه من كتب أصحابها من ناحية، وعلى الردود عليها من ناحية أخرى، لأن مذهب الباطنية لعب دوراً خطيراً، ليس فقط في التاريخ السياسى، بل وخصوصاً في التاريخ الروحى للإسلام منذ القرن الثالث الهجرى، ولا يزال له أنصاره حتى اليوم، بين الإسماعيلية في الهند والباكستان وأفريقيا الشرقية، والدروز في سوريا ولبنان، والمذاهب المستورة العديدة المنشقة على الإسلام.

القاهرة فى فبراير سنة ١٩٦٤.

عبد الرحمن بدوى

الرموز

ق: نسخة القرويين بفارس برقم خ ل 4428

ب: نسخة المتحف البريطاني برقم Or .7782

ج: ما نشره جولدتسيهر بحسب مخطوطة المتحف البريطاني
ويعادل ثلث الكتاب تقريباً.

<> :زيادة نقترحها.

المقدمة

[١] الحمد لله الحى القيوم الذى لا يستولى على كنهه قيامه وصف وأصف: الجليل الذى لا يحيط بصفته جلاله معرفة عارف؛ العزيز الذى لا عزيز إلا وهو^(١) يقدم الصغار على عتية عزه عاكف؛ الماجد الذى لا ملك إلا وهو حول سراق مجده طائف؛ الجبار الذى لا سلطان إلا وهو لنفحات عفوه راج وسطوات سُخطه خائف؛ المتكبر الذى لا ولى إلا وقلبه على محبته وقف وقالبه لخدمته واقف؛ الرحيم الذى لا شئ إلا وهو تمتط مثنى الخطر فى هول المواقف، لولا ترصده لرحمته بوعده السابق السالف؛ المنعم الذى إن بُردك بخير فليسمع لفضله راد ولا صارف؛ المنتقم الذى إن يَمْسَسْكَ بضُرٍّ فما له سواء كاشف؛ جل جلاله، وتقدست أسماؤه. فلا يقره موالف ولا يضره مخالف؛

وعز سلطانه فلا يكيد به مراوغ ولا يناوئه مكاشف؛ خلق الخلق أحزاباً وأحساباً، ورتبهم فى زخارف الدنيا أرذالاً وأشرافاً، وقربهم فى حقائق الدين ارتباطاً وانحرافاً وجَهلةً وعُرفاً؛ وفرقهم فى قواعد العقائد فرقاً وأصنافاً، يتطابقون ائتلافاً ويتقاطعون اختلافاً، واعتدالاً وإسرافاً، كما تباينوا أصلاً وأوصافاً؛ هذا غنى يتضاعف كل يوم ما له أضعافاً، وهو يأخذ جزافاً وينفق جزافاً؛ وهذا ضعيف يعول ذريةً ضعفاً، يعوزه قوت يوم حتى سأل الناس إلحافاً؛ وهذا مقبول فى القلوب لا يلقي فى حاجته إلا إجابة وإسعافاً؛ وهذا مُبَغَضٌ للخلق تُهْتَضَمُ حقوقه ضيماً وإجحافاً؛ وهذا تقى موفق يزداد كل يوم فى ورعه وتقواه إسرافاً وإسرافاً؛ وهذا مخذول يزداد على مر الأيام فى غيبه وفساده تمادياً واعتسافاً، ذلکم تقدير ربكم القادر الحكيم الذى لا يستطيع سلطان عن قهره انحرافاً؛ القاهر العليم الذى لا يملك أحد لحكمه خلافاً، رغماً لأئف الكفرة الباطنية الذين أنكروا أن يجعل الله بين أهل الحق اختلافاً، ولم يعلموا أن الاختلاف بين الأمة يتبعه^(*) [١] الرحمة كما تتبع العبرة اختلافهم

(*) هذا ترقيم نسخة القرويين لأنه لا يوجد فى نسخة المتحف البريطانى التى اتخذنا ترقيم صفحاتها بالعربية أساساً ووضعناه بين قوسين معقوفتين هكذا [١]. (١) ق: وهم

(*) من هنا ننضع ترقيم مخطوط المتحف البريطانى، والملاحظ أن الترقيم بالصفحات بالأرقام العربية، وبالأوراق بالأرقام الأترنجية، وسنورد هنا الترقيم بالصفحات التى بالأرقام العربية، ويلاحظ أنه تكرر فيه رقم ١٤٦.

وشكراً لله الذى وفقنا للاعتراف بدينه إعلاناً وإسراءاً، وسددنا للانقياد لحكمه إظهاراً وإضماراً، ولم يجعلنا من ضلّال الباطنية الذين يظهرون باللسان إقراراً، ويضمرون فى الجنان تمادياً وإصراراً، ويحملون من الذنوب أوقاراً، ويعلنون^(١١) فى الدين تقوى ووقاراً، ويحتقون من المظالم أوزاراً، لأنهم لا يرجون الله وقاراً، ولو خاطبهم دعاة الحق ليلاً ونهاراً لم يزد هم دعاؤهم^(١٢) إلا فراراً؛ فإذا أطل عليهم سيف أهل الحق آثروا الحق إيثاراً، وإذا انقشع عنهم ظله أصرّوا واستكبروا استكباراً- فنسأل الله أن لا يدع^(١٣) على وجه الأرض منهم دياراً؛ ونُصلى على رسوله المصطفى، وعلى آله وخلفائه الراشدين من بعده صلوات بعدد قطر^(١٤) السحاب تهيم مدراراً، وتزداد على مر الأيام استمراراً، وتتجدد على توالى الأعوام تلاحقاً وتكراراً.

أما بعد: فيأنى لم أزل مدة المقام بمدينة السلام متشوقاً إلى أن أخدم المواقف المقدسة النبوية الإمامية^(١٥) المستظهرية ضاعف الله جلالها، ومدّ على طبقات الخلق ظلالها- بتصنيف كتاب^(١٦) فى علم الدين أقضى به شكر النعمة، وأقيم به رسم الخدمة، وأجتنى بما أتعاطاه من الكلفة ثمار القبول والزلفة؛ لكنى^(١٧) [٢] جنحت^(١٨) إلى التوانى لتجبرى^(١٩) فى تعيين العلم الذى أقصده بالتصنيف وتخصيص الفن الذى يقع موقع الرضا من^(٢٠) الرأى النبوى الشريف، فكانت هذه الحيرة^(٢١) تغبّر فى وجه المراد، وتنعق القرية عن الإذعان

(١١) ق: ويعلنون فى الظاهر هوى وناراً ولو خاطبهم...

(١٢) ق: دعائى.

(١٣) ق: يد (....).

(١٤) قطر: ناقصة فى ب.

(١٥) الإمامية المستظهرية: ناقصة فى ق.

(١٦) كتاب: ناقصة فى ب.

(١٧) ق: لا كينى (١).

(١٨) ج: احتجبت (وهو خطأ).

(١٩) ق: لعجزى.

(٢٠) ش: ناقصة فى ق.

(٢١) ن: تصير. ج: تعثر. ق: يعثر. ب- وغير فى وجهه: سبقه، كأنه أثار الغبار أمامه.

والانقياد، حتى خرجت الأوامر الشريفة المقدسة النبوية المستظهيرية^(١) بالإشارة إلى الخادم في تصنيف كتاب في الرد على الباطنية مشتمل على الكشف عن يدعهم وضلالاتهم^(٢)، وفنون مكرهم واحتيالهم، ووجه استدراجهم عوام الخلق وجهالهم، وإيضاح غوائلهم في تلبسهم وخداعهم، وانسلاهم عن ريق الإسلام، وانسلاخهم وانخلاهم وإبراز فضائهم وقبائحهم بما يفضى إلى هتك أستارهم وكشف أغوارهم. فكانت المفاتحة بالاستخدام في هذا المهم في الظاهر نعمة أجابت قبل الدعاء، وليت قبل النداء، وإن كانت في الحقيقة ضالة كنت أنشدتها وبغية كنت أقصدها، فرأيت الامتثال حتماً، والمسارة إلى الارتسام حتماً. وكيف لا أسارع^(٣) إليه؟ وإن لاحظت جانب الأمر ألفتته أمراً مبلغه^(٤) زعيم الأمة^(٥) وشرف الدين، ومنشؤه ملاذ الأمم أمير المؤمنين، وموجب طاعته خالق الخلق رب العالمين، [٣] إذ قال الله تعالى^(٦): ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(٧). وإن التفت إلى المأمور به فهو ذب عن الحق المبين ونضال^(٨) دون حجة الدين، وقطع لدابر الملحدين، وإن رجعت إلى نفسي، وقد شرفت بالخطاب^(٩) به من بين سائر الأعيان، إذ يقل على بسيط الأرض من يستقل في قواعد^(١٠) العقائد بإقامة الحجة والبرهان بحيث يرقبها من حضيب الظن والحسبان إلى يفاع^(١١) القطع والاستيقان^(١٢)، فإنه الخطب الجسيم والأمر العظيم الذي لا تستقل بأعيانه بضاعة الفقهاء، ولا يضطلع بأركانه إلا من^(١٣) تخصص بالمعضلة الزباء، لما

(١) المقدسة النبوية المستظهيرية: ناقص في ق.

(٢) ب: بدعهم وضلالهم.

(٤) ق: أمراً رغم الأمة (١).

(٥) الواو ناقصة في ب.

(٦) ق: إذ قال عز من قائل.

(٧) سورة النساء آية: ٥٩.

(٨) ج، ق، ب: نضال (بالصاد المهملة).

(٩) ج، ب: والأقدار... حتى.

(١٠) ق: من يطل في قواعد ذرى العقائد.

(١١) ج، ب: ...ع.

(١٢) ب: الاسلطان [الاستيقان]؛ ق: الاسعان (١)؛ ج: الاستيقان.

(١٣) من هنا نقص في ب حتى قوله... إلى الامتثال والارتسام.

نعم في أصول الديانات من الأهواء.. واختلط بمسالك الأوائل من الفلاسفة والحكماء.. فمن بواطن^(١) غيهم «كان» استمداد هؤلاء فيأنهم بين مذاهب الثنوية والفلاسفة يترددون، وحول حدود المنطق في مجادلاتهم يدندنون^(٢). ولقد طال تفتيشي عن شبه خصمه لما تقدّر على قمعه وخصمه. وفي مثل ذلك أنشد:

عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه

ومن لا يعرف الشر من الناس يقع فيه

تظاهرت على أسباب الإيجاب والإلزام. واستقبلت الآتي بالاعتناق والإلزام. وبادرت (+) إلى الامتثال [٤] والارتسام وانتدبت لتصنيف هذا الكتاب مبنياً على عشرة أبواب، سائلاً من الله سبحانه^(٣) التوفيق لشاكلة الصواب. وسميته «فضائح الباطنية وفضائل المستظهرية»^(٤). والله تعالى الموفق لإتمام هذه النية، وهذا ثبت الأبواب:

الباب الأول: في الإغراب عن المنهج الذي استنهجته في سياق هذا^(٥) الكتاب.

الباب الثاني: في بيان ألقابهم والكشف عن السبب الباعث لهم على نصب هذه الدعوة المضلّة^(٦).

الباب الثالث: في بيان درجات حيلهم في التلبيس والكشف عن سبب الاغترار بحيلهم^(٧) مع ظهور^(٨) فسادها.

الباب الرابع: في نقل مذهبهم جملة وتفصيلاً.

(١) ق. غيهم واستمداد - والموضع غير واضح.

(٢) غير واضح في ق.

(٣) (+) إلى هنا آخر النص في ب.

(٤) ب: تعالى.

(٥) وفضائل المستظهرية: ناقصة في ق.

(٦) هذا: ناقصة في ق. (٦) المضلة: ناقصة في ب.

(٧) (+) من هنا نقص في ب حقّ قوله... استحقاق الامامة.

(٨) مع ظهور فسادها: ناقص في ب.

الباب الخامس: فى تأويلاتهم لظواهر^(١) القرآن واستدلالاتهم بالأمور العددية^(٢)، وفيه فصلان: الفصل الأول فى تأويلهم للظواهر، والفصل الثانى فى استدلالاتهم بالأعداد والحروف^(٣).

الباب السادس: فى إيراد أدلتهم العقلية على نصرته مذهبهم والكشف عن تلبيساتهم التى زوقوها بزعمهم فى معرض البرهان على إبطال النظر العقلى.

الباب السابع: فى إبطال استدلالاتهم بالنص على نصب الإمام المعصوم.

الباب الثامن: فى مقتضى فتوى الشرع فى حقهم من التكفير والتخطئة وسفك الدم.

الباب التاسع: فى إقامة البرهان الفقهي الشرعى على أن الإمام الحق فى عصرنا هذا «هو الإمام المستظهر بالله حرس الله ظلالة».

الباب العاشر: فى الوظائف الدينية التى بالمواظبة عليها يدوم [٥] استحقاق^(٤) الإمامة.

هذه ترجمة الأبواب والمقترح على رأى الشريف^(٤) النبوى مطالعة الكتاب جملة، ثم تخصيص الباب التاسع والعاشر لمن يريد استقصاءً ليعرف من الباب التاسع قدر نعمة الله تعالى عليه، وليستبين^(٥) من الباب العاشر طريق القيام بشكر تلك النعمة ويعلم أن الله تعالى إذا لم يرض أن يكون له^(٦) على وجه الأرض عبد أرفع رتبة من أمير المؤمنين، فلا يرضى أمير المؤمنين أن يكون لله على وجه الأرض عبد أعيد^(٧) وأشكر منه. نسأل الله تعالى أن يمدّه بتوفيقه ويسدده لسواء طريقه. هذه جملة الكتاب، والله^(٨) المستعان على سلوك جادة الحق واستنهاج مسلك الصدق^(٩).

(١) من هنا نقص فى ب حتى قوله... استحقاق الإمامة.

(٢) ب: تأويلهم للظواهر الجلية واستدلالاتهم بالأمور الغريبة.

(٣) (٧٠٠٠٧) ما بين الرقمين ساقط فى ق.

(٤) آخر النقص فى ب. (٤) ب: النبوى الشريف.

(٥) ب: على وجه الأرض له. (٦) ب: يستبين.

(٧) أعيد: ناقصة فى ق.

(٨) (٥٠٠٠٥) ناقص فى ب.

الباب الأول

فى الإعراب عن المنهج الذى استنهجته فى هذا الكتاب

لتعلم أن الكلام فى التصانيف يختلف منهجه، بالإضافة إلى المعنى: غوصاً وتحقيقاً، وتساهلاً وتزويقاً^(١)، وبالإضافة إلى اللفظ: إطناباً وإسهاباً واختصاراً وإيجازاً، وبالإضافة إلى المقصد: تكثيراً وتطويلاً، واقتصاراً وتقليلاً. فهذه ثلاثة^(٢) مقامات. ولكل واحد من الأقسام فائدة^(٣) وآفة.

وأما^(٤) المقام الأول فالغرض- فى الغوص والتحقيق والتعمق فى أسرار المعانى إلى أقصى الغايات- التوقى^(٥) من إزراء المحققين وقذح الغواصين، فإنهم إذا^(٦) تأملوه فلم يصادفوه على مطابقة أوضاع^(٦) الجدال^(٧) وموافقة^(٦) [حدود المنطق عند النظائر استرگوا عمل المصنف واستغثوا^(٨) كلامه واعتقدوا فيه التقاعد^(٩) عن شأو التحقيق فى الكلام والانخراط^(١٠) فى سلك العوام. ولكن له آفة وهى قلة جدواه وفائدته فى حق الأكثرين. فإن الكلام إذا كان على ذوق المراء^(١١) والجدال، لا على مساق الخطاب المقتنع، لم يستقل بدركه

(١) الواو ناقصة فى ق.

(٢) ق: ثلاث.

(٣) ق: الأقسام وجه وفائدة.

(٤) بغير واو فى ق.

(٥) التوقى من: غير واضحة فى ب.

(٦) ناقص فى ب.

(٧) ج، ب: الخذاق.

(٨) ج: استغثوا- واسغثة: رآه غثاً.

(٩) ق: التعاقد.

(١٠) ج: الانخاز.

(١١) المراء: ناقصة فى ق.

إلا الغواصون، ولم يتفطن لمفاصاته إلا المحققون، وأما سلوك مسلك التساهل والاقتصار على فن من الكلام يستحسن^(١) في المخاطبات ففائدته أن يستلذّ وقعه في الأسماع، ولا تكل^(٢) عن فهمه والتفطن لمقاصده أكثر الطباع، ويحصل به الإقناع لكل ذي حجب^(٣) وفطنة وإن لم يكن متبحراً في العلوم. وهذا الفن من جوالب المدح والإطراء^(٤) ولكن من الظاهريين، وآفته أنه من دواعي القبح والأزراء^(٥) ولكن من الغواصين. فرأيت أن أسلك المسلك المقتصد بين الطرفين، ولا أخلى الكتاب عن أمور برهانية، يتفطن لها المحققون، ولا عن كلمات إقناعية يستفيد منها المتوهمون^(٥)، فإن الحاجة إلى هذا الكتاب عامة في حق الخواص والعوام، وشاملة جميع الطبقات من أهل الإسلام، وهذا هو الأقرب إلى المنهج القويم، فلطالما قيل:

كَلَّا طَرَفِي نَصَدَ^(٦) الْأَمُورَ ذَمِيمٌ

المقام الثاني

في التعبير عن المقاصد إطناباً وإيجازاً^(٧)

وفائدة الإطناب [٧] الشرح والإيضاح المغنى عن عناء التفكير وطول التأمل، وآفته^(٨) الإملال، وفائدة الإيجاز جمع المقاصد وترصيفها وإيصالها إلى الأفهام على التقارب، وآفته الحاجة إلى شدة التصفح والتأمل لاستخراج المعاني الدقيقة من الألفاظ الوجيزة الرشيقة. والرأى في هذا المقام الاقتصاد بين طرفي التفريط والإفراط، فإن الإطناب لا ينفك عن إملال، والإيجاز لا يخلو عن إخلال. فالأولى الميل إلى الاختصار. فلو لم يزل كلام قل ودلّ وما أملّ.

(١) ج: ليستحسن.

(٢) ج: يكسل.

(٣) حجا: ناقصة في ب، ج.

(٤) ب، ج: المترسون.

(٤...٤) ناقص في ق.

(٦) ج: كلا طرفي (التقيض) ذميم!

(٧) ج: وإيجاز (ز).... الإطناب.... الفرج والإيضاح.

(٨) ج: رافة.

المقام الثالث فى التقليل والتكثير

ولقد طالعت الكتب المصنفة فى هذا الفن فصادفتها مشحونة بفتن من الكلام: «فن»^(١) فى تواريخ أخبارهم وأحوالهم من بدء أمرهم إلى ظهور ضلالهم، وتسمية كل واحد من دعاتهم فى كل قطر من الأقطار، وبيان وقائعهم فيما انقرض من الأعصار، فهذا فن أرى التشاغل به اشتغالا. بالأسمار، وذلك ألقى بأصحاب التواريخ والأخبار، فأما علماء الشرع فليكن كلامهم محصوراً فى مهمات الدين وإقامة البرهان على ما هو الحق المبين؛ فلكل عمل رجال.

والفن الثانى - فى إبطال تفصيل مذاهبهم «من»^(٢) عقائد تلقوها من الثنوية والفلاسفة وحرّفوها عن أوضاعها «و» غيروا ألفاظها قصداً للتغذية والتلبيس^(٣) - هذا أيضاً لا أرى [٨] التشاغل به، لأن الكلام عليها وكشف الغطاء عن بطلانها بإيضاح حقيقة الحق وبرهانها ليس يختص بالطائفة الذين هم نابتة^(٤) الزمان. فتجريد القصد إلى نقل خصائص مذاهبهم التى تفردوا باعتقادها عن سائر الفرق هو الواجب المتعين. فلا ينبغى أن يؤم المصنف فى كتابه إلا المقصد الذى^(٥) يبيغيه والنحو الذى يرومه وينتجيه، فمن حُسّن إسلام المرء ترك ما لا يعنيه، وذلك^(٦) مما لا يعنيه^(٧) فى هذا المقام، وإن كان الخوض فيه على^(٨) الجملة ذباً عن الإسلام، ولكن لكل مقال مقام. فلنقتصر^(٩) فى كتابنا على القدر الذى يعرب عن خصائص مذاهبهم، وينبّه على^(١٠) مدارج حيلهم، ثم نكشف عن بطلان شبههم بما لا يبقى للمستبصر^(١١) ريب فيه، فتتجلى^(١٢) عن وجه الحق كدورة التموه.

ثم نختم الكتاب بما هو السر واللباب، وهو إقامة البراهين الشرعية على صحة الإمامة للمواقف القدسية^(١٣) النبوية المستظاهرة، بموجب الأدلة العقلية والفقهية - على ما أفصح عن مضمونه ترجمة الأبواب.

- | | |
|--------------------------|----------------------------------|
| (١) زيادة اقترحها ج. | (٢) ج: (و). |
| (٣) اقترح ج كلمة مطموسة. | (٤) ج: نابغة. |
| (٥) الذى: ناقصة فى ق. | (٦) ب: فذلك. |
| (٧) ق: يعنى. | (٨) ب: عن. |
| (٩) ق: فنقتصر. | (١٠) ق: عن. |
| (١١) ب: للباطنية. | (١٢) ب: وتجلي. |
| | (١٣) ق: الشريعة النبوية بموجب... |

الباب الثاني

في بيان ألقابهم والكشف عن الداعي^(١) لهم على نصب هذه الدعوة وفيه فصلان:

الفصل الأول

في ألقابهم التي تداولتها الألسنة على اختلاف الأعصار والأزمنة وهي عشرة^(٢) ألقاب: الباطنية، والقرامطة، والقرمطية، والخرمية، والخرمدينية، والإسماعيلية، والسبعية، والبابكية، والمحمرة^(٣)، والتعليمية.

ولكل لقب سبب: [٩] أما «الباطنية» فإنما لقبوا بها لدعواهم أن لظواهر القرآن والأخبار بواطن تجري في الظواهر^(٤) مجرى اللب من القشر^(٥)، وأنها بصورها توهم عند الجهال الأغبياء صوراً جلية^(٦)، وهي عند العقلاء والأذكياء رموز وإشارات إلى حقائق معينة؛ وأن من تقاعد عقله عن الغوص على الخفايا والأسرار، والبواطن، والأغوار، وقنع بظواهرها مسارعاً^(٧) إلى الاغترار^(٨) - كان تحت الأواصر^(٩) والأغلال مُعَنًى بالأوزار والأنقال. وأرادوا بـ «الأغلال» التكليفات الشرعية. فإن^(١٠) من ارتقى إلى علم الباطن انحط عنه التكليف واستراح من أعبائه، وهم المرادون بقوله تعالى: ﴿وَيُضَعُّ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ

(١) ق: الباعث.

(٢) ق: ثمانية.

(٣) ناقصة في ق.

(٤) في الظواهر: ناقصة في ق.

(٥) ق: القشور.

(٦) ق: ظاهرة وعند العقلاء.

(٧) ق: متسارعاً.

(٨) ناقصة في ق.

(٩) جمع آصرة: القد يضم عضدى الرجل.

(١٠) ق: وزعموا أن.

وَالْأَغْلَالُ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ»^(١) الآية؛ وربما موَّهوا بالاستشهاد عليه بقولهم إن الجهال المنكرين للباطن هم الذين أريدوا بقوله تعالى: ﴿فَضْرِبْ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ﴾^(٢). وغرضهم الأقصى إبطال الشرائع. فإنهم إذا انتزعوا عن العقائد موجب الظواهر قدروا على الحكم بدعوى الباطن على حسب ما يوجب الانسلاخ عن قواعد الدين، إذ سقطت الثقة بموجب الألفاظ الصريحة فلا يبقى للشرع عصام يُرجع إليه ويُعول عليه.

وأما «القرامطة» فإنما لقبوا بها نسبة إلى رجل يقال له حمدان قرمط، كان أحد دعائهم في الابتداء، فاستجاب له في دعوته رجالٌ. فسموا قرامطة [١٠] وقرمطية، وكان المسمى حمدان قرمط رجلاً من أهل الكوفة مائلاً إلى الزهد. فصادفه أحد دعاة الباطنية في طريق^(٣) وهو متوجه إلى قريته وبين يديه بقرة يسوقها. فقال حمدان لذلك الداعي - وهو لا يعرفه ولا يعرف حاله: «أراك سافرت عن^(٤) موضع بعيد. فأين مقصدك؟» فذكر موضعاً هو قرية حمدان. فقال له حمدان: اركب بقرة من هذه البقرة لتستريح^(٥) عن تعب المشى. فلما رآه مائلاً إلى^(٦) الزهد والديانة أتاه من حيث رآه مائلاً إليه فقال: إني لم أؤمر بذلك. فقال حمدان^(٧): وكأنك لا تعمل إلا بأمر؟ قال: نعم؛ قال^(٨) حمدان: وبأمر من تعمل؟ فقال الداعي^(٩): بأمر مالكي ومالكك، ومن له الدنيا والآخرة. فقال حمدان^(١٠): ذلك إذن هو رب العالمين. فقال الداعي^(١١): صدقت؛ ولكن الله يهب ملكه لمن يشاء. قال حمدان^(١٢):

(١) سورة «الأعراف» آية ١٥٧. (٢) سورة «الحديد» آية ١٣.

(٣) في طريق: ناقصة في ق. (٤) ب: من.

(٥) ق: فنستريح به. (٦) ق: إلى آرائه.

(٧) ب: قال وكأنك....

(٨) ق: فقال: وبأمر....

(٩) ب: قال بأمر....

(١٠) حمدان: ناقصة في ب.

(١١) الداعي: ناقصة في ب.

(١٢) حمدان: ناقصة في ب.

وما غرضك في البقعة التي أنت متوجّه إليها؟ قال: أمرت^(١) أن أدعو أهلها من الجهل إلى العلم، ومن الضلال إلى الهدى، ومن الشقاوة إلى السعادة، وأن أستنفذهم من ورطات الذل والفقر، وأملكهم ما يستغنون به عن الكد والتعب^(٢)، فقال له^(٣) حمدان: أنقذني! أنقذك الله! وأفضّ على من العلم ما يحببني^(٤) به. فما أشدّ احتياجي إلى مثل ما ذكرته! فقال الداعي^(٥): وما أمرت بأن أخرج السير المخزون لكل أحد^(٦) إلا بعد الثقة به والعهد عليه. فقال حمدان^(٧): وما عهدك^(٨)؟ فأذكره لي، فأني ملتزم له. فقال الداعي^(٩): أن تجعل لي وللإمام على نفسك عهد الله وميثاقه أن لا يخرج سر الإمام الذي ألقيته إليك، ولا تفشي سري^(١٠) أيضاً.

فالتزم حمدان سره، ثم اندفع الداعي في تعليمه فنون جهله^(١١) حتى استدرجه واستغواه واستجاب له في جميع ما دعاه. ثم انتدب حمدان^(١٢) للدعوة، وصار أصلاً من أصول هذه الدعوة^(١٣)، فسمى أتباعه «القرمطية»:

وأما «المُحَرِّمِيَّة» فلقبوا^(١٤) بها نسبة لهم إلى حاصل مذهبهم وزيدته، فإنه راجع إلى طيِّ بساط التكليف، وخطّ أعباء الشرع عن المتعبدين^(١٥)، وتسليط الناس على اتباع اللذات وطلب الشهوات، وقضاء الوطر من المباحات والمحرمات. و«حُرْم» لفظ أعجمي ينسب عن الشيء المستلذ المستطاب، الذي يرتاح الإنسان إليه بمشاهدته، ويهتز لرؤيته. وقد كان

(١) ب: أردت.

(٢) له: ناقصة في ق.

(٣) الداعي: ناقصة في ب.

(٤) حمدان: ناقصة في ب.

(٥) ق: اذكر عهدك تلزم له.

(٦) ب: جهده.

(٧) حمدان: ناقصة في ب.

وانتدب للأمر: استجاب وسارع.

(٨) ق: البدعة.

(٩) ق: فإنهم لقبوا بذلك.

(١٠) وخط... المتعبدين: ناقص في ب.

هذا لقباً للمزدكية^(١)، وهم أهل الإباحة من المجوس، الذين نبغوا^(٢) في أيام قباز، وأباحوا النساء، وإن كنَّ من المحارم، وأحلوا^(٣) كل محظور: وكانوا يسمونه «خرمدينية»، فهؤلاء أيضاً لقبوا بها لمشابهتهم إياهم في آخر المذهب، وإن خالفوهم في المقدمات وسوابق الحيل في الاستدراج.

وأما «البابكية» فاسم لطائفة منهم يابعو رجالاً يقال له بابك الخرمي، وكان خروجه في بعض الجبال بناحية أذربيجان في أيام المعتصم بالله^(٤)، واستفحل (+) أمرهم واشتدت شوكتهم. وقاتلهم أفشين، صاحب حبس المعتصم، مداهناً له في قتاله ومتخاذلاً عن الجد في قمعه، إضماراً لمواقفته (+) في ضلاله. فاشتدت وطأة البابكية على جيوش المسلمين حتى مزقوا جند المسلمين وبددوهم منهزمين، إلى أن هبت ريح [١٢] النصر، واستولى عليهم المعتصم المترشح للإمامة في ذلك العصر، فصلب بابك وصلب أفشين بإزائه^(٥).

(١) ق: لقب المزدكية. (٢) ق: ببغا (١).

(٣) ق: واستحلوا. (٤) بالله: ناقصة في ب.

(٥) (+...+) ناقص في ق.

(٥) من الواضح أن الغزالي يتابع هنا ما ذكره البغدادي في «الفرق بين الفرق» (ص ١٧٠ - ١٧١). لكن التاريخ على أن الأفشين هو الذي هزم بابك الخرمي في سنة ٢٢٠هـ - ٢٢٢هـ وأنه لم يتخاذل عن قتاله، بل أبلى بلاء عظيماً وأظهر من الحيل الحربية ما مكنه من القضاء على بابك حتى أسره وأتى بهابك إلى سامرا في صفر سنة ثلاث وعشرين ومائتين، ثم أدخل بابك دار المعتصم، فأمر المعتصم أن تقطع يدا بابك ورجلاه ثم أمر بذبحه وشق بطنه وأنفذ رأسه إلى خراسان، وصلب بدنه بسامرا، وكذلك فعل بأخيه عبد الله «ولما وصل الأفشين توجه المعتصم وألبسه وشاحين بالجواهر ووصله بعشرين ألف ألف درهم وعشرة آلاف ألف يفرقها في عسكره؛ وعقد له على السند» (ابن الأثير ج ٦ ص ١٦٢؛ وراجع «تاريخ أبي الفدا» ج ٢ ص ٣٧؛ «مروج الذهب» للمسعودي على هاشم تاريخ ابن الأثير ج ٩ ص ٦٧ - ٦٩، ... الخ الخ).

وسبب الخلط الذي وقع فيه الغزالي هو أن المعتصم غضب على الأفشين بعد انتصاره هذا بثلاث سنين، أعنى في سنة ٢٢٥هـ، وكان السبب في ذلك تصرفات مالية ذكرها تفصيلاً ابن الأثير في حوادث سنتي ٢٢٥، ٢٢٦هـ فراجعها (ج ٦ ص ١٧٣ - ١٧٥)، فأمر المعتصم بحبس ومات الأفشين في الحبس، ثم أخرج ميتاً فصلب باب العامة. أما الذي صلب إلى جانب بابك فهو المازيار بن مازن بن بندار هرمس صاحب جبال طبرستان الذي خرج على المعتصم وأقر بأن خروجه وعصيانته كان بتحريض من الأفشين. (راجع «مروج الذهب» على هامش ابن الأثير ج ٩ ص ٧٤ - ٧٥) ت. والغزالي كما هو ملاحظ في كل موضع يتابع عبد القاهر البغدادي دائماً.

وقد بقى من البابكية جماعة يقال إن لهم ليلة يجتمع فيها رجالهم ونسأؤهم ويطفئون سُرُجَهُمْ وشموعهم، ثم يتناهجون النساء، فيشب كل رجل^(١) إلى امرأة فيظفر بها؛ ويزعمون أن من استولى^(٢) على امرأة استحلها بالاصطياد، فإن الصيد من أطيب المباحات. ويدعون- مع هذه البدعة- نبوة رجل كان من ملوكهم قبل الإسلام، يقال^(٣) له شروين^(٤) ويزعمون أنه كان أفضل من نبينا^(٥) - ﷺ - ومن سائر الأنبياء قبله^(٦).

وأما «الإسماعيلية» فهي نسبة لهم إلى أن زعيمهم محمد بن إسماعيل ابن جعفر، ويزعمون أن أدوار^(٧) الإمامة^(٨) انتهت به، إذ كان هو السابع من محمد- ﷺ - وأدوار الإمامة سبعة سبعة عندهم؛ فأكبرهم يثبتون له منصب النبوة، وأن ذلك يستمر^(٩) في نسبه وأعقابيه. وقد أورد أهل المعرفة بالنسب في كتاب «الشجرة» أنه مات ولا عقب له.

وأما السَّيِّعِيَّةُ فإنما لقبوا بها لأمرين: أحدهما: اعتقادهم أن أدوار^(١٠) الإمامة سبعة، وأن الانتهاء إلى السابع هو آخر الدور، وهو المراد بالقيامة؛ وأن تعاقب هذه الأدوار لا آخر لها قط. والثاني: قولهم إن تدابير العالم السفلى، أعنى ما يحويه مقعر فلك القمر منوطة^(١١) بالكواكب السبعة التي أعلاها زُحل، ثم المشتري، ثم المريخ، ثم الشمس، ثم

(١) ب: واحد.

(٢) ق: احتوى.

(٣) يقال له: ناقصة في ق.

(٤) بالسین المهملة في ق.

(٥) ق: من محمد.

(٦) قال أبو منصور عبد القاهر البغدادي في «الفرق بين الفرق»: «والبابكية ينسبون أصل دينهم إلى أمير كان لهم في الجاهلية اسمه شروين. ويزعمون أن أباه كان من الزنج (وفي مختصر الرسعنى: من الجن وهو أصبح) وأمه بعض بنات ملوك القدس. ويزعمون أن شروين كان أفضل من محمد ومن سائر الأنبياء». (طبعة القاهرة سنة ١٩٤٨ ص ١٦١)؛ وراجع «مختصر الفرق بين الفرق» للرسمى ص ١٦٣؛ نشرة فيليب حتى، بالقاهرة سنة ١٩٢٤.

(٧) ب: دور.

(٨) ق: الإمامة عندهم سبعة سبعة يثبتون لمنصب النبوة...

(٩) ب: تيم.

(١٠) ق: دورات.

(١١) المذهب: ناقصة في ب.

الزهرة، ثم عطار، ثم القمر. وهذا المذهب^(١) [١٣] مسترق من ملحدة المنجمين وملفت^(٢) إلى مذاهب التنوية في أن النور يدبر أجزاؤه الممتزجة بالظلمة بهذه الكواكب السبعة. فهذا سبب^(٣) هذا التلقب.

وأما «المحمرة» فقليل إنهم لُقبوا به لأنهم (+ صبغوا الثياب بالحمرة أيام بابك ولبسوها، وكان ذلك شعارهم، وقيل سببه أنهم+٩ يقررون^(٤) أن كل من خالفهم من الفرق وأهل الحق: حمير. والأصح هو التأويل الأول.

وأما «التعليمية» فإنهم لقبوا بها^(٥) لأن مبدأ مذهبهم إبطال^(٦) الرأي وإبطال (+ تصرف العقول، ودعوة الخلق إلى التعليم من الإمام المعصوم، وأنه لا مدرك للعلوم إلا التعليم+). ويقولون في مُبتدأ مجادلته: الحق إما أن يُعرف بالرأي، وإما أن يعرف بالتعليم. (+ وقد بطل التعويل على الرأي لتعارض الآراء وتقابل الأهواء واختلاف ثمرات نظر العقلاء؛ فتعين الرجوع إلى التعليم +) والتعلم. وهذا اللقب هو الأليق^(٧) بباطنية هذا العصر، فإن تعويلهم الأكثر على الدعوة إلى التعليم وإبطال الرأي وإيجاب اتباع الإمام المعصوم، وتنزيله- في وجوب التصديق والافتداء به- منزلة رسول الله ﷺ؛

(١) المذهب: ناقصة في ب.

(٢) ق: وملفت هذا إلى مذهب التنوية.

(٣) ق: نسب.

(٤) +...+ ناقص في ق.

(٥) ق: برون.

(٦) ق: بذلك.

(٧) ق: إبطال الرأي وإفساد التعليم ويقولون في مبدأ مجادلته...

(٨) +...+ ناقص في ق.

(٩) ق: اللائق.

الفصل الثاني

فى بيان السبب الباعث لهم على نصب هذه الدعوة وإفاضة هذه البدعة

مما (+) تطابق عليه نَقْلُ المقالات قاطبة أن هذه [١٤] الدعوة (+) لم يفتتحها منتسب إلى ملة^(١) ولا معتقد لنحلة معتضد بنبوة، فإن مساقها ينقاد إلى الإنسلاخ من الدين كانسلاخ الشعرة من العجين. ولكن تشاور جماعة من المجوس والمزدكية، وشرذمة من الثنوية^(٢) الملحدون، وطائفة كبيرة من ملحدة الفلاسفة المتقدمين، وضربوا سهام الرأى فى استنباط تدبير يخفف عنهم ما نابههم من استيلاء أهل الدين، ويُنفّس عنهم كربة ما دهاهم من أمر المسلمين، حتى أخرسوا ألسنتهم عن^(٣) النطق بما هو معتقدهم^(٤) من إنكار الصانع وتكذيب الرسل، وجحد^(٥) الحشر والنشر والمعاد إلى الله فى آخر الأمر، وزعموا أننا بعد أن عرفنا أن الأنبياء كلهم مُمَحَرَّقُونَ ومنمسون^(٦)؛ فإنهم يستعيدون الخلق بما يخيّلونه إليهم من فنون الشعبة والزرق- وقد تفاقم أمر محمد، واستطارت فى الأقطار دعوته، واتسعت ولايته، واتسقت أسبابه وشوكته حتى استولوا على ملك أسلافنا، وأنهمكوا فى التمتع فى الولايات مستحققرين عقولنا؛ وقد طبقوا وجه الأرض ذات الطول والعرض، ولا مطمع فى مقاومتهم بقتال، ولا سبيل إلى استنزالهم عما أصرّوا عليه إلا بمكر واحتيال. ولو شافهنّاهم بالدعاء إلى مذهبنا لتنمروا علينا، وامتنعوا من الإصغاء إلينا. فسبيلنا أن نتنحل عقيدة طائفة من فرقهم هم أركهم واسخفهم رأياً وألينهم عريكة لقبول المحالات، وأطوعهم للتصديق بالأكاذيب المزخرفات [١٥] وهم الروافض. ونتحصن بالانتساب إليهم والاعتزاء إلى أهل

(١) ب: ومعتقد. (+..+) ناقص فى ق.

(٢) ق: الثنوية وكأننة من ملحدة الفلاسفة تشاوروا وضربوا...

(٣) ب: من. (٤) ق: بما يعتقدونه.

(٥) ب: وجحدوا. (٦) نفس عليه الأمر: لبس عليه ودلس، ومخرق مثله.

البيت عن شرهم، وتودد إليهم بما يلائم طبعهم: من ذكر ما تم على سلفهم من الظلم العظيم والذل الهائل، وتبأكي لهم على ما حلَّ بآل محمد - ﷺ -؛ ونتوصل به إلى تطويل اللسان في أئمة سلفهم الذين هم أسوأهم وقدوتهم. حتى إذا قُبِحنا أحوالهم في أعينهم وما^(١) ينقل إليهم شرعهم بنقلهم وروايتهم - اشتد^(٢) عليهم باب الرجوع إلى الشرع، وسهل علينا استدراجهم إلى الانحلال عن الدين، وإن بقي عندهم معتصم من ظواهر القرآن ومتواتر^(٣) الأخبار أوهمنا عندهم أن تلك الظواهر لها أسرارٌ وبواطن؛ وأن أمارة الأحقق الانخداعُ بظواهرها، وعلامة الفطنة اعتقاد بواطنها، ثم نبثُ إليهم عقائدنا، ونزعم أنها المراد بظواهر^(٤) القرآن. ثم إذا تكثرت^(٥) بهؤلاء سهل علينا استدراج سائر الفرق بعد التحيز إلى هؤلاء^(٦) والتظاهر بنصرهم.

ثم قالوا^(٧) : طريقنا أن نختار رجالاً ممن يساعدنا على المذهب، ونزعم أنه من أهل البيت، وأنه يجب على كافة الخلق مبايعته وتتبعين عليهم طاعته، فإنه خليفة رسول الله^(٨)، ومعصوم عن الخطأ والزلل من جهة الله تعالى. ثم لا تُظهر هذه الدعوة على القرب من جوار الخليفة الذي وسمناه بالعصمة، فإن قرب الدار بما يهتك هذه الأستار؛ وإذا بعدت الشقة وطالت المسافة فمتى يقدر المستجيب^(٩) إلى الدعوة أن يفتش عن حاله، وأن يطلع على حقيقته أمره؟! ومقصدهم بذلك كله الملك والاستيلاء والتبسط في أموال المسلمين وحریمهم، والاتقاع منهم فيما اعتقدوه فيهم وعاجلوه^(١٠) به من النهب والسفك، وأفاضوا عليهم من فنون البلاء.

فهذه غاية مقصدهم، ومبدأ أمرهم. ويتضح لك مصداق ذلك^(١١) بما سنجليه من خباثت مذهبهم، وفضائح معتقدتهم.

(١) ب: وأن ما - وقرفها؛ وإنما؛ وما ينقل... روايتهم: ناقص في ق.

(٢) كذا في النسختين. ولعل أصله: انسدد.

(٣) ب: وسائر.

(٤) ب: بظواهره.

(٥) ب: مكرنا.

(٦) ب: إليهم.

(٧) قالوا: ناقصة في ق.

(٨) ق: رسول الله ﷺ وتدعى مع ذلك أنه معصوم.

(٩) ق: المجيب لدعوتنا أن يفتش لخال عن حال الخليفة ويطلع حقيقة أمره، ومقصدهم يجمع ما حكيناه عنهم الملك.

(١٠) ق: وعاجلوه به؛ من سفك الدماء ونهب الأموال وفنون البلاد التي أفاضوها عليهم.

(١١) ذلك: ناقصة في ق.

الباب الثالث فى درجات حيلهم، وسبب الاغترار بها مع ظهور فسادها

الفصل الأول فى درجات حيلهم

وقد نظموها على تسع^(١) درجات مرتبة، ولكل مرتبة اسم. أولها الزرق^(٢) والتفريس، ثم التأنيس، ثم التشكيك، ثم التعليق، ثم الربط، ثم التدليس، ثم التلبيس، ثم الخلع، ثم السلخ. ولنبين الآن تفصيل كل مرتبة من هذه المراتب. ففى الإطلاع على هذه الحيل فوائد جمة لجماهير الأمة.

أما الزرق والتفريس فهو أنهم قالوا: ينبغى أن يكون الداعى فظناً ذكياً صحيح الحدس صادق الفراسة متفطناً للواطن بالنظر إلى الشمائل^(٣) والظواهر، وليكن قادراً على ثلاثة أمور: (الأول) وهو أهمها: أن يميز بين من يجوز أن يطمع فى استدراجه ويوثق ببلين عريكته لقبول ما يُلقى إليه على خلاف معتقده. فرب رجل جمود على ما سمعه^(٤) لا يمكن أن ينتزع من نفسه ما يرسخ فيه، فلا يضييع الداعى كلامه مع مثل هذا^(٥). وليقطع طمعه^(٥) منه؛ وليتمسك من فيه انفعالاً وتأثرٌ بما يُلقى إليه من الكلام، وهم الموصوفون بالصفات التى سنذكرها فى الفصل الذى يلى هذا الفصل. وينبغى أن نتقى، بكل حال، بثّ

(١) ق: بتسع.

(٢) فى «لسان العرب»: «رجل زراق: خداع»؛ ولكنه لم يشرح الفعل الثلاثى: زرق بمعنى خادع.

(٣) فوقها شرح: «يعنى الأوصاف».

(٤) ب: الطمع.

(٥) مع مثل هذا: ناقص فى ب.

البذر فى السَّيْح^(١)، والدخول إلى بيت فيه سراج يعنى به الزجر^(٢) عن دعوة العباسية- + مد الله دولتهم، إرغاماً لأنوف أعدائهم+؛ فإن ذلك لا ينغرس^(٣) أبد الدهر فى نفوسهم، كما لا ينغرس^(٣) البذر فى الأرض السبخة^(٤) بزعمهم. ويزجرون أيضاً عن دعوة الأذكباء من الفضلاء وذوى البصائر بطرق الجدال ومكامن الاحتيال، وبه^(٥) يعنون الزجر عن بيت فيه سراج.

(الثانى) أن يكون مشتعل الحدىس، ذكى الخاطر فى تعبير الظواهر وردّها إلى البواطن- إمّا اشتقاقاً من لفظها^(٦)، أو تلقياً من عددها، أو تشبيهاً لها بما يناسبها^(٧). وبالجملة فإذا لم يقبل المستجيب^(٨) منه تكذيب القرآن والسنة فينبغى أن يستخرج من قلبه^(٩) معناه، الذى فهمه، ويترك معه اللفظ منزلاً على معنى يناسب هذه البدعة، فإنه^(١٠) لو شافهه بالتكذيب لم يقبل منه^(١١).

(الثالث)^(١٢) من الزرق والتفرس: ألا يدعو كل أحد إلى مسلك واحد، بل يبحث أولاً عن معتقده وما إليه ميله فى طبعه ومذهبه، فأما طبعه فإن رآه^(١٣) مانلاً إلى الزهد والتقشف والتقوى والتنظيف دعاه إلى الطاعة والانقياد واتباع الأمر من^(١٤) المطاع^(١٥) [وزجره عن اتباع الشهوات، وندبه إلى وظائف العبادات، وتأدية الأمانات^(١٦)]: من الصدق

(١) ق: السباح.

(٢) ب: الرجوع.

(٣) +...+ ناقص فى ق.

(٤) ق: يفترس.

(٥) ق: المسجلة.

(٦) ق: وهو الذى عنوا به الزجر...

(٧) ب: لفظه.

(٨) ب: يناسبه.

(٩) المستجيب: ناقصة فى ب.

(١٠) ب: يده.

(١١) +...+ ناقص فى ق.

(١٢) ق: البدعة. والتفرس أن لا يدعو...

(١٣) ب: كان.

(١٤) من: ناقصة فى ب.

(١٥) ق: الأمانة.

وحسن المعاملة والأخلاق الحسنة^(١)، وخفض الجناح لذوى الحاجات، ولزوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وإن كان طبعه مائلاً إلى المجون والخلاعة قرر فى نفسه أن العبادة بِلَهُ وأن الورع حماقة، وإنما الفطنة فى اتباع الشهرة^(٢) ونيل اللذة وقضاء الوطر من هذه الدنيا المنقضية التى لا سبيل إلى تلافى لذاتها عند انقضاء العمر - وأما حال المدعو من حيث المذهب فإن كان من الشيعة فلنفاخه بأن الأمر كله فى بُغض بنى تيم وبنى عَدَى وبنى أمية وبنى العباس وأشبايعهم، وفى التبرُّى منهم ومن أتباعهم، وفى تولى الأئمة الصالحين^(٣) وفى انتظار خروج المهدي. وإن كان المدعو^(٤) ناصبياً ذكر له أن الأمة إنما أجمعت على أبى بكر وعمر، ولا يقدم إلا من^(٥) قدَّمته الأمة. حتى إذا اطمأن إليه^(٦) قلبه ابتدأ بعد ذلك بيث الأسرار على سبيل^(٧) الاستدراج المذكور بعد. وكذلك إن كان من اليهود والمجوس والنصارى حاوره بما يضاهاى مذهبهم من معتقداته، فإن معتقد^(٨) الدعاة ملتقط من فنون البدع والكفر، فلا نوع من البدعة إلا وقد اختاروا منه^(٩) شيئاً، ليسهل^(١٠) عليهم بذلك مخاطبة تلك الفرق على ما ستحكي^(١١) من مذهبهم.

أما حيلة^(١٢) [١٩] «التأنيس» فهو أن يوافق كل^(١٣) من هم بدعوته فى أفعال يتعاطاها هو ومن^(١٤) تميل إليه نفسه وأول ما يفعل الأتس بالمشاهدة على ما يوافق اعتقاد المدعو فى شرعه. وقد رسموا للدعاة^(١٥) والمأذونين أن يجعلوا مبيتهم كل ليلة عند واحد من المستجيبين، ويجتهدون فى استصحاب من له صوت طيب فى قراءة القرآن ليقرأ عندهم

(١) الحسنة: ناقصة فى ب. (٢) ق: الشهوات.... اللذات.

(٣) ق: الصادقين. (٤) المدعو: ناقصة فى ب.

(٥) ش: ناقصة فى ق. (٦) ق: قلبه إليه.

(٧) ق: على التدرج الذى نذكره بعد. (٨) ب: معتقد مذهب الدعاة.

(٩) ق: شيئاً منها.

(١٠) ب: يشهد عليهم به.

(١١) ش: ناقصة فى ب.

(١٢) كل: ناقصة فى ب.

(١٣) ب: ومن تميل إليه نفسه وإلى ما يحصل الأتس فيما يوافق.

(١٤) ق: الدعاة.

زماناً^(١)، ثم يُتبع الداعى ذلك كله^(٢) بشىء من الكلام الرقيق وأطراف من المواعظ اللطيفة الآخذة بمجامع القلوب. ثم يردف^(٣) ذلك بالطعن فى السلاطين وعلماء الزمان وجهال العوام^(٤)، ويذكر أن الفرج منتظر من كل ذلك ببركة أهل بيت رسول الله ﷺ! - وهو فيما بين ذلك يبكى أحياناً ويتنفس الصعداء. وإذا ذكر آية أو خبراً ذكر أن لله سرّاً فى كلماته لا يطلع عليه الا من اجتبهه الله من خلفه وميزه بمزيد لطفه. فإن قدر على أن يتجهد بالليل مصلياً وبالكىء عند غيبة صاحب البيت بحيث يطلع عليه صاحب البيت، ثم إذا أحسن بأن اطلع عليه عاد إلى مبيته واضطجع كالذى يقصد إخفاء عبادته، وكل ذلك ليستحكم الأنس به، ويميل القلب إلى الإصغاء إلى كلامه، فهذه هي مرتبة التأنيس.

وأما حيلة «التشكيك» فمعناه أن الداعى ينبغي له بعد التأنيس أن يجتهد فى تغيير اعتقاد المستجيب بأن يزلزل عقيدته فيما هو مصمم عليه، وسيله أن^(٥) يبتدئ بالسؤال عن الحكمة فى مقررات الشرائع وغوامض^(٦) المسائل [٢٠] وعن التشابه من الآيات وكل ما لا يتقدح فيه معنى معقول. فيقول فى معنى التشابه: ما معنى «الر» و «كهيعص» و «حم عسق»، إلى غير ذلك من أوائل السور؟ ويقال: «أترى أن تعيين هذه الحروف جرى وفقاً بسبق^(٧) اللسان، أو قصد تعيينها لأسرار هي مودعة تحتها لم تُصادف فى غيرها؟ وما عندى أن ذلك يكون هزلاً وعيباً بلا فائدة». - ويشكك فى الأحكام: ما بال الحائض تقضى الصوم دون الصلاة؟^(٨) ما بال الاغتسال يجب من المني الطاهر ولا يجب من البول النجس؟ ويشككه فى أخبار القرآن فيقول: ما بال أبواب الجنة ثمانية، وأبواب النار سبعة؟ وما معنى قوله: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾^(٩)، وقوله تعالى^(١٠): ﴿عَلَيْهَا تَسْعَةٌ

(١) زماناً: ناقصة فى ق.

(٢) ق: ثم يتبع ذلك بشىء.

(٣) ب: يردفون... ويذكرون...

(٤) ب: الأمة.

(٥) أن يبتدئ: ناقصة فى ب.

(٦) ب: وعويص.

(٧) ق: وفقاً لسبق الكلام اللسان.

(٨) ب: والاغتسال.

(٩) سورة «الحاقة» آية ١٧. (١٠) سورة «المدثر» آية ٣٠.

عَشْرًا^(١) أفترى ضاقت القافية فلم يكمل العشرين، أو جرى ذلك وفقاً بحكم سيق اللسان، أو قصداً لهذا التقييد ليخيّل^(٢) أن تحتته سرّاً، وأنه في نفسه لسرّ ليس يطلع^(٣) عليه إلاّ الأنبياء والأئمة الراسخون في العلم؛ ما عتدى أن ذلك يخلو عن سرّ وينفك من فائدة كامنة؛ والعجب من غفلة الخلق عنها لا يشعرون عن ساق الجدّ في طلبها. - ثم يشككه في خلقه العالم وجسد آدمي ويقول: لم كانت السموات سبعة دون أن تكون ستاً أو ثمانى؟ ولم كانت الكواكب السيارة سبعة والبروج اثني عشر؟ ولم كان في رأس آدمي سبع ثقب: العينان والأذنان والمنخران والقم- وفي بدنه ثقبان فقط؟ ولم جعل رأس آدمي على هيئة الميم ويداها إذا مدّها على هيئة الحاء، والعجز على هيئة الميم والرّجلان على هيئة الدال بحيث إذا جمع الكل يشكل بصورة محمد؟ أفترى أن فيه تشبيهاً ورمزاً؟ ما أعظم هذه العجائب! وما أعظم^(٤) غفلة الخلق عنها! ولا يزال^(٥) يورد عليه هذا الجنس حتى يشككه^(٦) وينقدح في نفسه أن تحت هذه الظواهر أسراراً سُدّت^(٧) عنه وعن أصحابه، وينبعث منه شوق إلى طلبه. وأما حيلة التعليق^(٨) فبأن يطوى عنه جوانب هذه الشكوك إذا هو استكشفه^(٩) عنها، ولا بنفس عنه أصلاً، بل بتركه معلقاً ويهول^(١٠) الأمر عليه ويعظمه في نفسه ويقول له: لا تعجل، فإن الدين أجلّ من أن يعيب به، أو أن يوضع في غير موضعه ويكشف لغير^(١١) أهله، هيهات، هيهات!

جِئْتُمَانِي لِتَعْلِمَا سِرِّ سَعْدِي تَهْدَانِي بِسِرِّ سَعْدِي شَعِيحَا

(١) ق: أفترى أن القافية ضاقت عن إكمال العشرين.

(٢) ق: لينيه على أن.

(٣) ب: ومنه في نفسه أو هو لسر تحت ليس يطلع...

ق: وأنه في نفسه صدق ليس يطلع.

(٤) ق: وما أغفل الخلق... (٥) ب: فلا.

(٦) ب: يشككه. (٧) ق: سدد.

(٨) ق: القلق (٩) ب: إذا هو استكشف فيها ولم بنفس.

(١٠) ب: ومهولاً للأمر عليه ومعظماً وقائلاً له: لا تعجل.

(١١) ق: غير أهله.

ثم يقول له: لا تعجل! إن ساعدتك السعادة^(١) سنبت إليك سر ذلك، أما سمعت قول صاحب الشرع: «إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق، فإن المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهر أبقي»^(٢).

وهكذا لا يزال يسوقه ثم يدافعه حتى^(٣) إن رآه أعرض عنه واستهان به وقال: مالي ولهذا الفضول، وكان لا يحبك في صدره حرارة هذه الشكوك - قطع الطمع عنه؛ وإن رآه متعطشاً إليه وعده في وقت معين، وأمره بتقديم الصوم والصلاة والتوبة قبله؛ وعظم أمر هذا السر المكتوم، حتى إذا وافى الميعاد قال له إن [٢٢] هذه الأسرار مكتومة لا تودع إلا في سر محصن؛ فحصن حرك، وأحكم مداخلة حتى أودعه^(٤) فيه. فيقول المستجيب: وما طريقه؟ فيقول: أن أخذ عهد الله وميثاقه على كتمان هذا السر ومراعاته عن التضييع فإنه الدر الثمين والعلق النفيس. وأدنى درجات الراغب فيه صيانته^(٥) عن التضييع، وما أودع الله^(٦) هذه الأسرار أنبياءه^(٧) إلا^(٨) بعد أخذه عهدهم وميثاقهم؛ وتلا قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ﴾^(٩)... الآية؛

وقال تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾^(١٠)؛

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْضُوا الْآيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾^(١١).

وأما النبي ﷺ فلم يُغْشِه إلا بعد أخذ العهد على الخلفاء وأخذ البيعة على الأنصار تحت الشجرة. فإن كنت راغباً فاحلف لى على كتمان، وأنت بالخيرة بعده؛ فإن وفقت لدرك حقيقته سعدت سعادة عظيمة، وإن اشمأزت نفسك عنه فلا غرو، فإن كلاً مُيسر لما خُلق له. ونحن^(١٢) نقدر كأنك لم تسمع ولم تحلف، ولا ضير عليك في يمين صادقة. فإن أبى الخُلُ خلاه، وإن أنعم وأجاب فيه وجه الحلف واستوفاه^(١٣).

(١) ب: السعادة سبقت إليك أما....

(٢) ب: حتى إن أعرض عنه. (٣) إن: ناقصة في ق.

(٤) ق: حتى إذا أودع فيه السر، فإذا قال المستجيب.

(٥) ق: رعايته.

(٦) ق: الله عز وجل.

(٧) ق: أنبياء عليهم السلام. (٨) ق: حتى إذا أخذ ميثاقهم وعهدهم.

(٩) سورة «الأحزاب» آية ٧. (١٠) سورة «الأحزاب» آية ٢٣.

(١١) سورة «النحل» آية ٩١. (١٢) ب: ولكن.

وأما^(١) حيلة الربط فهو أن يربط لسانه بأيمان مُغلّظة وعهود مؤكدة، لا يجسر على المخالفة^(٢) لها بحال، وهذه نسخة العهد^(٣):

يقول الداعي للمستجيب: «جعلت على نفسك عهد الله وميثاقه وذمة رسوله ﷺ، وما أخذ الله على النبيين من عهد وميثاق. أنك تُسر ما سمعته مني وتسمعني^(٤)، وعلمته وتعلمه من أمري وأمر المقيم^(٥) بهذه البلدة^(٥) لصاحب الحق الإمام^(٦) المهدي، وأمر إخوانه وأصحابه وولده وأهل بيته، وأمر المطيعين له على هذا الدين، ومخالصة^(٧) المهدي ومخالصة شيعته من الذكور والإناث. والصغار والكبار؛ ولا^(٨) تظهر من ذلك قليلاً ولا كثيراً تدلّ به عليه، إلا ما أطلّقتُ لك أن تتكلم به، أو أطلق لك صاحب الأمر المقيم في هذا البلد أو في غيره؛ فتعمل حينئذ^(٩) بمقدار ما ترسمه لك ولا تتعداه، جعلت على نفسك الوفاء بما ذكرته لك وألزمتك نفسك في حال الرغبة والرغبة، والغضب والرضا، وجعلت على نفسك عهد الله وميثاقه أن تتبعني وجميع من أسميه لك وأبينه عندك مما تمنع^(١٠) منه نفسك، وأن تنصح لنا والإمام ولي الله نصحاً ظاهراً وباطناً، وألا تخون^(١١) الله ولا وليه ولا أحداً من إخوانه وأوليائه ومن يكون^(١٢) منه ومنا بسبب: من أهل مال ونعمة؛ وأنه لا رأى ولا عهد تتناول على هذا العهد بما يبطله. فإن فعلت شيئاً من ذلك وأنت تعلم أنك^(١٣) قد خالفته، فأنت بريء من الله ورسله^(١٤) الأولين والآخرين^(١٥)، ومن ملائكته المقربين، ومن جميع ما أنزل من كتبه على أنبيائه السابقين، وأنت خارج من كل دين، وخارج^(١٦) من حزب الله

(١) ق: وهو الربط فيربط لسانه.

(٢) ق: العهد وميثاقه وذمته وذمة رسوله ﷺ.

(٣) ق: العهد وميثاقه وذمته وذمة رسوله ﷺ.

(٤) ق: ربما سمعت.

(٥) ق: والإمام.

(٦) ق: ومخالطة الإمام ومخالصته وأصحابه وشيعته.

(٧) ق: فلا.

(٨) ق: حينئذ في ذلك.

(٩) ق: ولا.

(١٠) ق: لا.

(١١) ق: لا.

(١٢) ق: لا.

(١٣) ق: لا.

(١٤) ق: لا.

(١٥) ق: لا.

(١٦) ق: لا.

وحزب أوليائه، وداخل في حزب الشيطان وحزب أوليائه، وخذلك^(١) الله خذلاناً بيناً يعجل لك بذلك النعمة [٢٤] والعقوبة إن خالفت شيئاً مما حلفتك عليه: بتأويل أو بغير تأويل. فإن خالفت شيئاً من ذلك فلك (+ عليك أن تحجج إلى بيته ثلاثين حجة نذراً واجباً، ماشياً حافياً. وإن خالفت ذلك+) فكل ما تملكه في الوقت الذي تحلف فيه صدقة على الفقراء والمساكين الذين لا رحم بينك وبينهم. وكل مملوك يكون ذلك في ملكك يوم تخالف^(٢) فيه فهم أحرار؛ وكل امرأة تكون لك أو تتزوجها في قابل^(٣) فهي طالق ثلاثاً بته إن خالفت شيئاً من ذلك، وإن نويت أو أضمرت في يميني هذه خلاف ما قصدت فهذه اليمين من أولها إلى آخرها لازمة لك. والله الشاهد على صدق نيتك وعقد ضميرك. وكفى بالله شهيداً بيني وبينك. - قُلْ نعم! - فيقول: «نعم!».

فهذا هو الربط.

وأما حيلة^(٤) التدليس فهو أنه بعد اليمين وتأكيد العهد لا يسمح ببث الأسرار إليه دفعة، ولكن يتدرج فيه ويراعى أموراً^(٥): (الأول) أنه يقتصر في أول وهلة على ذكر قاعدة المذهب ويقول: منار الجهل تحكيم الناس عقولهم^(٦) الناقصة وآرائهم المتناقضة، وإعراضهم عن الاتباع والتلقى من أصفياء الله وأئمتهم وأوتاد أرضه، والذين هم خلفاء رسوله من بعده. فمنهم الذي أودعهم الله سره المكنون [٢٥] ودينه المخزون؛ وكشف لهم بواطن هذه الظواهر وأسرار هذه الأمثلة؛ وإن الرشيد والنجاة من الضلال بالرجوع إلى القرآن وأهل البيت. ولذلك قال ﷺ لما قيل: ومن أين يُعرف الحق من بعدك؟ فقال: «ألم أترك فيكم القرآن وعترتي؟» - وأراد به أعقابهم، فهم الذين يطلعون على معاني القرآن. ويقتصر في أول وهلة على هذا القدر، ولا يفصح عن تفصيل ما يقول الإمام.

(١) ق: أخذلك.

(+...+) ناقص في ق.

(٢) ق: تخالف أحرار.

(٣) ق: في المستقبل فهي طالق بته. وإن خالفت شيئاً من ذلك فلك عليك أن تحجج إلى بيته ثلاثين حجة نذراً ماشياً واجباً إن خالفت أو نويت أو أضمرت.

(٤) حيلة: ناقصة في ق.

(٥) ب: ويتراعى فيه أمور. (٦) ب: على عقولهم.

(الثاني) أن يحتال لإبطال المدرك الثاني من مدارك الحق وهو ظواهر القرآن. فإن طالب الحق إما أن يفزع إلى التفكير والتأمل والنظر في مدارك العقول، كما أمر الله سبحانه به، فيفسد نظر العقل عليه بإيجاب التعلم والاتباع؛ أو يفزع إلى ظواهر القرآن والسنة. ولو صرح له بأنه تلبس ومُحدث، لم يسمع منه. فليسلم له لفظه؛ وليتزع عن قلبه معناه بأن يقول: «هذا الظاهر له باطن هو اللباب، والظاهر قشر بالإضافة إليه يقنع به من تقاعد به القصور عن درك الحقائق، حتى لا يبقى له معتصم من عقل ومستروح من نغل».

(الثالث) ألا يظهر من نفسه أنه مخالف للأمة كلهم، وأنه منسلخ عن الدين والنحلة، إذ تنفر القلوب عنه، ولكن يعتزى إلى أبعد الفرق عن المسلك المستقيم وأطوعهم لقبول الخرافات، ويتستر بهم، ويتجمل بحب أهل البيت؛ وهم الروافض.

(الرابع) هو ^(١) أن يقدم في أول كلامه [٢٦] أن الباطل ظاهر جلي، والحق دقيق بحيث ^(٢) لو سمعه الأكثرون لأنكروه ونفروا عنه؛ وأن طلاب الحق والقائلين ^(٣) به من بين طلاب الجهل أفراد وآحاد، ليهون ^(٤) عليه التميز عن العامة في إنكار نظر العقل وظواهر ما ورد به النقل.

(الخامس) ^(٥) إن رآه نافرأ عن التفرد عن العامة، فيقول له: «إني مُفسد إليك سرأ، وعليك ^(٦) حفظه». فإذا قال: «نعم!» - قال: «إن فلاناً وفلاناً يعتقدون هذا المذهب، ولكنهم ^(٧) يسرونه» - ويذكر له ^(٨) من الأفاضل ^(٩) من يعتقد المستجيب فيه الذكاء والفتنة، وليكن ذلك المذكور بعيداً عن بلده، حتى لا يتيسر له المراجعة، كما جعلوا الدعوة بعيدة عن مقر إمامهم ووطنه، فإنهم لو أظهروها في جواره لافتضحوا بما يتواتر من أخباره وأحواله.

(١) ق: فيبقى أن يقدم في كلامه أن الباطل ظاهر والحق دقيق.

(٢) بحيث: ناقصة في ق. (٣) ق: والواصلون إليه.

(٤) ق: ليهون على المستجيب التميز به عن العامة.

(٥) ق: ينبغي للداعي إذا رأى المستجيب نافرأ عن التفرد عن العامة بهذا الاعتقاد أن يقول له.

(٦) ق: فعليك بحفظه. (٧) ق: ولكن يسترونه.

(٨) له: ناقصة في ب.

(٩) من أفاضل من يعتقد فيه المستجيب الذكاء، والفتنة ممن يكون بعيداً عن بلده حتى لا سر ^(١) عليه مراجعته.

(السادس) أن يَمَيِّيه^(١) بظهور شوكة هذه الطائفة وانتشار أمرهم وعلو رأيهم وظفر ناصريه بأعدائهم واتساع ذات يدهم ووصول كل واحد منهم (+ إلى مراده حتى يجتمع لهم سعادة الدنيا والآخرة؛ ويُعزى بعض ذلك إلى النجوم، وبعضه إلى الرؤيا في المنام إن أمكنه وضع منامات تنتهي إلى المستجيب على لسان غيره.

(السابع) ألا يطول الداعي إقامته ببلد واحدة، فإنه ربما اشتهر أمره وسُكِّد دمه. فينبغي أن يحتاط في ذلك فيلبس على الناس أمره، ويتعرف إلى كل قوم باسم وآخر، وليغير في بعض الأوقات هيئته ولبسته خوف الآفات ليكون ذلك أبلغ في الاحتياط.

ثم تعد هذه المقدمات يتدرج قليلاً قليلاً في تفصيل المذهب للمستجيب وذكره له على ما سنحكي من معتقده.

وأما حيلة التلبس^(*) - فهو أن يواطئه على مقدمات يتسلمها منه مقبولة الظاهر مشهورة عند الناس ذاتعة، ويرسخ ذلك في نفسه مدة. ثم يستدرجه منها بنتائج باطلة، كقوله: إن أهل النظر هم أقاويل متعارضة الأحوال متساوية، وكل حزب بما لديهم فرحون، والمطلع على الجوهر: الله. ولا يجوز أن يخفى الله الحق، ولا يوجد أحد (.....)(٢) كل الأمر إلى الخلق يتخبطون فيه خبط العشواء ويتحتمون فيه العمياء، إلى غير ذلك من مقدمات يت (.....)(٣) مستعصلة.

وأما حيلة الخلع والسلخ وهي^(٤) وهما متفقان؛ وإنما يفترقان في أن الخلع يختص بالعمل، فإذا أفضوا بالمستجيب إلى ترك حدود^(٥) الشرع وتكاليفه يقولون وصلت إلى درجة الخلع. - أما السلخ فيُخْتَصُّ بالاعتقاد الذي هو خَلْع الدين. فإذا انتزعوا ذلك من قلبه دعوا ذلك سلخاً، وسميت هذه الرتبة: البلاغ الأكبر. فهذا تفصيل تدريجهم الخلق واستخوانهم، فليُنظر الناظر فيه وليستغفر الله من الضلال في دينه.

(١) ب: ظهور.

(+) من هنا نقص في مخطوطة المتحف البريطاني حتى قوله: «أناساً يزعمون...».

(*) في ق: التأسيس - والصحيح يحسب ما ورد في ص ٢١.

(٢) كلمتان محوستان في ق. (٣) أربع كلمات أو خمس محوطة في ق.

(٤) ق: وهي ما في الأمر (١). ولعل الصواب هو: وهما في حقيقة الأمر متفقان.

(٥) غير واضحة في ق.

الفصل الثاني

فى بيان السبب فى رواج حيلتهم وانتشار دعوتهم مع ركافة حجتهم وفساد طريقتهم

فإن قيل: ما جلبتموه من العظائم لا يتصور أن يخفى على عاقل، وقد رأينا خلقاً كثيراً وجماً كثيراً من الناس يتابعونهم فى معتقدهم وتابعوهم فى دينهم؛ فلعلكم ظلمتموهم بنقل هذه المذاهب عنهم فى خلاف ما يعتقدونه؛ وهذا هو القريب المسكن؛ فإنهم لو أظهروا هذه الأسرار نفرت القلوب عنهم، واطلعت النفوس على مكروهم^(١) «وما باحوا بها» إلا بعد العهود والمواثيق وصانوها إلا عن موافق لهم فى الاعتقاد - فمن أين وقع لكم الاطلاع عليها وهم يسترون^(٢) ديانتهم ويستبطنون بعقائدهم؟ - قلت: أما الإطلاع على ذلك فإنما عثرنا عليه من جهة خلق كثير تدبوا بدينهم واستجابوا لدعوتهم، ثم تنهوا لضلالهم فرجعوا عن غوايتهم إلى الحق المبين فذكروا ما ألقوا إليهم من الأقاويل - وأما سبب انقياد الخلق إليهم فى بعض أقطار الأرض فإنهم لا يُنْشِئُونَ هذا الأمر إلا إلى بعض المستجيبين لهم ويوصون^(٣) الداعى ويقولون^(٤) له: «إياك أن تسلك بالجميع مسلكاً واحداً، فليس كل من يحتمل قبول هذه المذاهب يحتمل الخلع والسلخ، ولا كل من يحتمل الخلع يحتمل السلخ؛ فليخاطب الداعى الناس على قدر عقولهم». فهذا هو السبب فى تعلق هذه الحيل ورواجها.

فإن قيل: هذا أيضاً مع الكتمان ظاهر البطان؛ فكيف ينخدع بمثله عاقل؟ - قلنا: لا ينخدع به إلا المائلون عن اعتدال الحال واستقامة الرأى. فللعلقاء عوارض تعمى عليهم طرق

(١) ق: وأراجعها (١).

(٢) ق: مسيرون ديانتهم مستبطنون.

(٣) ق: يرصون (١).

(٤) ويقولون له إياك: مكررة فى ق.

الصواب وتقضى عليهم بالانخداع بلامع السراب، وهم ثمانية أصناف: (الصف الأول) طائفة ضعفت عقولهم وقلت بصائرهم وسخفت في أمور الدين آراؤهم لما جيلوا عليه من البله والبلادة، مثل السواد وأفجاج العرب والأكراد وجُفأة الأعاجم وسُفها الأحداث، ولعل هذا الصنف هم أكبر الناس عدداً، وكيف يستبعد قبولهم لذلك ونحن نشاهد جماعة في بعض المدائن القريبة من البصرة يعبدون(*) [٢٧] أناساً يزعمون أنهم ورثوا الربوبية من آبائهم المعروفين بالشياسية^(١). وقد اعتقدت طائفة في علي - عليه السلام - أنه إله السموات والأرض رب العالمين؛ وهم خلق كثير لا يحصرهم عدد ولا يحويهم بلد. فلا ينبغي أن يكثر التعجب من جهل الإنسان إذا استحوذ عليه الشيطان واستولى عليه الخذلان.

(الصف الثاني) طائفة انتقطعت الدولة عن أسلافهم بدولة الإسلام، كبناء الأكاسرة والدهاقين وأولاد المجوس المستطيلين - فهؤلاء موتورون، قد استكن الحقد في صدورهم كالداء الدفين فإذا حركته تخاييل الميطلين اشتعلت نيرانه^(٢) في صدورهم فأذعنوا لقبول كل محال^(٣) تشوقاً إلى درك ثأرهم وتلافى أمورهم.

(الصف الثالث) طائفة لهم همم طامحة إلى العليا متطلعة إلى التسلط والاستيلاء؛ إلا أنه ليس يساعدهم الزمان، بل يقصر بهم عن الأتراب والأقران طوارق الحداث. فهؤلاء إذا وعدوا بنيل أمانيتهم وسول لهم الظفر بأعاديتهم سارعوا إلى قبول ما يظنون مفضياً إلى مآربهم وسالكاً إلى أوطارهم ومطالبهم، فلطالما قيل: «حَبَّكَ الشئ» يعنى^(٤) ويصم». ويشترك في هذا كل من دهاه من طبقة الإسلام أمر يلم به، وكان لا يتوصل إلى الانتصار ودرك الثار إلا بالاستظهار بهؤلاء الأغبياء الأغمار، فتتوفر دواعيه على قبول ما يرى الأمنية فيه.

[٢٨] (الصف الرابع) طائفة جُبلوا على حُب التميز عن العامة والتخصص عنهم ترفعاً عن مشابعتهم وتشرفاً بالتحيز إلى فئة خاصة تزعم أنها مُطلعة على الحقائق، وأن كافة الخلق

(*) إلى هنا ينتهي النقص في مخطوط المتحف البريطاني.

(١) ق: بالسياسة - راجع ما سنقله عن هذه الفرقة فيما بعد ص ١٠٨.

(٢) ق: نيرانها.

(٣) ق: محيل.

(٤) ب: يعم.

فى جهالتهم كالحمر المستنفرة والبهايم المسيية. وهذا هو الداء العُضال المستولى على الأذكاء فضلاً عن الجهال الأغبياء؛ وكل ذلك حب للنادر الغريب ونفرة عن الشائع المستفيض. وهذه سجية لبعض الخلق^(١)، على ما شهدت به التجربة، وتدل عليه المشاهدة.

(الصنف الخامس) طائفة سلكوا طرق النظر ولم يستكملوا فيه رتبة الاستقلال، وإن كانوا قد ترقوا عن رتبة^(٢) الجهال فهم أبدأ متشوقون إلى التكاسل^(٣) والتغافل وإظهار التفطن لدرك أمور تتخيل العامة بعدها وينفرون عنها، لاسيما إذا نسب الشيء إلى مشهور بالفضل، فيغلب^(٤) على الطبع التشوق إلى التشبه به. فكم من طوائف رأيتهم اعتقدوا محض الكفر تقليداً لأفلاطون وأرسططاليس وجماعة من الحكماء قد اشتهروا بالفضل؛ وداعيتهم إلى ذلك التقليد وحب التشبه بالحكماء والتحيز إلى غمارهم^(٥) والتحيز عمن يعتقد أنه فى الذكاء والفضل دونهم، فهؤلاء يستجرون إلى هذه البدعة بإضافتها [٢٩] إلى من يحسن اعتقاد^(٦) المستجيب فيه فيبادر إلى قبوله تشفعاً بالتشبه بالذى ذكر أنه^(٧) من منتحليه.

(الصنف السادس) طائفة اتفق نشوؤهم بين الشيعة والروافض، واعتقدوا التدين بسبب الصحابة^(٨)؛ ورأوا هذه الفرقة تساعد عليهم عليها^(٩)، فمالت نفوسهم إلى المساعدة لهم^(١٠) والاستئناس^(١١) بهم، وانجرت معهم إلى ما وراء ذلك من خصائص مذهبهم.

(الصنف السابع) طائفة من ملحدة الفلاسفة والثنوية والمتحيرة فى الدين اعتقدوا فى الدين اعتقدوا أن الشرائع نواميس مؤلفة، وأن المعجزات مخاريق مزخرفة، فإذا رأوا هؤلاء

(١) ق: لبعض الخلق غالبية يشهد به التجربة.

(٢) ب: زهرة. (٣) ق: التكاسر.

(٤) ب: فيغلب الشوق إلى الشرف به.

(٥) ق: غمارهم عمن يعتقد أنه فى الفضل والذكاء دونهم.

(٦) ق: اعتقادهم فيه. (٧) ق: ذكر له بنتجها (١).

(٨) ق: الصحابة- رضى الله عنهم. (٩) ق: على ذلك.

(١٠) لهم: ناقصة فى ب. (١١) بهم: ناقصة فى ب.

يُكْرَمُونَ من ينتمى إليهم ويفيضون ذخائر الأموال عليهم انتدبوا لمساعدتهم^(١) طلباً لحطام الدنيا، واستحقاقاً لأمر العقبي، وهذه الطائفة^(٢) هم الذين لفقوا لهم الثبّة وزينوا لهم بطريق الترمويه الحجج، وسوّوها على شروط الجدل وحدود المنطق من حيث الظاهر وغُيِّبُوا^(٣) مكان من التلبيس والمغالطة فيها تحت ألفاظ مجملّة وعبارات كليّة مبهمّة قلما يهتدى الناظر الضعيف إلى فك تعقيدها وكشف الغطاء عن مكن تدليسها، على ما سنورد ما لفقوه ونبّه على المسلك الذي سلكوه ونهجه ونكشف عن فساد من عدة وجوه.

(الصف الثامن) طائفة استولت عليهم الشهوات فاستدرجتهم متابعة اللذات واشتد عليهم وعيد الشرع وثقلت عليهم تكاليفه، فليس يتنهأ عيشهم إذا قُرُقُوا بالفسق والفجور وتوعّدوا [٣٠] بسوء العاقبة في الدار الآخرة، فإذا صادقوا من يفتح لهم الباب ويرفع عنهم الحجز والحجاب ويحسن لهم ما هم مستحسنون له بالطبع - تسارعوا إلى التصديق بالرغبة والطوع؛ وكل إنسان مصدّق لما^(٤) يوافق هواه ويلتزم غرضه ومناه. فهؤلاء ومن يجري مجراهم هم الذين عبدوا التوفيق فأنخدعوا بهذه المخاريق، وزاغوا عن سواء الطريق وحدود التحقيق.

(١) أي بادروا إلى مساعدتهم.

(٢) ن: الطوائف.

(٣) غيى الشيء: غيبه: سيره.

(٤) ب: بما.

الباب الرابع

فى نقل مذهبهم جملة وتفصيلا

أما الجملة: فهو أنه^(١) مذهبُ ظاهره الرفض، وباطنه الكفر المحض، ومفتتحة حصر مدارك العلوم فى قول الإمام المعصوم وعزل العقول عن أن تكون مدركة^(٢) للحق لما يهتريها من الشبهات ويتطرق إلى النظر من الاختلافات، وإيجابا لطلب^(٣) الحق بطريق التعليم والتعلم، وحكم بأن المعلم المعصوم هو المستبصر، وأنه مطلع من جهة الله على جميع أسرار الشرائع: يهدى إلى الحق ويكشف عن المشكلات؛ وأن كل زمان فلا بد فيه من إمام معصوم يُرجع إليه فيما يستبهم من أمور الدين.

هذا مبدأ دعوتهم^(٤). ثم (+) إنهم بالآخرة يظهرون ما يناقض الشرع وكأنه غاية مقصدهم، لأن سبيل دعوتهم (+) ليس يمتنع فى فن واحد، بل يخاطبون كل فريق بما يوافق رأيه بعد أن يظفروا منهم^(٥) بالانقياد لهم والموالة لإمامهم: فيوافقون اليهود والنصارى والمجوس على جملة [٣١] معتقاداتهم ويقرنونهم^(٦) عليها - فهذه جملة المذهب.

وأما تفصيله: فيتعلق بالإلهيات، والنبوات، والإمامة، والحشر والنشر، وهذه أربعة أطراف، وأنا مقتصر فى كل طرف على نبذة يسيرة من حكاية مذهبهم، فإن النقل عنهم مختلف. وأكثر ما حكى عنهم إذا عُرِضَ عليهم أنكره، وإذا روجع فيه الذين^(٧) استجابوا لدعوتهم جحدوه، والذي قدمناه فى جملة مذهبهم يقتضى لا محالة أن يكون النقل عنهم^(٨)

(١) أنه: ناقصة فى ق. (٢) ق: مدركاً (!).

(٣) ق: الطلب. (٤) ق: دعواهم.

(٥) ق: منه. (+...+) ناقص فى ق.

(٦) ق: ويقرنونهم. (٧) الذين: ناقصة فى ق.

(٨) مختلفاً: ناقصة فى ق.

مختلفاً مضطرباً، فإنهم لا يخاطبون الخلق بمسلك واحد، بل غرضهم الاستتباع والاحتياط،
فلذلك تختلف كلماتهم ويتفاوت^(١) نقل المذهب عنهم. فإن ما حكى عنهم^(٢) في الخلع
والسلخ لا يظهرونه^(٣) إلا مع من بلغ الغاية القصوى بل ربما يخاطبون بالخلع من ينكرون معه
السلخ^(٤). - فلنرجع إلى بيان أطراف المذهب.

(الطرف الأول) في معتقدهم في الإلهيات. وقد اتفقت أقاويل نقلة المقالات من غير
تردد أنهم قائلون بالإلهين قديمين لا أول لوجودهما من حيث الزمان. إلا أن أحدهما علّة
لوجود الثاني؛ واسم العلّة: السابق، واسم المعلول: التالي؛ وأن السابق خلق العالم بواسطة
التالي، لا بنفسه. وقد يسمى الأول: عقلاً، والثاني: نفساً، ويزعمون أن الأول هو التام
بالفعل، والثاني بالإضافة إليه ناقص، لأنه معلول. وربما لبسوا على العوام مستدكين بآيات
من القرآن عليه، كقوله تعالى^(٤): ﴿إِنَّا نَحْنُ نُزِّلْنَا﴾^(٥) و ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا﴾^(٦) وزعموا أن
هذه إشارة إلى جمع لا يصدر عن واحد، ولذلك قال^(٧): ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [٣٢]
إشارة إلى السابق من الإلهين. فإنه الأعلى؛ ولولا أن معه إلهاً آخر له العلو أيضاً لما انتظم
إطلاق الأعلى، وربما قالوا: الشرع سماها باسم القلم واللوح. والأول هو القلم، فإن القلم مفيد
واللوح مستفيد متأثر، والمفيد فوق المستفيد، وربما قالوا: اسم «التالي»: قدر^(٨) في لسان
الشرع، وهو الذي خلق الله به العالم حيث قال^(٩): ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾.

ثم قالوا: السابق لا يوصف بوجود ولا عدم، فإن العدم نفى الوجود سببه^(١٠)، فلا هو
موجود ولا هو معدوم، ولا هو معلوم ولا هو مجهول، ولا هو موصوف ولا غير موصوف.

(١) ق: وينكرون نقل المذهب...

(٢) ق: لهم من الخلع...

(٣) (١٠٠٠) ناقص في ب.

(٤) ب: كقوله إنا أنزلناه في ليلة القدر (ثم رمج على: في ليلة القدر) ونحن قسمنا.

(٥) سورة «الحجر» آية ٩؛ سورة «الإنسان» آية ٢٣.

(٦) سورة «الزخرف» آية ٣٢. (٧) سورة «الأعلى» آية ١.

(٨) قدر: ناقصة في ق.

(٩) سورة «القمر» آية ٤٩. (١٠) ق: تشبيه (١).

وزعموا أن جميع الأسامى منتفية عنه، وكأنهم يتطلعون في الجملة لنفى الصانع؛ فإنهم^(١) لو قالوا إنه معدوم لم يقبل منهم، بل منعوا الناس من تسميته موجوداً، وهو عين النفي مع تغيير العبارة؛ لكنهم تحذقوا فسمّوا هذا النفي تنزيهاً، وسمّوا مناقضه^(٢) تشبيهاً حتى قيل القلوب إلى قبوله. ثم قالوا: العالم قديم، أى وجوده ليس مسبقاً بعدم زمانى، بل حدث من السابق: التالى وهو أول مُبدع. وحدث من المبدع الأول النفس الكلية الفاشية جزئياتها فى هذه الأبدان المركبة. وتولد من حركة النفس الحرارة، ومن سكونها البرودة؛ ثم تولد منهما الرطوبة واليبوسة؛ ثم تولدت من هذه الكيفيات الاستقصات الأربع وهى: النار والهواء والماء والأرض. ثم إذا امتزجت^(٣) على اعتدال ناقص حدثت منها المعادن؛ فإن زاد قُربها من الاعتدال^(٤) وانهدم صرقية التضاد منها تولد منها النباتات، وإن زاد^(٥) تولد الحيوان، فإن ازداد قريباً تولد الإنسان، وهو منتهى الاعتدال.

فهذا ما حُكى من مذهبهم إلى أمور آخرى أفحش مما ذكرناه، لم تر تسويد البياض بنقلها ولا تبيان وجه الرد عليها لمعنيين: (أحدهما) أن المنخدعين بخداعهم وزورهم والمتدلين بحيل غرورهم فى عصرنا هذا لم يسمعوا هذا منهم، فينكرون جميع ذلك إذا حكى مذهبهم ويحدثون فى أنفسهم أن هؤلاء إنما خالفوا لأنه ليس عندهم حقيقة؛ ولو عرفوها لوافقونا عليها. فنرى أن نشغل بالرد عليهم فيما اتفقت كلمتهم وهو إبطال الرأى والدعوة إلى التعلم من الإمام المعصوم. فهذه عمدة معتقدهم، وزيدة مخضتهم، فلنصرف العناية إليه؛ وما عداه^(٥) فمنسقم إلى هذيان ظاهر البطلان، وإلى كُفر مسترق من الثنوية والمجوس فى القول بالالهيى، مع تبديل عبارة: «النور والظلمة» بـ «السابق والتالى»؛ - إلى^(٦) ضلال متزع من كلام الفلاسفة فى قولهم إن المبدأ الأول علة لوجود العقل على سبيل اللزوم عنه، لا على سبيل القصد والاختيار؛ وإنه^(٧) حصل من ذاته بغير واسطة سواء. نعم! يشتتون موجودات

(١) ق: لأنهم.

(٢) ق: مناقضته.

(٣) ق: فإن زاد قربها من الاعتدال تولد النبات، وإن زاد - تولد الحيوان، وإن زاد قريباً تولد الإنسان.

(٤) وإن زاد.. الحيوان: ناقصة فى ب.

(٥) ق: وما عداه من مذهبهم فينصرف إلى هذيان (١).

(٦) ق: وإلى.

(٧) ق: فإنه لم يحصل.

قديمة يلزم بعضها عن بعض، ويسمونها عقولاً، ويحولون وجود كل فلك على عقل من تلك العقول- فى خيط لهم طويل، قد استقصينا وجه الرد عليهم^(١) فى ذلك فى فن الكلام، ولسنا نشتغل فى هذا الكتاب إلا بما يخص هذه الفرقة، وهو إبطال الرأى وإثبات التعليم.

[٣٤] (الطرف الثانى) فى بيان معتقدهم فى النبوات. والمنقول عنهم قريب من مذهب الفلاسفة، وهو أن النبىء عبارة عن شخص فاضت عليه من السابق- بواسطة التالى- قوة قدسية صافية مهيأة لأن تنتقش- عند الاتصال بالنفس الكلية- بما فيها من الجزئيات، كما قد يتفق ذلك لبعض النفوس الزكية فى المنام حتى تشاهد^(٢) من مجارى الأحوال فى المستقبل: إمّا صريحاً بعينه، أو مدرجاً تحت مثال يناسبه مناسبة ما؛ فتفتقر فيه إلى التعبير؛ إلا أن^(٣) النبىء هو المستعد لذلك فى اليقظة؛ فلذلك يدرك النبىء^(٤) الكليات العقلية^(٥) عند شروق ذلك النور وصفاء القوة النبوية، كما ينطبع مثال المحسوسات فى القوة الباصرة من العين عند شروق نور الشمس على سطوح الأجرام السفلية^(٦). وزعموا^(٧) أن جبريل عبارة عن العقل الفائض عليه^(٨)، ورمز إليه، لا أنه شخص متجسم متركب عن جسم لطيف أو كشيء يناسب المكان حتى ينتقل من علو إلى^(٩) سفلى. - وأما القرآن فهو عندهم^(١٠) تعبير محمد عن المعارف التى فاضت عليه من العقل الذى هو المراد باسم جبريل. ويسمى «كلام الله» تعالى مجازاً، فإنه مركب من جهته، وإنما الفائض عليه من الله بواسطة جبريل بسيط لا تركيب فيه وهو باطن لا ظهور له. وكلام النبىء^(١١) وعبارته عنه ظاهر لا بطون له. وزعموا أن هذه القوة القدسية الفائضة على النبىء لا تستكمل فى أول حلولها، كما لا تستكمل النطفة الحائلة فى الرحم إلا بعد تسعة^(١٢) أشهر [٣٥] فكذلك هذه القوة: كمالها فى أن تنتقل من الرسول الناطق إلى الأساس الصامت. وهكذا تنتقل^(١٣) إلى أشخاص

(١) ب: الرد عليهم فى الكلام ولسنا..

(٢) ش: ناقصة فى ق.

(٣) ب: إلا أن هذا الشئ..

(٤) النبىء: ناقصة فى ق.

(٥) ق: العقلية بقوة عقلية عند شروق.

(٦) ب: الأجسام الصغيلة.

(٧) ق: وزعموا بعدهم.

(٨) ق: إليه.

(٩) ب: من سفلى إلى علو.

(١٠) عندهم: ناقصة فى ب.

(١١) ق: النبىء عليه ظاهر.

(١٢) ب: سيقه.

(١٣) ق: إلى بعضهم.

بعضهم يعد بعض فيكمل في السابح- كما سنحكي معنى قولهم في الناطق والأساس والصامت.

وهذه المذاهب أيضاً مستخرجة من مذاهب الفلاسفة في النبوات، مع تحريف وتغيير. ولسنا نخوض في الرد عليهم فيه، فإن بعضها يمكن أن يتأول على وجه لا ننكره، والقدر الذي ننكره قد استقصينا وجه الرد فيه على الفلاسفة، ولسنا في هذا الكتاب نقصد إلا الرد على نابغة الزمان في خصوص مذهبهم الذي انفردوا به عن غيرهم، وهو إيجاب التعليم وإبطال الرأي.

(الطرف الثالث) بيان معتقدهم في الإمامة. وقد اتفقوا على أنه لا بد في كل عصر من إمام معصوم قائم بالحق يرجع إليه في تأويل الظواهر وحل الإشكالات في القرآن والأخبار والمعقولات. واتفقوا على أنه المتصدي لهذا الأمر، وأن ذلك جارٍ في نسبهم لا ينقطع أبد الدهر^(١)، ولا يجوز أن ينقطع إذ يكون فيه إهمال الحق وتغطيته على الخلق وإبطال قوله ﷺ: «كل سبب ونسب ينقطع إلا سببي ونسبي»؛ وقوله: «ألم أترك فيكم القرآن وعترتي؟!» - واتفقوا على أن الإمام يساوي النبي في العصمة والاطلاع على حقائق الحق في كل الأمور، إلا أنه لا ينزل إليه الوحي، وإنما يتلقى ذلك من النبي فإنه خليفته ويزاء منزله، ولا يتصور في زمان واحد إمامان، كما لا يتصور نبیان تختلف شريعتهما. نعم يستظهر الإمام بالحجج والمأذونين والأجنحة، والحجج هم الدعاة [٣٥] فقالوا لا بد للإمام في كل وقت من اثني عشر حجة ينتدبون في الأقطار متفرقين في الأمصار، ولبلازم أربعة من جملة الاثني عشر حضرته فلا يفارقونه؛ ولأبد لكل حجة من معاونين له على أمره، فإنه لا ينفرد بالدعوة بنفسه. واسم معاون: «المأذون» عندهم. ولأبد للدعاة^(٢) من رسل إلى الإمام، يرفعون إليه الأحوال، ويصدرون عنه إليهم. واسم الرسول: «الجنّاح». ولأبد للداعي من أن يكون بالغاً في العلم. والمأذون، وإن كان دونه، فلا بأس بعد أن يكون عالماً على الجملة؛ وكذلك الجنّاح.

ثم إنهم قالوا: كل نبي لشريعته مدة. فإذا انصرمت^(٣) مدته بعث الله نبياً آخر ينسخ

(١) ب: أبدأ الدهر (وكذا حيثما وردت في ب).

(٢) ق: للمعارف. (٣) ب: نرسمت مدته اتبعث.

شريعتيه. ومدة شريعة كل نبي سبعة أعمار، وهو^(١) سبعة قرون. فأولهم هو النبي الناطق، ومعنى الناطق أن شريعته ناسخة لما قبله. ومعنى الصامت أن يكون قائماً على ما أسسه غيره. ثم إنه يقوم بعد وفاته ستة أئمة: إمام بعد إمام. فإذا انقضت أعمارهم ابتعث الله نبياً آخر ينسخ الشريعة المتقدمة. وزعموا أن أمر آدم جرى على هذا المثال، وهو أول نبي ابتعثه الله في فتح باب الجسمانيات وحسم دور الروحانيات.

ولكل نبي سوس، والسوس: هو الباب إلى علم النبي في حياته والوصي بعد وفاته، والإمام لمن هو في زمانه، كما قال ﷺ: «أنا مدينة العلم، وعلي بابها». وزعموا أن آدم كان سوسه شيث، وهو الثاني، ويسمى من بعده مُتِمّاً ولاحقاً^(٢) وإماماً. وإنما كان استتمام دور آدم سبعة، لأن^(٣) استتمام دور العالم العلوي بسبعة^(٤) من النجوم. ولما استتم دور آدم ابتعث الله نوحاً ينسخ [٣٧] شريعته. وكان سوسه: سام. فلما استتم دوره بمضى ستة سواه وسبعة معه ابتعث الله إبراهيم ينسخ شريعته، وكان سوسه: إسحق. ومنهم من يقول: لا، بل إسماعيل؛ فلما استتم دوره بالسابع معه ابتعث الله موسى ينسخ شريعته، وكان سوسه: هارون؛ فمات هارون في حياة^(٥) موسى، فصار سوسه يوشع بن نون^(٦). فلما استتم دوره بالسابع معه ابتعث الله عيسى ينسخ شريعته، وسوسه: شمعون. ولما استتم دوره بالسابع ابتعث الله محمداً - صلى الله عليه - وسوسه: عليّ ﷺ^(٧)؛ وقد استتم دوره بجعفر بن محمد، فإن الثاني من الأئمة: الحسن بن علي، والثالث الحسين بن علي، والرابع علي بن الحسين، والخامس محمد بن علي، والسادس جعفر^(٨) بن محمد ﷺ، وقد استتموا سبعة معه، وصارت شريعته ناسخة، وهكذا يدور الأمر أبداً الدهر^(٩).

هذا ما نقل عنهم مع خرافات كثيرة أهملنا ذكرها ضئلاً بالبيان أن يسود بها.

(١) ق: وهم تسع قرون.

(٢) ب: متماً لاحقاً.

(٣) ق: لأن الاستتمام لدور العالم.

(٤) ب: في.

(٥) ق: في حياته.

(٦) بن نون: ناقصة في ق.

(٧) ق: ﷺ.

(٨) أي جعفر الصادق.

(٩) ب: أبداً الدهر (وكذا أينما وردت في ب).

(الطرف الرابع) بيان مذهبهم في القيامة والمعاد. وقد اتفقوا^(١) عن آخرهم على إنكار القيامة، وأن هذا النظام المشاهد في الدنيا: من تعاقب الليل والنهار، وحصول الإنسان من نطفة، والنطفة من إنسان، وتولد النبات، وتولد الحيوانات لا ينصرم أبداً الدهر؛ وأن السموات والأرض لا يتصور انعدام أجسامها. وأكوا القيامة وقالوا^(٢) إنها رمز إلى خروج الإمام وقيام قائم الزمان وهو السايح الناسخ للشرع المغير للأمر. وربما قال بعضهم: إن للقلك أدواراً كلية، تتبدل أحوال العالم تبديلاً كلياً يطوفان عام [٣٨] أو سبب من الأسباب. فمعنى القيامة انقضاء دورنا الذي نحن فيه. وأما المعاد فأنكروا ما ورد به الأنبياء، ولم يثبتوا الحشر والنشر للأجساد، ولا الجنة ولا النار ولكن قالوا: معنى المعاد عود كل شيء إلى أصله. والإنسان متركب من العالم الروحاني والجسماني، أما الجسماني منه، وهو جسده، فمتركب من الأخلط الأربعة: الصفراء والسوداء والبلغم والدم، فيتحل الجسد ويعود كل خلط إلى الطبيعة العالية؛ أما الصفراء فتصير ناراً؛ وتصير السوداء تراباً ويصير الدم هواءً؛ ويصير البلغم ماءً - وذلك هو معاد الجسد - وأما الروحاني، وهو النفس المدركة العاقلة من الإنسان، فإنها إن صفت بالمواظبة على العبادات، وزكيت بمجانبة الهوى والشهوات، وغذت بغذاء العلوم والمعارف المتلقاة من الأئمة الهداة، اتحدت، عند مفارقة الجسم، بالعالم الروحاني الذي منه انفصالها^(٣) وتسعد بالعود إلى وطنها الأصلي، ولذلك سُمي رجوعاً، فقيل: ﴿ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾^(٤) وهي الجنة. وإليه وقع الرمز بقصة آدم وكونه في الجنة ثم انفصاله عنها ونزوله إلى العالم السفلي ثم عوده إليها بالآخرة. وزعموا أن كمال النفس بموتها، إذ به خلاصها من ضيق الجسد والعالم الجسماني، كما أن كمال النطفة في الخلاص من ظلمات الرحم والخروج إلى فضاء العالم. والإنسان كالنطفة، والعالم كالرحم، والمعرفة كالغذاء. فإذا نفذت^(٥) فيه صارت بالحقيقة كاملة وتخلصت^(٦). فإذا استعدت^(٧) لفيض العلوم الروحانية، باكتساب العلوم من الأئمة وسلوك طرقها المفيدة بإرشادهم [٣٩]

(١) ب: من عند آخرهم.

(٢) ب، ق: إنه.

(٣) ب: منها انفصاله: منه انفصاله.

(٤) ب: لعذاب به (١).

(٤) سورة «الفجر» آية ٢٧.

(٥) ق: أسعدت بغيض.

(٦) ق: وتحصلت.

استكملت عند مفارقة الجسد، وظهر لها ما لم يظهر. ولذلك قال ﷺ: «الناس نيام فإذا ماتوا انتبهوا». وكلما ازدادت النفس عن عالم الحسيات بُعداً ازدادت للعلوم الروحانية استعداداً؛ وكذلك إذا ركزت الحواس بالنوم اطلعت على عالم الغيب، وستشعر ما سيظهر في المستقبل: إما بعينه، فيغنى عن المعبر، أو بمثال فيحتاج إلى التعبير. فالنوم آخر الموت، وفيه يظهر علم ما لم يكن في اليقظة؛ فكذا بالموت تنكشف أمور لم تخطر على قلب بشر في الحياة. وهذا للنفوس التي قدستها الرياضة العملية والعلمية. فأما النفوس المنكوسة المغمورة في عالم الطبيعة المعرضة عن رشدتها من الأئمة المعصومين فإنها تبقى أبد^(١) الدهر في النار، على معنى أنها تبقى في العالم الجسماني تتناسخها الأبدان، فلا تزال تتعرض فيها للألم^(٢) والأسقام^(٣) فلا تفارق جسداً إلا ويتلقاها آخر. ولذلك قال تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾^(٤) - فهذا مذهبهم في المعاد. وهو بعينه مذهب الفلاسفة. وإنما شاع فيهم لما انتدب لنصرة مذهبهم جماعة من الثنوية والفلاسفة. فكل واحد نصر مذهبهم طمعاً في أموالهم وخلعهم، واستظهراً باتباعهم لما كان قد ألفه في مذهب^(٥)، فصار أكثر مذهبهم موافقاً للثنوية والفلاسفة في الباطن، وللروافض والشيعة في الظاهر^(٦)، وغرضهم بهذه التأويلات انتزاع المعتقدات الظاهرة من نفوس الخلق حتى تبطل به الرغبة والرغبة. ثم ما أوهموه وهذا به لا يفهم في نفسه، ولا يؤثر في ترغيب وترهيب. وسنشير^(٧) [٤٠] إلى كلام وجيز في الرد عليهم في هذا الفن وأخباره في آخر الفصل.

(الطرف الخامس)^(٨) في اعتقادهم في التكاليف الشرعية. والمنقول عنهم الإباحة المطلقة ورفع الحجاب واستباحة المحظورات واستحلالها وإنكار الشرائع. إلا أنهم بأجمعهم ينكرون ذلك إذا نُسب إليهم. وإنما الذي يصح من معتقدهم فيه أنهم يقولون: لا بد من الانقياد للشرع

(١) ب: أبد الدهر.

(٢) ب: الآلام.

(٣) ق: الأجسام.

(٤) سورة النساء آية ٥٦.

(٥) ب: مذهبهم.

(٦) ب: الباطن، وفي الظاهر للروافض والشيعة.

(٧) ق: ويستشير (٨) ناقصة في ق.

(٨) ويستشير (١).

فى تكاليفه، على التفصيل الذى يفصله الإمام، من غير متابعة الشافعى وأبى حنيفة وغيرهما؛ وإن ذلك واجب على الخلق والمستجيبين إلى أن ينالوا رتبة الكمال فى العلوم. فإذا أحاطوا من جهة الإمام بحقائق الأمور، وأطلعوا على بواطن هذه الظواهر انحلت عنهم هذه القيود، وانحطت عنهم التكاليف العملية؛ فإن المقصود من أعمال الجوارح تنبيه القلب لينهض لطلب العلم. فإذا ناله استعداد للسعادة القصوى، فيسقط عنه تكاليف الجوارح. وإنما تكليف الجوارح فى حق من يجرى به جهله مجرى الحُر التى لا يمكن رياضتها إلا بالأعمال الشاقة. وأما الأذكياء والمدركون للحقائق فدرجتهم أرفع من ذلك. وهذا فن من الإغواء شديد على الأذكياء. وغرضهم هدم قوانين الشرع، ولكن يخادعون كل ضعيف بطريق يغويه ويليق به. وهذا من الإضلال البارد، وهو فى حكم ضرب المثال كقول القائل إن الاحتماء عن الأطعمة المضرة إنما يجب على من فسد مزاجه؛ فأما من اكتسب اعتدال المزاج فليواظب على أكل ما شاء أى وقت شاء^(١). فلا يلبث المصغى إلى هذا السلال أن يمعن فى المطعومات المضرة إلى أن تتداعى^(٢) به إلى الهلاك.

فإن قيل: قد نقلتم^(٣) مذاهبهم، وما ذكرتم وجه الإبطال - فما السبب فيه؟ - قلنا: إن ما نقلناه عنهم ينقسم إلى أمور يمكن تنزيلها على وجه لا ننكره^(٤)، وإلى ما يتعين من الشرع إنكاره. والمنكر هو مذهب الثنوية والفلاسفة. والرد عليهم فيه يطول، فليس ذلك من خصائص مذهب هؤلاء حتى نتشغل به، وإنما نرد عليهم فى خصوص مذهبهم: من إبطال رأى. وإثبات التعليم من الإمام المعصوم. ولكننا مع ذلك نذكر مسلكاً واحداً هو على التحقيق قاصم الظهور، نعنى فى إبطال مذهبهم فى جميع ما سنحكى عنهم وما حكيناه. وهو أننا نقول لهم فى جميع دعاويهم التى تميزوا بها عنا^(٥) كإنكار القيامة وقدم العالم وإنكار بعث الأجساد وإنكار الجنة والنار، على ما دلّ عليه القرآن^(٦) مع غاية الشرح فى وصفها:

(١) ق: شاء فلا يضّر، ذلك فلا يثبت المصغين إلى هذا.

(٢) ق: يتداعى ذلك به إلى الهلاك.

(٣) ق: فإن قيل تعليم مذاهبهم.

(٤) ب: لا ينكره، لا ينكره.

(٥) عنا: ناقصة فى ق.

(٦) ق: معه.

من أين عرفتم ما ذكرتموه؟ أعن ضرورة، أو عن نظر، أو عن نقل عن الإمام المعصوم وسماع؟ فإن عرفتموه ضرورة، فكيف خالفكم فيه ذوو العقول السليمة؟ لأن معنى (١) كون الشيء ضرورياً مستغنياً عن التأمل اشتراك كافة (٢) العقلاء في دركه. ولو ساء أن يهذى الإنسان بدعوى الضرورة في كل ما يهواه لجاز لخصومهم دعوى الضرورة في نقيض ما ادّعوه (٣). وعند ذلك لا يجدون (٤) مخلصاً (٥) بحال من الأحوال. وإن زعموا: أنا عرفنا ذلك بالنظر- فهو باطل من وجهين: أحدهما أن النظر عندهم باطل، فإنه تصرف بالعقل لا بالتعليم؛ وقضايا العقول متعارضة، وهي غير موثوق بها؛ ولذلك أبطلوا (٦) الرأي بالكلية (+) ولم نصنّف هذا الكتاب قصداً لإبطال هذا المذهب (+) [٤٢] فكيف يمكن ذلك منهم؛ الثاني أن يقال للفلاسفة والمعتزّفين بمسالك النظر: بم عرفتم عجز الصانع عن خلق الجنة والنار وبعث الأجساد كما ورد به الشرع (٧)؟ وهل معكم إلا استبعاد محض، لو عُرض مثله على من لم يشاهد النشأة الأولى لاستبعده وعرض له ذلك الإنكار؟ فالرد عليهم بالحجة المنطوية تحت قوله تعالى: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ (٨). ومن تأمل عجائب الصنع في خلق الأدمى من نقطة قدرة لم يستبعد من قدرة الله شيئاً وعرف أن الإعادة أهن من الابتداء.

فإن قيل: الإعادة غير معقولة، والابتداء معقول، إذ ما عدم كيف يعود؟- قلنا: لنفهم الابتداء حتى نبني عليه الإعادة. ورأى المتكلمين فيه أن الابتداء يخلق الحياة في جسم من الأجسام، مع أن الحياة عَرْضٌ يتجدد ساعة فساعة بخلق الله تعالى؛ فلا يستحيل- على أصلهم- الإمساك عن خلق الحياة مُدَّةً في الجسم ثم يعود إلى خلق الحياة، كما لا يستحيل خلق الحركة بعد السكون والسواد بعد البياض. ورأى الفلاسفة أن قوام الحياة استعداد جسم مخصوص- بتوحي من الاعتدال- إلى الانفعال عن النفس التي هي جوهر قائم بنفسه غير

(١) ب: ومعنى.

(٢) كافة: ناقصة في ب.

(٣) ق: ما ادّعيتموه.

(٤) ب: لا يجدوا.

(٥) ق: فيصلاً (!) «غير واضحة».

(٦) ق: أبطلتم.

(+) هذه الزيادة واردة في ب ولم ترد في ق، ونرى أنه لا محل لها وينبغي حذفها.

(٨) سورة «يس» آية ٧٩.

(٧) ق: الشرع به.

متحيّز ولا متجسّم ولا هو منطبع في جسم لا علاقة بينه وبين الجسم إلا بالفعل فيه، ولا علاقة بين الجسم وبينه إلا بالانفعال عنه. ومعنى الموت انقطاع هذه العلاقة الفعلية ببطان استعداد الجسم، فإنه لا يستعد للأنفعال إلا إذا كان على مزاج مخصوص، كما لا يستعد الحديد لانطباع الصورة المحسوسة فيه أو انعكاس الأشعة عنه إلا إذا [٤٣] كان^(١) على هيئة مخصوصة؛ فإذا بطلت تلك الهيئة لم ينفع الحديد عن الصورة المحاذية له ولم ينطبع فيه. فإذا كان هذا مذهبهم، فالقادر على إحداث العلاقة بين نفس، لا تتجسم ولا تختص بمكان ولا توصف بأنها متصلة بالجسم ولا بأنها منفصلة عنه، وبين الجسم الذي لا تناسبه^(٢) بحقيقتها ولا تتصل به اتصالاً محسوساً- كيف يعجز عن إعادة تلك العلاقة! والعجب أن أكثرهم جوزوا إثبات تلك العلاقة مع جسد آخر، على طريق التناسخ، فلم لا يجوز^(٣) عودها إلى جسدها؟! فإن الجسد الذي فسد مزاجه لا يُعَدُّ^(٤) في أن يُصلح مزاجه وتعاد تلك العلاقة إليه. فيكون ذلك هو المراد بالإعادة، ويضاهي التيقظ بعد المنام فإنه يعيد حركة الحواس وتذكر الأمور السالفة.

فإن قيل: المزاج إذا فسد لا يعود معتدلاً إلا بأن تنحلّ [+ أجزاء الجسم إلى العناصر ثم تتركب ثانياً، ثم يصير حيواناً، ثم يصير نطفة.. فهذا] الاعتدال للنطفة على الخصوص. - قلنا: ومن أين عرفتم أنه ليس في مقدور الله جبر الخلل الواقع بطريق سوى هذا الطريق؟ ومن أين عرفتم أن هذا الذي ذكرتموه طريق؟^(٥) فهل لكم مستند سوى مشاهدة الأحوال؟ وهل^(٦) لكم في إبطال غيره مستند سوى عدم المشاهدة؟! ولو لم تشاهدوا خلق الإنسان من نطفة لنفرت عقولكم عن التصديق به. ففي الأسباب^(٧) المغيرة لأحوال الأجسام عجائب يستنكرها من لا يشاهدها. فمن منكر ينكر الخواص، وآخر ينكر، السحر وآخر ينكر المعجزة، وآخر ينكر الإخبار عن الغيب^(٨). وكلّ يعول في إقراره على قدر^(٩) مشاهدته، لا على

- | | |
|----------------------------------|-----------------------|
| (١) ب: كانت. | (٢) ق: تحقيقه. |
| (٣) ب: يجوزوا. | (٤) في: ناقصة في ق. |
| (٥) +...+ ناقص في ق. | (٥) ق: ومن أين لكم. |
| (٦) ب: فهل. | |
| (٧) ق: ففي الأسباب يعنى الأسباب. | |
| (٨) ق: على. | (٩) قدر : ناقصة في ق. |

طريق معقول في إثبات الاستحالة^(١١). ثم من لم يشاهده ويستيقنه يتنبأ أن نفرة طبعه عن التصديق كان لعدم المشاهدة. [٤٤] وفي مقدورات الله عجائب لم يطلع عليها بشر. فلم يستحل أن يكون لإعادة تلك الأجسام وإعادة مزاجها سبب عند الله ينفرد بمعرفته. وإذا أعاده عادت النفس متصرفة فيه كما كان يزعمهم في الحياة. - والعجب من يدعى الخلق في العقول، ثم يشاهد ما في العالم من العجائب والآيات، ثم تضيق حوصلته عن قبول ذلك في قدرة الله؛ وإذا نسب ما لم يشاهده إلى ما شاهده^(١٢) لم ير أعجب منه. نعم! لو قال القائل: هذا أمر لا يدل العقل على إحالته، ولكن لا يدل أيضاً على جوازه، بل يتوقف^(١٣) عن الحكم فيه، (+) ويجوز أن يكون ثم محيل لا يطلع عليه أو مجوز لا يطلع عليه (+). فهذا أقرب من الأول^(١٤)، ويلزم بحكمة تصديق النبي ﷺ إذا^(١٥) أخبر عنه، فإنه أخبر عما لا يستحيل في العقل وجوده. وعلى الجملة فقط^(١٦) اشتمل على أطوار الخلق ودرجاته^(١٧) قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سَلَالَةٍ مِّن طِينٍ...﴾ إلى قوله^(١٨): ﴿...تَبْعُونَ﴾؛^(١٩) فأطبق الخلق على التصديق بجملة المقدمات إلا البعث^(٢٠) لأنهم شاهدوا جميع ذلك^(٢١) سوى البعث. ولو لم يشاهدوا قط موتاً لأنكروا إمكان الموت؛ ولو لم يشاهدوا خلق آدمي من نقطة لأنكروا إمكانه. فالبعث مع ما قبله في ميزان العقل على وتيرة واحدة، فلنصدق^(٢٢) الأنبياء فيما جاءوا به، فإنه لا يمتنع. وهذا كله كلام مع الفلاسفة النظار، أما الباطنية المنكرون^(٢٣) للنظر فلا يمكنهم التمسك بالنظر. نعم! لو قال^(٢٤) الباطني أخبرني الإمام المعصوم أن البعث

(١١) ب: ثم من يشاهده ويستيقنه يتبين أن نفرة.

(١٢) ق: شاهده. (١٣) ق: على.

(١٤) (+..+) ناقص في ق. (١٥) ق: ويلزم على هذا القول تصديق.

(١٦) ب: إذ. (١٧) ب: درجاتها.

(١٨) (٨) سورة «المؤمنون» آية ١٢-١٦.

(١٩) ق: إلى قوله: (ثم إنكم يوم القيامة تبعثون).

(٢٠) (١٠) ق: فأقبل. (٢١) (١١) إلا البعث: ناقصة في ق.

(٢٢) ق: جميع ذلك وأنكروا البعث لأنهم لم يشاهده ولو لم..

(٢٣) ق: فينبغي أن نصدق.

(٢٤) ب: المنكرة لتنظر فلا تنسك من التمسك بالنظر.

(٢٥) ب: لو قال نعلم ذلك سماعاً من الإمام المعصوم أن ذلك يستحيل، فصدقته.

مستحيل فصدقته- قيل له: وما الذي دعاك إلى تصديق الإمام، المعصوم بزعمك، ولا معجزة له، وصرفك عن تصديق محمد بن عبد الله مع المعجزات، والقرآن من أوله [٤٥] إلى آخره دالٌّ على جواز ذلك ووقوعه؟ فهل لك من مانع سوى أن عصمته علمت بمعجزته، وعصمة من يدعيه علمت بهذيانك وشهوتك؟! فإن قال: إن ما في القرآن ظواهر هي رموز إلى بواطن لم يفهموها، وقد فهمها الإمام المعصوم فتعلمنا منه. قلنا: تعلمتم منه بمشاهدة ذلك في قلبه بالعين، أو سماعاً من لفظه. ولا يمكن دعوى المشاهدة، ولا بد من الاستناد إلى سماع لفظه؟ قلنا: وما يؤمنك أن لفظه له باطن لم تطلع عليه فلا تثق بما فهمته من ظاهر لفظه؟ فإن زعمت أنه صرح معك وقال: ما ذكرته هو ظاهر لا رمز فيه، والمراد ظاهره- قلنا: وبم عرفت أن قوله هذا- وهو: أنه ظاهر لا رمز فيه- أيضاً ظاهر وفيه رمز إلى ما لم تطلع عليه؟ فلا يزال يصرح بلفظه. ونحن نقول: لسنا بمن يغتر بالظواهر، فلعل تحتها رمزاً. وإن أنكر الباطن فنقول: تحت إنكاره رمز؛ وإن حلف بالطلاق الثلاث على أنه ما قصد إلا الظاهر فنقول: في طلاقه رمز، وإنما هو مظهر شيء ومضمر غيره. فإن قلت: فذلك يؤدي إلى حسم باب التفهيم- قلنا: فأنتم حسمتم باب التفهيم على الرسول، فإن ثلثي القرآن في وصف الجنة والنار، والخشر والنشر مؤكداً بالقسم والأيمان، وأنتم^(١) تقولون: لعل تحت ذلك رمزاً،^(٢) وأنتم تقولون: وأي فرق بين أن يطول في تفهم الأمور التطويل الذي عُرِف في القرآن والأخبار وبين أن تقول: ما أريد إلا الظاهر؟ فإن جاز^(٣) عليه أن يفهم الظاهر ويكون مراده غير ما علم قطعاً أنه ما وصل إلى أفهام الخلق ويكون كاذباً في جميع ما قال لأجل مصلحة وسر فيه [٤٦] جاز أن يكون إمامكم المعصوم بزعمكم يضرر معكم خلاف ما يظهره وضد ما يفهمه ونقيض ما يتيقن أنه الواصل إلى أفهامكم، ويؤكد ذلك بالأيمان المغلظة لمصلحة له وسر فيه.- وهذا لا جواب عنه أبد الدهر. وعند هذا ينبغي أن يعرف الإنسان أن رتبة هذه الفرقة أحسن من رتبة كل فرقة من فرق الضلال، إذ لا تجد فرقة بنقض مذهبها بنفس المذهب سوى هذه، إذ مذهبها إبطال النظر وتغيير الألفاظ عن موضوعاتها بدعوى الرموز. وكل ما يتصور أن ينطلق به لسانهم إما نظر أو نقل. أما النظر فقد أبطلوه، وأما اللفظ فقد جُوز أن يراد اللفظ غير موضوعه فلا يبقى لهم معتصم. فإن قيل: فهذا ينقلب عليكم، فأنتم تجوزون

(١) ق: وأنتم مع ذلك تقولون.

(٢.٢) ناقص في ق.

أيضاً تأويل الظواهر، كما أولتم آية الاستواء وخبر النزول وغيرهما - قلنا: ما أبعد هذا القلب^(١)؛ فإن لنا^(٢) معياراً في التأويل، وهو أن ما دل نظر العقل ودليله على بطلان ظاهره^(٣) علمنا ضرورة أن المراد غير^(٤) ذلك بشرط أن يكون اللفظ مناسباً له بطريق^(٥) التجوز والاستعارة^(٥). فقد دل الدليل على بطلان الاستواء^(٦) والنزول فإن ذلك من صفات الحوادث، فحمل على الاستيلاء وهو مناسب للغة. وأمة الحشر والنشر والجنة والنار فليس في العقل دليل على إبطاله، ولا مناسبة بين الألفاظ الواردة فيه وبين المعنى الذي أولوه عليه حتى يقال إنه المراد، بل التأويل فيه تكذيب محض. فأى مناسبة بين قوله^(٧): ﴿فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾^(٧) فيها سرٌّ مرفوعة [٤٧] وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ^(٨) وَنَمَارِقٌ مَصْفُوفَةٌ^(٩) وَزُرَابِي مَبْنُوتَةٌ^(١٠) [٤٧] وقوله^(٨): ﴿فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ﴾^(١١) وَطَلْحٍ مَّنْضُودٍ^(١٢) إلى قوله: ﴿لَا مَقْطُوعَةٌ﴾ - وبين ما اعتقدوه من اتصال الجواهر الروحانية بالأمور الروحانية العقلية التي لا مدخل فيها للمحسوسات؛ فإن جاز أن يكذب صاحب المعجزة بهذه التأويلات التي لم تخطر قط ببال من سمعها، فلم لا يجوز تكذيب معصومكم الذي لا معجزة له بتأويله على أمور ليس تخطر ببالهم لمصلحة أو لمسياس حاجة؟ فإن غاية لفظه التصريح والقسم، وهذه الألفاظ في القرآن صريحة ومؤيدة بالقسم. وزعموا أن ذلك ذكر لمصلحة، والمراد غير ما سبق إلى الأفهام منها، وهذا لا ملخص عنه.

(١) ق: القلب.

(٢) ب: له.

(٣) ناقص في ب.

(٤) ق: على طريق.

(٥) ب: والاستعارة وهم ينكرون نظر العقل فقد دل...

(٦) ب: الاستقرار.

(٧) سورة «الغاشية» آية ١٢ - ١٦.

(٨) سورة «الواقعة» الآيات ٢٨ - ٣٣.

الباب الخامس
فى إفساد تأويلاتهم للظواهر الجلية
واستدلالاتهم بالأموال العددية
وفيه فصلان

الفصل الأول
فى تأويلاتهم للظواهر

والقول الوجيز فيه أنهم لما عجزوا عن صرف الخلق عن القرآن والسنة صرفوهم عن المراد بهما إلى مخاريق زخرفوها واستفادوا - بما انتزعوه من نفوسهم من مقتضى الألفاظ - إبطال معانى الشرع، وبما زخرفوه من التأويلات تنفيذ^(١) انقيادهم للمبايعة والموالة، وأنهم لو صرحوا بالنفى المحض والتكذيب المجرد لم يحفظوا^(٢) بموالة المواليين، وكانوا^(٣) أول المقصودين^(٤) المقتولين.

ونحن نحكى من تأويلاتهم نبذة لنستدل بها على مخازيهم فقد قالوا: كل ما ورد فى الظواهر فى التكاليف والخشوع والنشر والأمور الإلهية فكلها أمثلة ورموز إلى بواطن: أما [٤٨] الشرعيات: فمعنى الجناية عندهم^(٥) مبادرة المستجيب بإفشاء سرِّ إليه قبل أن ينال

(١) ق: التأويلات يفيدهم للمبايعة.

(٢) ب: سقوا؛ ج: تيقوا؛ ق: يقصوا (١).

(٣) ق: ولكنوا المقصودين المقبولين.

(٤) بعدها فى ب: «المخذولين» - ثم رمح عليها، ولكن ج أثبتتها.

(٥) عندهم: ناقصة فى ب.

رتبة استحقاقه؛ ومعنى الغسل تجديد العهد على من فعل ذلك. - ومجامعة البهيمة^(١١) معناها عندهم^(١٢) معالجة^(١٣) من لا عهد عليه^(١٤) ولم يؤد^(١٥) شيئاً من صدقة النجوى، وهي مائة وتسعة عشر درهماً عندهم، فلذلك أوجب الشرع القتل على الفاعل والمفعول به، وإلا فالبهيمة متى وجب^(١٦) القتل عليها؛ والزنا هو إلقاء نطفة العلم الباطن في نفس من لم يسبق معه عقد العهد. - الاحتلام هو أن يسبق لسانه إلى إفشاء السر في غير محله، فعليه الغسل - أى تجديد المعاهدة. - الطهور هو التبرى والتنظيف من اعتقاد كل مذهب سوى مبايعة الإمام. - الصيام هو الإمساك عن كشف السر. - الكعبة هي^(١٧) النبي، والباب على؛ - الصفا هو النبي، والمرؤة على؛ والميقات هو الأساس؛ والتلبية إجابة الداعي؛ والطواف البيت سبعاً هو الطواف بمحمد إلى غام الأئمة السبعة؛ - والصلوات الخمس أدلة على الأصول الأربعة وعلى الإمام؛ فالفجر دليل السابق، والظهر دليل التالي، والعصر للأساس، والمغرب دليل الناطق، والعشاء دليل الإمام. وكذلك زعموا أن المحرمات عبارة عن ذوى الشر^(١٨) من الرجال وقد تُعبدنا باجتناهم^(١٩)، كما أن العبادات عبارة عن الأخيار الأبرار الذين^(٢٠) أمرنا باتباعهم^(٢١).

فأما المعاد فزعم بعضهم أن النار^(٢٢) والأغلال عبارة عن الأوامر التي هي التكاليف [٤٩] فإنها موظفة على الجهال^(٢٣) بعلم الباطن، فما داموا مستمرين عليها فهم

(١) البهيمة: ناقصة في ب، وورادة في ق؛ وقد اقترحها ج اعتماداً على الشاطبي ص ٢٧٣.

(٢) عندهم: ناقصة في ب، - معناها: في ب، - : معناه.

(٣) ب: مفاتحة؛ الشاطبي: مفاتحة، ج: مفاتحة- وما أثبتنا في ق.

(٤) الشاطبي: له.

(٥) ق: يرد.

(٦) ب، ج: يجب.

(٧) هي: ناقصة في ب- وفي ج: هو.

(٨) ق: الضر- ج: السر.

(٩) ج: بإحسانهم- وهو غلط في القراءة- ق: تصيرنا باجتناهم.

(١٠...١١) ناقصة في ب، ج، وورادة في ق.

(١١) ب، ج: عبارة عن الانحلال والأوامر التي..

(١٢) ق: الجاهل.

معذبون، فإذا نالوا علم الباطن وضعت عنهم أغلال التكاليف وسعدوا بالخلاص عنها. - وأخذوا يؤوكون كل لفظ ورد في القرآن والسنة فقالوا: «وَأَنْهَارٌ مِنْ لَبَنٍ»^(١) - أى معادن الدين^(٢): العلم الباطن يرتضع^(٣) بها أهلها ويتغذى بها تغذية تدوم به حياته اللطيفة، فإن غذاء الروح اللطيفة يرتضاع العلم من المعلم كما أن حياة الجسم الكثيف يرتضاع اللبن من ثدى الأم. و «أنهار من خمر»: هو العلم الظاهر، و «أنهار من عسل مصفى»: هو علم الباطن المأخوذ من الحجج والأئمة.

أما المعجزات فقد أوكوا جميعها وقالوا: الطوفان معناه طوفان العلم، أغرق به المتمسكون بالسنة؛ والسفينة: حرز الذي تحصن به من استجاب لدعوته؛ وقال إبراهيم: عبارة عن غضب فرود. لا عن النار الحقيقية؛ وذبح إسحق^(٤): معناه أخذ العهد عليه؛ عصا موسى: حجتة التي تلقفت ما كانوا يأفكون من الشبه. لا الخشب: انفلاق البحر: افترق علم موسى فيهم على أقسام؛ والبحر: هو العالم؛ والغمام الذي أظلمهم: معناه الإمام الذي نصبه موسى لإرشادهم وإفاضة العلم عليهم؛ الجراد والقمل والضفادع: هي سؤالات موسى وإلزاماته التي سلطت عليهم؛ والمن والسلوى: علم نزل من السماء لداع من الدعاة هو المراد بالسلوى؛ تسبيح الجبال^(٥): معناه تسبيح رجال شداد في الدين راسخين في اليقين؛ الجن الذي ملكهم سليمان بن داود^(٦): باطنية ذلك الزمان. والشياطين هم الظاهرية الذين كلفوا بالأعمال الشاقة، عيسى^(٧): له أب [٥٠] من حيث الظاهر، وإنما أراد بالأب: الإمام، إذ لم يكن له إمام، بل استفاد العلم من الله بغير واسطة، وزعموا - لعنهم الله! - أن أباه يوسف النجار؛ كلامه في المهد: اطلاعه في معهد القالب^(٨) قبل التخلص منه على ما يطلع عليه غيره بعد الوفاة والخلاص من القالب؛ إحياء الموتى من عيسى: معناه الإحياء بحياة العلم عن موت

(١) سورة «محمد» آية ١٥.

(٢) ب، ج: أى معادن العلم اللين العلم الباطن (وفى المخطوط ب رمج على: «العلم الأولى»).

(٣) ق: يرضع (١).

(٤) ق: إسماعيل عندهم.

(٥) ق: الجبال مع داود.

(٦) بن داود: ناقصة في ق.

(٧) ق: عيسى ﷺ ولد من غير أب - من حديث الظاهر، وإنما المراد بالأب الإمام.

(٨) القالب: الجسم.

الجهل بالباطن؛ وإبرأه الأعمى^(١) : معناه عن عمى الضلال وبرص الكفر ببصيرة^(٢) الحق المبين؛ إبليس وآدم^(٣) : عبارة عن أبي بكر وعلي، إذ أمر أبو بكر بالسجود لعلي والطاعة له فأبى واستكبر، الدجال زعموا^(٤) أنه أبو بكر، وكان أعور إذ لم يبصر إلا بعين الظاهر دون عين الباطن، وأجوج ومأجوج: هم أهل الظاهر.

هذا من هذيانهم في التأويلات حكيناها ليُضحك منها؛ ونعوذ بالله من صرعة الغافل وكبوة الجاهل. ولسنا نسلك^(٥) في الرد عليهم إلا بمسالك ثلاثة: إبطال، ومعارضة، وتحقيق.

أما الإبطال فهو أن يقال^(٦) : بم عرفتم أن المراد من هذه الألفاظ ما ذكرتم؟ فإن أخذتموه من نظر العقل فهو عندكم باطل؛ وإن^(٧) سمعتموه من لفظ الإمام المعصوم فلفظه ليس بأشدّ تصريحاً من هذه الألفاظ التي أولكنموها. فلعل مراده أمر آخر أشدّ بطوناً من الباطن الذي ذكرتموه؛ ولكنه جاوز الظاهر بدرجة فزعم أن المراد بالجبال^(٨) : الرجال - فما المراد بالرجال؟ لعل المراد به أمر آخر. [٥١] والمراد بالشیاطین أهل الظاهر - فما أهل الظاهر؟ والمراد بالبين العلم - فما معنى العلم؟ فإن قلت: العلم والرجال وأهل الظاهر صريحة في مقتضياتها بوضع^(٩) اللغة إن^(١٠) كنت ناظراً بالعين العوراء إلى أحد الجانبين، فأنت المراد إذاً بالدجال فإنه أعور لأنك أبصرت بإحدى العينين فإن الرجال طاهر؛ وعميت بالعين الأخرى الناظرة إلى الجبال وأنها أيضاً طاهر. فإن قلت: يمكن أن يكنى بالجبال عن الرجال - قلنا: ويمكن أن يكنى بالرجال عن غيرهم كما عبر الشاعر بالرجلين اللذين أحدهما خياط والآخر نساج عن أمور فلكية وأسباب علوية، فقال:

(١) الأعمى معناه: ناقص في ب. (٢) ق: نبصرة.

(٣) ق: وآدم عندهم عبارة أبي بكر وعلي عليه السلام، وزعموا أن أبا بكر أمر بالسجود لعلي.

(٤) ق: الدجال أن المراد به أبو بكر، ومعنى كونه أعور أنه كان ينظر بعين الظاهر - هذا في هذيان وسخف حكيناها ليضحك منها العاقل ويستعيد بالله من ضربة الغافل ونبوة الجاهل.

(٥) ب: نقصد. (٦) ق: يقال لهم: بماذا عرفهم.

(٧) ق: وإن كنتم سمعتموه من الإمام فلفظه ليس بأصح. فلعل مراده فيه أمر آخر أشد غموضاً (أو.. غوضاً) من الباطل.

(٨) ق: بالدجال فما المراد بالدجال لعل. (٩) ب: بعين اللغة.

(١٠) ق: إن كنتم ناظرين بالعين... وعينتم بالعين الأخرى الناظرة إلى الجبال والشیاطین والعين فإنها أيضاً ظاهرة صحيحة.

رجلان: خياط وآخر حائك متقابلان على السماك الأعزل

لا زال ينسج ذاك خرقة مُدير ويخيط صاحبُه ثياب المقبل

+ وهكذا في كل فن. وإذا نزل تسبيح الجبال على تسبيح الرجال فلينزل معنى الرجال في قوله تعالى: «رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله» على الجبال + فإن المناسبة قائمة من الجانبين؛ ثم إذا نزل الجبال على الرجال ونزل الرجال أيضاً على غيره أمكن تنزيل ذلك الباطن الثالث على رابع وتسلسل إلى حد يُبطل التفاهم والتفهيم، ولا يمكن التحكيم بأن الحائز الرتبة الثانية دون^(١) الثالثة أو الثالثة دون الرابعة.

(المسلك الثاني) معارضة الفاسد بالفاسد، وهو أن يتناول جميع الأخبار على نقبض مذهبهم، مثلاً يقال^(٢)؛ قوله: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة»، أي لا يدخل العقل دماغاً فيه التصديق والمعصوم، وقوله: «إذا ولغ الكلب في (٥٢) إناء أحدكم فليغسله سبعاً»- أي إذا نكح الباطني بنت أحدكم فليغسلها عن دون الصحة بماء العلم وصفاء العمل بعد أن يعفوها بتراب الإذلال؛ أو يقول قائل: النكاح لا ينعقد بغير شهود وولي. وأما قوله: كل نكاح لا يحضره أربعة فهو سفاح- معناه: أن كل اعتقاد لم يشهد له الخلفاء الأربعة: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي فهو باطل، وقوله: لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، أي لا وقاع إلا بذكر وأثنين- إلى غير ذلك من الترهات.

والمقصود من ذكر هذا التذمر معارضة الفاسد بالفاسد، وتعريف الطريق في فتح هذا الباب، حتى إذا احتدبت إليه لم تعجز عن تنزيل كل لفظة^(٣) من كتاب أو سنة على نقبض معتقدهم. فإن زعموا أنكم أنزلتم الصورة على المعصوم في قوله: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة»- فأى مناسبة بينهما؟ قلت: وأنتم نزلتم الشيعان على البرهان، والأب- في حق عيسى- على الإمام، واللين على العلم في أنهار اللين في الجنة، والجن على الباطنية، والشياطين على الظاهرية، والجبال على الرجال،- فما المناسبة؟ فإن قلت: البرهان يقضم

(+ ..+) ناقص في ب. (١) دون الثالثة : ناقص في ق.

(٢) رواد أحمد في «مسند» والترمذي في «السنن» وابن حبان في «صحيحه» - راجع «السراج المنير شرح الجامع الصغير» للعزبي ج ١ ص ٣٩٦. وصيفته المشهورة: «إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه قنانيل أو صورة»

(٣) ق: من سنة أو كتاب.

الشَّيْءَ كما يقضم الثَّعْبَانِ غيره، والإمام يفيد الوجود العلمى كما يفيد الأبُّ الوجود الشخصى، واللبن يغذى الشخص كما يغذى العلمُ الروح، والجن باطنٌ- فيقال^(١) لهم: فإذا اكتفيتم بهذا القدر من المشاركة، فلم يخلق الله شينين إلا وبينهما مشاركة في وصف ما؛ فإننا نزلنا الصورة على الإمام لأن الصورة [٥٣] ^(٢) مثال لا روح فيها، كما أن الإمام عندكم معصوم ولا معجزة له؛ والدماغ مسكن العقل، كما أن البيت مسكن العاقل؛ والمملك شيء روحاني، كما أن العقل كذلك. فثبت أن المراد بقوله: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة»، معناه: لا يدخل العقل دماغاً فيه اعتقاد عصمة الإمام. - فإذا عرفت هذا، فخذ كل لفظ ذكره، وخذ ما تريده، واطلب منهما المشاركة بوجه ما، وتأوَّله عليه فيكون دليلاً بموجب قولهم كما عرقتك في المناسبة بين الملك والعقل، والدماغ والبيت، والصورة والإمام. وإذا انفتح لك الباب اطلعت على وجه حيلهم في التلبس بنزع موجبات الألفاظ وتقدير الهوسات^(٣) بدلاً عنها، للتوصل^(٤) إلى إبطال الشرع. وهذا القدر كاف في إبطال تأويلهم^(٥).

(المسلك الثالث) وهو التحقيق: أن تقول: هذه البواطن والتأويلات التي ذكرتها، لو سامحناكم أنها صحيحة فما حكمها في الشرع؟ أوجب إخفاؤها، أم يجب إفشاؤها؟ فإن قلتم: يجب إفشاؤها إلى كل أحد- قلنا: فلم كتمها محمد ﷺ فلم يذكر شيئاً من ذلك للصحابة ولعامة الخلق حتى درج ذلك^(٦) العصر ولم يكن^(٧) لأحد^(٨) من هذا الجنس خبر؟ وكيف استجاز^(٩) كتمان دين الله، وقد قال تعالى^(١٠): ﴿لَتَبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾- تنبيهاً على أن الدين لا يحل كتمانها، وإن زعموا أنه يجب إخفاؤه فنقول: ما أوجب على رسول الله ﷺ - إخفاؤه من سر^(١١) الدين، كيف حل لكم إفشاؤه؟ والجنابة في السر

(١) لهم: ناقصة في ب- ق: إذا اكتفيتم.

(٢) ب: كمثل. (٣) ب: الهوسات.

(٤) ق: توصل. (٥) ق: تأويلاتهم.

(٦) ذلك: ناقصة في ق. (٧) يكن: ناقصة في ب.

(٨) ق: ولم يكن لأحد من أصله خبر من هذا الجنس من التأويل (وتتكرر هذه الجملة).

(٩) ق: استجاب. (١٠) سورة آل عمران آية ١٨٧.

(١١) سر: ناقصة في ق. - حل: في ق: يحل.

بالإفشاء من أطلع عليه من أعظم الجنايات. فلولا أن صاحب الشرع عرف سرّاً عظيماً ومصلحة [٥٤] كلية في إخفاء هذه الأسرار لما أخفاها وما كرر هذه الظواهر على أسماع الخلق وما تكررت في كلمات القرآن صفة الجنة والنار بالفاظ صريحة مع علمه بأن الناس يفهمون منه خلاف الباطن الذي هو حق، ويعتقدون هذه الظواهر التي لا حقيقة لها. فإن نسبتهم إلى الجهل بما فهمه الخلق منه فهو نسبة إلى الجهل بمعنى الكلام، إذ كان النبي - ﷺ - يعلم قطعاً أن الخلق ليس يفهمون من قوله ^(١): ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (٢٠) وماءٍ مَسْكُوبٍ ﴿إِلَّا الْمُهَيَّمُونَ مِنْهُ فِي اللَّغَةِ﴾ فكذا سائر الألفاظ؛ ثم مع علمه بذلك كان يؤكد عليهم بالتكرير والقسم، ولم يُفْشِ إليهم الباطن الذي ذكرتموه لعلمه بأنه سرُّ الله المكتوم، فلم أفضيتهم هذا السرّ وخرقتم هذا الحجاب؟ وهل هذا إلا خروج عن الدين ومخالفة لصاحب الشرع، وهدمُ الجميع ما أسسه؟! إن سلم لكم جدلاً أن ما ذكرتموه من الباطن حقٌ عند الله. - وهذا لا مخرج لهم عنه. فإن قيل: هذا سرٌّ لا يجوز إفشاؤه إلى عوام الخلق فلماذا لم يُفْشِ رسول الله ﷺ، ولكن حق النبي أن يفشيه إلى سوسه الذي هو وصيه وخليفته من بعده؛ وقد أفشاه إلى علي ^(٢) دون غيره - قلنا ^(٣): وعلى هل أفشاه إلى غير سوسه وخليفته، أم لا؟ فإذا لم يفشيه إلا إلى سوسه، وكذا سوس سوسه وخليفته خليفته إلى الآن - فكيف انتهى ^(٤) إلى هؤلاء الجهال من العوام حتى تناطقوا به وشجنت التصانيف يحكايتهم، وتداولته الألسنة؟ فلا بد أن يقال: إن واحداً من الخلفاء عصي وأفشى السر إلى غير أهله ^(٥) فانتشر، [٥٥] وعندهم أنهم معصومون لا يتصور عليهم العصيان! فإن قيل: السوس لا يذكره إلا مع من تعاهده عليه - قلنا: وما الذي منع الرسول ^(٦) من أن يعاهد ويذكره ^(٧) إن كان يجوز إفشاؤه مع العهد؟ فإن قيل: لعل عاهد وذكر، ولكن لم يُنْقَلْ لأجل العهد الذي أخذ من ^(٨) أفشى إليه. قلنا: ولم

(١) سورة الواقعة ٣٠ - ٣٢.

(٢) علي: ناقصة في ق.

(٣) ق: قيل لكم: وعلى علي.

(٤) انتهى هذا السر إلى...

(٥) ق: ليشهد.

(٦) ق: رسول الله ﷺ بأن يعاهد ويذكره.

(٧) ب: يعاهد يذكره.

(٨) ب: ينقل أحد العهد على من أفشى إليه: ق: من.

انتشر^(١) ذلك فيكم وأنتمكم لا يظهرون ذلك إلا مع من أخذ العهد عليه؛ وما الذي عصم عهد أولئك دون^(٢) عهد هؤلاء؟ ثم يقال: إذا^(٣) جاز إفشاء هذا السر بالعهد فالعهد يتصور نقضه، فهل يتصور أن يفشيه إلى من يعلم الإمام المعصوم أنه لا ينقضه، أو يكفى أن^(٤) يظنه بفراسته واجتهاده واستدلالة بالأمارات؟ فإن قلتم: لا يجوز إلا إلى من علم الإمام المعصوم أنه لا ينقضه بتعريف من جهة الله، فكيف انتشرت هذه الأسرار إلى كافة الخلق، ولم تنتشر إلا ممن سمع؟ فإمّا أن يكون المبلغ ناقضاً للعهد، أو لم يعاهد أصلاً. وفي أحدهما نسبة المعصوم إلى الجهل، وفي الآخر نسبته إلى المعصية. ولا سبيل إلى واحد منهما عندهم، وإن زعمتم أنه يحل الإفشاء بالعهد عند شهادة الفراسة في المأخوذ عليه عهده أنه لا ينقضه استدلالاً بالأمارات ففي هذا نقص أصل مذهبهم، لأنهم زعموا أنه لا يجوز اتباع أدلة العقل ونظرة، لأن^(٥) العقلاء مختلفون في النظر، ففيه خطر الخطأ - فكيف حكموا بالفراصة والامارة التي الخطأ أغلب عليها من الصواب، وفي^(٦) ذلك إفشاء سر الدين وهو أعظم الأشياء خطراً؟ وقد منعوا التمسك [٥٦] بالظن والاجتهاد في الفقيهاة التي هي حكم بين الخلق على سبيل التوسط في الخصومات، ثم ردوا إفشاء سر الدين إلى الخيالات والفرسات وهذا مسلك متبين يتفطن له الذكي، ويتبيح^(٧) به المشتغل بعلوم الشرع، إذ يتيقن قطعاً أن القائل قائلان: قائل يقول لا باطن لهذه الظواهر ولا تأويل لها، فالتأويل باطل قطعاً؛ وقال يتقدح له أن ذلك يمكن أن يكون كنايات عن بواطن، لم يأذن الله لرسول^(٨) الله ﷺ بأن يصرح^(٩) بالبواطن، بل ألزمه النطق بالظواهر، فصار النطق بالبواطن حراماً باطلاً وفجوراً

(١) ق: اشتهر... لا يظهرونه إلا لمن أخذوا العهد عليه.

(٢) عهد: ناقصة في ق.

(٣) ق: إذا تشأ هذا السر بالعهد وتصور نقضه فهل يشترط أن يفشيه الإمام إلى من يعلم أنه لا ينقضه.

(٤) ق: أن يظن كذلك.

(٥) ق: لا يجوز للمعصوم إفشائه إلا لمن علم بتعريف من الله (أنه) لا ينقضه.

(٦) ق: العلماء. (٧) ق: لاسيما وذلك في إفشاء.

(٨) ق: وينهتج له المشتغل بعلوم الشرائع ويتيقن.

(٩) ق: لرسوله. (١٠) ق: بها.

(١١) راغم فلاناً: هجره وعاداه.

محظوراً^(١١) ومُرَغمَةً لَوَاضِعِ الشَّرْعِ. وهذه^(١٢) التَّاسِيسَةُ بِالِاتِّفَاقِ، فَلَيْسَ أَهْلُ عَصْرِنَا - مع بُعْدِ الْعَهْدِ بِصَاحِبِ الشَّرْعِ وَانْتِشَارِ الْفَسَادِ وَاسْتِيلَاءِ الشَّهَوَاتِ عَلَى الْخَلْقِ وَإِعْرَاضِ الْكَافَّةِ عَنْ أُمُورِ الدِّينِ - أَطْوَعَ لِلْحَقِّ وَلَا أَقْبَلَ لِلسَّرِّ وَلَا أَمَنَ عَلَيْهِ وَلَا أُحَرِّى بِفَهْمِهِ وَالِاتِّفَاقِ بِهِ مِنْ أَهْلِ عَصْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ وَهَذِهِ الْأَسْرَارُ وَالتَّأْوِيلَاتُ إِنْ كَانَ لَهَا حَقِيقَةٌ فَقَدْ أَقْفَلُ أَسْمَاعَهُمْ عَنْهَا وَأَلْجَمُ أَفْوَاهُ النَّاطِقِينَ عَنِ اللَّهْجِ بِهَا، وَلَنَا فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُسُوةٌ^(١٣) حَسَنَةٌ فِي قَوْلِهِ وَفِعْلِهِ^(١٤)، فَلَا تَقُولُ إِلَّا مَا قَالَ وَلَا تَظْهَرُ إِلَّا مَا يُظْهَرُ، وَتَسْكُتُ عَمَّا سَكَتَ عَنْهُ؛ وَفِي الْأَفْعَالِ نَحَافِظُ عَلَى الْعِبَادَاتِ، بَلْ عَلَى التَّهَجُّدِ وَالنَّوَافِلِ وَأَنْوَاعِ الْمَجَاهِدَاتِ، وَنَعْلَمُ أَنَّ مَا لَمْ يَسْتَغْنِ عَنْهُ صَاحِبُ الشَّرْعِ فَتَحْنُ لَا نَسْتَغْنِي عَنْهُ وَلَا نَتَّخِذُ بِقَوْلِ الْحَقِّقِيِّ إِنْ نَفُوسُنَا إِذَا صَفَتْ يَعْلَمُ الْبَاطِنُ اسْتَغْنَيْنَا [٥٧] عَنِ الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ، بَلْ نَسْتَهْزِئُ بِهَذَا الْقَائِلِ الْمَغْرُورِ وَنَقُولُ لَهُ: يَا مُسْكِينُ! أَتَعْتَقِدُ أَنَّ نَفْسَكَ أَصْفَى وَأَزْكَى مِنْ نَفْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟! - وَقَدْ كَانَ يَقُومُ لَيْلًا يَصَلِّي حَتَّى تَنْتَفِخَ^(١٥) قَدَمَاهُ، أَوْ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ كَانَ يَتَنَمَّسُ^(١٦) بِهِ عَلَى عَائِشَةَ لِيُخْبِلَ إِلَيْهَا أَنَّ الدِّينَ حَقٌّ^(١٧)، وَقَدْ كَانَ عَالِمًا بِبِطْلَانِهِ؟ فَإِنْ اعْتَقَدْتَ الْأَوَّلَ فَمَا أَحْمَقُكَ وَلَا زَيْدُكَ عَلَيْهِ؛ وَإِنْ اعْتَقَدْتَ الثَّانِي فَمَا أَكْفَرُكَ وَأَجْحَدُكَ^(١٨)!! وَلَسْنَا نَنَازِرُكَ عَلَيْهِ^(١٩)، لَكِنَّا نَقُولُ: إِذَا أَخَذْنَا بِأَسْوَأِ الْأَحْوَالِ، وَقَصُرَتْ أَدَلَّةُ عَقُولِنَا مِثْلًا عَنْ دَرْكِ ضَلَالِكَ وَجْهِلِكَ وَعَنِ الْإِحَاطَةِ بِصَدَقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فَإِنَّا نَرَى بَدَائِهِ عَقُولِنَا تَقْضِي بِأَنَّ الْخُسْرَانَ فِي زِمْرَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ - وَمُوَافَقَتِهِ وَالْقَنَاعَةَ بِمَا رَضَى هُوَ لِنَفْسِهِ، أَوَّلَى مِنَ الْفُوزِ مَعَكَ أَيُّهَا الْمَخْذُولُ الْجَاهِلُ، بَلِ الْمَعْتَوَةُ الْمَخِيلُ. فَلْيَنْظُرِ الْآنَ^(٢٠) الْمُنْصَفُ فِي آخِرِ هَذَا وَأَوَّلِهِ، فَآخِرُهُ يَقْنَعُ الْعَوَامَ بِبِلِ الْعَجَائِزِ، وَأَوَّلُهُ يَفِيدُ الْبِرْهَانَ الْحَقِيقِيَّ لِكُلِّ مُحَقِّقٍ آتَسَ بِعُلُومِ الشَّرْعِ؛ وَنَاهِيكَ بِكَلَامٍ يَنْتَفِعُ بِهِ كَأَنَّهُ الْخَلْقُ عَلَى اخْتِلَافِ طَبَقَاتِهِمْ فِي الْعِلْمِ^(٢١) وَالْجَهْلِ.

(١١) ق: وهذا ما لتأسيسه بالاتفاق. (٢) أكسوة حسنة: ناقصة في ق.

(٣) ق: في قوله وفعله وعقده. (٤) ق: تنتفع.

(٥) تنمس الصائد: اتخذ بيتاً يستتر فيه للصيد: المعنى هنا: يليس ويدلس.

(٦) ق: حق، على معلمه ببطلانه. (٧) ق: وأجحدك وأطول عذابك.

(٨) ق: على هذا القول لكننا نقول: هب أن أدلة عقولنا قصرت عن درك ضلالك وجهلك، وعن الإحاطة بصدق رسول الله ﷺ، فمُوافقتة، في أفعاله وأقواله والقناعة بما رضى هو لنفسه - أولى من الانخراط في سلوك أيها المخذول الجاهل، بل المعتوه المخيل.

(٩) ق: المصنف آخر. (١٠) ق: في الجهل والعلم.

الفصل الثاني

فى استدلالهم بالأعداد والحروف

هذا فن^(١) من الجهالة اختصت به هذه الفرقة من بين الفرق^(٢) فإن طوائف الضلال مع انشعاب كلامهم وانتشار طرقهم فى نظم الشبهات لم تتلخ طائفة منهم بهذا الجنس واستركوها^(٣) وعلم عوامهم وجهالهم بالضرورة بطلانها فاجتنبوها^(٤) [٥٨] وتشبث بها هؤلاء، ولا غرو فالغريق بكل شئ، يتمسك، والغيبى بكل إيهام يتزلزل ويتشكك^(٥) ونحن نذكر شيئاً يسيراً منه، ليشكر الناظر فيه ربه على سلامة العقل واعتدال المزاج وصحة الفطرة، فإن الانخداع^(٦) بمثل ذلك لا ينبعث^(٧) إلا من العته والخبيل فى العقل.

فقد قالوا ان الثقب على رأس الآدمى سبعة، والسموات سبعة. والأرضون^(٨) سبع، والنجوم سبعة، أعنى السيارة^(٩)؛ وأيام^(١٠) الأسبوع سبعة. فهذا يدل على^(١١) على أن دور الأئمة يتم^(١٢). وزعموا أن الطوائع أربع، وأن فصول السنة أربعة، فهذا يدل على الأصول الأربعة^(١٣) : وهى السابق والتالى الإلهان، والناطق والأساس الإمامان^(١٤). وزعموا أن

(١) ق: وهذا فن من الجهالة التى اختصت به.

(٢) ق: سائر الفرق. (٣) أى وجدوها ركيكة.

(٤) أى كرهوها - وفى ق: فاجتنبوها.

(٥) ق: ويفشل ونحن نغفل شيئاً.

(٦) ق: هذا الخبط. (٧) إلا: ناقصة فى ق.

(٨) سبعة والسموات سبعة والأرضون: ناقص فى ب- والثقب (يفتح حلقاها وقد تسكن) جمع ثقبه بمعنى ثقب.

(٩) ق: السيارة سبعة. (١٠) ق: والأيام سبعة.

(١١) على: ناقصة فى ق. (١٢) ق: دور الأئمة سبعة سبعة.

(١٣) ب: والسابق. الإلهان: ناقص فى ق.

(١٤) ب: الأمان.

البروج اثنا عشر، فتدل على الحجيح الاثنى عشر كما نقلناه فى مذهبهم. وربما استشاروا^(١) من شكل الحيوانات دلالات فقالوا: الآدمى على شكل حروف^(٢) محمد، فإن رأسه مثل «ميم»، ويذاه مبسوطتان^(٣) «كالحاء» وعجزه ك «الميم» ورجلاه ك «الدال». وبهذا الجنس يتكلمون على شكل الطيور والبهايم. وربما تأولوا^(٤) من الحروف وأعدادها، فقالوا: قد^(٥) قال النبى - ﷺ -: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها». قيل: وما حقها؟ قال: «معرفة حدودها» وزعموا أن حدودها^(٦) معرفة أسرار حروفها [٥٩] وهى أن: «لا إله إلا الله» - أربع كلمات وسبعة^(٧) فصول وهى قطع لا إله إلا الله، وثلاثة جواهر (+ فإن «لا» حرف، يبقى إله وإلا والله - فهى ثلاثة جواهر+)، والجملة اثنا عشر حرفاً. وزعموا أن الكلمات الأربع دالة على المدبرين العلويين: السابق والتالى، والمدبرين السفليين: الناطق والأساس. هذه دلالة على الروحانيات. فأما على الجسمانيات فإنها الطبائع الأربع. وأما الجواهر الثلاثة فدالة على جبريل وميكائيل وإسرافيل من الروحانيات؛ ومن الجسمانيات على: الطول والعرض والعمق، إذ بها ترى الأجسام؛ والفصول السبعة تدل على الروحانيات على الأنبياء السبعة^(٨)، ومن الجسمانيات على الكواكب السبعة، لأنه لولا الأنبياء السبعة لما اختلفت الشرائع؛ كما أنه لولا الكواكب السبعة لما اختلفت الأزمنة. والحروف الاثنا عشر تدل على الحجيح الاثنى عشر: (+ وفى

(١) ق: انتزعوا. (٢) حروف: ناقصة فى ق.

(٣) ق: المبسوطتان.

(٤) ب: نسبوا.

(٥) حديث متواتر وأصل من أصول الإسلام وقاعدة؛ ورواه أبو هريرة؛ وورد فى صحيحى البخارى ومسلم كما رواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه فى سننهم، والرواية المشهورة هى: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله؛ فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله» (راجع «السراج المنير شرح الجامع الصغير» ج ١ ص ٢٩٧).

(٦) ق: أن معرفة حدودها هى معرفة أسرار حروفها وهى أن لا...

(٧) ق: وسابع فصول وقطع وثلاث جواهر.

(٨) (+...+) ناقص فى ق.

(٨) ق: السبعة إذ لولاهم لما اختلفت... (وفيه نقص).

(+) (+...+) ناقص فى ق.

الجسمانيات على البروج الاثنى عشر+). وهكذا تصرفوا^(١) في قول محمد رسول الله وفي الحروف وفي أوائل السور، وأبرزوا^(٢) ضروباً من الحماقات تُضَحِك المجانين فضلاً عن العقلاء. وناهيك خزيّاً بطائفة هذا منهج^(٣) استدلالهم! ولسنا نكثر حكاية^(٤) هذا الجنس عنهم^(٥)، اكتفاءً بهذا القدر في تعريف مخازيهم. وهذا فن يعرف بضرورة العقل بطلانه، فلا يحتاج إلى إبطاله. إلا أننا نعلمك في إفحام الغبي والمعاندين منهم مسلكين: مطالبة، ومعارضة.

أما المطالبة فهو أن يقال^(٦): ومن أين عرفتكم هذه الدلالات^(٧)؟ ولو حكم الإنسان بها لحكم على نفسه بأنه من سوء مزاجه: أثار عليه الأخلاط^(٨) فأورث أضعاف الأحلام، وقد [٦٠] أضلكم الله إلى هذا الحد^(٩) حتى لم يستحيوا منها - أعرفتكم صحتها بضرورة العقل أو نظر أو سماع من إمامكم المعصوم؟ فإن ادعيتكم الضرورة باهت^(١٠) عقولكم واخترعتكم ثم لم تسلموا من معارض يدعى أنه عرف بالضرورة بطلانه، ثم يكون مقامه من تعارض الحق بالفساد مقام من يعارض الفاسد بالفساد. وإن عرفتكم بنظر العقل فنظر العقل عندكم باطل لاختلاف العقلاء في نظريهم، وإن صدقتكم به فأفيدونا وجه النظر وسياقه وما به الاستدلال على هذه الحماقات. وإن عرفتكم ذلك من قول الإمام المعصوم فيبينوا أن الناقل^(١١) عنه معصوم^(١٢) أو بلغ الناقلون عنه حد التواتر، ثم صححوا أن الإمام المعصوم لا يخطئ؛ ثم

(١) ب: قوله - ق: في قولهم عن رسول الله ﷺ.

(٢) ب: ضرباً. (٣) ق: منهاج.

(٤) ق: حكايات. (٥) ب: منهم.

(٦) ق: يقال لهم.

(٧) ق: الدلالات التي إذا سمعت من قائلها حكم عليه أنه من سوء مزاج أثار عليه الأخلاط فأورثه أضعاف.

(٨) ب: المارة للأخلاط.

(٩) ق: الحد لم يستحيوا مما حكم عليكم به من الفضائح التي تضحك العوام فضلاً عن العقلاء - عرفتكم صحة ما قلتموه بضرورة أو نظر.

(١٠) باهت: أتى بالبهتان؛ باهت فلاناً: حبره بما يقتري عليه من الكذب، ومنه: «بينهما مباحته، ومن عادته أن يباحث ويباهت».

(١١) ق: غير - وهو تحريف ظاهر.

(١٢) ق: وأبلغوا.

يَتَنَوَّاهُ أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ^(١١) أَنْ يَفْهَمَ مَا يَعْرِفُ بَطْلَانَهُ، فَلَعَلَّهُ خَدَعَكُمْ بِهَذِهِ الْحَمَاقَاتِ وَهُوَ يَعْلَمُ بَطْلَانَهَا كَمَا زَعَمْتُمْ أَنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - خَدَعَ الْخَلْقَ بِصِفَةِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَمَا^(١٢) يَحْكِي عَنْ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ إِحْيَاءِ الْمَوْتَى وَقَلْبِ الْعَصَا ثَعْبَانًا، وَقَدْ كَذَبَ^(١٣) فِي جَمِيعِهَا وَذَكَرَهَا مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهَا لَمْ يَكُنْ مِنْهَا شَيْءٌ، وَأَنَّ النَّاسَ يَفْهَمُونَ مِنْهَا^(١٤) عَلَى الْقَطْعِ ظَوَاهِرَهَا، وَأَنَّهُ كَانَ^(١٥) يَقْصِدُ تَفْهِيمَ الظَّوَاهِرِ وَيَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَفْهَمُونَ مَا يَفْهَمُهُمْ مِنَ الظَّوَاهِرِ، وَهُوَ خِلَافُ الْحَقِّ، وَلَكِنْ^(١٦) رَأَى فِيهِ مَصْلَحَةً؛ فَلَعَلَّ إِمَامَكُمْ الْمَعْصُومَ رَأَى^(١٧) مِنَ الْمَصْلَحَةِ أَنْ يَسْتَهْزِئَ بِعَقُولِكُمْ وَيَضْحَكُ^(١٨) مِنْ أَذْقَانِكُمْ، فَأَلْقَى إِلَيْكُمْ هَذِهِ التَّرَهَاتِ إِظْهَارًا لَغَايَةِ الْإِسْتِغْلَاءِ عَلَيْكُمْ وَالْإِسْتِغْلَاءِ^(١٩) لَكُمْ، وَافْتِنَاؤًا بِغَايَةِ^(٢٠) الدَّهَاءِ وَالْكِيَاةِ فِي التَّلْبِيسِ عَلَيْكُمْ. فَلَيْتَ شَعْرَى بِمَاذَا أَمْنْتُمْ الْكَذْبَ عَلَيْهِ [٦١] لِمَصْلَحَةِ^(٢١) رَأَاهَا وَقَدْ صَرَحْتُمْ بِذَلِكَ عَنْ^(٢٢) النَّبِيِّ - ﷺ -؛^(٢٣) وَهَلْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ؟ إِلَّا أَنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - مُؤَيَّدٌ بِالْمُعْجَزَةِ الدَّالَّةِ عَلَى صِدْقِهِ، وَالَّذِي إِلَيْهِ اسْتَرْوَا حُكْمَ لَا مُعْجَزَةَ لَهُ سِوَى حِمَاقَتِكُمْ؟ هَذَا سَبِيلُ الْمَطَالِبَةِ.

وَأَمَّا الْمَعَارِضَةُ فَلَسْنَا نَقْصِدُ لَتَعْيِينَ الصُّورِ^(٢٤)، وَلَكِنْ نَعْلَمُكُمْ طَرِيقًا يَعْمُ^(٢٥) كُلِّ مَا فِي الْعَالَمِ^(٢٦) مِنَ الْأَشْكَالِ وَالْحُرُوفِ. فَإِنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ فَهُوَ مِنَ الْوَاحِدِ إِلَى^(٢٧) الْعَشْرَةِ فَمَا فَوْقَهَا لَا مُحَالَةَ. فَهَهُمَا رَأَيْتَ شَيْئًا وَاحِدًا^(٢٨) فَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى مُحَمَّدٍ - ﷺ -؛ وَإِذَا^(٢٩) رَأَيْتَ

- (١) ق: عليه أن يعرفكم بما يعرف بطلانه.
(٢) ب: وكما حكى عن إحياء الموتى وقلب العصا ثعباناً من الأنبياء.
(٣) ق: كذبوا في جميعها وذكروها على علمهم بأنه لم يكن بشيء (١) ذلك.
(٤) ب: منه.
(٥) ق: مقصدهم تفهيم الظواهر وأنه يفهمون ما فهم من الظواهر.
(٦) ق: رأوا.
(٧) ب: في؛ - ق: رأى المصلحة أيضاً في أن.
(٨) ق: على أنصابتكم (١).
(٩) ق: الاستبعاد.
(١٠) ق: في الغاية بالدهاء.
(١١) ق: بمصلحة.
(١٢) ب: على.
(١٣) ق: ما بينهما.
(١٤) ق: لتغيير.
(١٥) ق: ناقصة في ق.
(١٦) ق: العلم.
(١٧) ب: من.
(١٨) ق: فلعل (١) لهم هذا دليل على.
(١٩) (١٩) وإذا رأيت: مكررة في ق.

اثنين فقل^(١) هو دلالة على الشيخين: أبى بكر وعمر؛ وإن كان ثلاثة^(٢) فمحمد - صلعم - وأبو بكر وعمر؛ وإن كان أربعة فالخلفاء الأربعة؛ وإن كان خمسة فعلى محمد مع الخلفاء والأربعة. وقل: أما تعرفون السر أن الثقب على رأس آدمى خمس: ما هو الواحد وهو الفم يدل على النبي محمد فإنه واحد؛ والعينان والمنخران على الخلفاء الأربعة. ونقول: أما تعرفون السر في اسم محمد وأنه أربعة حروف - ما هو؟ فإذا قالوا: لا؛ فنقول: هو السر الذي لا يطلع عليه إلا مَلِكٌ مقرب، فإنه يبينه على أن اسم خليفته أربعة حروف وهو عتيق، دون على الذي اسمه ثلاثة أحرف. فإذا وجدت سبعة فاستدل به على سبعة من خلفاء بني أمية مبالغة في إرغامهم وإجلالاً لبني العباس عن المعارضة بهم؛ وقل: عدد السموات السبع والنجوم والأسبوع دالٌّ على معاوية ويزيد^(٣) ثم مروان ثم عبد الملك^(٤) ثم الوليد ثم عمر بن عبد العزيز ثم هشام ثم السابع [٦٢] المنتظر وهو الذي يقال له السفيناني وهو قول الأموية من الإمامية: أو قابلهم بمذهب الراوندية وقل إنه يدل على العباس ثم عبد الله ابن العباس^(٥)، (+ ثم على بن عبد الله +)، ثم محمد بن علي، ثم إبراهيم^(٦)، ثم أبو العباس السفاح ثم المنصور. وكذلك ما تجده^(٧) من عشرة أو اثني عشر فعد من خلفاء بني العباس بعددهم ثم انظر هل تجد بين الكلامين فصلاً. وبه يتبين فساد كلامهم واقتضاحهم وإلزامهم باستدلالهم^(٨). وهذا الجنس من الكلام لا يليق بالمحصل فيه الإكثار منه^(٩)، فلنعدل^(١٠) عنه إلى غيره.

(١) ق: نقل هذا على. (٢) ق: فقل محمد.

(٣) ق: ومروان... و... والخ.

(٤) ق: عبد الملك بن مروان والوليد بن عبد الملك... هشام بن عبد الملك.

(٥) ق: ابن عباس.

(+) ناقص في ق.

(٦) ق: إبراهيم بن محمد.

(٧) من: ناقصة في ب.

(٨) ب: واستدلّاهم.

(٩) ب: بالمحصل فيه إلا الإكثار.

(١٠) ب: فيه: ق: منه.

فى الكشف عن تلبساتهم التى زوقوها بزعمهم فى معرض البرهان على إبطال النظر العقلى وإثبات وجوب التعلم من الإمام المعصوم

وطريقنا أن نرتب^(١) شُبُههم على أقصى الإمكان ثم نكشف عن ممكن^(٢) التلبس فيها^(٣). وآخر دعواهم أن العارف بحقائق الأشياء هو المتصدى للإمامة بمصر^(٤)، وأنه يجب على كافة الخلق طاعته والتعلم منه ليتألوا به سعادة الدنيا والآخرة. ودليلهم عليه قولهم إن كل ما يتصور الخير عنه ينفى وإثبات فقيه حق وباطل؛ والحق واحد، والباطل ما يقابله، إذ ليس الكل حقاً، ولا الكل باطلاً. فهذه مقدمة^(٥) - ثم تمييز الحق عن الباطل لأيد منه فهو أمر واجب لا يستغنى عنه أحد فى صلاح^(٦) دينه ودنياه. فهذه مقدمة ثانية. - ثم درك الحق لا يخلو إما أن يعرفه الإنسان بنفسه^(٧) من عقله بنظره دون تعلم، أو يعرفه من غيره بتعلم. فهذه مقدمة ثالثة. - وإذا بطلت معرفته بطريق الاستقلال بالنظر وتحكيم العقول^(٨) فيه وجب التعلم من الغير ضرورة. ثم المعلم إما أن^(٩) [٦٣] يشترط كونه معصوماً من الخطأ والزلل مخصوصاً بهذه الخاصية، وإما أن يجوز التعلم من كل أحد^(٩). وإذا بطل التعلم من كل

- (١) ق: ترتيب أولاً.
(٢) ب: ممكن.
(٣) فيها: ناقصة فى ب.
(٤) مصر: ناقصة فى ق.
(٥) ق: قالوا تمييز الحق من الباطل أمر واجب.
(٦) صلاح: ناقصة فى ب.
(٧) ق: من غير عقله.
(٨) ق: العقل فيه.
(٩) ق: واحد.

أحد- أئى واحد كان- لكثرة القائلين المعلمين وتعارض أقوالهم، ثبّت وجوب التعلم من شخص مخصوص^(١١) بالعصمة من سائر الناس- فهذه مقدمة رابعة- ثم العالم لا يخلو:^(١٢) إما أن يجوز خلوه^(١٣) من ذلك المعصوم، أو يستحيل خلوه. وباطل تجويزه خلوه، لأنه إذا أثبت أنه مدرك الحق ففي إخلاء العالم^(١٤) عنه تغطية الحق^(١٥) وحسم السبيل^(١٦) عن إدراكه، فوّه فساد أمور الخلق في الدين^(١٧) والدنيا، وهو عين الظلم المناقض للحكمة، فلا يجوز ذلك من الله سبحانه، وهو الحكيم^(١٨) المقدس عن الظلم والقبائح. فهذه مقدمة خامسة- ثم ذلك المعصوم الذى لايد من وجوده فى العالم لا يخلو: إما أن يحل له أن يخفى نفسه فلا يظهر ولا يدعو الخلق إلى الحق، أو يجب عليه التصريح. وباطل أن يحل له الإخفاء، فإنه كتمان للحق، وهو ظلم يناقض العصمة. فهذه مقدمة سادسة- وقد^(١٩) ثبت أن فى العالم معصوماً مصرحاً بهذه الدعوى^(٢٠)، وبقي النظر فى تعيينه. فإن كان فى العالم مدعيان التمس علينا تمييز الحق عن المبطّل؛ وإن لم يكن إلّا مدّع واحد^(٢١) فى محل الالتباس كان ذلك هو المعصوم قطعياً ولم يفتقر إلى دليل ومعجزة. ويكون مثاله: ما إذا علم أن فى بيت فى الدار رجلاً هو عالم ثم رأينا فى بيت رجلاً فإن كان فى الدار بيت آخر بقى لنا شك فى الذى رأيناه أنه ذلك العالم أو غيره. فإن عرفنا أنه لا بيت فى الدار سوى هذا البيت علمنا ضرورة أنه العالم. فكذلك لا قول فى الإمام المعصوم. فهذه مقدمة سابعة- وقد علم قطعاً أنه لا أحد^(٢٢) فى عالم الله يدعى أنه الإمام الحق والعارف بأسرار الله فى جميع المشكلات، النائب عن رسول الله فى جميع العقولات والمشروعات، العالم بالتنزيل والتأويل علماً قطعياً لاطنياً، إلا المتصدى^(٢٣) للأمر بمصر. فهذه مقدمة ثامنة.

(١١) ق: مختص.

(٢) إما: ناقصة فى ق.

(٣) ق: عن.

(٤) ق: منه.

(٥) ق: للحق.

(٦) ق: إلى- وحسم السبيل: أى قطعه.

(٧) ق: فى الدنيا والدين.

(٨) الحكيم: ناقصة فى ب.

(٩) ق: وإذا.

(١٠) ق: الدعوى وهى وجوب التعلم.

(١١) ق: واحد ارتفع الالتباس.

(١٢) ق: إلا المتصدى للإمامة. فهذه مقدمة.. (ويلاحظ أن ق أغفل كلمة «مصر» فى كلا الموضعين).

فإذا هو الإمام المعصوم الذي يجب على كافة الخلق تعلّم حقائق الحق وتعرّف معاني الشرع منه، وهي النتيجة التي كنا نطلبها.

وعند هذا يقولون: إن من لطف الله وصنعه مع الخلق ألا يترك أحداً في الحق يدعى العصمة سوى الإمام الحق؛ إذ لو ظهر مدّع آخر لعسر تمييز^(١) المحق عن المبطل وضله الخلق فيه. فمن^(٢) هذا لا نرى قط للإمام خصماً، بل نرى له منكراً؛ كما أن النبي - ﷺ - لم يكن له خصم قط، والخصم هو الذي يقول: لست أنت نبياً وإنما أنا النبي^(٣)؛ والمنكر هو الذي لا يدعى لنفسه، وإنما ينكر نبوته، فهكذا يكون أمر الإمام. قالوا^(٤): وأما بنو العباس - وإن لم ينفك الزمان عن معارضتهم - فلم يكن فيهم من يدعى لنفسه العصمة والإطلاع من جهة الله تعالى على حقائق الأمور وأسرار الشرع والاستغناء عن النظر والاجتهاد بالظن. فهذه الخاصية هي المطلوبة. وقد تفرد بهذه الدعوى عشرة رسول الله - ﷺ - وذريته، وصرف الله دواعي الخلق عن معارضتهم في الدعوى لمثلها^(٥) ليستقر الحق في نصابه وينجلي الشك عن قلوب المؤمنين رحمة من الله^(٦) ولطفاً، حتى إن فُرض شخص يدعى لنفسه ذلك فلا يذكره إلا في معرض هزل أو مجادلة. فأما أن يستمر^(٧) عليه معتقداً [٦٥] أو يعمل بموجبه - فلا.

وهذه مقدمات واضحة، لم نُهمل من جملتها إلا الدليل على إبطال نظر العقل، حيث قلنا: الحق إما أن يعرفه الإنسان بنفسه من عقله، أو يتعلمه من غيره. ونحن الآن ندل على بطلان نظر العقل بأدلة عقلية وشرعية وهي خمسة:

أما (الأول) وهي دلالة عقلية: أن من يتبع موجب العقل ويصدقهُ ففي تصديقه تكذيباً وهو غافل عنه^(٨)، لأنه ما من مسألة نظرية يعتقدها بنظره العقلي إلا وله فيها خصم اعتقد بنظر^(٩) العقل نقيضها. فإن كان العقل حاكماً صادقاً، فقد صدق عقل خصمك أيضاً. فإن قلت: لم يصدق خصمي - فقد تناقض كلامك، إذ صدقت عقلاً وكذبت مثله. فإن قلت: صدق

(١) ق: الحق وظل الحق فعلى هذا (وفيه نقص).

(٢) ق: فعلى هذا. (٣) ق: النبي أنا.

(٤) قالوا: ناقصة في ب. (٥) ق: يمثله.

(٦) من الله: ناقصة في ق. (٧) ق: يستبصر.

(٨) عنه: ناقصة في ب.

(٩) ق: بنظرة.

خصمى فخصمك يقول: أنت كاذبٌ مُبْطِل. وإن زعمت أنه لا عقل لخصمى وإنما العقل لى- فهذه أيضاً دعوى خصمك. فيماذا تتميز عنه: أبطول اللحية^(١)، أم بيباض الوجه، أم بكثرة السعل، أو الحدة فى الدعاء^(٢)! وعند هذا يطلقون لسان الاستهزاء والاستخفاف، معتقدين أن لهم بكلامهم اليد البيضاء التى لا جواب عنها.

(الدلالة الثانية): قولهم إذا حاكمٌ مسترشد تشكك فى مسئلة شرعية أو عقلية؛ وزعم أنه عاجز عن معرفة دليلها- فماذا تقولون له: أفتحيلونه على عقله- ولعله العامى الجلف الذى لا يعرف أدلة العقول؟ أو هو الذكى الذى ضرب سهام الرأى على حساب إمكانه فلم تنكشف له المسئلة وبقي متشككاً؟ أفتدونه إلى عقله الذى هو معترف بقصوره- [٦٦] وهذا محال أو تقولون له تعلم طريق النظر ودليل المسألة منى. فإن قلت ذلك فقد ناقضتم قولكم بإبطال التعليم، إذ أمرتم بالتعليم وجعلتم التعليم طريقاً، وهو مذهبنا؛ إلا أنكم أبيتم لأنفسكم منصب التعليم، ولم تستحيوا من خصمكم المعارض لكم المائل فى عقله لعقلكم، إن هذا المتعلم يقول: قد دعانى إلى التعلم منه خصمك، وقد تحيرت فى تعيين المعلم أيضاً. وليس يدعى واحدٌ منكم العصمة لنفسه، ولا له معجزة تميزه، ولا هو منفرد بأمر يفارق به غيره- فلا أدرى: أتبع الفلسفى، أو الأشعرى أو المعتزلى، وأقاييلهم متعارضة، وعقولهم متماثلة؛ ولست أجد فى نفسى الترجيح بطول اللحية^(٣) وبيباض الوجوه؛ ولا أرى افتراقاً إلا فيه إن اتفق. فأما العقل والدعوى واغترار كل بنفسه فى أنه المحق وصاحبه المبطّل كاغترار صاحبه- فما أشد تناقض هذا الكلام عند من يعرفه!

(الدلالة الثالثة) قولهم: الوحدة دليل الحق، والكثرة دليل الباطل، فإننا إذا قلنا: كم الخمسة مع الخمسة، فالحق واحد وهو أن يقال: عشرة، والباطل كثير لا حصر له وهو كل ما سوى العشرة مما فوقها أو تحتها. والوحدة لازمة مذهب التعليم، فإنه اجتمع ألف ألف على هذا الاعتقاد، واتحدت كلمتهم ولم يتصور بينهم اختلاف. وأهل الرأى لا يزال الاختلاف^(٤) والكثرة تلازمهم. فدل أن الحق فى الفرقة التى تلازم الوحدة كلمتها. وعليه دل قوله تعالى:

(١) ق: لحيتك أو تناقص (!) وجهك.

(٢) ق: الدعوى.

(٣) ق: لمحبة أخدم وبياض وجهه.

(٤) والكثرة: ناقصة فى ق.

﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(١).

«١٧» (الدلالة الرابعة): قولهم: الناظر^(٢) إن كان لا يدركه المماثلة بين نفسه وبين خصمه فيحسن الظن بنفسه ويسى^(٣) بخصمه، فلا غرو فإن هذا الغرور^(٤) مما يستولى على الخلق، وهو شَغَفُهُمْ بِآرَائِهِمْ وجودة عقولهم، وإن كان ذلك من أدلة الحماقة. وإنما العَجَبُ أنه لا يدرك المماثلة بين حالتيه، وكم^(٥) رأى نفسه في حالة واحدة وقد تحولت حالته^(٦) فاعتقد الشيء مدة وحكم بأنه الحق الذي يوجبه العقل الصادق، ثم يخطر له خاطر فيعتقد نقيضه ويزعم أنه الآن تنبه للحق، وما كان يعتقد من قبل فخيال انخدع به، ويرى نفسه على اعتقاد قاطع في الحالة الثانية تساوى اعتقاده السابق فإنه كان قاطعاً بمثل قَطْعِهِ الآن! فليت شعري من أين يأمن الانخداع وأنه سيتنبه لأمر يتبين به^(٧) أن ما يعتقده الآن^(٨) باطل. وما من ناظر إلا ويعتقد مثله مراراً، ثم لا يزال يعتز^(٩) آخراً بمعتقده الذي يماثل سائر معتقداته التي تركها وعرف بطلانها بعد التصميم عليها والقطع^(١٠) بها.

(الدلالة الخامسة) وهي شرعية، قولهم: قال رسول الله - ﷺ -: «ستفترق أمتي نيفاً وسبعين فرقة، الناجية منها واحدة. فقليل ومن هم؟ فقال: أهل السنة والجماعة. فقليل: وما السنة والجماعة؟ قال: ما أنا الآن^(١١) عليه وأصحابي». قالوا: وما كانوا إلا على الاتباع والتعليم في كل ما شجر بينهم، وتحكيم الرسول - ﷺ - فيه لا على اتباع رأيهم وعقولهم. فدل أن الحق في الاتباع، لا في نظر العقول.

وهذا تحرير أدلتهم على أقوى وجه في الإيراد. وربما يعجز معظمهم [٦٨] عن الإلتقان في تحقيقه إلى هذا الحد. فنقول وبالله التوفيق: الكلام عليه منهجان: جُملي، وتفصيلي.

(١) سورة «النساء» آية ٨٢.

(٢) ق: إن كان الباطن لا يدرك.

(٣) ق: وإساءة.

(٤) ق: مما قد يستولى.

(٥) ق: فإن رأى نفسه.

(٦) ق: حالة فيها.

(٧) ق: له.

(٨) الآن: ناقصة في ب.

(٩) ب: نغير أخرى بمعتقده: ق: يغتر آخراً المعتقده الذي...

(١٠) ب: عليها.

(١١) الآن: ناقصة في ق.

المنهج الأول وهو الجملى

أنا نقول^(١) : هذه العقيدة التى استنتجتموها^(٢) من ترتيب هذه المقدمات، ونظمها بطريق النظر والتأمل- فإن ادعيتم معرفتها ضرورة كنتم معاندين، ولم يعجز خصومكم عن دعوى الضرورة فى معرفتهم بطلان مذهبكم. وإن ادعوا ذلك كانوا أقوم قليلاً عند المنصف. وإن ادعيتم إدراكها بالنظر فى ترتيب هذه المقدمات ونظمها على شكل المقاييس المنتجة فقد اعترفتم بصحة النظر العقلى ويدعى بطلانه. فهذا الكلام مفحم^(٣) له، وكاشف عن خزيته^(٤). أو يقال له: عرفت بطلان النظر ضرورة أو نظراً؟ ولا سبيل إلى دعوى الضرورة، فإن الضرورى ما يشترك فى معرفته ذوو العقول السليمة، كقولنا: الكل أعظم من الجزء، والاثنان أكبر من الواحد، والشئ الواحد لا يكون قديماً محدثاً، والشئ الواحد لا يكون فى مكانين. وإن زعم أنه أدرك بطلان النظر بالنظر فقد تناقض كلامه، وهذا لا مخرج منه أبد. الدهر. وهو وارد على كل باطنى يدعى معرفة شئ يختص به. فإنه إما أن يدعى الضرورة أو النظر أو السماع من معصوم صادق يدعى معرفة صدقه وعصمته أيضاً إما ضرورة أو نظراً. ولا سبيل إلى دعوى الضرورة، وفى دعوى النظر إبطال عين المذهب. فلتنتعجب من هذا التناقض البين وغفلة هؤلاء المغرورين^(٥) عنه.

فإن قال قائل من منكرى النظر: هذا ينقلب عليكم، إذ يقال لكم: وبم عرفتم صحة النظر؟ [٦٩] إن ادعيتم الضرورة اقتحمت ما استبعدتموه، وتورطتم فى عين ما أنكرتموه. وإن زعمتم: إننا أدركنا نظراً^(٦)، فالنظر الذى به الإدراك بم عرفتم صحته، والخلاف قائم؟ فإن ادعيتم معرفة ذلك بنظر ثالث لزم ذلك فى الرابع والخامس إلى غير نهاية. - قلنا: نعم^(٧) كان هذا الكلام ينقلب^(٨) إن كانت المعقولات بالموازات اللفظية، وليس الأمر كذلك. فلتتأمل

(١) ق: المنهج الأول الجملى وهو أنا.

(٢) ب: بالأباحة من: ترتيب: ناقصة فى ق.

(٣) ق: معجز له كاشف عن عجمته (١) وحريه.

(٤) ب: حرايه؛ والتصحيح فى ج.

(٥) ق: المغرورين المستدرجين المعلى لهم فى طغيانهم يعمهون عنه.

(٦) نظراً: ناقص فى ق.

(٧) ب: نعم هذا. (٨) ب: منقلب.

دقيقة الفرق: فإننا نقول: عرفنا كون النظر العقلي دليلاً^(١) إلى العلم بالمنظور فيه بسلوك طريق النظر والوصول إليه. فمن سلكه وصل، ومن وصل عرف^(٢) أن ما سلكه هو الطريق، ومن استراب قبل السلوك فيقال: طريق رفع هذه الاسترابة السلوك^(٣).

ومثاله ما إذا سئلنا عن طريق الكعبة فدللنا على طريق معين. فقلنا: من أين عرفتم كونه طريقاً؟ قلنا: عرفناه بالسلوك، بأننا سلكناه فوصلنا إلى الكعبة، فعرفنا كونه طريقاً. ومثاله الثاني أننا إذا قيل لنا: بم عرفتم أن النظر في الأمور الحسابية من الهندسة والمساحة وغيرها طريق إلى معرفة ما لا يعرف اضطراباً؟ قلنا: سلوك طريق الحساب، إذ سلكناه فأفادنا علماً بالمنظور فيه، فعلمنا أن نظر العقل دليل في الحساب. وكذلك في العقليات: سلكتنا الطريق النظرية فوصلنا إلى العلم بالمعقولات، فعرفنا أن النظر طريق. فهذا لا تناقض فيه. فإن قيل: وبم عرفتم أن ما وصلتكم إليه علم متعلق [٧٠] بالمعلوم على ما هو به، بل هو جهلٌ ظننتموه علماً؟ قلنا: ولو أنكر العلوم الحسابية^(٤) منكر فماذا يقال له؟ أو ليس يُسَمَّه^(٥) في عقله ويقال له^(٦): هذا يدل على قلة بصيرتك بالحسابيات. فإن الناظر في الهندسة إذا حصر المقدمات ورتبها على الشكل الواجب يحصل العلم بالنتيجة ضرورة على وجه لا يتماهى فيه. فهكذا جوابنا في المعقولات: فإن المقدمات النظرية، إذا رتب على شروطها أفادت العلم بالنتيجة على وجه لا يتماهى فيه، ويكون العلم المستفاد من المقدمات بعد حصولها ضرورياً كالعلم بالمقدمات الضرورية المنتجة له. وإن أردنا أن نكشف ذلك لمن قلت بضاعته في العلوم فتضرب له مثلاً هندسياً، ثم تضرب له مثلاً عقلياً لينكشف له الغطاء وينجلي عن عقيدته الخفاء. أما المثال الهندسي فهو أن إقليدس رسم في مصنفه في الشكل الأول من المقالة الأولى مثلاً، وادّعى أنه متساوي الأضلاع؛ ولا يعرف بذلك ببديهة العقل، ولكنه ادّعى أنه يعرف بالبهران نظراً. وبرهانه بمقدمات: (الأولى) أن الخطوط

(١) ق: طريقاً.

(٢) ب: عرف ومن عرف ما سلكه كان هو الطريق.

(٣) ق: عدم السلوك.

(٤) منار: ناقصة في ب؛ ب: وماذا.

(٥) ق: يعزى في عقله ويقال له.

(٦) له: ناقصة في ب.

المستقيمة الخارجة من مركز الدائرة إلى المحيط متساوية من كل جانب، وهذه المقدمة ضرورية، إذ الدائرة ترسم بالبركار على فُتْح واحد، وإِنما الخط المستقيم من المركز إلى الدائرة هو فُتْح البركار، وهو واحد في الجوانب. (المقدمة الثانية) إذا تساوت دائرتان بالخطوط المستقيمة من مركزهما إلى محيطهما فالخطوط أيضاً [٧١] متساوية، وهذه أيضاً ضرورية. (المقدمة الثالثة) أن المساوي للمساوي مساوٍ - وهذه أيضاً ضرورية. ثم الآن نشتغل بالمثلث ونشير إلى خطين منه ونقول: إنهما متساويان لأنهما خطان مستقيمان خرجا من مركز دائرة إلى محيطها^(١)، والخط الثالث مثل لأحدهما لأنه خرج أيضاً من مركز الدائرة إلى محيطها مع ذلك الخط. وإذا ساوى أحد الخطين فقد ساوى الآخر، فإن المساوي للمساوي مساوٍ - فبعد هذا النظر نعلم قطعاً تساوى أضلاع المثلث المفروض كما عرف سائر المقدمات مثل قولنا: الخطوط المستقيمة من مركز الدائرة إلى المحيط متماثلة، وغيرها من المقدمات.

المثال العقلي الإلهي: وهو أننا إذا أردنا أن ندلّ على واجب الوجود القائم بنفسه المستغنى عن غيره الذي منه يستفيد كل موجود وجوده لم ندرك ثبوت موجود^(٢) واجب الوجود مستغنياً عن غيره بالضرورة، بل بالنظر. ومعنى النظر هو أننا نقول: لا شك في أصل الوجود وأنه ثابت فإن من قال لا موجود أصلاً في العالم فقد باهت الضرورة والحس. فقولنا: لا شك في أصل الوجود - مقدمة ضرورية. ثم نقول: والوجود المعترف به من الكل إما واجب، وإما جائز. فهذه المقدمة أيضاً ضرورية، فإنها حاصرة بين النفي والإثبات مثل قولنا: الموجود إما أن يكون قديماً أو حادثاً، فيكون صدقة ضرورياً، وهكذا كل تقسيم^(٣) دائر بين النفي والإثبات. ومعناه أن الموجودات إما أن تكون^(٤) استغنت، أو لم تستغن. والاستغناء عن السبب هو المراد بالوجوب، [٧٢] وعدم الاستغناء هو المراد بالجواز؛ فهذه مقدمة ثالثة^(٥). ثم نقول^(٦): إن كان هذا الموجود المعترف به واجباً، فقد ثبت واجب الوجود؛ وإن كان جائزاً

(١) ب، ق: محيطهما.

(٢) ب: وجود.

(٣) ق: قسم.

(٤) تكون: ناقصة في ب.

(٥) ب ثالثة، وقرئها: ثانية؛ ق: ثالثة.

(٦) ب: نقول هذا إن كان الوجود.

فكل جائر مُفتقر إلى واجب الوجود. ومعنى جوازه أنه أمكن عدمه ووجوده على حد واحد. وما هذا وصْفُه لا يتميز وجوده عن عدمه إلا بمخصّص؛ وهذا أيضاً ضرورى- فقد ثبت بهذه المقدمات الضرورية واجب الوجود، وصار العلم بعد حصوله ضرورياً لا يتمارى فيه. فإن قيل: فيه موضع شك، إذ يقول المعترف به جائر ويقول: قولكم إنه يفتقر إلى واجب كل جائر وجوده- غير مُسلّم، بل يفتقر إلى سبب، ثم ذلك السبب يجوز أن يكون جائر الوجود؟ قلنا: فى تلك المقدمات، ما اشتمل على رفع هذا بالقوة؛ فإن كل ما ثبت له الجواز فافتقاره إلى سبب ضرورى. فإن قُدِّر السبب جائزاً دخل فى الجملة التى سمّيناها كلاً. ونحن نعلم بالضرورة أن كل الجائزات تفتقر إلى سبب، فإن فرضت السبب جائزاً فافرضه داخلياً فى الجملة واطلب سببه، إذ يستحيل أن يسند ذلك جائر آخر^(١)، وهكذا إلى غير نهاية، فإنه يكون عند ذلك جميع الأسباب والمسببات جملةً جائزة، ووصف الجواز يصدق على أحادها وعلى مجموعها، فيفتقر المجموع إلى سبب خارج عن وصف الجواز المخرج، وفيه ضرورة إثبات واجب الوجود. ثم بعد ذلك نتكلم فى صفته ونبيّن أنه لا يجوز أن يكون واجب الوجود جسماً ولا منطبعاً فى جسم ولا متغيراً ولا متحيزاً- إلى سائر ما يتبع ذلك ويثبت كل واحد [٧٣] منها بمقدمات لا شك فيها، وتكون النتيجة بعد حصولها من المقدمات فى الظهور على ذوق^(٢) المقدمات.

فإن قيل: العلوم الحسابية معترف بها لأنها ضرورية، ولذلك لم يُختلف فيها؛ وأما النظريات العقلية فإن^(٣) كانت مقدماتها كذلك فلم وقع الاختلاف فيها؟ فوقع الاختلاف فيها يقطع الأمان^(٤)؟- قلنا: هذا باطل من وجهين: أحدهما أن العلوم الحسابية اختلف فيها تفصيلاً وجملةً من وجهين: أحدهما أن الأوائل قد اختلفوا فى كثير من هيئات الفلك ومعرفة مقاديرها، وهى مشبّهة على مقدمات حسابية. ولكن متى كثرت المقدمات وتسلسلت ضعف الذهن عن حفظها. فربما نزل واحدة عن الذهن فيغلظ فى النتيجة. وإمكان ذلك لا يشككنا فى الطريق. نعم! الخلاف فيها أندر، لأنها أظهر، وفى العقلية أكثر، لأنها أخفى

(١) ق: جائر له آخر.

(٢) كذا فى النسختين.

(٣) ب: كان؛ ق: فإن كان.

(٤) كذا فى النسختين

وأستر. ومن النظريات ما ظهر فاتفقوا عليه، وهو أن القديم لا يُعَدَم - فهذه مسألة نظرية ولم يخالف فيها أحدٌ ألبتة، فلا فرق بين الحسابية والعقلية. الثاني^(١) أن مَنع حَصَر مدارك العلوم في الحواس وأنكر العلوم النظرية جملة: الحسابية وغير الحسابية، فخلاف هؤلاء: هل يشككتنا في علمنا بأن العلوم الحسابية صادقة حقيقية؟ فإن قلتم: «نعم!» اتضح^(٢) ميلكم عن الإنصاف؛ وإن قلتم: «لا!» فلم وقع الخلاف فيه؟ فإن قلتم: خلافه لم يشككتنا في المقدمات فلم يشككتنا في النتيجة؟ فكذلك خلاف [٧٤] من خالفنا في تفصيل ما عرفناه من الدلالة على ثبوت واجب الوجود لم يشككتنا في مقدمات الدليل فلم يشككتنا في النتيجة؟

والوجه الآخر من الجواب^(٣) هو أن السوفسطائية أنكروا الضروريات وخالفوا فيها وزعموا أنها خيالات لا أصل لها، واستدلوا عليه بأن أظهرها المحسوسات، ولا ثقة بقطع الإنسان بحسّه. ومهما شاهد إنساناً وكلمه فقله أقطع بحضوره وكلامه، فهو خطأ، فلعله يراه في المنام. فكَم من منام يراه الإنسان ويقطع به ولا يتمارى مع نفسه في تحقّقه، ثم ينتبه على الفور فيبين أنه لا وجود له، حتى يرى في المنام يد نفسه مقطوعة ورأسه مفصولاً، ويقطع به ولا وجود لما يقطع به. ثم خلاف هؤلاء لا يشككتنا في الضروريات، وكذلك النظريات فإنها بعد حصولها من المقدمات تبقى ضرورية لا يتمارى فيها كما في الحسابيات.

وهذا كله كلامٌ على من ينكر النظر جملةً. أما التعليمية فلا يقدرون على إطلاق القول بإبطال النظر جملةً، فإنهم يسوقون الأدلة والبراهين على إثبات التعليم، ويرتبون المقدمات كما حكيناها. فكيف ينكرون ذلك؟! فمن هنا قالوا: نظر العقل باطل - فيقال: وبم عرفتم بطلانه وثبوت التعليم؟ أينظر أم ضرورة؟ ولابد أن يقال: ينظر: ومهما استدل بالخلاف في النظريات على فساد النظريات فقابلهُ بالخلاف^(٤) من السوفسطائية في الضروريات. ولا فرق بين المقامين. فإذا قالوا: وبم أمِنْتَ الخطأ؟ وكَم من مرة [٧٥] اعتدت الشيء نظراً ثم بان خلافه؟! فيقال له: وبم عرفت حضورك بهذا^(٥) البلد الذي أنت فيه، وكَم من مرة اعتقدت

(١) ق: إن من الناس من حصر.

(٢) ج: أنضح مثلكم (!!)؛ ق: ميلكم على.

(٣) ب: الخلاف (وقوقها: ح الجواب)؛ والتصحيح وارد في ق أيضاً.

(٤) ق: الخلاف.

(٥) ب: بهذا الذي أنت فيه؛ واقترح ج أنه سقطت كلمة مثل: البلد؛ والاقتراح وارد في ق.

نفسك ورأيتها ببلد آخر^(١) لم تكن فيه- فيم تميز بين النوم واليقظة؟ ويم تأمن على نفسك فلعلك الآن فى هذا الكلام نائم؟! فإن زعم: إنى أدرك التفرقة ضرورة؛ فيقال: وأنا أدركت التفرقة بين ما يجوز الغلط فيه من المقدمات، وما لا يجوز أيضاً ضرورة ولا فرق. وكذلك كم يغلط الإنسان فى الحساب ثم يتنبه! وإذا تنبه أدرك التفرقة ضرورة بين حالة الإصابة والخطأ. فإن قال قائل من الباطنية: نحن ننكر النظر جملة، وما ذكرتم ليس من النظريات فى شيء، بل هى مقدمات ضرورية قطعية رتبناها- قلنا: فأنتم الآن لم تفهموا معنى النظر الذى نقول به: فلسنا نقول إلا بمثل ما نظمتموه من المقدمات الضرورية الحقيقية كما سنبينها. فكل قياس لم يكن ينظم مقدمات ضرورية، أو ينظم مقدمات مستنتجة من ضرورة فلا حجة فيه. فهذا هو القياس المعقول. وإنما ينتظم أبدأ من مقدماتين: إما مطلقة، وإما تقسيمية، وقد تسمى حتمية وشرطية. أما المطلقة فكقولنا: العالم حادث، وكل حادث فله سبب. فهاتان مقدمتان: الأولى حسيّة، والثانية ضرورية عقلية؛ ونتيجته: أن لحوادث العالم إذاً سبباً، وأما التقسيمية^(٢) فهو أنا نقول: إذا ثبت أن لحوادث العالم سبباً فالسبب المفروض^(٣) إما حادث وإما قديم. فإن بطل كونه حادثاً ثبت كونه قديماً. ثم نبتل حادثاً بمثل هذه المقاييس فيثبت بالآخرة أن لوجود العالم سبباً [٧٦] قديماً. فهذا هو النظر المقول به. فإن كنتم متشككين فى صحته فيم تنكرون من يمتنع من قبول مقدماتكم التى نظمتموها ويقول: أنا متشكك فى صحتها^(٤)؟ فإن نسبتموه إلى إنكار الضرورة نسبناكم إلى مثله فيما ادعينا معرفته بالنظر- ولا فرق.

هذا هو المنهج الجملى فى الرد عليهم، إذا أبطلوا نظر لاعتقول، وهو الجزم الواجب فى إفحامهم، فلا ينبغي أن نخوض معهم فى التفصيل، بل تقتصر على أن نقول لهم: كل ما عرفتموه من مذهبكم: من صدق الإمام وعصمته ويطلان رأى ووجوب التعليم- بماذا عرفتموه؟ ودعوى الضرورة غير ممكنة^(٥) فيبقى النظر والسماع. وصدق السمع أيضاً لا يُعرف

(١) ب: أخرى... فيها.

(٢) ب: تقسيمية.

(٣) ب: مفروض.

(٤) فى صحتها: ناقصة فى ب.

(٥) ب ق: غير ممكن.

ضرورة فيبقى النظر، وهذا لا مخرج عنه. فإن قال قائل: لا يُظن بعاقِل يدعى مذهباً ليس ضرورياً ثم ينكر النظر، فلعلهم يعترفون بالنظر، إلا أنهم يقولون: تعلم طريق النظر واجب، فإن الإنسان لا يستقل بنفسه في النظريات. فإن أنكروا ذلك فقد أنكروا العقول بديهة، إذ لم يترشح المدرسون^(١) والمعلمون إلا للتعليم، فلم تصدوا مع الاستغناء عنهم؟ وإن اعترفتم بذلك فقد اعترفتم بوجود المعلم، وأن العقول ليس في مجردة غثية^(٢). فيبقى أنكم جوزتم التعلم من كل أحد، وهم أوجبوا التعلم من معصوم، لأن مذاهب المعلمين مختلفة ومتعارضة ولا ترجيح للبعض^(٣) على البعض - قلنا: وهذا السؤال أيضاً فاسد، فإننا لا ننكر الحاجة إلى^(٤) التعلم، بل العلوم منقسمة إلى ثلاثة أقسام: قسم لا يمكن تحصيله إلا بالسماع^(٥) والتعلم كالإخبار عما مضى من الوقائع (٧٧) ومعجزات الأنبياء وما يقع في القيام وأحوال الجنة والنار. فهذا لا يعرف إلا بالسماع من النبي المعصوم، أو بالخبر المتواتر عنه. فإن سُمع بقول الأحاد حصل به علم ظني لا يقيني.

هذا قسم. والقسم الآخر من العلوم النظرية العقلية فليس في الفطرة ما يرشد إلى الأدلة فيه، بل لابد فيه من التعلم لا ليقلد المعلم فيه، بل^(٦) لينبه المعلم على طريقه، ثم يرجع العاقل فيه إلى نفسه فيدركه بنظره. وعند هذا فليكن المعلم من كان^(٧) ولو أفسق الخلق وأكذبهم، فإننا لسنا نقفد بل نتنبه بتنبيهه فلا نحتاج فيه إلى معصوم، وهي كالعلوم الحسابية والهندسية لا تعلم بالفطرة وتحتاج إلى المعلم، ونستغنى عن معلم معصوم بل يتعلم طريق البرهان ويساوى المتعلم المعلم بعد النظر في العقليات عندنا فالحسابيات عندهم. وكم من شخص يغلط في الحسابيات، ثم ينتبه بالآخرة بعد زمان؛ وذلك لا يشكك في الأدلة والبراهين الحسابية ولا يحتمل^(٨) الافتقار فيها إلى معلم معصوم.

(١) المدرسون: ناقصة في ق.

(٢) ق: عنه.

(٣) ق: فلا ترجيح لبعض.

(٤) الحاجة إلى: ناقصة في ب- ق: التعليم.

(٥) ق: وهو التعلم.

(٦) ق: ولكن ينهه - ب: لينبه.

(٧) ق: ولو كان.

(٨) ق: ولا يوجب.

القسم الثالث: العلوم الشرعية الفقهية، وهو معرفة الحلال والحرام، والواجب والنذبة. وأصل هذا العلم السماع من صاحب الشرع، والسماع منه يورث العلم، إلا أن هذا لا يمكن تحصيل العلم القطعي فيه على الإطلاق في حق كل شخص وفي كل واقعة، بل لابد من الاكتفاء بالظن فيه ضرورة في طريقين: أحدهما في المستمعين، فإن الخلق في عصر النبي - ﷺ - انقسموا إلى من شاهد فسمع وتحقق وعرف، وإلى من غاب فسمع من المبلغين وأحد الأمراء والولاة [٧٨] فاستفادوا ظناً من قوله الأحاد، ولكن وجب عليهم العمل بالظن للضرورة. فإن النبي - ﷺ - عجز عن إسماع كل واحد بنفسه من غير واسطة، ولم يشترط أن تتواتر عنه كل كلمة في كل واقع لتعذر. والعلم يحصل بأحد هذين المسلكين، وهو متعذر قطعاً. (والطرف الثاني) في نفس الصورة الفقهية والحوادث الواقعة، إذن ما من واقعة إلا وفيها تكليف. والوقائع لا حصر لها، بل هي في الإمكان غير متناهية. والنصوص لا تفرض إلا محصورة متناهية، ولا يحيط قط ما يتناهى بما لا يتناهى. وغاية صاحب الشرع مثلاً أن ينص على حكم كل صورة اشتمل عليها تصنيف المصنفين في الفقه إلى عصرنا هذا. ولو فعل ذلك واستوفاه كانت الوقائع الممكنة الخارجة عن التصنيف أكثر من المسطورات فيها، بل لا نسبة لها إليها؛ فإن المسطورات محصورة، والممكنات لا حصر لها. فكيف يستوفي ما لا يتناهى بالنص؛ فالضرورة لابد من تحكيم الظن في التعلق بصيغ^(١) العمومات، وإن كان يحتمل أنها أطلقت لإرادة الخصوص، إذ عليها أكثر العمومات. ولذلك^(٢) لما بعث رسول الله ﷺ معاذاً إلى اليمن وقال له: بم تحكم؟ فقال: بكتاب الله. قال: فإن لم تجد؟ قال: فبسنة رسول الله. قال: فإن لم تجد؟ قال: أجتهد رأيي. فقال - ﷺ - الحمد لله الذي وفق رسول^(٣) رسوله لما يرضاه رسوله. فإنما رخص له في اجتهد الرأي^(٤) لضرورة العجز عن استيعاب النصوص للوقائع^(٥).

هذا بيان هذا القسم، ولا حاجة فيه إلى [٧٩] إمام معصوم، بل لا يغني الإمام المعصوم

(١) ق: بنسخ.

(٢) لذلك: ناقصة في ق.

(٣) ق: وفق رسول الله (وفيه نقص).

(٤) ق: الرأي وهو ظن بضرورة...

(٥) للوقائع: ناقصة في ب.

شيئاً^(١)، فإنه لا يزيد على صاحب الشرع؛ وهو لم يُغْنِ في كلا الطرفين، فلا قدرة^(٢) على استيعاب الصور بالتصوص، ولا قدرة على مشافهة جميع الخلق ولا على تكليفهم اشتراط^(٣) التواتر في كل ما ينقل عنه ﷺ^(٤). فليت شعري! معلمهم المعصوم ماذا يغني في^(٥) هذين الطرفين؟! أيعرف كافة الخلق نصوص أقاويله، وهم في أقصى الشرق والغرب، بقول أحاد هؤلاء الدعاة ولا عصمة لهم حتى يوثق بهم أو يشترط التواتر عنه في كل كلمة وهو في نفسه^(٦) محتجب لا يلقاه إلا^(٧) الأحاد والشواذ؟- هذا لو سلم أنه مطلع على الحق بالوحي في كل واقعة كما كان صاحب الشرع. فكيف، والحال كما نعرفه ويعرفه خواص أتباعه المحدثين^(٨) به في بلده وولايته!

فقد انكشف بهذا الكلام أنهم يُلَبِّسون ويقولون: إن قلتم لا حاجة إلى التعليم فقد أنكرتم العادات؛ وإن اعترفتم فقد وافقتمونا على إثبات التعليم. فيأخذون التعليم لفظاً مجملاً مُسَلِّماً ثم يفصلونه بأن فيه اعترافاً بوجود التعلم من المعصوم. فقد فهمت أي علم يستغنى فيه عن المعلم، وأي علم يحتاج فيه إليه. وإذا احتج بما الذي يستفاد من المعلم طريقه ولا يقلد في نفسه فيستغنى عن عصمته. وما الذي يقلد في نفسه فيحتاج فيه إلى عصمته، وأن ذلك المعصوم هو النبي - ﷺ - وأن ما يؤخذ منه كيف ينقسم إلى ما يُعَلَّم تحقيقاً، وإلى ما يُظَنُّ؛ وأن كافة الخلق كيف يضطرون إلى القناعة بالظن في صدق مبلغ الخبر عن صاحب [٨٠] الشرع وفي إلحاق غير المنصوص إلى النصوص. وإذا أيقنت هذه القاعدة استوليت على كشف تلبساتهم كلها، فإن عاداتهم أبداً إطلاق مقدمات مهمة بنوا عليها النتيجة الفاسدة، كقولهم: إنكم إذا اعترفتم بالحاجة إلى التعليم قد اعترفتم بمذهبننا- فنقول: اعترافنا بالتعلم في النظريات كاعترافكم به في الحسابيات.

هذا منهج الكلام الجُمْلَى عليهم.

- (١) شيئاً: ناقص في ب.
(٢) قدرة: يقول ج: لعله سقط هنا: له.
(٣) ج: أشرط.
(٤) عليه السلام: ناقصة في ب.
(٥) ب: عن.
(٦) في نفسه: ناقصة في ق.
(٧) ق: إلا أحاد الناس.
(٨) ق: والمحدثين به في بلده وولايته- من البلادة وقلة الفطنة والجهالة والحماسة والغباوة وسوء العشرة (غير واضحة) وقلة الديانة وكثرة الخيانة وإبطال الشرائع والأمر بالمتكر انتهى عن المعروف وادعاء الربوبية فقد انكشف.

المنهج الثانى فى الرد عليهم تفصيلاً

وسبيلنا أن نتكلم على كل مقدمة، من مقدماتهم الثمانى^(١) التى نظمناها فنقول: (المقدمة الأولى) وهى قولكم إن كل شىء يتكلم فيه بنفى وإثبات ففيه حق وباطل، والحق واحد، والباطل ما يقابله. فهذه مقدمة صادقة لا نعتقد نزاعاً فيها، ولكن لا يصح منكم استعمالها. فإننا نقول: من الناس من أنكر حقائق الأشياء، وزعم أنه لاحق ولا باطل، وأن الأشياء تابعة للاعتقادات: فما يعتقد فيه الوجود فهو موجود فى حق ذلك المعتقد، وما يعتقد فيه العدم فهو معدوم فى حق المعتقد. وهذه مقالة فرقة من فرق السوفسطائية. وربما يقولون: الأشياء لا حقيقة لها^(٢)، فنقول: هل هذه المقدمة مقدمة يقطعون بها، وأنتم ترونها فى المنام ولا حقيقة لها، فيماذا أمنتكم الغلط فيها؟ وكم رأيتم أنفسكم فى المنام قاطعين بأمر لا حقيقة له! وما الذى آمنكم من إصابة خصومكم وخطئكم؟ ولا تزال نورد عليهم ما يوردونه على أهل النظر للتشكيك فيه [٨١] فلا يجدون فصلاً. فإن^(٣) زعموا أنا نعرف ضرورة خطأ من يخالفنا من السوفسطائية ونعلم ضرورة صدق هذه المقدمة - قيل لهم^(٤): فبم تنكرون على أهل النظر إذا ادعوا ذلك فى مذهبهم وفى تفريقهم^(٥) بين ما غلطوا فيه وبين ما لم يغالطوا فيه، وفرقهم بين أنفسهم ومخالفهم؟ فإن زعموا أن ذلك يُقتَرَف فيه إلى تأمل، وما نحن فيه بديهي - (+ فنقول: والحسابيات يُحتاج فيها إلى أدق تأمل. فإن غلط فى مسئلة عرفتوها من الحساب +) رجل قصر نظره أو ضَعُف ذكاؤه، فهل يشككم ذلك فى أن العلوم الحسابية صادقة؟ فإن قلتم: لا! - قيل: فهكذا حالُ النظائر المحققين إذا خالفهم المخالفون. وهذا ينبغى

(١) ق: الثابتة - وهو تحريف واضح.

(٢) ق: لها وبشبهون المحسوسات بالمنامات التى يعتقد قطعاً حقيقتها ولا حقيقة لما فيها... (وفيه نقص).

(٣) ق: فإن زعموا أن الفرق بين، ونحن نعلم بالضرورة خطأ مخالفينا السوفسطائية.

(٤) قيل لهم: ناقصة فى ب.

(٥) ق: بين ما غلطوا فيه بين أنفسهم ومخالفهم (وفيه نقص).

(+...+) ناقص فى ق.

أن يكون عليهم^(١) في كل مقام، لأن تبيحهم^(٢) الأكثر باختلاف النظار، وأن ذلك ينبغي أن يسقط الأمان. وخلافنا لهم لم يسقط أمانهم عن مقدماتهم التي نظموها ثم طمعوا مع ذلك أن يسقط أماننا عن النظريات بخلاف المخالف فيها. وهذا مع الطمع البارد والظن الركيك الذي لا يتخدع بمثله عاقل.

أما^(٣) «المقدمة الثانية» وهي قولهم: إذا ثبت في كل واقعة حق وباطل فلا بد من معرفة الحق فيه^(٤).

فهذه مقدمة كاذبة، إذ تسلموها^(٥) جملةً وفيها تفصيل. وهذه عادتهم في التلبس، فلا يغفلُ عنها المحصل. فنقول: قول القائل: الحق لا بد من معرفته كقول القائل: المسألة لا بد من معرفتها، أو المسائل لا بد من معرفتها. فيقال: هذا خطأ، بل المسألة اسم جنس يتناول ما لا بد من معرفته، وما عن معرفته بد، فلا بد من تفصيل. وكذلك^(٦) الحق: بنا غُثِّيَّة من معرفته في أكثر الأمور [٨٢] فإن جملة التواريخ والأخبار^(٧) التي كانت وستكون إلى مُتَقَرِّضِ العالم أو^(٨) هي كائنة واقعة اليوم في العالم يُتَكَلَّمُ فيها بنص وإثبات. والحق واحد، ولا حاجة بنا إلى معرفته. ^(٩) وهذا كقول القائل: ملك الروم الآن قائم، أم لا؟ والحق أحدهما لا محال. وما تحت قدمي^(١٠) من الأرض بعد مجاوزة خمسة أذرع حجر أو تراب؟ وفيه^(١١) دود، أم لا؟ والحق^(١٢) أحدهما لا محالة. ومقدار كرة الشمس أو زحل ومسافتها مائة فرسخ، أم لا؟ والحق أحدهما. وهكذا مساحات الجبال والبلاد وعدد الحيوانات في البر والبحر وعدد الرمل. فهذه كلها فيها حق وباطل. ولا حاجة إلى معرفتها، بل العلوم المشهورة من النحو والشعر والطب والفلسفة والكلام وغيرها فمنها حق وباطل. ولا حاجة بنا إلى أكثر ما قيل فيها، بل الذي نسلم أنه لا بد من معرفته مسألَتان: وجود الصانع تعالى، وصدق الرسول ﷺ. وهذا

(١) ق: عليه. (٢) ق: حجيهم.

(٣) أما: ناقصة في ب. (٤) فيه: ناقصة في ق.

(٥) ب: سلموها. (٦) ق: فذلك.

(٧) ق: والأحوال. (٨) ب: وهي.

(٩) ق: وهو. (١٠) ق: وما يجب من أرض (١).

(١١) وفيه .. لا: ناقص في ق.

(١٢) ق: والحق واحد كذا مساحات... (وفيه نقص طويل).

لا بد منه. ثم إذا أثبت صدق الرسول فالباقي يتعلق به تقليداً أو علماً بخبر المتواتر^(١)، أو ظناً بخبر الواحد، وذلك من العلوم كافٍ في الدنيا والآخرة، وما عداه مستغنى عنه. أما وجود الصانع وصدق الرسول فطريق معرفته النظر في الخلق حتى يستدل به على الخالق، وفي المعجزة حتى يستدل بها على صدق الرسول. وهذان لا حاجة فيهما إلى معلم معصوم، فإن الناس فيه قسمان: قسم اعتقدوا ذلك تقليداً وسماعاً من أبيهم، وصمموا عليه العقد قاطعين به وناظرين بقولهم: لا إلا إلا الله، محمد رسول الله [٨٣] ﷺ، من غير بحث عن الطريق البرهانية وهؤلاء هم المسلمون حقاً. وذلك الاعتقاد يكفيهم، وليس عليهم طلب طرق البراهين. وعرفنا ذلك قطعاً من صاحب الشرع، فإنه كان يقصده أجلاف العرب وأغمار أهل السواد، وبالجمل طائفة^(٢) أو قطعوا آراءياً لم يدركوا شيئاً من البراهين العقلية، بل لا يبين تمييزهم عن البهائم إلا بالنطق. وكان يعرض عليهم كلمة الشهادتين، ثم يحكم لهم بالإيمان ويقنع منهم به، وأمرهم بالعبادات. فعلم قطعاً أن الاعتقاد المصمم كافٍ وإن لم يكن عن برهان، بل كان عن تقليد. وربما كان يتقدم إليه الأعرابي فيحلفه أن رسول الله وأنه صادق فيما يقول، فيحلف له ويصدق، فيحكم بإسلامه. فهؤلاء، أعنى المقلدين، يستغنون عن الإمام المعصوم.

(القسم الثاني) من اضطرب عليه تقليده إما بتفكر وإما بتشكيك غيره إياه أو يتأمل^(٤) بأن الخطأ جائز على آرائه. فهذا لا ينجيهِ إلا البرهان القاطع الدال على وجود الصانع، وهو النظر في الصنع، وعلى صدق الرسول وهو النظر في المعجزة. وليت شعري ماذا يغني عنهم إمامهم المعصوم! أيقول له: أعتقد أن للعالم صانعاً وأن محمداً ﷺ صادقٌ - تقليداً لي من غير دليل فإنني الإمام المعصوم؛ أو يذكر له الدليل فينبهه على وجه دلالتة؟ فإن كان سؤمه^(٥) التقليد فمن أي وجه يصدقه، بل من أين يعرف عصمته وهو ليس يعرف عصمة صاحبه الذي يزعم أنه خليفته بعد درجات كبيرة؟! وإن ذكر الدليل افتقر المسترشد [٨٤] إلى أن ينظر في الدليل ويتأمل في ترتيبه ووجه دلالتة، أم لا. فإن لم يتأمل

(١) ق: متواتر.

(٢) ب: أغنام.

(٣) ق: طوائف.

(٤) ق: ويتجوز الخطأ.

(٥) كذا في النسختين. وسام سوماً: ذهب في ابتغاء الشيء؛ ومعنى السوم إذن: المذهب، الإيحاء.

فكيف يدرك دون النظر والتأمل، وهذه العلوم ليست ضرورية؟ وإن تأمل وأدرك نتاج المقدمات الضرورية المنتجة المطلوبة بتأمله وخرج به عن حد التقليد له فما الفرق بين أن يكون المنبه له على وجه الدلالة ونظم المقدمات هذا هو المشار إليه المعصوم، أو داعية أو عالم آخر من علماء الزمان. فإن كل واحد ليس يدعوه إلى تقليده، وإنما^(١) يقوده إلى مقتضى الدليل، ولا يدرك مقتضى الدليل إلا بالتأمل. فإذا تأمل وأدرك لم يكن مقلداً لمعلمه، بل كان كمتعلم للأدلة الحسابية. ولا فرق في ذلك بين أفسق الخلق^(٢) وبين أروعهم، كمعلم الحساب فلا يحتاج فيه إلى الورع فضلاً عن العصمة لأنه ليس مقلداً؛ وإنما^(٣) الدليل هو المتبع. فإذا لا يعدو الخلق هذين القسمين: فالأول مستغنى عن المعصوم، والثاني لا يغنى عنه المعصوم شيئاً. فقد بطلت مقدمتان: إحداهما أن كل حق فلا بد من معرفته، والأخرى أنه لا يعرف الحق إلا من معصوم.

فإن قيل: لا تكفى معرفة الله ورسوله، بل لابد من معرفة صفات الله ومعرفته الأحكام الشرعية - قلنا: أما صفات الله تعالى فسمان: قسم لا يمكن معرفة صدق الرسول وبعثنه إلا بعد معرفته، ككونه عالماً^(٤) وقادراً على الإرسال - فهذا يعرف عندنا بالأدلة العقلية كما ذكرناه؛ والمعصوم لا يُغنى، لأن المعتقد له تقليداً أو سماعاً من أبويه مستغنى عن المعلم كما سبق. والمتردد فيه ماذا يغنى عنه المعصوم! [٨٥] أفيقول له: قلدني في أنه تعالى قادر عالم، فيقول له: كيف أقلدك ولم تسمح نفسى بتقليد محمد بن عبد الله - ﷺ - وهو صاحب المعجزة؟! وإن ذكر له وجه الدليل أعاد القول فيه إلى ما مضى في أصل وجود الصانع وصدق الرسول من غير فرق. وأما الأحكام الشرعية فلا بد لكل واحد من معرفة ما يحتاج إليه في واجباته، وهي قسمان: (القسم الأول) ما يمكن معرفته قطعاً وهو الذي اشتمل عليه نص القرآن وتواتر عنه^(٥) الخبر من صاحب الشرح: كعدد ركعات الصلوات الخمس، ومقادير

(١) ق: وأنه ينبغي.

(٢) ق: الخلفاء.

(٣) ق: وإنما المتبع هو الدليل.

(٤) ب: قادراً وعالماً على الإرسال.

(٥) ق: به.

النصب في الزكوات^(١) وقوانين العبادات وأركان الحج؛^(٢) أو ما أجمعت عليه الأمة. فهذا القسم لا حاجة فيه إلى إمام معصوم أصلاً. - (القسم الثاني) ما لا يمكن معرفته قطعاً، بل يتطرق الظن^(٣) إليه وهو إما نص يتطرق الظن إلى نقله من حيث ينقله الأحاد فيجب التصديق به ظناً، كما كان يجب على الخلق في زمان رسول الله - ﷺ - في سائر الأقطار؛ وإما صورة لا نص فيها فيحتاج إلى تشبيهها بالنصوص عليه وتقريبها منه بالاجتهاد؛ وهو الذي قال مُعَاذُ فيه: «أجتهد رأيي». وكون هذا مظنوناً ضرورياً في الطرفين جميعاً إذ لا يمكن شرط التواتر في الكل، ولا يمكن استيعاب جميع الصور بالنص فلا يُغْنَى المعصوم في هذا شيئاً، فإنه لا يقدر على أن يجعل ما نقله الواحد متواتراً، بل لو تيقنه لم يقدر على مشافهة كافة الخلق به، ولا تكليفهم السماع عنه تواتراً، فيقلد أشياعه دعاة المعصوم [٨٦] وهم غير معصومين، بل يجوز عليهم الخطأ والكذب. فنحن نقلد علماء الشرع، وهم دعاة محمد ﷺ المؤيد بالمعجزات الباهرة. فأى^(٤) حاجة إلى المعصوم فيه! وأما الصورة التي ليست منصوبة فيجتهد فيها الرأي،^(٥) إذ المعصوم لا يُغْنَى عنها شيئاً، فإنه بين أن يعترف بأنه أيضاً ظانٌ والخطأ جائز^(٦) في كل ذي ظن؛ ولا يختلف ذلك بالأشخاص^(٧). فما الذي يميز ظنه من ظن غيره وهو مجوز للخطأ على نفسه؟! وإن ادعى المعرفة فيه: أيدعيها عن وحى، أو عن سماع نص فيه، أو عن دليل عقلي؟ فإن ادعى تواتر الوحي إليه^(٨) في كل واقعة، فإذا هو مدّع للنبوة فيفتقر إلى معجزة. كيف ولا يتصور تقدير المعجزة إذ بأن لنا أن محمدًا - ﷺ - خاتم الأنبياء: فإن جَوَزْنَا الكذب على محمد في قوله: «أنا خاتم الأنبياء» - مع إقامة المعجزة، فكيف نأمن كذب هذا المعصوم وإن أقام المعجزة؟! وإن ادعى معرفته عن نص بلغه فكيف لا يستحى من دعوى نص صاحب الشرع على وقائع لا يتصور حصرها وعدّها، بل لو

(١) في الزكوات: ناقص في ب؛ والزكوات: جمع زكاة.

(٢) ق: وما اجتمعت الأمة عليه.

(٣) ق: إليه الظن.

(٤) ق: فأى «حاجة» بنا إلى معصوم!

(٥) ق: بالرأي.

(٦) ق: كائن.

(٧) ق: باختلاف الأشخاص.

(٨) إليه: ناقصة في ق.

عُمر الإنسان عُمر نوح ولم يشتغل إلا بعد الصور والنصوص عليها لم يستوعب عشر عشرين. ففي أي عمر استوعب الرسول - ﷺ - جميع الصور بالنص! فإن ادعى المعرفة بدليل عقلي، فما أجهله بالفقهيات^(١) والعقليات جميعاً، إذ الشرعيات أمورٌ وضعية اصطلاحية تختلف بأوضاع الأنبياء والأعصار والأمم كما نرى الشرائع المختلفة، فكيف^(٢) تجوز فيها الأدلة^(٣) العقلية القاطعة؟! وإن ادعاها عن دليل عقلي مفيد للنظر فالفقهاء كلهم لهم هذه الرتبة!

فاستبان أن ما ذكره تلييس بعيد عن التحقيق، وأن العامي المتخدد به في غاية الحق^(٤) لأنهم يلبسون على العوام بأن يتبعوا الظن وإن الظن لا يغنى عن الحق شيئاً. والفقهيات لا بُد فيها من اتباع الظن فهو ضروري، كما في التجارات والسياسات وفصل الخصومات للمصالح، فإن كل الأمور المصلحية تُبنى على الظن. والمعصوم كيف يغنى عن هذا الظن، وصاحب الشريعة^(٥) لم يغن عنه ولم يقدر عليه، بل أذن في الاجتهاد وفي الاعتماد على قول^(٦) آحاد الرواة عنه وفي التمسك بعيومات الألفاظ؛ وكل^(٧) ذلك ظن عمل به في عصره مع وجوده، فكيف يُستقبح ذلك بعد وفاته!

فإن قيل: فإذا اختلف المجتهدون لاختلاف مسالك الظنون فماذا ترون؟ إن قلتم: «كل مجتهد مصيب» - تناقض كلامكم، فإن خصومكم مهما أصابوا في اعتقادهم^(٨) يقولون أخطأتم؛ أفلستم^(٩) مصيبين إذا، فكيف^(١٠) وفي الفرق من يستبيح سفك دمائكم؟ فإن كانوا مصيبين أيضاً فنحن في سفك دمائكم ونهب أموالكم مصيبون؛ فلم تنكرون علينا؟ وإن قلتم: إن^(١١) المصيب واحد فيم نميز^(١٢) المصيب من المخطئ؛ وكيف تنخلص^(١٣) من خطر

(١) ق: بالعقليات والشرعيات جميعاً.

(٢) ق: تقال عليها. (٣) ب: العمق.

(٤) ب: المعجزة: ق: الشريعة صلوات الله عليه.

(٥) ق: الآحاد في الرواية عنه. (٦) ق: وكذلك ظن.

(٧) ق: معتقدتهم منهم يقولون. (٨) ق: فلستم.

(٩) ب: وكيف وفي.. (١٠) إن: ناقصة في ب.

(١١) ب: نميز المسكين المصيب؛ وفوقها: بين السلكين؛ ق: فيما نميز المسكين المقلد المصيب.

(١٢) ب: عن.

الخطأ والظن؟- قلنا^(١): فيه رأيان. فإن قلنا: كل^(٢) مجتهد مصيب لم يتناقض، إذ نريد به أنه مصيب حكم الله في حق نفسه ومقلديه^(٣)، إذ حكم الله عليه أن يتبع غالب ظنه في كل واقعة^(٨٨) وقد اتبع؛ وهذا حكم الله على خصمه. (+) وقولهم: إنه مصيبٌ إذاً في سفك الدم- فهو كلام جاهل (+) بالفقهيات. فإن ما اقترن فيه الفرق مما يرى فيه سفك الدماء مسائل قطعية عقلية، المصيب فيها واحد؛ والمسائل الظنية الفقهية المختلف فيها بين الشافعي وأبي حنيفة ومالك^(٤) لا تفضي إلى التقاتل^(٥) وسفك الدماء. بل كل فريق يعتقد احترام الفريق الآخر حتى يحكم بأنه لا ينقض حكمه إذا قضى به، وأنه يجب على المخالف الاتباع. نعم! اختلفوا في أنه: هل يطلق اسم الخطأ على الفرقة الأخرى^(٦) في غير إنكار واعتراض أم لا؟ وقولهم: إن خصمك يقول: أنت مخطئ، فإن كان هو مصيباً فإذاً أنت مخطئ- قلنا: إن قال خصمي^(٧): أنت مخطئ، أي أظن خطأك فهو صادق؛ وأنا أيضاً صادق في قول: إني^(٨) مصيب؛ ولا تناقض. وإن قال: أقطع بأنك مخطئ، فليس مصيباً في هذا القول، بل بطلان قول من يقطع بالخطأ في المجتهدين ليس مظنوناً، بل هو مقطوع^(٩) في جملة المسائل القطعية الأصولية. فالقول^(١٠): «إن المصيب من المجتهدين كلاهما أو أحدهما»- مسألة أصولية قطعية لا ظنية، وقد التبست عليهم الأصوليات بالفقهيات الظنية. ومهما^(١١) كشف الغطاء لم يتناقض الكلام^(١٢). - فإن قيل: فإذا رأيتم كل واحد مصيباً فليجز للمجتهد أن يأخذ بقول خصمه ويعمل به لأنه مصيب، وليجز للمقلد أن يتبع من شاء من الأئمة المجتهدين، قلنا: أما اتباع المجتهد لغيره خطأ؛ فإن حكم الله عليه أن يتبع ظن نفسه، وهذا مقطوع به. فإذا اتبع ظن غيره فقد أخطأ في [٩٠] مسألة قطعية^(١٣)

(١) ق: والجواب أن نقول: فيه رأيان.

(٢) ق: إن كل.

(٣) ق: وحق مقلديه.

(٤) (+) ناقص في ق.

(٥) ب: فلا.

(٦) ق: المقابل (١).

(٧) ق: من.

(٨) خصمي: ناقصة في ق.

(٩) ق: أظن أنني مصيب.

(١٠) به: ناقصة في ق.

(١١) ق: والقول بأن المصيبين من المجتهدين بر (١).

(١٢) مهما= إذا. (١٣) ق: الكلام منا.

(١٤) ق: وأصولية.

أصولية، وعرف ذلك بالإجماع القاطع. وأما^(١) بخير المقلدين الأئمة فقد قال به قائلون، ولكن المختار عندنا أنه يجب أن يقلد من يعتقد أنه أفضل القوم وأعرفهم. ومُسْتَنْدُ اعتقاده إما تقليد سماعي من الأبوين، وإما بحث عامي عن أحواله، وإما تسامع عن ألسنة الفقهاء؛ وبالجملة يحصل له ظنٌ غالب من هذه المستندات، فعليه اتباع ظن نفسه، كما على المجتهد اتباع ظن نفسه. وهذا ليس^(٢) بكلي في الشرع لأن^(٣) الشرع يشتمل على مصلحة جزئية في كل مسألة، وعلى مصلحة كلية في الجملة. أما الجزئية فما يُعرَف عنها دليل كل حكم وحكمته. أما المصلحة الكلية^(٤) فهي أن يكون كل مكلف تحت قانون معين من تكاليف الشرع في جميع حركاته وأقواله واعتقاداته، فلا يكون كالبهيمة المسيبة تعمل بهواها، حتى يرتاض بلجام التقوى وتأديب الشرع وتقسيمه إلى ما يطلقه^(٥) وإلى ما يُحجر عليه فيه: فيقدم حيث يُطلق الشرع، ويمتنع حيث يمنع ولا يتخذ إلهه هواه ويتبع فيه مناه. ومهما خبرنا المقلدين في مذاهب الأئمة ليستمد منها أطيها عنده اضطرب القائلون في حقه فلا يبقى له مرجع إلا شهوته في الاختيار، وهو مناقض للقرض الكلي؛ فرأينا أن نحصره في قالب وأن نضبطه بضابط^(٦) وهو رأى شخص واحد لهذا المعنى. ولهذا اختلفت قوانين الأنبياء في الأعصار بالإضافة إلى التفصيل، ولم تختلف في أصل التكليف ودعوة^(٧) [٩١] الخلق عن اتباع الهوى إلى طاعة قانون الشرع. فهذا ما نراه مختاراً في حق آحاد المقلدين. - هذا أحد الرأيين وهو أن كل مجتهد مصيب. ومن رأى أن المصيب واحد، فلا تناقض أيضاً في كلامه^(٨). وقوله: بم يأمن من إمكان الخطأ؟ - قلنا: أولاً تعارضهم. فمن كان مسكنه بعيداً عن رسول الله ﷺ وكان يعول على قول الواحد، وكذا في مسكنه بعيد عن معصومكم بينه وبينه البحار الحاضرة والمهامه المهلكة-^(٩) بمن يأمن الخطأ على المبلغ وهو غير معصوم؟

(١) ق: الخير المقلدين (١).

(٢) ق: وهذا السر (١) كلي في الشرع وهو أنه الشرع يشتمل...

(٣) ب: لأن وهو أن (ورمج على الأولى).

(٤) ب: هو أن.

(٥) ق: وما لحجزه عليه فقام (!!).

(٦) وهو: ناقصة في ب.

(٧) ق: قولكم (... بياض) من إمكان الخطأ فنقول أو لم يعارضكم (١).

(٨) ق: لمن.

فسيقولون: يحكم بالظن، وليس عليه أكثر من ذلك. فهذا جوابنا. فإن قلتم: إن له طريقاً إلى الخلاص من الظن، وهو أن يقصد النبي - ﷺ -! فإن التوجه إليه من الممكنات، فكذلك يقصد للإمام المعصوم في كل زمان- قلنا: وهل (١) يجب قصد ذلك مهما جوز الخطأ؟ فإن قلتم: لا، فأى فائدة في إمكانه وقد جاز له اقتحام متن الخطر فيما جوز فيه الخطأ؟ فإذا جاز ذلك فلا بأس بفوات الإمكان. كيف ولا يقدر كل زمن (٢) مدبر لا مال له على أن يقطع ألف فرسخ ليسأل عن مسألة فقهية واقعة. كيف ولو قطعها، فكيف يزول ظنه بإمامكم المعصوم وإن شافهه به إذ لا معجزة له على صدقه؛ فبأي وجه يثق بقوله (٣)؛ وكيف يزول ظنه به؟ ثم يقول: لا خلاص له عن احتمال الخطأ، ولكن لا ضرر عليه. وغاية ما في (٤) هذا الباب أني يكون في درك الصواب (٥) مزية فضيلة. والإنسان- في جميع مصالحه (٦) الدنيوية: من التجارة والحرب مع (٩٢) العدو والزراعة- يقول على ظنون (٧) فلا يقدر على الخلاص من إمكان الخطأ فيه، ولا ضرر عليه، بل (٨) لو أخطأ صريحاً في مسألة شرعية فليس عليه ضرر، بل الخطأ في تفاصيل الفقهيات معفو عنه شرعاً بقوله ﷺ: من اجتهد فأصاب فله أجران، ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد. فما هو كذا (٩) من خطر الخطأ مستحق في نفسه عند المحصلين من أهل الدين، وإنما يعظم به الأمر على العوام الغافلين عن أسرار الشرع. فليس الخطأ في الفقهيات من المهلكات في الآخرة، بل ليس ارتكاب كبيرة موجبة لتخليد العقاب ولا للزومه على وجه لا يقبل العفو. أما المجتهدين فلا مائهم على من يخطئ فيها. والحنفي يقول: يصلي المسافر ركعتين؛ والشافعي يقول: يصلي أربعاً، وكيفما فعل فالتفاوت قريب؛ ولو قُدِّر فيه خطأ فهو معفو عنه. فإنما العبادات مجاهدات ورياضات تُكسب النفوس صفاءً وتُبَلِّغ في الآخرة مقاماً محموداً، كما أن تكرار المنفعة لما يتعلمه يجعله فقيه النفس ويبلغه رتبة العلماء. ومصلحته تختلف بكثرة التكرار وقلته، ورفعته صوته فيه مخفضه. فإن أخطأ في الاختصار على التكرار لدرس واحد مرتين، وكانت الثلاث أكثر تأثيراً في نفسه في علم

(١) ق: وهل يجب قصده في كل مهما. (٢) كل زمن: ناقصة في ق.

(٣) ب: إلى قوله. (٤) هذا: ناقصة في ب.

(٥) مزية: ناقصة في ق. (٦) مصالحه: بياض في ق.

(٧) ق: ظنونه. (٨) ق: ولو.

(٩) أي الباطنية.

اللَّهُ تعالى، أو أخطأ في الثلاث وكان الاختصار على الاثنين أكثر تأثيراً في صيانتة عن التبرم المُبَكَّد^(١)، أو أخطأ في خفض الصوت وكان الجهر أوفق لطبعه وللتأثير في تنبيه نفسه، أو كان [٩٣] الخفض أدعى له إلى التأمل في كنه معناه، لم يكن الخطأ في شيء من ذلك في ليلة أو ليل مؤسراً عن رتبة الإمامة وويل فقه النفس، وهو في جميع ما يَحْمَن ويرتب^(٢) في مقادير التكرار من حيث الكمية والكيفية والوقت مجتهد فيه^(٣) وظانٌ وسالك إلى طريق الفوز بمقصوده ما دام مواظباً على الأصل، وإن كان قد تيقن له الخطأ أحياناً في التفاصيل وإنما الخطر في التغليب^(٤) والاعتراض والاعتراض بالفطنة الفطرية ظناً بأن فيها غنية عن الاجتهاد، كما ظن فريق من الباطنية أن نفوسهم زكية مرتاضة مستغنية عن الرياضات بالعبادات الشرعية فأهملوها وتعرضوا بسببها للعقاب الأليم في دار الآخرة. فليعتقد المسترشد أن إفضاء المجاهدات الشرعية إلى المقامات المحمودة السنية في دار الآخرة كإفضاء الاجتهاد - في ضبط العلوم والمواظبة^(٥) عليها - إلى مقام الأئمة. وعند^(٦) هذا نستحقر ما عظم الباطنية الأمر فيه من خطر الخطأ على المجتهدين في الجهر بالبسملة وتثنية الإقامة وأمثالها؛ فالتفاوت فيه بعد المواظبة على الأصول المشهورة كالتفاوت في الجهر بالتكرار أو الخفض به من غير فرق وكيف. وقد نبه الشرع على تمهيد عذر المخطئ فيه^(٧) كما تواتر ذلك من صاحب الشرع. هذا تمام الكلام على المقدمة الثانية:

وأما (المقدمة الثالثة) وهي قولهم: إذا ثبت وجوب معرفة الحق فلا يخلو إما أن يعرفه الإنسان من نفسه، أو من غيره. فهذه مقدمة [٩٤] صادقة لا نزاع فيها. نعم! المجادلة^(٨) عليها بما يُفهم الباطنية ويسنعهم من استعمالها كما ذكرنا في المقدمة الأولى، وهي جارية في كل مقدمة صادقة.

(١) المبلد: ناقص في ق.

(٢) قد أهاج: يريب: ق: ويركب من مقادير.

(٣) ق: أوظن. (٤) ق: الغفلة.

(٥) ق: بالمواظبة.

(٦) وعندهم هذا الكلام يستحقر مقام ما عظم الباطنية.

(٧) فيه: ناقصة في ب.

(٨) ق: الجواب عنها بما يفهم..

وأما (المقدمة الرابعة) وهي قولهم: إذا بطلت^(١) معرفته من نفسه بطريق النظر ثبت وجوب التعلم من غيره. فهذه صادقة على^(٢) تقدير بطلان النظر وتسليم معرفة الحق. ولكننا لا نسلم بطلان النظر، كما سبق وكما سنذكر في إفساد شبههم المزخرفة^(٣) لإبطال النظر؛ ولا نسلم وجوب معرفة الحق، لأن من جملته ما بنا مندوحة عنه، والمحتاج إليه معرفة الصانع وصدق الرسول. والناس قد اعتقدوها سماعاً وتقليداً لأبويهم^(٤)، وفي ذلك ما يغنيهم فلا حاجة بهم إلى استئناف تعلم من معلم معصوم. فإن قنعوا بالتعليم من الأبوين فنحن نسلم حاجة الصبيان في مبدأ النشوء إلى ذلك ولا ننكره. ولا مستروح لهم في هذا التسليم^(٥). ومن هذه المقدمة قولهم: إذا ثبت الحاجة إلى المعلم فليكن المعلم معصوماً، وهذا متنازع فيه، فإن المعلم إن كان يعلم ويذكر معه^(٦) الدليل العقلي وينبئه على وجه الدلالة ليتأمل المتعلم فيه ببلغ عقله ويجوز له الثقة بمقتضى عقله بعد تنبيه المعلم، فليكن المعلم ولو أفسق الخليفة فلم يحتاج إلى عصمته وليس يتلقف المتعلم منه تقليد^(٧) ما يتلقفه، بل هو كالحساب لا بد من معرفة الحق فيه لمصالح^(٨) المعاملات ولا يعرفه الإنسان من نفسه، ويفتقر إلى معلم ولا يحتاج إلى عصمته لأنه ليس علماً تقليدياً، بل هو برهاني^(٩). وإن زعمت أن المتعلم ليس يتعلم بالبرهان والدليل لأن ذلك [٩٥] يدركه بنظر عقله، ولا ثقة بعقله مع ضعف عقول الخلق وتفاوتها فلذلك يحتاج إلى معصوم - فهذا الآن حماقة، لأنه إما أن يعرف عصمته ضرورة أو تقليداً، ولا سبيل إلى دعوى شيء منه، فلا بد أن يعرفه نظراً، إذ لا شخص في العالم يعرف عصمته ضرورة أو يوافق بقوله مهما قال أنا معصوم. وإذا لم يعرف عصمته كيف يقلده! وإذا لم يثق بنظره كيف يعرف عصمته! فإن كان الأمر كما ذكرتموه فقد وقع الناس عن تعلم الحق وصار ذلك من المستحيلات فإذا قالوا: لا بد من تعلم الحق لا بطريق النظر، كان كمن يقول: لا بد من الجمع بين البياض والسواد، لأنه إن تعلم من غيره يتأمل دليل المسئلة التي يتعلمها

(١) ب: بطل.

(٢) ق: صادقة بشرط تسليم بطلان النظر وتسليم وجوب معرفة الحق. هيئات فإننا لا نسلم.

(٣) ق: التي زخرفوها. (٤) ق: لأبائهم.

(٥) بغير واو في ق. (٦) معه: ناقصة في ق.

(٧) ق: تقليداً بل هو كالحساب. (٨) ق: بمصالح.

(٩) ق: برهان.

كان ناظراً مقتحماً خطر الخطأ؛ وإن قلده لكونه معصوماً كان مدركاً عصمته بالنظر في دليل العصمة. وإن لم يعتقد العصمة ويعلم من كان فقد رجع الأمر بالآخرة إلى ما استبعده وهو التعلم من لم تعرف عصمته وفيهم كثرة وأقوالهم متعارضة كما ذكره، وهذا لا مخلص عنه أبد الدهر.

وأما (المقدمة الخامسة) وهي قولهم: إن العالم لا يخلو إما أن يشتمل على ذلك المعصوم المضطر إليه، أو يخلو عنه؛ ولا^(١) وجه لتقدير خلو العالم عنه فإن ذلك يؤدي إلى تغطية الحق وذلك ظلم لا يليق بالحكمة- فهو^(٢) أيضاً مقدمة فاسدة، لأننا إن سلمنا سائر المقدمات وسلمنا ضرورة الخلق إلى معلم معصوم^(٣) فنقول: لا يستحيل خلو العالم عنه، بل عندنا^(٤) يجوز خلو العالم عن النبي أبداً، بل يجوز لله أن يعذب جميع خلقه [٩٦] وأن يضطرهم إلى النار، فإنه بجميع ذلك متصرف في ملكه بحسب إرادته، ولا مُعْتَرِض على المالك من حيث العقل في تصرفاته، وإنما الظلم وضع الشيء في غير موضعه، والتصرف في غير ما يستحقه المتصرف. وهذا لا يُتَصَوَّر من الله. فلعل العالم خال عنه على معنى أن الله لم يخلقه.

فإن قيل: مهما قدر الله على إرشاد الخلق إلى سبيل النجاة ونيل السعادات ببعثة الرسل ونصب الأئمة ولم يفعل ذلك كان إضراراً بالخلق مع انتفاء المنفعة عن الله تعالى في هذا الإضرار، وهو في غاية القبح المناقض لأوصاف الكمال من حكمته وعدله، ولا يليق ذلك بالصفات الإلهية- قلنا: هذا الكلام مختل وغطاء يتخذه به العامي ويستحققه الغواص^(٥) في العلوم. وقد اتخذ به طوائف من المعتزلة. واستقصاء وجه الرد عليهم في فن الكلام. وأنا الآن مقتصر على مثال واحد يبين قطعاً أن الله تعالى ليس يلزمه في نعوت كماله أن يرعى مصلحة خلقه، وهو: أننا نفرض ثلاثة من الأطفال مات أحدهم طفلاً، وبلغ أحدهم مسلماً ثم مات، وبلغ الآخر وكفر^(٦) ثم مات؛ فيجأزى الله كل أحد^(٧) بما يستحقه، فيكون مقيماً

(١) ب: فلا.

(٢) ق: معصوم جداً (١).

(٣) ق: معصوم جداً (١).

(٤) ق: الغواصون.

(٥) ق: كافراً.

(٦) ق: واحد.

للعادل^(١) فينزل الذي بلغ وكفر في دركات لظى، والذي بلغ وأسلم^(٢) في درجات العُلا، والذي مات طفلاً من غير إسلام ومقاساة عبادة بعد البلوغ في درجة دون درجة الذي بلغ وأسلم. فيقول الذي مات طفلاً: يارب^(٣)! لم أخترني عن أخي^(٤) المسلم الذي بلغ ومات، ولا يليق بكرمك [٩٧] إلا العدل، وقد منعتني^(٥) من مزايا تلك الرتبة، ولو أنعمت عليّ بها لانتفعت بها ولم تضرك- فكيف يليق بالعدل ذلك؟ فيقول له^(٦) يزعم من يدعى الحكمة: إنه بلغ وأسلم وتع^(٧) وقاسى شدائد العبادات- فكيف يقتضى العدل التسوية بينك وبينه؟ فيقول الطفل^(٨): يارب! أنت الذي أحبيته وأمتني^(٩)؛ وكان ينبغي أن تمد حياتي وتبلغني إلى رتبة الاستقلال وتوفقي للإسلام كما وفقته. فكان^(١٠) التأخير عنه في الحياة هو الميل عن العدل. فيقول له^(١١) يزعم من يدعى الحكمة: كانت مصلحتك في إمامتك في صباح. فإنك لو بلغت لكفرت واستوجبت النار. فعند ذلك ينادى الكافر الذي مات بعد بلوغه من دركات لظى فيقول: يارب! قد عرفت مني أني إذا بلغت كفرت. فهلاً أمتني في صباي فإنني قانع بالدرجة النازلة التي أنزلت فيها الصبي المتشوق إلى درجات العُلا. وعند هذا لا يبقى^(١٢) لمن يدعى الحكمة في التسوية إلا الانقطاع عن الجواب والاجترار.

وبهذا التفاوت يستبين أن الأمر أجلّ مما يظنون، فإن صفات الربوبية لا توزن بموازين الظنون، وإن الله يفعل ما يشاء ولا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون. وبهذا يستبين أنه لا يجب بعث نبي ولا نصب إمام. فقد بطل قولهم إنه لا بد أن يشتمل العالم عليه.

وأما (المقدمة السادسة) وهي قولهم: إذا ثبت أن المعصوم موجود في العالم فلا يخلو

(١) ق: للعدل يزعمهم بأن ينزل الذي بلغ.

(٢) ق: وأسلم ثم مات في درجات الجنة.

(٣) يا: ناقصة في ق. (٤) أخي: ناقصة في ب.

(٥) ق: وقد منعتني أبا (١) تلك الرتبة.

(٦) له: ناقصة في ب. (٧) ب: وتعنى.

(٨) الطفل: ناقصة في ب. (٩) بغير واو في ب.

(١٠) ق: فتأخيرك إلى عنه (١) في الحياة.

(١١) له: ناقصة في ق. (١٢) ق: ينبغي.

إمّا أن يصرح بالدعوى ويدعى العصمة، أو يخفيه؛ وباطل إخفاؤه، لأن ذلك واجب عليه، والكتمان [٩٨] معصية تناقض العصمة، فلا بد أن يصرح بها- فهذه مقدمة فاسدة، لأنه لا يبعد ألا يصرح به لكونه محفوفاً بالأعداء، مستشعراً في نفسه، خائفاً على روحه^(١)، (+) فيُخفي ذلك تقيّةً (+)، وذلك مما اتفقوا على جوازه. وإليه ذهب الإمامية بأجمعهم، وزعموا أن الإمام حتى قائم موجود، والعصمة^(٢) حاصلة له، ولكنه تربص بتصريح دولة الباطل وانقراض^(٣) شوكة الأعداء.. وإنما هو الآن متحصّن بجلباب الخفاء^(٤)، حارس نفسه عن^(٥) الهلاك لصيانة السر عن الإفشاء إلى^(٦) أن يحضر أوانه وينقرض إمام الباطل وزمانه. فما جواب هؤلاء الباطنية عن مذهب الإمامية؟ وما الذي يمنع احتمال ذلك فإنهم ساعدوهم على جميع مقدماتهم إلا على هذه المقدمة^(٧)، وذلك لما شاهدوا من اختلال حال من وسمه هؤلاء بالعصمة وتحققوا من الأسباب المناقضة للورع والصيانة، فاستحبوا من دعوى العصمة^(٨) لمن يشاهدون من أحواله نقيضها، فزعموا أن المعصوم مختف، وأتأ تنتظر ظهوره في أوانه. وعند هذا نقول: بم عرفت الباطنية بظلال مذهب الإمامية في هذه القضية؟ فإن عرفوها ضرورة فكيف قام الخلاف في الضروريات؛ وإن عرفوها نظراً فما الذي أوجب صحة نظرهم دون نظر خصومهم وتركبة عقولهم دون عقولهم؟ أيعرف ذلك بطول اللحن أو ببياض الوجه (+) وهلم جراً إلى عين المسلك الذي نهجوه؟ (+) وهذا لا محيص عنه بحال من الأحوال. [٩٩].

وأما (المقدمة السابعة) وهي قولهم: إذا ثبت أن المعصوم لا يُدّ أن يصرح، فإذا لم يكن في العالم إلا مصرح واحد كان هو ذلك المعصوم لأنه لا خصم له ولا تني له في الدعوى حتى يعسر التمييز. فهذه فاسدة من وجهين أحدهما: أنهم بماذا عرفوا أنه لا مدعى للعصمة ولا مصرح بها في أقطار العالم سوى شخص واحد؟ قلعل في أقصى الصين أو في أطراف

(١) ق: على وجه (١).

(+) ... ناقص في ق.

(٢) ق: والصفة. (٣) ق: وانصرام.

(٤) ب: الخفاء متحصن حارس...

(٥) ق: من.

(٦) ق: إلا. (٧) ق: المقدمات.

(٨) ق: العصمة لصاحب الباطنية وزعموا أن المعصوم تخفى وأنهم ينتظرون مذهب الإمامة... «وفيه نقص».

المغرب^(١) من يدعى شيئاً من ذلك؛ وانتفاء ذلك مما لا يُعرف ضرورة؛ ولا نظراً. - فإن قيل: يُعرف ذلك ضرورة إذ لو كان لا ينتشر لأن مثل هذا تتوافر الدواعي على نقله- قلنا: يحتمل أنه كان ولم ينتشر إلى بلادنا، مع بُعد المسافة، لأن المدعى له ليس يتمكن من ذكره إلا مع سوسه وصاحب سره، وحوله جماعة من أعدائه، فيفزع من إظهار السر وإفشائه، ويرى المصلحة في إخفائه؛ أو هو مُفَش له ولكن المستمعين له ممنوعون عن الانتشار في البلاد وإخبار العباد به لأنهم محاصرون من جهة الأعداء، مضطرون إلى ملازمة الوطن خوفاً من نكاية المستولين عليهم. فما الذي يبطل هذا الاحتمال، وهو^(٢) أمرٌ- قدر قريباً أو بعيداً- فهو ممكن ليس من قبيل المحالات، وأنتم تدعون القطع فيما توردون؛ فكيف^(٣) يصفو القطع مع هذا الاحتمال؟!

(الوجه الثاني) في إفساد هذه المقدمة: هو أنكم ظننتم أنه لا يدعى العصمة في العالم سوى شخص واحد، وهو خطأ؛ فإننا بالتواتر نتسامع بمدعين أحدهما [١٠٠] في جيلان^(٤) فإنها لا تنفك قط عن رجل يلقب نفسه بناصر الحق ويدعى^(٥) لنفسه العصمة، وأنه نازل منزلة الرسول. ويستعبد الحمقى من سكان ذلك القطر إلى حد يُقطعهم جوانب الجنة^(٦) مقدراً بالمساحة ويضايق في بضعهم إلى حد لا يبيع ذراعاً من الجنة لأمانة دينار. وهم يحملون إليه ذخائر الأموال، ويشترون منه مساكن في الجنة. فهذا أحد الدعاة. فيم عرفتم أنه مبطل؟! وإذا قد تعدد المدعى ولا مرجع^(٧)، إذ لا معجزة، فلا تظنوا أن الحماقة مقصورة عليكم، وأن هذه الكلمة لا ينطق بها لسان غيركم، بل التعجب من ظنكم أن هذه الحماقة مقصورة عليكم في الحال أكثر من العجب في أصل هذه الحماقة. فأما المدعى الثاني فرجل في جزائر البصرة

(١) ق: العرب (١).

(٢) ق: وهو أمر مقدر قريب أو بعيد فهو ممكن.

(٣) كيف يتفق، أو يجوز.

(٤) ق: خيلان (!) فإنه لا..

وجيلان (يكسر الجيم): اسم لبلاد كثيرة من وراء طبرستان، وهي قرى كلها في مروج بين جبال، وعلى ساحل طبرستان.

(٥) ق: ويدعى العصمة لنفسه. (٦) ق: مقداراً بالمسافة.

(٧) ق: ولا ترجيح.

يدعى الربوبية. وقد شرع ديناً ورتب قرآناً ونصب رجلاً يقال له: على بن كحلا^(١). وزعم أنه بمنزلة محمد ﷺ، وأنه رسوله إلى الخلق. وقد أهدق به طائفة^(٢) من الحمقى زها، عشرة ألف نفس، ولعله يزيد عددهم على عددكم، وهو يدعى لنفسه العصمة^(٣) وما فوقها. فما جوابكم عن رجل من^(٤) الشاباسية^(٥) يسوق هذه المقدمات إلى هذه المقدمة ثم يقول: إذا لم يكن بد من معلم معصوم، ولا معجزة للمعصوم وإنما يعرف بالدعوى، وصاحب الباطنية لا يدعى الربوبية- (+ كيف وصاحب الشباسة يدعى الربوبية+)، فأتباعه أولى. فإن قلتم: من يدعى الربوبية يعرف بطلان قوله ضرورة- فالجواب من وجهين: أحدهما أنه إنما يدعى ذلك بطريق الحلول ويزعم أن ذلك [١٠١] توارث في نسبهم؛ وقد استمر ذلك في بيتهم عصراً طويلاً، والمدعى الآن كان جده مدعياً لذلك. والحلول قد ذهب إليه طوائف كثيرة، فليس بطلان مذهب الحلولية ضرورياً؛ فكيف يكون ضرورياً وفيه من الخلاف المشهور^(٦) ما لا يكاد يخفى، حتى مال إلى ذلك طائفة كبيرة من محققى الصوفية وجماعة من الفلاسفة، وإليه أشار الحسين^(٧) ابن منصور الخلاج الذي صلب ببغداد حيث كان يقول: «أنا الحق؛ وكان يقرأ^(٨) في وقت الصلب: «وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ»^(٩). وإليه أشار أبو يزيد البسطامي بقوله:

(١) ق: نحلا.

(٢) ق: جماعة.

(٣) ق: فما فوقها.

(٤) ق: السياسة (١).

(٥) نسبة إلى شاباس أو شباس. قال ابن حزم وهو يتحدث عن الفرقة الغالية الذين يقولون بالألوهية لغير الله: «... وقالت طائفة منهم بالهية شباس المقيم في وقتنا هذا (توفى ابن حزم سنة ٤٥٦هـ) حياً بالبصرة» («الفضل» ج ٢ ص ٤٣، القاهرة سنة ١٣٤٧هـ).

وقال ياقوت في «معجم البلدان» تحت مادة: صيمرة، «وهي في موضعين أحدهما بالبصرة على قم نهر معقل، وفيها عدة قرى تسمى بهذا الاسم، جاءهم في صدور سنة ٤٥٠ رجل يقال له ابن الشباس، فادعى عندهم أنه إله، فاستخف عقولهم بترهات، فانقادوا له وعبدوه. وقد ذكرت من خبره جملة في كتاب «المبدأ والمآل» عند ذكر فرق الإسلاميه» (ياقوت «معجم البلدان» طبع دار صادر في بيروت سنة ١٩٥٧ كراسة ١٢ ٤٣٩ عمود ١).

(+) ناقص في ق.

(٦) ب: الشهود (١).

(٧) ق: حسين.

(٨) ق: ناقصة في ق.

(٩) سورة «النساء» آية ١٥٦.

«سيحاني، سيحاني! ما أعظم شأنى!». وقد سمعت أبا شيخاً من مشايخ الصوفية تعتقد عليه الخناصر ويشار إليه بالأصابع^(١) فى متانة دين، وغزارة علم، حكى لى عن شيخه المرموق فى الدين والورع أنه قال: ما تسمعه من أسماء الله الحسنى، التى هى تسعة وتسعون، كلها يصير وصفاً للصوفى السالك بطريقه إلى الله، وهو يعد من جملة السائرين إلى الله لا من زمرة الواصلين. وكيف يُنكر هذا وعليه مذهب^(٢) النصارى فى اتحاد اللاهوت بناسوت عيسى عليه السلام حتى سمّاه بعضهم إلهاً، وبعضهم ابن الإله^(٣)، وبعضهم قالوا: هو نصف الإله^(٤). واتفقوا على أنه لما قتل^(٥) إنما قتل منه الناسوت دون اللاهوت. كيف وقد تخيل جماعة من الروافض^(٦) ذلك فى على - عليه السلام - وزعموا أنه الإله. وكان ذلك فى زمانه حتى أمر بإحراقهم بالنار، فلم يرجعوا وقالوا: بهذا^(٧) [١٠٢] يبين صدقنا فى قولنا إنه الإله لأن^(٨) رسول الله ﷺ قال: لا يعذب بالنار! إلا ربها^(٩). فبهذا يبين أن بطلان هذا المذهب ليس بضرورى، ولكنه ضرب من الحماقة، ويعرف بطلانه بالنظر العقلى، كما يعرف بطلان مذهبهم. (+ فإذا قد بطل قولهم: لا مدعى للعصمة سوى صاحبنا +): بل قد ظهر من يدعى العصمة وزيادة.

(الوجه الثانى) فى الجواب عن قولهم: «+ إن بطلان مذهبهم ضرورة. ولا فرق بين ما يُعرف بطلانه ضرورة وبين ما يعرف بطلانه مشاهدة أو تواتراً. وعدم العصمة فيمن ادعيتهم

(١) ق: مع. (٢) ق: وعليه اتفق مذهب.

(٣) ق: ابننا الله، تعالى الله. (٤) الإله: ناقصة فى ق.

(٥) إنما قتل: ناقصة فى ق.

(٦) من الروافض: ناقصة فى ق.

(٧) ب: لأنه قال رسول الله ﷺ: لا..

(٨) ب: ربنا.

وقد ذكر ذلك ابن حزم فى «الفصل» فقال: «والقسم الثانى من فرق الغالية الذين يقولون بالإلهية لغير الله عز وجل. فأولهم قوم من أصحاب عبد الله بن سبأ الحميرى، لعنه الله، أتوا إلى على بن أبى طالب فقالوا مشافهة: أنت هو. فقال لهم: ومن هو، قالوا: أنت الله. فاستعظم الأمر وأمر بنار أفججت وأحرقهم بالنار: فجعلوا يقولون وهم يرسمون فى النار: الآن صح عندنا أنه الله لأنه لا يعذب بالنار إلا الله» (ابن حزم: «الفصل» ج ٤ ص ١٤٢: القاهرة سنة ١٣٤٧هـ).

(+...+) ناقص فى ق.

عصمته معلوم بمشاهدة ما يناقض الشرع^(١) من وجوه: أولها جمع الأموال وأخذ الضرائب والمواصير^(٢) واستئداء الخراجات الباطلة وهو الأمر المتواتر في جميع الأقطار؛ ثم الترفه في العيش، والاستكثار من أسباب الزينة، والإسراف في وجوه التجميل واستعمال الثياب الفاخرة من الإبريسم وغيرها؛ وعدالة الشهادة فتحرم^(٣) (+) بعشر عشر ذلك، فكيف العصمة! فإن أنكروا هذه الأحوال أنكروا ما شاهده خلق كثير من تلك الأقطار وتواتر على لسانهم إلى سائر الأمصار. ولذلك لا ترى لأحد من أهل تلك البلاد اغتراراً وانخداعاً بهذه التلبيسات لمشاهدتهم ما يتقاضها. ومن وجوه حيلهم أنهم لا يبتشون الدعوة إلا في بلاد نائية، يحتاج المستجيب إلى قطع مسافة شاسعة لو اعترضت له ربيّة فيها، حتى تدفعه العوائق عن النهضة والرحلة. فإنهم لو شاهدوا لانكشف لهم عوار تلك التلبيسات المزخرفة والحيل الملققة.

أما (المقدمة [١٠٣] الثانية) وهي قولهم: إذا بان أن المدعى للعصمة وحده؛ فإذا هو الإمام المعصوم. فهذه مقدمة تكذبهم فيها، ولا نسلم أن صاحبهم يدعى لنفسه العصمة، فإذا لم نسمعه ألبتة، ولم يتواتر إلينا من لسان من سمعه منه. بل إنما سمع ذلك من آحاد دعائهم وليسوا معصومين ولا هم بالغون حدّ التواتر، ولو أنهم بلغوا حدّ التواتر فلا يحصل العلم بقولهم وخبرهم لوجهين: أحدهما أن المشافهين لهذه الدعوة من جهة صاحبهم قليل فإنه محتجب لا يظهر إلا للخواص، ثم لا يشافه بالخطاب إلا خواصّ الخواص، ثم لا يُفشى هذه الدعوة إلا مع خاص من جملة خواص الخواص. فالذين يسمعون عنه لا يبلغون عدد التواتر؛ وإن بلغوا فكلهم إن انتشروا لم يكن في بلدة منهم إلا واحد؛ وأكثر البلاد أيضاً يخلو عن آحادهم.

الوجه الثاني: أنهم وإن بلغوا حدّ التواتر فقد فُقد شرط التواتر في خبرهم، إذ شرط ذلك الخبر ألا يتعلق بواقعة ينتشر التواطؤ فيها من طائفة كبيرة لمصلحة جامعة لهم، كما يتعلق بالسياسات، فإن أهل معسكر واحد قد يجمعهم غرض واحد فيحدثون على التطابق بشيء

(+...+) نقص في ق.

(١) في ج أن نيلدكه يفهم هذه الكلمة بمعنى استخلاص آخر ما في حلمه الضرع، من الفعل: مصر. ومصر الشاة والناقة (من باب نصر) مصرأ: حلبها بأطراف الأصابع الثلاث أو الإبهام والسبابة فقط.

(٢) يقول ج: لعلها تتحرم.

(٣) ب: عشير.

واحد، ولا يورث ذلك العلم. ورب واحد أو اثنين يخبر عن أمر فيعلم أنه لا يجمعهما غرض فيحصل له العلم. وهؤلاء الدعاة لعلهم قد تواطئوا على هذا الاختراع ليتوصلوا به إلى استتبياع العوام واستباحة أموالهم؛ فيتوصلون بها إلى آمالهم. وعلى الجملة فحسن^(١) الظن بصاحبهم [١٠٤] يقتضى تكذيبهم، فإنهم لو حدّثوا بذلك عن مريض فى دار المرضى^(٢) لاعتقدنا كذبه، إلا أن يعتقد الجنون فى ذلك المريض، إذ لا يدعى عاقلُ العصمة عن المحرمات وتناول المحظورات مع مشاهد أهل العلم تناوله لها ومباشرته لها، فأقل آثار العقل الحياء عن فضيحة الاجترار. ومن تحلى بغير ما هو فيه، وكان ذلك جلياً ظاهراً لمن يتأمل فيه، استدل به على اختلال عقله. فإدّأ ليس يبين لنا صدقهم فى نسبتهم هذه الدعوى إلى صاحبهم، وهى مقدمتهم الأخيرة.

فإن قيل: لو أنكر الناس فى أطراف العالم فى عصر رسول الله - ﷺ - صدق الدعاء من رسول الله وقالوا لا نصدقكم فى قولكم أن محمداً يدعى الرسالة، بل لا يظن بعقله ذلك- ماذا كان يقال لهم؟- قلنا: بش ما شبهته الملائكة بالحدادين، إذ لا مساواة فإنه ﷺ كان ظاهراً بنفسه وأشباعه مبرزاً للقتال متردداً فى الأقطار مظهراً للدعوة على ملأ من الناس غير محتجب، ولا متمسك ثم كان يظهر المعجزات الخارقة للعادة، فانتشرت دعوته لانتشار خروجه ومقاتلته وانتشار وجوده؛ وليس الآن فى صاحبكم كذلك. نعم! تواتر وجوده وترشحه مع آياته للخلافة ودعواهم أنهم أولى بها من غيرهم. أما دعواه ودعوى من سبق من آياته العصمة عن المعاصى وعن الخطأ والزلل والسهو ومعرفة الحق فى جميع أسرار العقليات والشرعيات- فلم يظهر ذلك لنا، بل لم تظهر دعواه العلم أصلاً بفن من الفنون كالفقه [١٠٥] أو الكلام أو الفلسفة على الوجه الذى يدّعيه آحاد العلماء فى البلاد. فكيف ظهرت دعواه معرفة أسرار^(٣) النبوة والإطلاع على علوم الدنيا والآخرة؟! وهذا^(٤) ما تواطأ على اختراعه توصلاً إلى استدراج المستجيب^(٥) وخداعه.

(١) ق: ظنهم.

(٢) ق: لا يعتقد كذبهم.

(٣) ق: الربوبية.

(٤) ق: مما.

(٥) ق: استدراج العوام وخداعهم.

هذا تمام الرد عليهم في المقدمات تفصيلاً، مع أن^(١) في المنهج الأول المنطوق على الرد عليهم جملة كافية ومقنعة. ولم يبق إلا القول في إفساد أدلتهم المذكورة لإبطال النظر.

أما (الدلالة الأولى) وهي قولهم من صدق عقله فقد كذبه إذ صدق عقل خصمه، وخصمه يصرخ بتكذيبه. فنقول: هذا تخييل باطل من وجوه: الأول المعارضة بمثال، وهو أنا نقول: نحن صدقنا العقول في نظرياتنا، وأنتم صدقتموها في ضرورياتها؛ وخصومكم من السوفسطائية يكذبونكم فيها. فإن اقتضى ذلك لزوم الاعتراف بكذب العلوم الضرورية لزمننا من خلافكم الاعتراف بكذب العلوم النظرية؛ فإن العقل إن صدق في الضروريات، فما بال عقل السوفسطائية كذب؛ وما الفرق بين عقلكم وعقلهم؟ أفترقولون إن ذلك منهم حماقة وسوء مزاج- قلنا: وكذلك حالكم في إنكار النظريات، وهو كمن ينكر الحسابيات من العلوم؛ فإنه لا يشككتنا في البراهين الحسابية وإن كان البليد لا يفهم، ومنكر النظر أصلاً بجده؛ ولكن طريقنا معه أن نورد عليه المقدمات، وهي ضرورية. فإذا أدركها أدرك النتيجة [١٠٦] فذلك خصمنا إذا كذبنا في مسألة من المسائل كإنكار ثبوت واجب الوجود عرضنا عليه مقدمات القياس الدالة عليه وقلنا: أقارى في قولنا: لا شك^(٢) في أصل الوجود؟ أو في قولنا: إن كل موجود إما جائز وإما واجب؟ أم في قولنا: إن كان واجباً فقد ثبت واجب الوجود؟ أم في قولنا: إن كان جائزاً فكل جائز مستند إلى واجب الوجود في آخر الأمر لا محالة؟- وإذا لم يمكنه التشكك في المقدمات لم يمكنه التشكك في النتيجة، وإنما يختلف الناس فيها لأن الفطرة غير كافية في تعريف الترتيب لهذه المقدمات، بل لابد من تعلمها من الأفاضل، وذلك الفاضل لابد أن يكون تعلم أكثرها أو استأثر باستنباط بعضها، وهكذا حتى ينتهي الأمر إلى معلم معصوم هو نبي موحى إليه من جهة الله تعالى. هكذا تكون العلوم كلها. فإن زعموا أنكم اعترفتم بالحاجة إلى المعلم ومن لم يعترف فهو معاند للمشاهدة، فالافتقار إليه معترف به، ولكنه كالاتقار إليه في علم الحساب، فإنه لا يحتاج فيه إلى معصوم، إذ لا تقليد فيه، ولكن يحتاج إلى حساب^(٣) ينه على طريق النظر، فإذا تنبه المعلم ساوى المعلم في العلم الضروري المستفاد من المقدمات بعضها على بعض. ولا شك في أن

(١) أن: ناقصة في ق.

(٢) في: ناقصة في ق.

(٣) ب: محاسب.

معلم الحساب أيضاً يُعَلِّمُ أكثر مما يُعَلِّمُ، وإن استقل باستنباط ترتيب البعض، وكذا القول في معلم المعلم إلى أن ينتهي مبدأ العلم الحسابي إلى نبي من الأنبياء مؤيد بالوحي والمعجزة، ولكن بعد إفاضة [١٠٧] الله علم الحساب فيما بين الخلق استغنى في تعلمه عن معلم معصوم؛ فكذاك العلوم العقلية النظرية، ولا فرق.

(الاعتراض الثاني) أن يقال لهم: أنكرتم من خصومكم تصديق العقل في نظره واخترتم تكذيبه، فيما إذا تعرفون الحق وتميزون بينه وبين الباطل: أبطورة العقل ولا سبيل إلى دعواها، أو ينظره فتضطرون إلى الرجوع إلى النظر؟ فقد صدقتموه إذا بعد تكذيبه فتناقض كلامكم. فإن قلتم: نحن نأخذه من الإمام المعصوم - قلنا^(١): وبم تعرفون صدقه؟ فإن قلتم: لأنه معصوم، قلنا: وبم^(٢) تعرفون عصمته؟ - فإن قلتم بضرورة العقل لم يخف عليكم خزيكم وعرفتكم في الباطن من أنفسكم خلاف ما أظهرتم، فإن عصمة رسول الله ﷺ مع معجزته لم تُعرف بضرورة العقل، حتى أنكر رسالته طوائف، بل أنكر بعثة الرسل جميع البراهمة، وأنكر الأكثرون من المسلمين عصمة الأنبياء، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾^(٣) - إلى غير ذلك مما اشتمل القرآن على حكايته من أحوال الأنبياء. فإذا لم تُعرف عصمة صاحب المعجزة ضرورة فكيف تُعرف عصمة صاحبكم ضرورة؟! فإن قيل: نحن نعرفه بالنظر، ولكن^(٤) النظر تعلم منه، والنظر ينقسم إلى صحيح وفاسد؛ وتبييض صحيحه عن فاسده ممنوع على كافة الخلق إلا على الإمام الحق. فهذا الميزان الموضح للفرقان بين الشبهة والبرهان. فقد عرفنا صحة النظر الذي استفدنا منه فاطمأنت نفوسنا إليه بتزكيته وتعليمه [١٠٨]. قلنا: والنظر الذي علمكموه هل افتقرتم في فهمه إلى تأمل، أم هو مدرك على البديهة؟ فإن ادعيتكم البديهة فما أشد جهلكم إذ يرجع حاصله إلى أن معرفة عصمته عرفت بالبديهة، وهو كذب صريح. وإن افتقرتم إلى التأمل فلذلك التأمل يعرف بالعقل، أم لا؟ ولا بد أن يقال: إنه بالعقل. فنقول: والعقل إذا قضى عند التأمل بقضية فهو صادق أم لا؟ فإن قالوا: لا، فلم صدقه؟ وإن قالوا: نعم هو صادق، فقد أبطلوا أصل مذهبيهم وهو قولهم: إن العقول لا سبيل

(١) ق: قلنا لكم.

(٢) ق: وبماذا عرفتم أنه معصوم.

(٣) سورة «طه» آية ١٢١.

(٤) ق: ولكن ذلك النظر بتعلم منه.

إلى تصديقها. فإن قيل: الإمام يعرف من بواطن أسرار الله أموراً إذا ذكرها حصل للمتعلم عند سماعها علمٌ بديهي ضروري بصدقه، ويستغنى به عن تدقيق النظر والتأمل. فنقول: ورسول الله - ﷺ -؛ هل عرف ذلك، أم لا؟ فإن قلتم: لا- فقد فضّلتُم الخليفة على الأصل؛ وإن قلتم: نعم؛ فلم أخفها، وهلاً أظهرها وأفشاها، حتى كانت العقول تضطر على^(١) البديهة إلى ذكرها وكانت تتسارع إلى التصديق له في دعاويه؟ ولم تترك طوائف الخلق مضطربين في مفاصل الشبه متعثرين في أذيال الضلالات مجاهدين بأموالهم وأنفسهم في نصرة الحيات الباطلة؟ كيف وأنتم إذا تعلمتم من إمامكم ذلك، وقدرتم على ذكره حتى يعرف بالبديهة صدقه فتلك الدقيقة لماذا أخفيت، ولأى يوم أجلت، وكنتم الدين من أكبر الكيثر؟ ثم كيف انقسم المستمعون فنون^(٢) ضلالكم: إلى قائل مستمع، وراذ، ومنخدع، ومنتبه؛ وهلاً أسلك الكل في ربة التصديق والانقياد؟! [١٠٩] وعلى الجملة فدعوى مثل هذا الكلام لا تدل إلا على الوقاحة وقلة الحياء؛ وإلا فنحن بالضرورة نعلم أنكم على البديهة لم تدركوا صدق إمامكم وعصمته، وكذلك يفعل الله بذوى الضلال والأهواء. فنعوذ بالله^(٣) من سقطة الأغبياء. فما هذه الكذبة الصادرة منكم قوله تُقال أو عشرة تُقال، أو خدعة يسبق إليها الجهال فضلاً عن أفاضل الرجال.

(الاعتراض الثالث) وهو أن نقول للمستترشد مثلاً، إذا شك في صحة النظر واستدل بالاختلاف المجمل^(٤): ينبغي أن تعين المسألة التي تشك فيها فإن المسائل منقسمة إلى ما لا يمكن أن يُعلم بنظر العقل، وإلى ما يمكن أن يُعلم علماً ظنياً، وإلى ما يُعلم علماً يقيناً. ولا معنى لقبول السؤال المجمل، بل لابد من تعيين المسألة التي فيها الإشكال حتى يُكشَف الغطاء عنها وينبّه السائل على أن المخالف فيها جهل وجه ترتيب المقدمات المنتجة له، ونحن لا ندعى الآن^(٥) المعرفة إلا في مسألتين: إحداها وجود الصانع الواجب الوجود المستغنى عن الصانع والمدير؛ والثانية: صدق الرسول. ويكفي في باقي المسائل أن نتلقاها تقليداً من

(١) ب: إلى البديهة:

(٢) ق: المستمعون منكم إلى.

(٣) ق: من الغباوة والعمى، فما هذه..

(٤) ق: للمجمل.

(٥) الآن ناقصة.

الرسول ﷺ. فهذا القدر الذي لا يُدَّ منه في الدين. وباقي العلوم لا يتعين تحصيلها، بل الخلق مستغنون عنها وإن كان ذلك ممكناً كالعلوم الحسابية والطبية والنجومية والفلسفية. وهاتان المسألتان (١١٠) نعرفهما يقيناً. أما ثبوت واجب الوجود فبالمقدمات التي عرفناها؛ وأما صدق الرسول فبمقدمات تماثلها. ومن أحاط بها لم يشك فيها، وعلم غلط المخالف فيها، كما يعلم غلط المحاسب نعرفهما يقيناً. أما ثبوت واجب الوجود فبالمقدمات التي عرفناها؛ وأما صدق الرسول فبمقدمات تماثلها. ومن أحاط بها لم يشك فيها، وعلم غلط المخالف فيها، كما يعلم غلط المحاسب في الحساب. وخصومنا أيضاً مضطرون إلى معرفة هاتين المسألتين بالنظر. وإلا فقول النبي لا يغني فيهما، فكيف يُغني فيهما قول المعصوم؛ فإن قيل: معرفة صفات الله ومعرفة الشرائع^(١) ومعرفة الحشر والنشر - كل ذلك لا يُدَّ منه، فمن أين يعرف؟ - قلنا: يتعلم من النبي ﷺ - المعصوم المؤيد بالمعجزة ونصده فيما يخبر عنه كما تقلدون أنتم صاحبكم الذي لا عصمة^(٢) له ولا معجزة. فإن قيل: وبم تفهمون كلامه؟ قلنا: بما نفهم به كلامكم هذا في أسئلتكم، وتفهمون كلامنا في أجوبتنا، وهو معرفة اللغة وموضوع الألفاظ، كما تفهمون أنتم من المعصوم عندكم. فإن قيل: ففى كلام الرسول وفي القرآن المشكلات والمجملات كحروف أوائل السور، والمتشابه كأمر القيامة - فمن يطلعكم على تأويله والعقل لا يدل عليه؟ - قلنا: للألفاظ الشرعية ثلاثة أقسام: ألفاظ صريحة لا ينطرق إليها الاحتمال فلا حاجة فيها إلى معلم، بل نفهمها كما تفهمون أنتم كلام المعلم المعصوم، إذ لو اقتصر صريح كلام الشارع إلى معلم ومؤول لاقتصر صريح كلام المعلم المعصوم إلى مؤول ومعلم آخر، ولتسلسل إلى غير نهاية. [١١١].

الثاني: ألفاظ مجملة ومتشابهة كحروف أوائل السور فمعانيها لا يمكن أن تدرك بالعقل، إذ اللغات تعرف بالاصطلاح، ولم يسبق اصطلاح من الخلق على حروف التهجي، وإن «الر» و «حم عسق» عبارة عما إذا فالمعصوم أيضاً لا يفهمه، وإنما يفهم ذلك من الله تعالى إذا بين المراد به على لسان رسوله فيهم ذلك سماعاً^(٣). وذلك لا يخلو إما: أن لم يذكره الرسول لأنه لا حاجة إلى معرفته ولم يُكلف الخلق به؛ فالمعصوم شريك في أنه لا يعرفه إذ لم

(١) ق: الشرعيات.

(٢) ق: لا معجزة له ولا عصمة.

(٣) ق: سماعاً منه.

يسمعه من الرسول؛ وإن عرفه وذكره فقد ذكر ما بالحق مندوحة عن معرفته، فإنهم لن يكلّفوه. وإن ذكره الرسول فقد اشترك^(١) في معرفته من بلغة الخير- متواتراً كان أو آحاداً- وفيه عن ابن عباس وجماعة من المفسرين نقل. فإن كان متواتراً أفاد علماً. وإلا أفاد ظناً. والظن فيه كاف، بل لا حاجة إلى معرفته فإنه لا تكليف فيه. وأما وقت القيامة فلم يذكره الله تعالى، ولا ذكره رسوله ﷺ. وإنما يجب التصديق بأصل القيامة ولا يجب معرفة وقتها، بل مصلحة الخلق في إخفائها عنهم، ولذلك طوى منهم. فالمعصوم من ابن عرف ذلك الكلام ولم يذكره الله ولا رسوله، ولا مجال لضرورة العقل ولا لنظره في تعيين الوقت؛ ثم لنقدر أنه عرف ذلك وزعم أنه- ﷺ- ذكره سرّاً مع علي بن أبي طالب- ﷺ- وذكره كل إمام مع سوسه [١١٢] فأى فائدة للخلق فيه وهو سرّاً لا يجوز أن يذكر إلا مع الأئمة؟ فإن ذكره معصومكم وأفشى هذا السر الذي أمر الله تعالى بكتمانه إذ قال تعالى: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾^(٢). كان معانداً لله ورسوله؛ وإن كان لا يفشيهِ فكيف يتعلم منه ما لا يجوز تعليمه؟ فدلّ على أن الأمور العقلية محتاجة إلى التعليم. ولكن المعلم إن كان بينه على طريق النظر فيه فلا يشرط عصمته (+)؛ وإن كان يقلد من غير دليل فلا بد أن تعرف بالمعجزة عصمته (+) وهو النبی، وناهيك به معلماً، فلا حاجة إلى غيره.

القسم الثالث: الألفاظ التي ليست مجملة ولا صريحة، ولكنها ظاهرة فإنها تثير ظناً، ويكتفى^(٣) بالظن في ذلك القبيح والفن، وسواء كان ذلك في الفقهيات وأمور الآخرة أو صفات الله فليس يجب على الخلق إلا أن يعتقدوا التوحيد، والألفاظ فيها صريحة، وأن يعتقدوا أنه قادر عليهم^(٤) سميع بصير ليس كمثله شيء. وكل ذلك اشتمل القرآن عليه، وهو مصرح به. أما النظر في كيفية هذه الصفات وحقيقتها وأنها تساوى قدرتنا وعلمنا وبصرنا، أم لا- فقول^(٥): ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ دالٌّ على نفى المماثلة لسائر الموجودات. وهذا قد

(١) ق: يشرك.

(٢) سورة «طه» آية ١٥.

(٣) (+..+) ناقص في ق.

(٤) ق: والظن يكتفى في هذا الفن وسواء...

(٥) ب: عالم.

(٥) سورة «الشورى» آية ١١.

اكتفى من الخلق به، فلا حاجة بهم إلى معصوم. والعارف بذوق اليقين. وإذا تيقن لم يتمار فيه، ولم يشككه قصور غيره عن الدرك. وربما تضعف نفسه ويشككه خلاف غيره. وكل ذلك لا مضرة له، لأنه ليس مأموراً به، والمعصوم لا يغنى عنه شيئاً لو تابعه، فإن محض التقليد لا يكفي. وإن ذكر وجه الدليل فذلك لا يختلف صدوره عن معصوم أو غيره كما سبق.

وأما (الدلالة الثانية) وهي قولهم: إذا جاءكم مسترشد متحير^(١) وسألكم عن العلوم الدينية أفتحيولونه على عقله ليستقل بالنظر وهو عاجز، أو تأمرونه باتباعكم في مذهبكم وينازعكم المعتزلي والفلسفي وكذا سائر الفرق- فيماذا يتميز مذهب عن مذهب وفرقة عن فرقة؟- فالجواب من وجهين (الأول) هو أنا نقول لهم: لو جاءكم متحير في أصل وجود الصانع وصدق الأنبياء- انقلب عليكم هذا الإشكال، فماذا تقولون؟ إن ذكرتم دليلاً عقلياً لم نثق بنظره، وإن رددتموه إلى عقله فكمثل. فعساكم تشفون غليله بالحوالة على المعصوم. فما أبرد هذا الشفاء! فإنه يقول: قدروني قد جئت مسترشداً في زمان محمد بن عبد الله ومعه معجزته، فصعصومكم لا يقدر^(٢) على معجزة؛ أو قدروا أني شاهدت معصومكم قلب^(٣) العصا ثعباناً، أو أحيا الموتى، أو أبرأ الأكسمة والأبرص وأنا أشاهده، فلا يبين لي صدقه بضرورة العقل ولا أثق بالنظر. وكـ [١١٤] من أصناف الخلالات شاهدوا ذلك وأنكروه، فحمله بعضهم على السحر والمخرقة، وبعضهم على غيره. فلعلكم تشبعون^(٤) غصته بأن تقولوا له: قلد الإمام المعصوم ولا تسأل عن السبب؛ فيقول: ولم لا أقلد المخالفين لكم في إنكار النبوة والعصمة، وهل بينهما فرق^(٥) من طول الحية أو بياض وجه- إلى غير ذلك مما هذوا به؟! وهذا قلب^(٦) لو اجتمع أولهم مع آخرهم على الخلاص منه دون الأمر بالتفكر والنظر في الدليل لم يجدوا إليه سبيلاً.

(الجواب الثاني) وهو التحقيق: هو أننا نقول للمسترشد: ماذا تطلب؟ فإن كنت تطلب العلوم كلها، فما أشد فضولك وأعظم خطبك وأطول أملك؛ فاشتغل من العلوم بما يهمك.-

(١) متحير: ناقصة في ق.

(٢) ب: لا يزيد عليه أو قدروا...

(٣) ق: وهو يقلب. (٤) ق: تسقون.

(٥) ق: فروق.

(٦) قلب بمعنى: رد الحجة عليهم.

وإن قال: أريد ما يهمنى. قلنا: ولا مُهم إلا معرفة الله ورسوله؛ وهذا معنى قوله: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله». فهاتان مسألتان يسهل علينا تعليمك إياهما. وعند ذلك تذكر له المقدمات الضرورية التي ذكرناها في إثبات واجب الوجود، ثم مثلها في دلالة المعجزة على صدق الرسول. فإن زعم أن خلاف المخالفين هو الذي يشككنى في هذه المعرفة، أفأتبعكم أو أتبع مخالفكم؟ فنقول^(١) له: لا تتبعنا ولا تتبع مخالفينا، فإن تعلم طريق التقليد مباح، والتقليد في النتيجة غير موثوق به. فشكك^(٢) في أى مقدمة من مقدماتنا: أفى قولنا إن أصل الوجود معترف به؟ فإن كان^(٣) كذلك فعلاجك في دار المرضى فإن هذا من سوء المزاج، فإن من شك في أصل الوجود فقد شك أولاً في وجود نفسه. وإن قلت: لا أشك في هذا [١١٥] بخلاف^(٤) السوفسطائية. قلنا: فقد تيقنت^(٥) مقدمة واحدة، فهل تشك في الثانية وهي قولنا: إن كان هذا الوجود واجباً فقد ثبت واجب الوجود. فنقول: هذا أيضاً ضرورى. قلنا: فهل تشك في قولنا إن كان جائزاً فلا يتخصص أحد طرفى الجواز من الطرف المائل له إلا بمخصص. فهذه أيضاً مقدمة ضرورية عند من يدرك معنى اللفظ؛ وإن كان فيه توقف فالتوقف في درك مراد المتكلم من لفظه. فإن قال: نعم! لا شك فيه - قلنا: فذلك المخصص المفتقر إليه إن كان جائزاً فالقول في ذلك لا كالقول فيه فيفتقر إلى مخصص غير جائز، وهو المراد بواجب الوجود، ففيماذًا تشكك؟ فإن قال: قد بقى لى شك - عُرف به بلادته، وسوء فهمه وقطع الطمع عن رشده. وليس هذا بأول بليد لا يدرك^(٦) الحقائق فتخليه^(٧). وهو كمن يطلب^(٨) علم الحساب فذكرنا له الغوامض من مقدمات الحساب من الشكل (القطاع)^(٩) الذى هو آخر كتاب إقليدس فلم يفهمه لبلادته، بل فى الشكل الأول الذى مضمونه إقامة البراهين على مثلث متساوى الأضلاع فلم يدركه - عرفنا أن مزاجه ليس

(١) له: ناقصة فى ب.
(٢) ب: فتشكك.
(٣) ب: فإنه كذلك؛ ق: معترف به فلا جك..
(٤) ق: الخلافة السوفسطائية (١).
(٥) ق: فقد بانت لك مقدمة.
(٦) الحقائق: ناقصة فى ب.
(٧) ب: فتحمله؛ فوقها: ط: فحمله؛ ق: فحمله.
(٨) ب: يدرك.
(٩) القطاع: ناقصة فى ق.

يحتمل هذا العلم الدقيق؛ فليس كل خلقه يحتمل العلوم، بل الصناعات والحرف - فهذا لا يدل على فساد هذا الأصل. - فإن قال المسترشد: لست أشك في هذه المقدمات ولا في النتيجة، ولكن لم يخالفكم من يخالفكم؟ قلنا: لجهله ترتيب هذه المقدمات، أو لعناده^(١)، أو لبلادته. وينكشف الغطاء بأن نشافه واحداً منهم يميل [١١٦] إلى الإنصاف ونراجع في هذه المقدمات حتى يتبين لك أنه بين أن يفهم ويصف ويعترف، أو لا يفهم لبلادته، أو يمنعه التعصب والتقليد عن حسن الإصغاء إليه فلا يدركه، وعند ذلك يطلع على خطئه. وكذلك يصنع به في كل مسألة وينظر فيه إلى ما تحتمله حاله ويقبله على خطئه. وكذلك يصنع به في كل مسألة وينظر فيه إلى ما تحتمله حاله ويقبله ذكاًؤه ونظنته، ولا يحمله ما لا يطيقه بل ربما يقنعه بما يورث له اعتقاداً في الحق مصمماً، فإن أكثر عوام الخلق قنع منهم الشرع بذلك؛ ولا يكشف له عن وجه البراهين فربما لا يفهمها.

وأما (الدلالة الثالثة) وهي قولهم: الوحدة دليل الحق، والكثرة دليل الباطل؛ ومذهب التعليم تلزمه الوحدة، ومذهبكم تلزمه الكثرة، إذ لا تزال الفرقة المخالفة للتعليم يكسر اختلافهم، ولا تزال الفرقة القابلة للتعليم يتحد طريقهم.

فالجواب من وجوه: أحدها المعارضة، والآخر الإبطال، والثالث^(٢) التحقيق. أما المعارضة فتقول: والصائرون إلى الافتقار إلى معلم معصوم اختلفوا في ذلك المعصوم^(٣)، فقالت الإمامية: إنه ليس بظاهر وليس يعرف عينه^(٤)، ولكن أخفى نفسه تقيّة. وقال آخرون: ليس موجوداً، ولكنه منتظر الوجود وسيوجد إذا احتتمل الزمان إظهار الحق؛ ولو^(٥) كان يحتتمل الزمان إظهاره لوجد، فإنه لا فائدة في كونه موجوداً مع تعذر الإظهار للتقية، وقال آخرون^(٦) في بعض الخلفاء الذين مضوا لسبيلهم إنهم أحياء وسيظهرون في أوانه. واختلفوا في تعيينه حتى اعتقد فريق^(٧) أن الملقب بالحاكم هو حي بعد. وقال آخرون ذلك في غيره، إلى نوع من

(١) ق: أولغبواته.

(٢) ق: والآخر.

(٣) المعصوم: ناقصة في ق.

(٤) ق: عنه (١).

(٥) ق: ولكن ما دام لا يحتتمل الزمان إظهاره لو وجد فإنه..

(٦) ق: وهو من بعض الخلفاء الذين مضوا وهو «في النسخة: وهي» سيظهر في أوانه.

(٧) ق: أنه الملقب (كذا وصوابه الملقب) «... بياض» وأنه حي بعد وأعتقد آخرون ذلك..

الخط طویل. فإن قيل: هؤلاء جماعة من الحمقى غير معدودين في زميرتنا فإذا ضممتموهم إلينا وجمعتم بيننا وبينهم [١١٧] تطرقت الكثرة إلينا؛ فلم تجمعوا إلينا من يخالفنا^(١) كما يخالفكم؟ بل الإنصاف أن تنظروا إلينا وحدنا^(٢) ونحن لا تختلف كلمتنا أصلاً- قلنا: ونحن أيضاً إذا اعتبرنا وحدنا فنحن لا نخالف أنفسنا. وقد برّد هذا الاعتراض لا محالة من يعتقد مذهباً في جميع المسائل لا يخالف نفسه، ومعه جماعة من الخلق يوافقونه في معتقده^(٣) في الجميع؛ فإذا اعتبرتموه مع فرقته ولم تجمعوا إليهم من يخالفهم فبالحماسة والبلادة وقصور النظر ألغيت كلمتهم متحدة؛ فلا يدل على أن الحق فيهم. فإن قلتم: وبم عرفتم حماسة مخالفيكم؟ انقلب^(٤) ذلك عليكم من مخالفتكم^(٥) القائلين بوجوب التعليم من المعصوم. وإن زعتم أن القائلين بأن النظر صحيح فرقة واحدة وإن اختلفوا في تفاصيل المذهب- قلنا: والقائلون بأن الإمام المعصوم لا بد منه فرقة واحدة، وإن اختلفوا في التفصيل. وهذا لا محيص عنه أبد الدهر.

الجواب الثاني: وهو أنا نقول: قولكم الوحدة أمانة الحق، والكثرة أمانة الباطل- باطل في الطرفين: فرب واحد باطل، ورب كثير لا ينفك عن الحق. فإننا إذا قلنا: العالم حادث أو قديم، فالحدث واحد والقديم واحد؛ فقد اشتراكا في لزوم الوحدة، وانقسموا في الحق والباطل. وإذا قلنا: الخمسة والخمسة عشرة، أم لا؟ فقولنا: لا- نفى واحد، كقولنا عشرة: إثبات واحد، ثم اختلفا فكان أحدهما حقاً والآخر باطلاً. فإن قلتم: [١١٨] إن قولكم عشرة لا يمكنكم أن تُقسم^(٦) وتفصل إلا بواحد؛ وقولكم لا يفصل بالتسعة والسبعة وسائر الأعداد ففيه الكثرة- قلنا: ولزوم الكثرة في مثل هذا التفصيل لا يدل على البطلان، فإننا إذا عمدنا إلى جسيمين متقربين قلنا: إنهما متساويان أم لا؟ فقولنا: متساويان- واحد وهو باطل، ولا يمكن أن يفصل إلا بواحد. وقولنا: لا، إذ قلنا متفاوتان- حق، وهو واحد، ويقبل التفصيل بما ينقسم

(١) ق: من يخالفنا ونخالفه كما يخالفكم، والإنصاف.

(٢) وحدنا: ناقصة في ب.

(٣) في معتقده: ناقصة في ق.

(٤) ذلك: ناقصة في ب.

(٥) ب: في مخالفتكم من القائلين.

(٦) ب: يفسر.

إلى الحق والباطل، إذ يقال: هذا الجسم متفاوت لذلك الجسم، أى هو أكبر؛ أو يفسر بأنه زصغر والحق أحدهما والباطل يقابله فى كونه واحداً وفى مشاركته فى الاندراج تحت لفظ واحد هو حق يدل على أن ما ذكره تلبس.

(الجواب الثالث) عن قولهم إن الكثرة أمانة الباطل؛ فمذهبن واحد لا كثره فىه، وإنما الكثرة فى الأشخاص الذين اجتماعوا على مسئلة ثم افترقوا فى مسائل؛ فلم قابلوا هذا بكثرة فى جواب المسألة وهو فى قولنا: كم الخمسة والخمسة؟ بل ورأيه من المذهب أن يفتى فى مسئلة واحدة بفتاوى كثيرة متناقضة؛ فعند ذلك يقال: الكثرة دليل الباطل؛ ولسنا نفتى فى كل مسألة إلا بواحد، فإننا نقول: الله واحد، ومحمد ﷺ رسول، وهو صادق ومزبد بالمعزة فهذه^(١) فتوى واحدة فلتكن حقاً؛ وإن كان باطلاً فهو موافق لمذهبهم. وقولنا: إن نظر العقل طريق بوصل إلى درك ما لا يدرك اضطراباً- مذهب واحد لا كثره فىه فليكن حقاً، كما أن قولنا: العلوم الحسابية علوم صادقة- قول [١١٩] واحد وكان حقاً. ولتتعجب من إبعادهم فى التلبس إذ أخذوا لفظة «الكثرة» وهى لفظة مضافة مشتركة، تارة يراد بها الكثرة فى الأجوبة عن مسألة واحدة كالجواب عن الخمسة والخمسة، والسبعة والستة وغيرها، وتارة تطلق ويراد كثره الأشخاص المتفقين فى مذهب والمختلفين فىه، فرأوا مفارقة الباطل للكثرة المضافة إلى عدد الأجوبة فى مسئلة واحدة، فاستدلوا به على بطلان قول واحد فى مسألة واحدة اجتماع عليها جماعة كثيرة اختلفت كلمتهم فى مسائل سوى تلك لأمشكلة. ولكن هذا وإن كان تلبساً بعيداً عن المحصل فمقصود واضعه التلبس على العوام، وذلك مما يتوقع رواجه. فالخيلة على العوام فى استدراجهم ليست ممنعة على جماعة من الحمقى قد ادعوا الربوبية؛ فكيف تتعسر عن غيرها! وأما قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(٢) فهو من هذا الطراز فى التلبس، فإن المراد به تناقض الكلمات فى المتكلم الواحد إذ تناقض كلامه فسد؛ ونحن لم يتناقض كلام الواحد منا فى مسألة، بل اجتماع طائفة على مسألة وهى إثبات النظر، كما اجتماع طائفة على التعليم وإثباته، ثم اختلفوا فى مسائل أخرى. فأين هذا من اختلاف الكلام الواحد؟

(١) ب ق فهذا.

(٢) سورة النساء آية: ٨٢.

فإن قيل: المتعلمون إذا أجمعوا على التعليم وعلى معلّم واحد وأصغوا بأجمعهم إليه لم يكن بينهم خلاف وإن كانوا ألف ألف - قلنا: والناظرون إذا أجمعوا على النظر [١٢٠] فى الدليل وعلى تعيين دليل واحد فى كل مسألة ووقفوا عليها لم يتصور بينهم خلاف. فإن قلتم: فكم من ناظر فى ذلك الدليل بعينه قد خالف! - قلنا: وكم من مُصنّع إلى معلّمكم وقد خالف فإن قلتم: لأنه لم يصدقه فى كونه معصوماً - قلنا: ولأن الناظر لم يعرف وجه دلالة الدليل. فإن قلتم: ربما يعرف وجه الدلالة ثم ينكر - قلنا: هذا لا يتصور إلا عناداً، كما يعتقد واحد كونه الإمام المعصوم حقاً ثم يخالفه فلا يكون ذلك إلا عن عنادٍ ولا فرق بين المسلمين.

وأما (الدلالة الرابعة) وهى قولهم إن كان لا يدرك الناظر المساواة. بينه وبين خصمه فى الاعتقاد، فلم يدرك المساواة بين حالتيه؟ وكم من مسألة اعتقدها نظراً ثم تغير اعتقاده، فبم يعرف أن الثانى ليس كالأول؟ قلنا: يعرف ذلك معرفة ضرورية لا يتمارى فيها^(١). وهذا معتقدكم أيضاً فى مثاليين، ولا كلام أقوى من القلب^(٢) والمعارضة فى مثل هذه المقالات؛ فإن عاداتهم مدّ يد الاعتصام إلى إشكالات لا تختص بمذهب فريق، فيحيرون عقول العوام به ويخيلون أنه من خاصة مذهب مخالفينهم. والعامى المسكين متى يتنبه لانقلاب ذلك عليه فى مذهبه! فنقول: هذا القائل اعتقد مذهب التعليم وإبطال النظر تقليداً سماعاً من أبويه، أو سمع من الأبوين مذهباً ثم تنبه بعد ذلك لبطلانه؟ فإن قال: اعتقدته سماعاً من الأبوين - قلنا: وأولاد النصارى واليهود والمجوس وأولاد مخالفكم فى مسألة النظر وقع نشوؤهم على خلاف معتقدكم، فيما إذا تفرقون به بين أنفسكم وبينهم؟ [١٢١] أبطلوا اللحن أو سواد الوجوه، أم بسبب غيره والتقليد شامل؟ وإن قلتم: لا، بل اعتقدنا مذهبكم ثم تركنا التقليد وتنهينا لصحة مذهب التعليم. قلنا: تنبهتم لبطلان مذهبنا: على البديهة، أو بنظر العقل؟ فإن كان على البديهة فكيف خفى عليكم البديهة فى أول أمركم وعلى آبائكم وعلينا ونحن العقلاء وقد طبقنا وجه الأرض ذات الطول والعرض؟ وإن عرفتم ذلك بنظركم فلم وثقتم بالنظر ولعل حالكم اللاحقة كالحال السابقة، فما الفارق؟ فإن قلتم: عرفنا من المعلم - قلنا: إن كان تقليداً فما الفرق بين التقليد للأخير والتقليد للأول، وبين تقليدكم وتقليد طوائف

(١) ب، ق، فيه.

(٢) القلب: رد الحجة عليه بمنها.

المخالفين من اليهود والنصارى والمجوس والمسلمين؟ وإن فهِمتم بالنظر فما الفرق بينكم وبين سائر النظائر؟ وهذا مما لا جواب عنه إلا أن يقال: بالضرورة ندرك التفرقة بين ما عُلِّمَ يقيناً لا يمكن فيه الخطأ، وبين ما يمكن. فهكذا جوابنا.

المثال الثاني: إن من غلط في مسألة حسابية ثم تنبه لها: هل يتصور أن يزول شكّه بعد التنبيه؟ نجيب: يعلم أنه ليس مخطئاً وأن الخطأ غير جائز عليه؛ وإنما كان الخطأ فيما تقدم لمقدمة شذت عنه. فإن قلتم: لا- فقد أنكرتم المشاهدة. وإن قلتم: نعم، فيما ذا تدرك التفرقة إلا بالضرورة؟! وقد انقلب الإشكال [١٢٢] بعينه. وكيف تنكر ذلك وقد رأيت من يدعى الذكاء والفطنة في علم الحساب حكم بأن التيامن في القبلة واجبٌ ببلد نيسابور، وأنه لا بد من الميل على محرابها المتفق عليه إلى اليمين. واستدل عليه بمقدمة مسلمة^(١) وهي أن الشمس تقف وسط السماء^(٢) على سمت الرأس بمكة في أطول النهار وقت الزوال. ثم قال: ترى الشمس في أطول النهار وقت الزوال بنيسابور مائلة قليلاً إلى يمين^(٣) المستقبل في محرابها فيعلم أنه على سمت رأس^(٤) الواقف بمكة، وأن مكة مائلة إلى اليمين. فاتبعه على ذلك جماعة من الحساب، واعتقدوا أن ذلك هو الواجب بحكم هذا الدليل، حتى تنبهوا^(٥) على محل الغلط فيه وإحلالهم بمقدمة أخرى^(٦)، وهي أن ذلك^(٧) إنما يلزمه لو كان وقت الزوال بنيسابور هو وقت الزوال بمكة؛ وليس كذلك، بل يقع بعد ساعة، وتكون الشمس قد أخذت إلى صوب المغرب في جانب اليمين عرضاً، فيرى وقت الزوال مائلاً عن قبلة نيسابور، لأنه ليس وقت الزوال والغروب في جميع المواضع متفقاً. ويعرف ذلك باختلاف ارتفاع القطبين وانخفاضهما، بل باستتارهما وانكشافهما في البقاع المختلفة- فهذا الغلط وأمثاله في الحساب أفيدل ذلك على أن النظر في الحساب ليس طريقاً موثقاً إلى معرفة الحق؟ أو

(١) ب: وهو.

(٢) ق: السماء بمكة على سمت الرأس في أطول الأيام وقت الزوال.

(٣) ب: مائلة المستقبل قليلاً فيعلم.

(٤) ب: الرأس.

(٥) ق: نبهوا.

(٦) أخرى: ناقصة في ب.- وإحلالهم كذا، والأوضح أن يقال وأبدلوا.

(٧) ق: ذلك هو الواجب بحكم، هذا الدليل حتى نبهوا على مجالها (!) فإن يلزم أن لو كان..

يتشكك المتنبي بعدها فيقول: لعله شدّت عنى مقدمة أخرى وأنا غافل عنها كما في الأول. هذا لو فتح^(١) بابه فهو السفسطة المحضة ومدعو ذلك إلى بطلان العلوم والاعتقادات كلها^(٢٣) فكيف يبقى معه وجوب التعلم ومعرفة العصمة، ومعرفة إبطال النظر!

وأما (الدلالة الخامسة) وهي قولهم إن صاحب الشرح - ﷺ - قال: «الناجى من الفرق واحدة وهم أهل السنّة والجماعة» ثم قال: «ما أنا الآن عليه وأصحابي» - فهذا من عجيب الاستدلالات فإنهم أنكروا النظر في الأدلة العقلية لاحتمال الخطأ فيه، وأخذوا يتمسكون بأخبار الآحاد والزيادات الشاذة فيها. فأصل الخبر من قبيل الآحاد؛ وهذه زيادة شاذة، فهو ظن على ظن؛ ثم هو لفظ محتمل من وجوه التأويل ما لا حصر له. فإن ما كان عليه هو وأصحابه إن اشترط جميعه في الأقوال والأفعال والحركات والصناعات كان محالاً؛ وإن أخذ بعضهم فذلك البعض ممن يعينه ويقدره؟ وكيف يدرك ضبطه، وهل يتصور ذلك إلا بظن ضعيف، وربما لا يرتضى مثله في الفقهيات مع خفة أمرها، فكيف يستدل على القطعيات^(٢) بمثلها؟^(٣) على أن نقول: هم كانوا على اتباع نبي مؤيد بالمعجزة. فلستم إذن^(٤) من الفرق الناجية، فإنكم اتبعتم من ليس هو نبياً ولا مؤيداً بالمعجزة. فسيقولون: ليس يجب مساواته من كل وجه^(٥). قلنا: فنحن على مساواتهم من كل وجه؛ فإننا نأمر باتباع الكتاب والسنّة والاجتهاد عند العجز عن التمسك بهما. كما أمر معاذاً به، وكما استمر عليه الصحابة بعد وفاته [١٢٤] من المشاورة والاجتهاد في الأمور. فالحديث قاض لنا بالنجاة ولكم بالهلاك، فإنكم انحرفتم عن اتباع النبي المعصوم إلى غيره. فإن قيل: ومعاني الكتاب والسنّة كيف تفهمونها؟ قلنا: قد بينا أنها (+ ثلاثة أقسام: صريحة، وظاهرة، ومجملّة؛ وبيننا أن معرفتنا لها كمعرفة سائر +) الصحابة، وكمعرفة من تدعون له العصمة من غير فرق. فإن قيل: وأنتم تدعون إلى نظر العقل، وما كان هذا^(٦) من أدب الصحابة. قلنا: هيهات! فإننا ندعو

(١) ب: لو صح، وفوها: ط فتح. (٢) ق: القواعد العظيمة.

(٣) ق: يمثل هذا الدليل.

(٤) إذن: ناقصة في ب.

(٥) ق: الرجوع.

(٦) +. + ناقص في ق.

(٦) ق: ذلك.

إلى الاتباع، وإلى تصديق رسول الله ﷺ فى قول: لا إله إلا الله، محمد رسول الله. فمن صدّق بذلك سبقاً إليه من غير منازعة ومجادلة قنعنا منه كما يقنع رسول الله -ﷺ- به من أجلاف العرب. والناس^(١) على ثلاثة أقسام: قسم هم العوام المقلدون تُشْتَو على اعتقاد الحق سماعاً من آبائهم، فهم مقرّون عليه بصحة إسلامهم. الثانى: الكفار الذين تُشْتَو على ضدّ الحق سماعاً عن آبائهم وتقليداً؛ فهم^(٢) مدعوون عندنا إلى تقليد النّبى المعصوم المؤيد بالمعجزة واتّباع سنته وكتابه، وأنتم تدعونهم إلى معصومكم. فليت شعرى! أينما أشبه بصحابة رسول الله -ﷺ-! -: أمّن يدعو إلى النّبى المؤيد بالمعجزة، أم من يدعو^(٣) إلى من يدعى العصمة بشهوته من غير معجزة؟! - القسم الثالث: من فارق حيز المقلدين وعرف أن فى التقليد خطر الخطأ، فصار لا يقنع به، فنحن ندعوه إلى النظر فى خلق السموات والأرض ليعرف به الصانع، وإلى التفكير فى معجزات النّبى ﷺ ليعرف به صدقه، وأنتم تدعونهم إلى تقليد المعصوم [١٧٥] وتكذبون نظر العقل وتزخرفونه. فليت شعرى أى الدعوتين أوفق لدعوة أصحاب رسول الله ﷺ! فمتى قالوا للمستترشد^(٤) المتشكك: إياك ونظر العقل وتأمّله فإن فيه خطر الخطأ، ولذلك اختلف الناظرون؛ بل عليك أن تقلد ما تسمعه منا من غير بصيرة وتأمّل. - هذا لو صدر من مجنون لضحك^(٥) منه، ولقيل له: لم تقلدك ولا تقلد من يكذبك؟ فإذا طوى بساط الدليل المفرّق بطريق النظر بينك وبين خصمك، ولم يمكن درك التفرقة بالضرورة فبم تميز عن مخالفتك المكذب؟! فليت شعرى من فتح باب النظر الذى يسوق إلى معرفة الحق متبعاً فيه ما اشتمل عليه القرآن من الحث على التدبر والتفكر فى الآيات وفى القرآن وعجز الخلق عن الإتيان بمثله واستدلاله به- هو أقرب إلى موافقة الصحابة وأهل السنّة والجماعة، أو من يؤسّس الخلق عن النظر فى الأدلة بالتكذيب حتى لا يبقى للدين عصام يتمسك به إلاّ الدعاوى المتعارضة؟ وهل هذا إلاّ صنع من يريد أن يطفىء نور الله ويغطفى شرع رسول الله -ﷺ-! - بسدّ طريقه المفضى إليه؟! فإن قيل: فنراكم تميلون تارة إلى

(١) على: ناقصة فى ق.

(٢) ج: فيهم يدعون (١).

(٣) ق: يدعى إلى مدعى.

(٤) ج: المتسلك (١) ق: المتشكك.

(٥) ق: تضحك.

الاتباع، وتارة إلى النظر. قلت: هكذا تعتقده، ولكنه في حق شخصين، فالذين سعدوا بالولادة بين المسلمين فأخذوا الحق تقليداً مستغنون عن النظر؛ وكذا الكفار إذا تيسر لهم تصديق رسول الله ﷺ تقليداً، كما كان يتيسر لأجلاف العرب، والذي يتشكك ويعرف غرر التقليد فلا بد له من معرفة على اتباع رسول الله -ﷺ-! ولن يعرف التوحيد والنبوة إلا بالنظر في دليله الذي دلّ عليه الصحابة ودعا الرسول الخلق به؛ فإنه ما دعاهم بالتحكم المحض والقهر المجرد، بل بكشف سُبُل الأدلة. فهذا^(١) صورة القول مع كل متشكك؛ وإلا فليبرز الباطني معتقده في حقه وأنه كيف ينجو عن شكه إذا حسم^(٢) عليه باب التأمل والنظر!

فهذا حلّ هذه الشبهات. وهي^(٣) أُرْكُ عند المحصل من أن يفتقر في حلها إلى كل هذه الإطناب. ولكن اغترار بعض^(٤) الخلق به وظهور التلبيس في هذا الزمان يتقاضى هذا الكشف والإيضاح. والله تعالى يوفقنا للعلم والعمل^(٥) والرشد والإرشاد، بمنه ولطفه.

(١) ب: فهو رضوة؛ وفوقها: ط: فهذا صورة: ق: فهو ضرورة القول..

(٢) أى: قُطِع.

(٣) ب: وهو.

(٤) بعض: ناقصة في ب.

(٥) ب: والعلم بمنه ولطفه.

الباب السابع
فى إبطال تمسكهم بالنص فى
إثبات الإمامة والعصمة
وفيه فصول

الفصل الأول
فى تمسكهم^(١) بالنص على الإمامة

وقد عجزت طائفة منهم عن التمسك بطريق النظر لمناقضة^(٢) ذلك مسلكتهم فى إبطال نظر العقل وإيجاب الاتباع، فعدلوا إلى منهج الإمامية بحيث استدلوا على إمامة عليّ -عليه السلام- بالنص^(٣) وزعموا أنها مطردة فى عشرته؛ فطعن هؤلاء فى التمسك بالنص مع مخالفة مذهبهم^(٤) مذهب الإمامية فزعموا أنه -عليه السلام- نص على عليّ، ونص على عليّ ولده^(٥)، حتى انتهى إلى الذى هو الآن متصداً للإمامة^(٦)، بكونه منصوباً عليه^(٧) ممن كان قبله. وهذا غير ممكن لهذه الفرقة، فإنهم^(٨) بين التعلق فيه بأخبار آحاد [١٢٧] لا تورث العلم ولا تفيد اليقين وتلج الصدر، بل يحتمل فيه تعمد^(٩) الكذب تارة^(١٠) والغلط فيه

(١) فى تمسكهم: ناقصة فى ب. (٢) ق: مناقضة مسلكتهم.

(٣) بالنص: ناقصة فى ب.

(٤) مذهبهم: ناقصة فى ق.

(٥) ق: وهكذا لم يزل ينص والد منهم على ولده حتى انتهى.

(٦) ق: للأمر.

(٧) ق: بجهة من كان قبله. (٨) ق: من التعلق

(٩) تعمد: ناقصة فى ق. (١٠) ق: والغلط أخرى.

أخرى، ولنهج^(١) هؤلاء اجتنبوا طرق النظر في العقليات احترازاً عما بها من الخطأ فكيف يستتب لهم التمسك بأخبار الآحاد؛ فيضطرون إلى دعوى خبر متواتر فيه من صاحب الشرع صلوات الله عليه، تجرى في الوضوح مجرى الخبر المتواتر في بعثته ودعوته وتجليه بالنبوة وشرعه الصلوات الخمس والحج والصوم وسائر الوقائع المستفيضة. ومهما راجع العاقل^(٢) بصيرته استغنى في معرفة استحالة هذه الدعوى عن مرشد يرشده ويسدد^(٣) منهجه على وجه الاستحالة. كيف وقد استحالت هذه الدعوى وتعذرت على الإمامية في دعوى إمامة عليٍّ فقط - فكيف تستتب لهؤلاء دعوى إمامة صاحبهم مع تضاعف^(٤) الشغل عليهم وكثرة دعاويهم إلى أن ينساقوا^(٥) إلى إثبات الإمامة لمن اعتقدوا إمامته اليوم؛ ولكننا مع الاستغناء عن الإيضاح^(٦) لفساد دعاوهم، ننبه على ما فيه من العسر والاستحالة ونقول: مدعى الإمامة اليوم لشخص معين من عشرة رسول الله - ﷺ - يفتقر إلى نص متواتر عن رسول الله على عليٍّ - عليه السلام - ينتهي في الوضوح إلى^(٧) حد الخبر المتواتر عن وجود^(٨) على ومعاوية^(٩) وعمر بن العاص. (+) فإننا بالتواتر عرفنا وجودهم^(١٠) [١٢٨] ومهما ادعى تواتر هذا الخبر في زمان رسول الله - ﷺ -! افتقر إلى حد التواتر بعده (+) في كل عصر ينقرض، حتى لا يزال النقل متواتراً على تناسخ الأعصار وانقراض القرون بحيث يستوى في بلوغ المخبرين حد التواتر طرف الخبر وواسطته. وهذا ممتنع، يفتقر في كل واحد من على

(١) ق: ومنهج هؤلاء احتوى بعد طريق النظر في العقليات احترازاً عما فيها من خط الخطأ يستلزم (١) لهم...

(٢) العاقل: ناقصة في ق.

(٣) ب: وسدد منهجه (!): ق: ومسدّد يفهمه.

(٤) ق: المشتغل. (٥) ق: ساو (!): ب: ينساق.

(٦) ب: الوضوح تنبيه. (٧) الخبر: ناقصة في ب.

(٨) على: ناقصة في ب.

(٩) ب: وعمر.

(١٠) ج تعليق: الأصح: وجودهما.

(+) ..+ ناقص في ق.

وأولاده- رضى الله عنهم- إلى يومنا هذا أربعة أمور: الأول أن يثبت أنه مات عن ولد لم يمت أبتر لا ولد له حتى يُعرف ولده كما عُرف على- عليه السلام!- وتُعرف صحة أنسابهم كما عرف صحة أنساب عليّ. الثاني: أن يثبت أن كل واحد منهم نص على ولده قبل وفاته، وجعله وليّ عهده، وعيّنهُ من بين سائر أولاده فانتصب للإمامة بتوليته؛ ولم يمت واحد إلا بعد التنصيب والتعيين على وليّ عهده. الثالث: أن يُنقل أيضاً- خبراً متواتراً- أنه عليه السلام جعل نصّ جميع أولاده بمنزلة نصّه في وجوب الطاعة ومصادفته لمظنّة الاستحقاق ووقوعه على المستحق للمنصب من جهة الله تعالى حتى لا يتصور وقوع الخطأ لواحد منهم في التعيين. الرابع: أن ينقل أيضاً بقاء العصمة والصلاح للإمامة من وقت نصه على^(١) من نصّ عليه إلى أن توفى هو^(٢) بعد نصّه على غيره. فلو انخرمت رتبة من هذه الرتب لم تستمر دعاويهم. ولو أثبتوا تواتر نص كل واحد منهم ووجود ولده في العصر الأول فلا يغنيهم حتى يثبتوا تواتره كذلك في سائر الأعصار المتوالية [١٢٩] بعده عصرًا بعد عصر. وهذه أمور لو ثبت التواتر لها لعلمت كما يُعلم وجود الأنبياء ووجود الأقطار التي لم تُشاهد كالصين وقيروان المغرب، ووجود الوقائع كحرب بدر وصيفين، ولا يشترك الناس في دركه، حتى كان لا يقدر أحد على أن يشكك فيه نفسه. وليس يخفى أن الأمر في هذه الدعاوى بالضد، إذ لو كُلف الإنسان أن يتسع لتجويز ما قالوه وإمكانه لم يتمكن، بل علم قطعاً خلافه. فكيف يُتصور الطمع في إثباته! وكيف يتواقحون^(٣) على دعواه وقد اختلف القائلون بوجوب الإمام المعصوم في جماعة من الأئمة بزعمهم^(٤) أنه خلف ولداً أو لم يخلف؛ واختلفوا في تعيين الإمامة في بعضهم؛ واختلفوا في ظهوره، فقال قائلون^(٥) الإمام موجود ولكنه ليس يظهر تقيّة، وقال آخرون هو ظاهر؛ فكيف خالفهم^(٦) أصحابهم؟! وإن كانوا قد عرفوا ذلك بنصّ

(١) ب: من وقت ما نص عليه.

(٢) هـ: ناقصة في ق.

(٣) ق: يتولونه على دعواه.

(٤) بزعمهم: ناقصة في ق.

(٥) ق: قائلون هو موجود.

(٦) ق: خالف بعضهم بعضاً.

متواتر فكيف قبلوه من الآحاد إن لم يكن متواتراً، وقول الآحاد لا يورث إلا الظن؟! فاستبان أن ما ذكره طمع في غير مطمع، وفزع إلى (١) غير مفزع. ومثاله من القرار (٢) من مسلك النظر إلى مسلك النص مثال من يميل من البلل إلى الغرق؛ فإن المسلك (٣) الأول أقرب إلى التلبس من هذا المسلك.

فإن قال قائل: قد طولتم الأمر عليهم وأخرجتموهم (١٣٠) إلى إثبات النص على علي، ثم إثبات (٤) النص من كل واحد من أعقاب ولد ولد؛ ثم صحة نسبته؛ ثم استفاضة هذه الأخبار أولاً ووسطاً وآخر، وهم يستغنون عن جميع ذلك بخبر واحد وهو أن رسول الله ﷺ قال: «الإمامة بعدى لعلي بعده لأولاده لا تخرج» (٥) من نسبي، ولا ينقطع نسبي أصلاً، ولا يموت واحد منهم قبل توليته العهد لولده» - وهذا القدر يكفيهم - قلنا: نعم! يكفيهم هذا القدر إن كان كل ما يخطر بالبال ويوافق شهوة الضلال يمكن اختراعه ونقله متواتراً. ولكن هذا على هذا الوجه لم يقع ولا نُقل، ولا ادعى مدع وقوعه، معتقداً (٦) بالباطل ولا على سبيل العناد، فضلاً عن أن ينطق (٧) به عن الاعتقاد. ونُقل هذا النص ودعوى التواتر فيه كدعوى من نقل مضاده، وهو أن الإمامة ليست لعلي بعده وإنما هي لأبي بكر، وإنما تكون بعده بالاختيار والشورى؛ وأن من ادعى النص أو اختصاص الإمامة بأولاده من سائر قریش فهو كاذب مُبطل. فكما نعلم أن هذا الخبر لم يكن ولم يُنقل - لا آحاداً ولا تواتراً - نعلم ذلك فيما يناقضه (٨). ومهما فُتح باب الاختراع اشترك في الاقتدار عليه كل من يحاول اللجاج والنزاع، وذلك مما لا يستحله ذوو الدين أصلاً.

(١) غير: ناقصة في ق.

(٢) ق: الفزع من مسلك.

(٣) ق: مسلك النظر.

(٤) ق: ثم إثبات النص على كل واحد من ولده، ثم إثبات أعقاب كل واحد منهم ولداً، ثم صحة نسبه ثم استفاضة.

(٥) ق: لا تخرج ولا ينقطع نسبي أصلاً.

(٦) بين السطور في ب مع الإشارة إلى نسخة ط: ق: ولا ادعى مدع وقوعه على سبيل العناد.

(٧) به: ناقصة ب.

(٨) مهما = إذاً.

فإن قال قائل: هذه الدعاوى لا تستتب لهؤلاء؛ فهل تستتب للإمامية في دعوى النص على عليٍّ عليه السلام؟ - قلنا: لا؛ إنما الذي يستتب لهم دعوى ألفاظ محتملة نقلها الآحاد. فأما اللفظ الذي [١٣١] هو نص صريح، فلا. ودعوى التواتر أيضاً لا يمكن. وتبيك الألفاظ كما رووا أنه قال: «من كُنتَ مولاهُ فعليُّ مولاهُ»، وقوله: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى» - إلى غير ذلك من الألفاظ المحتملة، لا تجري مجرى النصوص الصريحة، فأما دعوى النص الصريح المتواتر فمحالٌ من وجوه موضع استقصائها في كتاب الإمامة من علم الكلام. وليس من غرضنا الآن، ولكننا نذكر استحالاته بمسلكين: أحدهما أنه لو كان ذلك ^(١) متواتراً لما شككنا فيه، كما لم يُشكَّ في وجود عليٍّ عليه السلام ^(٢)، ولا في انتصابه للخلافة بعد رسول الله ﷺ، ولا في أمر رسول الله ﷺ ^(٣) - ﷺ - بالصلاة والصيام والزكاة ^(٤) والنج. فإن قوله - ﷺ - في التنصيب على الخلافة بعده على ملأ من الناس ليس قولاً يُستحقر فيستتر ولا ^(٥) يتساهل في سماعه فيهمل، بل تتوفر الدواعي على إشاعته، ولا تسمح النفوس بإخفائه والسكوت عنه ^(٦)، ولم تسمح ^(٧) بالسكوت عن أخبار وأحوال تقع دون ذلك في الرتبة. فهذا قاطع في بطلان دعواهم ^(٨) الخبر المتواتر. وعلى هذه ^(٩) الجملة فلا تميز دعواهم عن دعوى البكرية حيث قالوا: إن النبي ﷺ ^(١٠) - ﷺ - نص عن أبي بكر - ﷺ -! - نصاً صريحاً متواتراً ^(١١)، ولا عن دعوى الروندية ^(١٢) إذ قالوا إنه نص على العباس نصاً متواتراً. وهذه الأقاويل متعارضة لأنها لم تعرف ولم تظهر ^(١٣) بعد وفاة رسول الله - ﷺ -! عند الخوض في الإمامة.

فلا تبقى بعد ^(١٤) ذلك ريباً في بطلان هذه الدعوى.

(١) ق: لو كان كما زعموا متواتراً لما شككنا فيه. (٢) ق: ولا في وجود أبي بكر رضي الله عنه.

(٣) ق: النبي صلى الله عليه وسلم. (٤) والزكاة: ناقصة في ب.

(٥) ب: فيستتر أو يتساهل. (٦) ق: كما لم.

(٧) ب: تسمح النفس. (٨) ق: دعوى الإمامية للخير.

(٩) ق: وبالجملة. (١٠) ق: إن رسول الله.

(١١) متواتراً: ناقصة في ق.

(١٢) قال ابن حزم في «الفصل» (٤: ٧٥): «وقالت طائفة لا تجوز الخلافة إلا في ولد العباس بن عبد المطلب، وهو قول الراوندية».

(١٣) ولم تظهر: ناقصة في ق. (١٤) ب: ولا تبقى على ذلك.

المسلك [١٣٢] الثاني: أن الذين نازعوا في إمامة أبي بكر وتصدّوا للنضال عن عليّ - عليه السلام - تمسكوا في نصرته باللفاظ محتملة نقلها آحاداً، كقوله عليه السلام (١١): «من كنت مولاه فعليّ مولاه»، وقوله: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى» (١٢)؛ وكيف سكتوا عن النص المتواتر الذي لا يتطرق التأويل إلى منته والطعن على سنّده! ومعلوم أن النفوس في مثل هذه المثارات تضطرب (١٣) بأقصى الإمكان ولا تتعلق بالشبه إلا عند العجز عن البرهان. فهذا أيضاً يعرف المصنف (١٤) ضرورة كذب المخترعين لهذه الأمور. وإلّا (١٥) هدامهم إلى اختراع دعوى النص المتواتر طائفة من الملحدّين أرادوا الطعن على الدين، وهم الذين لقنوا اليهود على أن ينقلوا عن موسى نصّاً بأنه خاتم النبيّين وأنه قال لليهود: «عليكم بالسبت ما دامت السموات والأرضون». وكان سبيلنا في الردّ عليهم أن اليهود، (١٦) مع ما جرى عليهم من الذل والإرقاق والسبى للذراى والأولاد وتخريب البلاد وسفك الدماء في طول زمان رسول الله ﷺ، كانوا يحتالون (١٧) بكل حيلة في طمس شريعته وتطفئة نوره ودفع استيلائه؛ فلمّ لم ينقلوا (١٨) عن موسى ﷺ ذلك، ولمّ لم يقولوا له: ما جئت إلا بتصديق موسى وأنه قال: أنا خاتم النبيّين. ومعلوم أن الدواعي (١٩) تتوافر على نقل مثل (٢٠) ذلك توفراً لا يطاق السكوت معه؛ وقد (٢١) كان فيهم الأخبار والمتقدمون، وكلهم كانوا مضطربين تحت (٢٢) القهر والذل، متعطشين إلى دفع حجّته بأقصى الجِد؛ وهذا بعينه هو الذي يكشف عن اختراع هؤلاء وتهجمهم على الاختلاف والتخرص (٢٣).

فإن قيل: [١٣٣] لعلّه تمسك به التمسكون، إلا (٢٤) أنه اندرس ولم يُنقل إلينا، قلنا: كيف نُقل إلينا التمسك بالآلفاظ الظاهرة، ويُقل المنازعة في الإمامة من الأنصار وقول

(١١) عليه السلام: ناقصة في ب. (٢) بغير وار في ق.

(٣) ق: ويضطرب ويتعلق بأقوى ما يمكن ولا يتعلق بأشبه.

(٤) ق: المصنف - وهو تحريف واضح. (٥) ق: حملهم على دعوى النص.

(٦) على: ناقصة في ق. (٧) ق: يتحولون.

(٨) ق: فيماذا لم ينقلوا له عن... (٩) ق: الدعاوى - وهو تحريف واضح.

(١٠) نقل مثل: ناقص في ب. (١١) ق: ناقصة في ب.

(١٢) تحت: ناقصة في ق - مضطرب: كذا في النسختين، ولعلّ أصله: مضطربين.

(١٣) ق: التخرص - وهو غلط املائي. (١٤) ق: ولكنه اندرس.

قائلهم^(١) : «أنا جُذِبْتُ لَهَا الْمُحْكَمُ وَعُذِّبْتُهَا الْمُرْجَبُ» والدواعى على نقل النص أوفر. ولو جاز فتح هذا الباب لجاز لكل ملحد- إذا احتججنا عليه بالقرآن وعجز الخلق عن معارضته، وبيننا به صدق محمد ﷺ!- أن يقول: لعلّه عورِض ولكنه لم يُنْقَلْ. وتعاطى المسلمون إخفاً». فإن قيل: أنتم مضطرون إلى معرفة هذا الخير المتواتر. ولكنكم تعاندون فى إخفائه تعصّباً- قلنا: ولم تنكروا على من يقلب^(٢) عليكم ويقول: أنتم تعرفون بطلان ما ينقلون ضرورة ولكنكم تعاندون فى الاختراع؟ وبم تنفصلون عن البكرية والروثدية إذا ادّعوا ذلك فى النص على أبى بكر والعباس ؓ؟- فإن قيل: ألسنتم تدعون فى معجزات الرسول- ﷺ- انشقاق القمر وكلام الذئب وحنين الجذع وتكثير الطعام القليل- إلى غير ذلك مما أنكره كافة الكفار وطوائف من المسلمين ولم يكن خلافهم مانعاً لكم من دعوى التواتر- قلنا: نحن لا ندعى التواتر الذى يوجب العلم الضرورى إلا فى القرآن: أمّا ما عداه من هذه المعجزات فلو نقلها خلق^(٣) كثير بلغوا حد التواتر لما تصوروا الشك فيها؛ وإنما نقلها جماعة دون تلك الكثرة يُعرَف صدقهم بضروب من الأدلة النظرية والاستدلال بالقرائن الخالصة من روايتهم ذلك، وسكوت الآخرين [١٣٤] عن الإنكار- إلى غير ذلك من الأمور التى يتوصّل إلى استفادة العلم منها عند إمعان النظر فيسبى بدقيق الفكر. ومن أعرض عن النظر فى تيبك الدلائل والقرائن ولم يتأملها حق التأمل لم يحصل له العلم. وأما أنتم فلا تقنعون فى خبركم بالنقل من عدد دون عدد التواتر، ولا بالحاجة فيه إلى النظر والاستدلال والتأمل فإنكم تبتطلون طرق

(١) فى حديث «سقيفة» بنى ساعدة التى اجتمعوا فيها بعد وفاة الرسول ليختاروا خليفة رسول الله: والعذيق تصغير عذق (يفتح العين وسكون النال) وهو النخلة يحملها، وهو تصغير تعظيم، والجذل المحكك: الذى ينصب فى العطن لتحتك به الإبل الجربى، فمثل نفسه بالجذل وهو أصل الشجرة وذلك أن الجربة من الإبل تحتك إلى الجذل فتشقى به، فعنى به أى الحياض بن المنذر الأنصارى يوم سقيفة بنى ساعدة أنه يشقى برأيه كما تشقى الإبل بهذا الجذل الذى تحتك إليه. قال الأزهري: إنه أراد أنه منذ قد جرب الأمور وعرفها وجرب، فوجد صلب المكسر غير رخو لا يعز عن قرنه، والترجيب إرفاد النخلة من جانب ليمنعها من السقوط أى أن لى عشيرة تعضدنى وتمنعنى.

(٢) ج: تغلب (١).

ويقلب عليكم: أى يقلب عليكم نفس الحجة التى تحتجون بها، أى بردها عليكم فيستعملها ضدكم.

(٣) ب: حد.

النظر، فلا تستقيم هذه المقابلة منكم. فإن قيل: انشقاق القمر من الآيات^(١) العلوية والبراهين السماوية- فكيف يتصور أن يختص بمشاهدته عدد دون عدد النواتر؟- قلنا: ولو شاهده عدد النواتر كيف كان يتصور التردد فيه والإنكار له؟ وهل ترى أحداً يتردد في وجود مكة ووجود أبي حنيفة والشافعي وسائر المشهورين، وهي من الأمور^(٢) الأرضية؟ وهل ترى أن أحداً يتردد في أن الشمس كانت تطلع في أيام نوح ﷺ ضرباً للمثل؟- فإن ذلك لما كان من الأمور المتواترة لم تُتصور الاسترابة^(٣) فيه. يبقى قولكم إنه كيف اختص بمشاهدة انشقاق القمر طائفة؟ فقد قال العلماء الأصوليون المنكرون لالتباس ما يتواتر من الأخبار: هذه آية ليلة في وقت كان الناس فيه نياماً، أو كانوا تحت السقوف والظلال والأستار؛ والمصحرون^(٤) منهم المنتبهون لا تستحيل عليهم الغفلة في لحظة، فيكون ذلك مثل انقضاء كوكب تختص (+) بمشاهدته شريحة قليلة؛ وذلك ممكن، فلم يكن الانشقاق أمراً دائماً زماناً طويلاً، فليس يمتنع أن يختص بمشاهدته (+) من حدّد إليه بصره ممن كان حول رسول الله -ﷺ- حيث احتج على قريش [١٣٥] بانشقاق القمر. وقال قائلون أيضاً: يحتمل أن يكون الله تعالى خصّص برؤية ذلك من حاجّ النبي ﷺ في تلك الساعة وناظره حيث قال ﷺ: «آيتي أنكم ترفعون رؤوسكم»^(٥) فترون القمر منشقاً- وحجّب الله أبصار^(٦) سائر الخلق عن رؤيته بحجاب أو سحب أو تسليط عقله وصرف داعية النظر^(٧) لمصلحة الخلق فيه^(٨) حتى لا يتحدّى لنفسه بعض الكذابين في الأمصار فيستدل به على صدق نفسه؛ أو يكون^(٩) معجزة للنبي ﷺ من وجهين خارجين للعادة: أحدهما إظهاره لهم، والآخر إخفاؤه عن غيرهم. وهذه الاحتمالات ذكرها العلماء حتى قال بعضهم إن انشقاق القمر ثابت بالقرآن وهو قوله تعالى: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾^(١٠). والكلام فيه طويل. وعلى الأحوال كلها فما بلغ حدّ النواتر لا يتصور التشكك فيه. هذه قاعدة معلومة عليها تنبئ^(١١) جميع قواعد الدين؛ ولولاه لما حصلت الثقة بأخبار النواتر، ولما عرفنا شيئاً من أقوال رسول الله -ﷺ-!- إلا بالمشاهدة. والكلام في هذا يحتمل الإطناب، ولكنه بعيد عن مقصود الكتاب^(١٢)، فرأيت الإيجاز فيه

(١) ب: الآثار العلوية والآيات السماوية. (٢) وهي... الأرضية: ناقصة في ق.
(٣) هذه الجملة محرفة كلها في ق.
(٤) أصغر القوم: برزوا في الصحراء.
(٥) ق: أبصاركم.
(٦) أبصار: ناقصة في ب.
(٧) ناقص في ق.
(٨) ق: ولتكن.
(٩) سورة «القمر» آية ١. (١٠) ق: تنبئ.
(١١) ق: كتابنا هذا فرأينا الإيجاز فيه أولى.
(١٢)

الفصل الثاني

فى إبطال قولهم إن الإمام لابد^(١) أن يكون معصوماً من الخطأ والزلل والصغائر والكبائر

فنقول لهم^(٢)؛ وبماذا عرفتم صحة كونه معصوماً ووجود عصمته؟ أضرورة العقل أو بنظره أو سماع خبر متواتر [١٣٦] عن رسول الله - ﷺ - يورث العلم الضروري؟ ولا سبيل إلى دعوى الضرورة، ولا إلى دعوى الخبر المتواتر المقيد للعلم الضروري، لأن كفاية الخلق تشترك فى دركه. وكيف يدعى ذلك وأصل وجود الإمام لا يُعرف ضرورة، بل نازع منازعون فيه، فكيف تُعلم عصمته ضرورة؟! - وإن ادعيتم ذلك بنظر العقل؛ فنظر العقل عندكم باطل. وإن سمعتم من قول إمامكم أن العصمة واجبة للإمام فلم صدقتموه قبل معرفة عصمته بدليل آخر؟ وكيف يجوز أن تعرف إمامته وعصمته بمجرد قوله؟

على أن تقول: أى نظر عرفكم وجوب عصمة الإمام؟ فلا بد من الكشف عنه فإن قيل: الدليل عليه وجوب الاتفاق على كون النبى - ﷺ - معصوماً، ولم نحكم بوجود عصمته، إلا لأننا بواسطته نعرف الحق ومنه نتلقفه ونستفيده. ولو جوزنا عليه الخطأ والمعصية سقطت الثقة بقوله. فما من قول يصدر عنه إلا وتتصور أن يقال: لعله أخطأ فيه، أو تعمد الكذب، فإن المعصية ليست مستحيلة عليه وذلك مما لا وجه له - فكذلك الإمام منه نلتقى الحق، وإليه نرجع فى المشكلات كما كنا نرجع إلى رسول الله - ﷺ - فإنه خليفته وبه نستضى فى مشكلات التأويل والتنزيل وأحوال القيامة والحشر والنشر. فإن لم تثبت عصمته فكيف^(٣) يوثق به؟ - قلنا: مشار غلطكم ظنكم أننا نحتاج إلى الإمام لاستفيد منه العلوم، ونصدق فيه. وليس كذلك، فإن العلوم منقسمة إلى عقلية وسمعية. أما العقلية فتنقسم إلى قطعية

(١) ق: وأن.

(٢) لهم: ناقصة فى ب.

(٣) ب: كيف.

وظنيّة ولكل واحد^(١) من القطع والظن مسلك [١٣٧] يفضي إليه ويدل عليه. وتعلم^(٢) ذلك ممن يعلمه، ولو من أفسق الخلق، ممكن، فإنه لا تقليد فيه، وإنما المتبع وجه الدليل. - وأما السمعيّات فمُسندُها سماع: إما متواتر، وإما آحاد، والمتواتر تشتك الكافة في دركه، ولا فرق بين الإمام وبين^(٣) غيره؛ والآحاد (+) لا تفيد إلا ظناً، سواء كان المبلّغ إليه أو المبلّغ الإمام أو غيره+. والعمل بالظن فيما يتعلق بالعمليات واجب شرعاً. والوصول إلى العلم فيه ليس بشرط. ولذلك يجب^(٤) عندهم تصديق الدعاة المنتشرين في أقطار^(٥) الأرض، مع أنه لا عصمة لهم أصلاً. وكذلك كان ولاية رسول الله ﷺ في زمانه، فإذا لا حاجة إلى عصمة الإمام، فإن العلوم يشترك في^(٦) تحصيلها الكل، والإمام لا يولد عالماً ولا يوحى إليه، ولكنه متعلم^(٧). وطريق تعلم غيره كتعلمه، من غير فرق.

فإن قيل: فلماذا نحتاج إلى الأمام إذا كان يُستغنى عنه في التعليم؟ - قلنا: ولماذا يُحتاج في كل بلد إلى قاضٍ؟ وهل يدل الاحتياج إليه على أنه لا بُدَّ أن يكون معصوماً؟ فيقولون^(٨)؛ إنما نحتاج إليه لدفع^(٩) الخصومات، وجمع^(١٠) شتات الأمور، وجزم القول في المجتهدات، وإقامة حدود الله تعالى، واستيفاء حقوقه وصرفها إلى مستحقيها إذ لا سبيل إلى تعطيلها^(١١)، ولا سبيل إلى تفويضها إلى كافة الخلق فيتزعجهمون عليها متقاتلين ويتكاسلون عنها متواكلين ومتخاذلين، فتعطل الأمور؛ فجملة^(١٢) الدنيا في حق الإمام كبلدة واحدة في حق القاضي. فكما يستغنى^(١٣) عن عصمة القاضي في البلد ويحتاج إلى

(١) ق: أحد.

(٢) ق: ويتعلم ذلك من كل من يعلمه ولو من فسق الخليفة.

(٣) بين: ناقصة في ق. (+..+) نقاص في ق.

(٤) ب: يجوز. (٥) ق: البلاد.

(٦) ق: الكل في طريق تحصيلها.

(٧) ق: يتعلم. (٨) ق: فسيقولون.

(٩) ق: الفصل. (١٠) ق: وجميع.

(١١) إلى تعطيلها ولا سبيل: ناقصة في ق.

(١٢) ق: فنقول: جملة الدنيا.

(١٣) ق: استغنى.

قضائه (١٣٨) فكذلك يُستغنى عن عصمة الإمام ويُحتاج^(١) إليه كما يُحتاج إلى القضاة والأمور أخرى كلية سياسية: من حراسة الإسلام، والذب عن بيضته^(٢) والنضال دون حوزته، وحشد العساكر والجنود إلى أهل الطغيان والعناد، وتطهير وجه الأرض عن الطغاة والبغاة والساعين في^(٣) الأرض بالفساد وملاحظة أطراف البلاد بالعين الكالحة^(٤)، حتى إذا ثارت فتنة بادر إلى الأمر بتطفتتها. وإذا نبغت نابغة تقدم على الفور بإزالتها قبل أن تستحكم غائلتها، وتستطير في الأرض نائرتها^(٥). هذا وما يجري مجراه هو الذي يراود لأجله الإمام، وذلك^(٦) يحتاج إلى عدالة وعلم ونجدة وكفاية وصرامة وشرائط أخرى سنذكرها في الباب التاسع.

فأما العصمة فُيُسْتغنى عنها كما في حق القضاة والولاة. فإن (+) منعوا وادعوا العصمة للقضاة والولاة (+) وكل مترشح لأمر من الأمور من جهة الإمام - وهذا^(٧) ما اعتقده الإمامية حتى أورد عليهم الحارس والمتعسس والبواب ويرتبط بكل واحد منهم أمر - فأجابوا^(٨) بأن هذه الأمور إن كانت أموراً دينية شُرطت العصمة في المتكلمين^(٩) بها. والمنتصب لها ينصب الإمام لا يكون إلا معصوماً. ونعوذ بالله من اعتقاد مذهب يضطر ناصره والذاب عنه^(١٠)

(١) ق: ويحتاج إلى الإمام أيضاً لأمر.

(٢) بيضة القوم: حوزتهم وحماهم؛ الذب عن بيضته: الدفاع عن حماه.

(٣) ق: فيها بالفساد.

(٤) ق: الكافية.

(٥) ج: ثائرتها؛ ق: في الخلق نائرها.

(٦) ق: وذلك إنما.

(٧) (+) ناقص في ق.

(٨) ق: وقد أزم بعض الأمامية الجاسوس المتعسس والشواب «!» لأنه يترتب «!» بكل واحد منهم أمر - فأجاب بأن هذه..

(٩) ب، ج: أفاجابوا؛ ق: فأجاب.

(١٠) ق: المتكلمين والمنتصبين لها ونعوذ بالله.

(١١) والذاب عنه: ناقص في ق: - في ق: ناصره إلى جحد ما يشاهده ضرورة ويدركه على البديهة من استيلاء الفسق والفساد واحتياج (١- صوابها: واختلال) أموال (- صوابها: أحوال) الخلق بالظلم، وهذا مشاهد من أحوال المنتصبين.

إلى أن يجاهد ما يشاهده ويدركه على البديهية والضرورة. فالظلم على طبقات الناس مشاهد من أحوال المنتصبين من جهة إمامهم. ولا يتفكّ أروع متدينّ منهم عن استحلال الأموال المغصوبة^(١) باسم الخراج والضريبة (+ من أموال المسلمين +) مع [١٣٩] العلم بتحريمه^(٢). ومهما^(٣) انتهى كلام الخصم إلى مجاهدة الضرورة^(٤) فلا وجه إلا الكفّ عنه، والاقتصار على تعزيتة فيما أصيب به من عقله.

(١) فوقها في ب: المأخوذة.

(+) ناقص في ق.

(٢) ق: بتحريم ذلك.

(٣) ومهما = ومتى.

(٤) ق: البديهية.

الباب الثامن

فى الكشف عن فتوى الشرع فى حقهم من التكفير وسفك الدم

ومضمون هذا الباب فتاوى فقهية. ونحصر^(١) مقصوده فى فصول أربعة:

الفصل الأول فى تكفيرهم أو تضليلهم أو تخطئتهم: ومهما سئلنا عن واحد منهم، أو عن جماعتهم، وقيل لنا: هل تحكمون بكفرهم؟ لم نتسارع إلى التكفير إلا بعد السؤال عن معتقدهم ومقالاته، ونراجع^(٢) المحكوم عليه^(٣) أو نكشف عن معتقدهم^(٤) بقول عدول يجوز الاعتماد على شهادتهم؛ فإذا عرفنا حقيقة الحال حكمنا بموجبه.

ولمقاتلهم مرتبتان: إحداها توجب التخطئة والتضليل والتبديد، والأخرى توجب التكفير والتبيري.

فالمرتبة الأولى - وهى التى توجب التخطئة والتضليل والتبديد^(٥) - هى أن نصادف عامياً يعتقد أن استحقاق الإمامة فى أصل البيت، وأن المستحق اليوم المتصدى لها منهم، وأن المستحق لها فى العصر الأول كان هو على^(٦) - قدفع عنها بغير استحقاق. وزعم، مع ذلك، أن الإمام معصوم عن الخطأ والزلل، فإنه^(٧) لا بد أن يكون معصوماً، ومع ذلك^(٨) فلا يستحل سفك دمائنا ولا يعتقد كفرنا، ولكنه يعتقد فينا أنه أهل البغي، زلت بصائرنا عن درك الحق خطأ^(٩)، إذ عدلنا عن اتباعه، عناداً ونكداً^(١٠). فهذا الشخص لا يستباح

(١) ج: وتختصر.

(٢) ق: ترجيح.

(٣) عليه: ناقصة فى ج.

(٤) ق: نستكشف عن معتقده تقول.

(٥) ب: هو. ق: وهو.

(٦) ق: وأنه.

(٧) ق: لا.

(٨) ج، ب: أو.

(٩) ق: نكراً.

سفلكُ دمه، ولا يحكم بكفره لهذه^(١) الأقاويل [١٤٠]، بل يحكم بكونه ضالاً مبتدعاً فيزجر عن ضلاله^(٢) ويدعته بما يقتضيه رأى الإمام. فأما أن يحكم بكفره ويستباح دمه بهذه المقالات- فلا. وهذا إنما يقتصر على تضليله وتبديعه^(٣) إذ لم يعتقد شيئاً مما حكينا^(٤) من مذهبهم فى الإلهيات وفى أمور الحشر والنشر، ولكنه^(٥) لم يعتقد فى جميع ذلك إلا ما نعتقده. وإنما تميزَ عنا بالقدر الذى حكيناه الآن. فإن قيل: هلا كفرتموهم بقولهم إن مستحق الإمامة فى الصدر الأول كان علياً دون أبى بكر وعمر^(٦) ومن بعده وأنه^(٧) دُفع بالباطل، وفى ذلك خرقٌ لإجماع أهل^(٨) الدين؟- قلنا: لا ننكر ما فيه من القحوم^(٩) على خرق الإجماع، ولذلك ترقينا من التخطئة^(١٠) المجردة (+) التى نطلقها ونقتصر عليها فى الفروع فى بعض المسائل (+) إلى التضليل والتفسيق والتبديع، ولكن لا تنتهى إلى التكفير؛ فلم يبين^(١١) لنا أن خارق الإجماع كافر، بل الخلاف قائم بين المسلمين فى أن الحجّة هل تقوم بمجرد الإجماع؟ (+) وقد ذهب النظام وطائفته إلى إنكار الإجماع، وأنه لا تقوم به حجة أصلاً+. فمن التبس عليه هذا الأمر لم نكفره بسببه، واقتصرنا على تخطئته وتضليله- فإن قيل: وهلا كفرتموهم^(١٢) لقولهم إن الإمام معصوم، والعصمة من الخطأ والزلل وصغير المآثم وكبيرها من خاصية النبوة؛ فكأنهم^(١٣) أثبتوا خاصية النبوة لغير النبى ﷺ^(١٤)؟! قلنا: هذا

(١) ب: بهذه. (٢) ق: ضلالته.

(٣) ب: تضليله إذا. (٤) ق: ذكرناه.

(٥) ق: وإنما «أعتقد» فى ذلك مثل ما نعتقده، فإن قيل: هلا كفرتموه بقوله.

(٦) عن: ناقصة فى ب.

(٧) ق: وأن على ﷺ دفع بالباطل.

(٨) ق: من أهل.

(٩) غير واضحة فى ق.

وقحم (من باب نصر) قحوماً: رمى نفسه فى أمر عظيم؛ يقال: قحم فى الأمر وقحم عليه فهو قاحم..

(١٠) ق: مجرد التخطئة إلى التضليل والتبديع والتفسيق هـ.

(١١) (+..+) ناقض فى ق. (١٢) ق: يتبين.

(١٣) (+..+) ناقض فى ق. (١٤) ق: كفرتموه لقوله.

(١٥) ق: فكانه قد أثبت.

(١٦) ق: عليه السلام.

لا يوجب الكفر^(١)، وإنما الموجب له^(٢) أن يثبت النبوة لغيره بعده؛ وقد ثبت أنه خاتم النبيين، أو يثبت لغيره منصب النسخ لشريعته [١٤١]. فأما العصمة فليست خاصية النبوة وإلا إثباتها كإثبات النبوة. فلقد قالت طوائف من أصحابنا: العصمة لا تثبت للنبي^(٣) من الصغائر، واستدلوا عليه بقوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾^(٤)، وبجملته^(٥) من حكايات الأنبياء. فمن يعتقد في فاسق أنه مطيع ومعصوم عن الفسق لا يزيد على من يعتقد في مطيع أنه فاسق ومُتهمك في الفساد. ولو اعتقد إنسان في عدل أنه فاسق لم يزد على تخطئة من اعتقد في غير معصوم أنه معصوم - كيف يحكم بكفره؟ نعم يحكم بحماقته واعتقاده أمراً يكاد يخالف المشاهد من الأحوال وأمراً لا يدل عليه نظر العقل ولا ضرورته.

فإن قيل: فلو اعتقد معتقد فسق أبي بكر وعمر عليهما السلام وطائفة من الصحابة فلم يعتقد كفرهم، فهل تحكمون بكفره؟ - قلنا: لا نحكم بكفره، وإنما نحكم بفسقه وضلاله ومخالفته لإجماع الأمة. وكيف نحكم بكفره ونحن نعلم أن الله تعالى لم يوجب على من قذف مُحصناً بالزنا إلا ثمانين جلدة^(٦)، ونعلم أن هذا الحكم^(٧) يشتمل كافة الخلق ويعمهم على وتيرة واحدة، وأنه لو قذف قاذف أبا بكر وعمر - عليهما السلام - بالزنا^(٨) لما زاده على إقامة حد الله تعالى المنصوص عليه في كتابه، ولم يدعوا لأنفسهم التمييز بخاصية في الخروج عن مقتضى العموم. فإن قيل: فلو صرح مصرح بكفر أبي بكر وعمر - عليهما السلام - ينبغي أن ينزل منزلة من لو كفر شخصاً آخر من آحاد المسلمين أو القضاة والأئمة من بعدهم - قلنا: هكذا نقول، فلا يفارق تكفيرهم تكفير غيرهم من آحاد الأمة والقضاة، [١٤٢] بل أفراد المسلمين المعروفين بالإسلام إلا في شيئين: أحدهما في مخالفة الإجماع وخرقه، فإن مكفر غيرهم^(٩) ربما لا يكون خارقاً لإجماع^(١٠) معتد به. الثاني: أنه ورد في حقهم من الوعد بالجنة والثناء عليهم

(١) ق: التكفير.

(٢) ق: الموجب التفكير أن يثبت النبوة لغير محمد عليه السلام وقد ثبت.

(٣) ق: على الصغائر. (٤) سورة «طه» ١٢١.

(٥) ق: أو. (٦) سورة «النور» آية ٤.

(٧) الحكم: ناقصة في ق. (٨) ق: بالزنا وهم حضور.

(٩) ج: بكفرهم حيرة (!).

(١٠) ق: للإجماع بعينه.

والحكم بصحة دينهم وثبات يقينهم وتقدمهم على سائر الخلق أخبار كثيرة. فقاتل^(١) ذلك إن بلغته الأخبار واعتقد مع ذلك كفرهم فهو كافر لا بتكفيره^(٢) إياهم ولكن بتكذيبه رسول الله ﷺ. فمن^(٣) كذبه بكلمة من أفاويله فهو كافر بالإجماع. ومهما قطع النظر عن التكذيب في هذه الأخبار وعن خرق الإجماع نزل تكفيرهم منزلة سائر القضاة والأئمة وآحاد المسلمين- فإن قيل: فما قولكم فيمن يكفر مسلماً: أهو كافر، أم لا؟ قلنا: إن كان يعرف أن معتقده التوحيد وتصديق الرسول -ﷺ- إلى سائر المعتقدات^(٤) الصحيحة فمهما^(٥) كفره بهذه المعتقدات فهو كافر، لأنه رأى^(٦) الدين الحق كفاً وباطلاً. فأما إذا ظن أنه^(٧) يعتقد تكذيب الرسول أو نفى الصانع أو تشنيته أو شيئاً مما يوجب التكفير فكفره بناء على هذا الظن فهو^(٨) مخطئ في ظنه المخصوص بالشخص، صادق في تكفير من يعتقد ما يظن أنه معتقد هذا الشخص. وظن الكفر بمسلم ليس بكفر، كما أن ظن الإسلام بكافر ليس بكافر. فمثل هذه الظنون قد تخطئ وتصيب، وهو جهل بحال شخص من الأشخاص. وليس من شرط دين الرجل أن يعرف إسلام كل مسلم، وكفر كل كافر، بل ما من شخص يُفرض إلا ولو جهله لم يضره في [١٤٣] دينه، بل^(٩) إذا آمن شخص بالله ورسوله^(١٠) وواظب على العبادات ولم يسمع باسم^(١١) أبى بكر وعمر^(١٢) ومات قبل السماع مات مسلماً. فليس الإيمان بهما^(١٣) من أركان الدين حتى يكون الغلط في صفاتهما موجباً للانسلاخ^(١٤) من الدين. وعند هذا ينبغي أن يقبض عنان الكلام، فإن الغوص في هذه المغاصاة يفضي^(١٥) إلى إشكالات وإثارة تعصبات^(١٦)، وربما لا تدعن جميع الأذهان^(١٧) لقبول الحق المؤيد بالبرهان لشدة^(١٨) ما

(١) ق: فالذي يكفرهم إن كان بلغته الأخبار ثم اعتقد بعد ذلك.

(٢) ق: وإياها. (٣) ج: ومن.

(٤) ق: معتقدات الإسلام الصحيحة.

(٥) فمهما: فإذا. (٦) ق: رأى أن.

(٧) ق: أن معتقده تكذيب. (٨) ب: محط.

(٩) ق: فإذا. (١٠) ورسوله: ناطقة في ق.

(١١) ب: اسم. (١٢) ق: أومات.

(١٣) ب: بهم... صفاتهم. (١٤) ق: للانسلاخ.

(١٥) يفضي: يبايض في ق. (١٦) ق: مقصبة (!).

(١٧) ق: يقبول. (١٨) ب، ق: فشدّة

يرسخ فيها من المعتقدات المألوفة التي وقع النشوء عليها والتحق بحكم استمرار الاعتقاد بالأخلاق الغريزية التي يتعذر إزالتها. وبالجملية: القول فيما يوجب الكفر والتبري وما لا يوجب لا يمكن استيفاءه في أقل من مجلد وذلك عند إثبات الاختصار فيه، فلنقتصر في هذا الكتاب على الغرض المهم.

المرتبة^(١) الثانية

المقالات الموجبة للتكفير

وهي أن يعتقد ما ذكرناه ويزيد عليه فيعتقد كفرنا واستباحة أموالنا وسفك دماننا. فهذا يوجب التكفير لا محالة، لأنهم عرفوا أننا نعتقد أن للعالم صانعاً واحداً قادراً عالمياً مريداً متكلماً سمياً بصيراً حياً^(٢) ليس كمثله شيء، وأن رسوله^(٣) محمد بن عبد الله ﷺ صادق في كل^(٤) ما جاء به من الحشر والنشر والقيامة والجنة والنار. وهذه الاعتقادات هي التي تدور عليها صحة الدين، فمن رآها كفرأ فهو كافر لا محالة. فإن انضاف إلى هذا شيء مما حكى من معتقداتهم من إثبات إلهين وإنكار الحشر والنشر وجحود الجنة والنار والقيامة فكل واحد من هذه المعتقدات موجب^(٥) للتكفير [١٤٤]، صدر منهم أو من غيرهم. فإن قيل: لو اعتقد معتقداً وحدانية الإله ونفى الشرك ولكنه تصرف في أحوال النشر والحشر والجنة والنار بطريق التأويل للتفصيل دون إنكار الأصل، بل اعترف بأن الطاعة وموافقة الشرع وكف النفس عن المحرمات والهوى سبب يفضي إلى السعادة، وأن الاسترسال على الهوى ومخالفة الشرع فيما أمر ونهى يسوق صاحبه إلى الشقاوة، ولكنه زعم أن السعادة عبارة عن لذة روحانية تزيد لذتها على اللذة الجسمانية الحاصلة من المطعم والمنكح اللذين تشترك فيهما البهائم وتتعالى عنهما^(٦) رتبة الملكية؛ وإنما تلك السعادة اتصال بالجوهر

(١) ق: الرتبة.

(٢) حياً: ناقصة في ب.

(٣) ق: رسول الله ﷺ محمد.

(٤) ق: فيما جاء به.

(٥) ب، ق: موجبة.

(٦) ب: تتعالى عنهما رتبة الملائكة وإنما تلك السعادة: ق: وتتعالى عنها رتبة الملائكة.

العقلية الملكية، وابتهاجُ بنبل ذلك الكمال؛ واللذات الجسمانية محتقرة بالإضافة^(١) إليها، وأن الشقاوة عبارة عن كون الشخص محبوباً عن ذلك الكمال العظيم محله^(٢) الرفيع شأنه مع التشوق إليه والشغف به، وأن ألم ذلك يُستحقّر معه ألم النار الجسمانية، وأن ما ورد في القرآن مثله ضُربَ لعوام الخلق لما قصر فهمهم عن درك تلك اللذات - فإنه لو تعدى النبي في ترغيبه وترهيبه إلى غير ما ألفوه وتشوقوا إليه وفزعوا منه لم تنبعث دواعيهم للطلب والهروب، فذكر من اللذات أشرفها عندهم وهي المُدْرَكَات بالحواس من الحور والقصور إذ تحظى بها حاسة البصر، ومن المطاعم والمناكح إذ تحظى بها القوة الشهوانية^(٣). وما عند الله لعباده الصالحين خيرٌ من جميع ما أعربت عنه العبارات ونهت عليه. ولذلك قال تعالى فيما حكى عنه^(٤) النبي ﷺ «أعددت لعبادي [١٤٥] الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر». وكل ما يُدْرَك من الجسمانيات فقط خطر على قلب بشر أو يمكن إخطاره بالقلب.

وزعم هذا القائل أن المصلحة الداعية إلى التمثيل للذات^(٥) والآلام بالمألوف منها عند العوام كالمصلحة في الأنفاظ الدالة على التشبيه^(٦) في صفات الله تعالى، وأنه لو كُشف لهم الغطاء ووصف لهم جلال الله الذي لا تحيط به الصفات والأسماء، وقيل لهم: صانع العالم موجود، ليس بجوهر ولا عرض ولا جسم، ولا هو متصل بالعالم، ولا هو منفصل عنه، ولا هو داخل فيه ولا خارج عنه، وأن الجهات محصورة في ست، وأن سائر الجهات فارغة منه، وليس شاغلاً لواحدٍ منها فلا داخل العالم به مشغول، ولا خارج العالم عنه مشغول^(٧)، لبادر الخلق إلى إنكار وجوده، فإن عقولهم لا تقوى على التصديق بوجود موجود ترده الأوهام والحواس، فذكر لهم ما يشير إلى ضرور التمثيل ليرسخ^(٨) في نفوسهم التصديق بأصل الوجود

(١) ب: مختصرة وأشياء وأذلة بالإضافة.

(٢) محله: ناقصة في ق.

(٣) ق: الشهوانية وما أعد الله عباده الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت. (فيه نقص).

(٤) ب: منه. (٥) ق: اللذات.

(٦) ق: التسمية - وهو تحريف واضح.

(٧) ق: بادر إلى إنكاره وجوده.

(٨) ب: ضرور التمثيل ليرسخ.

فيسارعون^(١) إلى امتثال الأوامر تعظيماً له، وإلى الانزجار عن المعاصي مهابةً منه فيمن هذا منهاجه.

قلنا: أما القول بالهين^(٢) فكفر صريح لا يتوقف فيه. وأما هذا فربما يتوقف فيه الناظر ويقول: إذا اعترفوا بأصل السعادة والشقاوة وكون الطاعة والمعصية سبباً لإيهما فالنزاع في التفصيل كالنزاع في مقادير الثواب والعقاب، وذلك لا يوجب تكفيراً فكذلك النزاع في التفصيل. والذي نختاره ونقطع به أنه لا يجوز التوقف في [١٤٦] تكفير من يعتقد شيئاً من ذلك لأنه تكذيب صريح لصاحب الشرع ولجميع كلمات القرآن من أولها إلى آخرها. فوصف الجنة والنار لم يتفق ذكره مرة واحدة أو مرتين، ولا جرى بطريق كتابة أو توسع وتجاوز بل بالفاظ صريحة لا يُتَمَارَى فيها ولا يُستَرَاب، وأن صاحب الشرع أراد بها المفهوم من ظاهرها، فالمصير^(٣) إلى ما أشار إليه هذا القائل تكذيبٌ وليس بتأويل، فهو كفر صريح لا يتوقف فيه أصلاً. ولذلك نعلم على القطع أنه لو صرَّحَ مصرِّحٌ بإنكار الجنة والنار والحدود والقصور فيما بين الصحابة لبادروا إلى قتله واعتقدوا ذلك منه تكذيباً لله ولرسوله. فإن قيل: لعلمهم كانوا يفعلون^(٤) ذلك ويبالغون فيه حسماً لئلا يتصرَّح به، إذ مصلحة العامة تقتضى أن لا يجرى الخطاب معهم إلا بما يليق بأفهامهم ويؤثر في نفوسهم وإثارة دواعيهم؛ وإذا رفعت عن نفوسهم هذه الظواهر وقصرت عقولهم عن درك اللذات العقلية أنكروا الأصل وجحدوا الثواب والعقاب، وسقط عندهم تمييز الطاعة عن العصيان والكفر عن الإيمان. - قلنا^(٥): فقد اعترفت بإجماع الصحابة على تكفير هذا الرجل وقتله لأنه مصرح به. ونحن لن نزد على أن المصرح به كافر^(٦) يجب قتله، وقد وقع الاتفاق عليه؛ وبقي قولكم إن سبب تكفيرهم مراعاة مصلحة العوام، وهذا وهم وظن محض لا يغنى عن الحق شيئاً، بل نعلم قطعاً أنهم كانوا يعتقدون ذلك تكذيباً لله تعالى ولرسوله ورداً لما ورد به الشرع ولم يدفعه العقل.

(١) ب: فيسارعون.

(٢) ب: بالإلهين.

(٣) ب: فالمصير إلى هذا تكذيب.

(٤) على هامش ب: يصرحون- وفي ق- مطموس.

(٥) ق: فالجواب أن نقول في الجملة: قد اعترفتم باجتماع الصحابة.

(٦) ج: يكفر.

* الترقيم بـ ١٤٦ مكرر وارد في المخطوط ب وقد تابعناه على هذا التكرار.

فإن قيل: فهلا سلكتكم هذا المسلك في التمثيلات الواردة في صفات الله تعالى من آية الاستواء (١٤٦م) وحديث النزول ولفظ «القدم» ووضع الجبار قدمه في النار، ولفظ «الصورة» في قوله ﷻ: «إن الله خلق آدم -ﷻ- على صورته»- إلى غير ذلك من أخبار لعلها تزيد على ألف. وأنتم تعلمون أن السلف الصالحين ما كانوا يؤولون هذه الظواهر، بل كانوا يُجرونها على الظاهر. ثم إنكم لم تكفروا منكر الظواهر ومؤولها، بل اعتقدتم التأويل وصرحتم به- قلنا^(١): كيف تستتب هذه الموازنة والقرآن مصرح بأنه ﴿كَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٢)، والأخبار الدالة عليه أكثر من أن تُحصى. ونحن نعلم أنه لو صرح فيما بين الصحابة بأن الله تعالى لا يحويه مكان ولا يحده زمان ولا يماس جسمًا ولا ينفصل عنه بمسافة مقدرة وغير مقدرة ولا يعرض له انتقالٌ وجيئةٌ وذهابٌ وحضورٌ وأفول، وأنه يستحيل أن يكون من الآفلين والمنتقلين والمتمكنين إلى غير ذلك من نفي صفات التشبيه لرأوا ذلك عين التوحيد والتنزيل. ولو أنكر الحور والقصور والأنهار والأشجار والزبانية والنار لعد ذلك من أنواع الكذب والإنكار. ولا مساواة بين الدرجتين. وقد نبهنا على الفرق في باب الرد عليهم في مذهبهم بوجهين آخرين: أحدهما أن الألفاظ الواردة في الحشر والنشر والجنة والنار صريحة لا تأويل لها ولا معدل عنها إلا بتعطيلها وتكذيبها. والألفاظ الواردة في مثل الاستواء والصورة وغيرهما كتابات وتوسعات على اللسان تحتل التأويل في وصفه. والآخر أن البراهين العقلية تدفع اعتقاد التشبيه والنزول والحركة والتمكن من المكان وتدل على استحالتها دلالة لا يتماهى فيها. ودليل العقل لا يحيل وقوع ما وعد به من [١٤٧] الجنة والنار في الدار الآخرة، بل القدرة الأزلية محيطة بها مستولية عليها، وهي أمورٌ ممكنة في نفسها ولا تنقاصر^(٣) القدرة الأزلية عما له نعت الإمكان في ذاته فكيف يُشَبَّه^(٤) هذا بما ورد^(٥) من صفات الله تعالى؟! ومساق هذا الكلام يتقاضى بث جملة من أسرار الدين إن شرعنا في استقصائها ورغبنا في كشف غطائها. وإذ ورد ذلك معترضاً في سياق الكلام غير مقصود في نفسه فلنقتصر على هذا القدر الذي انطوى في هذا الفصل. ولشغل بما هو الأهم من مقاصد هذا الكتاب. وقد بينا في هذا الفصل من يكفر منهم ومن لا يكفر، ومن يضل ومن لا يضل.

(١) ق: فالجواب أن نقول تسباب (!).

(٢) سورة «الشورى» آية ١١.

(٤) ج: تشبیه.

(٣) ق: تنقاع.

(٥) ق: في صفات الله تعالى. وعلى الجملة تسابق (!) هذا الكلام.

الفصل الثاني

فى أحكام من قضى بكفره^(١) منهم

والقول الوجيز فيه أنه يُسلّك بهم مسلك المرتدّين فى النظر فى الدم والمال والنكاح والذبيحة ونفوذ الأقضية وقضاء العبادات. أما الأرواح فلا يُسلّك بهم مسلك الكافر الأصليّ. إذ يتخيّر الإمام فى الكافر الأصليّ بين أربع خصال: بين المَنّ والفداء والاسترقاق والقتل. ولا يتخير فى حق المرتد، بل لا سبيل إلى استرقاقهم^(٢) ولا إلى قبول الجزية منهم ولا إلى المَنّ والفداء، وإنما الواجب قتلهم^(٣) وتطهير وجه الأرض منهم- هذا حكم الدين يُحكّم بكفرهم من الباطنية. وليس يختص جواز قتلهم ولا وجوبه بحالة قتالهم، بل نغتلهم ونسفك دماءهم فإنهم مهما اشتغلوا بالقتال جاز قتلهم. وإن كانوا من الفرقة الأولى التى لم يحكم فيهم بالكفر وهو أنهم عند القتال يلتحقون بأهل البغى، والباغى يُقتل ما دام مقبلاً على القتال وإن كان مسلماً؛ إلا أنه إذا أدبر وولى لم يتبع مدبرهم [١٤٨] ولم يوقف على جريحهم. أمّا من حكمنا بكفرهم فلا يتوقف فى قتلهم- إلى تطايرهم بالقتال وتظايرهم على النضال.

فلان قيل: هل يقتل صبيانهم ونساؤهم؟ قلنا: إما الصبيان فلا، فإنه لا يؤاخذ الصبيّ، وسيأتى حكمهم. وأما النسوان فإنّنا نقتلهم مهما^(٤) صرّحن بالاعتقاد الذى هو كفرٌ على مقتضى ما قرناه، فإن المرتدة مقتولة عندنا بعموم قوله ﷺ: «من بَدَل دينه فاقتلوه». نعم، للإمام أن يتبع فيه موجب اجتهاده، فإن رأى أن يسلك فيهم مسلك أبى حنيفة ويكف عن قتل النساء فالمسألة فى محل الاجتهاد. ومهما^(٤) بلغ صبيانهم عرضنا الإسلام عليهم، فإن قَبِلوا قَبِلَ إسلامهم وودّت السيوف عن رقابهم إلى قُرْبها^(٥). وإن أصرّوا على كفرهم

(١) ق: تكفيره.

(٢) غير واضحة فى ق- وفى ب: لقتالهم، والتصحيح فى.

(٣) ج، ب: قتله... منه.

(٤) مهما= متى.

(٥) جمع: قراب.

متبعين^(١) فيه آباءهم مددنا سيوف الحق إلى رقابهم وسلكتنا بهم مسلك المرتدين. وأما الأموال فحكمها حكم أموال المرتدين. فما وقع الظفر به من غير إيجاف الخيل والركاب فهو فيء، كمال المرتد، فيصرفه إمام الحق على مصارف الفئ على التفصيل الذي اشتمل عليه قوله^(٢) تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ الآية. وما استولينا عليه بإيجاف خيل وركاب فلا يبعد أن يسلك به مسلك الغنائم حتى يُصرف إلى مصارفها، كما اشتمل عليه قوله تعالى^(٣): ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ...﴾ الآية. وهذه أحد مسالك الفقهاء في المرتدين، وهو أول ما يُقضى به في حق هؤلاء، وإن كانت الأقاويل مضطربة فيه.

ومما يتعلق بالمال أنهم إذا ماتوا لا يتوارثون فلا يرث بعضهم بعضاً، ولا يرثون من المُحِقِّين، ولا يرث المحق ما لهم إذا كان بينهم قرابة، بل ولاية الوراثة منقطعة بين [١٤٩] الكفار والمسلمين.

وأما أبضاع نسائهم فإنها محرمة، فكما لا يحلّ نكاح مرتدة لا يحلّ نكاح باطنية معتقدة^(٤) لما حكمنا بالتكفير بسببه من المقالات الشنيعة التي فصلناها. ولو كانت متدنية ثم تلققت^(٥) مذهبهم انفسخ النكاح في الحال إن كان قبل المسيس، ويوقف على انقضاء العدة بعد المسيس. فإن عادت إلى الدين الحق وانسلخت عن المعتقد الباطل قبل تصرم العدة بقضاء^(٦) مدتها استمر النكاح على وجهه. وإن أصرّت واستمرت حتى انقضت المدة^(٧) وتصرمت العدة تبين انفساخ النكاح من وقت الردة. ومهما تزوج الباطني المحكوم بكفره^(٨) بامرأة من أهل الحق أو من أهل دينه فالنكاح باطل غير منعقد^(٩)، بل تصرفه في ماله بالبيع وسائر العقود مردود^(١٠) فإن الذي اخترناه في الفتوى الحكم^(١١) بزوال ملك المرتدين بالردة.

(١) ب: متقبلين فيه آباءهم- ق: وإن أصرّوا على كفر آبائهم متبعين لهم...

(٢) سورة «الحشر» آية ٧. (٣) سورة «الأنفال» آية ٤٩.

(٤) ق: معتقدها ما حكينا بالتكفير بسببه.

(٥) ق: بما تلققت (!) مذهبهم.

(٦) ق: وانقضاء.. (٧) المدة: ناقصة في ق.

(٨) ق: بتكفيره. (٩) ق: معتقد.

(١٠) ق: مردودة. (١١) ق: يزوال المرتد من الردة (!)

ويتصل بتحريم المناكحة تحريم الذبائح فلا تحل ذبيحة واحد منهم، كما لا تحل ذبيحة المجوس^(١) والزنديق، فإن الذبيحة والمناكحة تتحاذيان، فهما محرمتان^(٢) في حق سائر أصناف الكفار إلا اليهود والنصارى لأن ذلك تخفيف في حقهم لأنهم أهل كتاب^(٣) أنزله الله تعالى على نبي صادق ظاهر الصدق مشهور الكتاب. وأما أقضية حكمهم^(٤) فباطلة غير نافذة، وشهادتهم مردودة، فإن هذه أمور يشترط الإسلام في جميعها، فمن حكم بكفره من جملتهم لم تصح منه هذه الأمور، بل لا تصح عبادتهم ولا ينعتقد صيامهم وصلاتهم ولا يتأدى^(٥) حجهم وزكاتهم؛ ومهما تابوا وتبرأوا عن معتقاداتهم وحكمنا بصحة توبتهم وجب عليهم قضاء جميع العبادات التي فاتهم والتي أذيت في حالة الكفر، كما يجب ذلك [١٥٠] على المرتد.

فهذا هو القدر الذي أردنا أن ننبه عليه من جملة أحكامهم. فإن قيل: ولماذا حكمتم^(٦) بإلحاقهم بالمرتدين، والمرتد من التزم بالدين الحق وتطوقه ثم نزع عنه مرتداً ومنكراً له، وهؤلاء لم يلزموا الحق قط، بل وقع نشوؤهم على هذا المعتقد - فهلا ألحقتموهم بالكافر الأصلي؟ - قلنا: ما ذكرناه واضح في الذين انتحلوا أديانهم وتحولوا إليها معتقدين لها بعد اعتقاد نقيضها أو بعد الانفكاك عنها. وأما الذين نشأوا على هذا المعتقد سماعاً من آبائهم فهم أولاد المرتدين، لأن آبائهم وآباء آبائهم لابد أن يفرض في حقهم تنحل هذا الدين بعد الانفكاك عنه، فإنه ليس معتقداً يستند إلى نبي وكتاب منزل كاعتقاد اليهود والنصارى، بل هي البدع المحدثه من جهة طوائف من الملحدة والزنادقة في هذه الأعصار القريبة المتراخية. وحكم الزنديق أيضاً حكم المرتد لا يفارقه في شيء أصلاً، وإنما يبقى النظر في أولاد المرتدين. وقد قيل فيهم إنهم أتباع في الردة كأولاد الكفار من أهل الحرب وأهل الذمة. وعلى هذا فإن بلغ طوبى بالإسلام. وإلا قُتل ولم يرُض منه بالجزية ولا الرق^(٧). وقيل إنهم

(١) ق: ذبيحة المرتد والزنديق.

(٢) ق: النسختين: محرمان.

(٣) ق: منزل على نبي.

(٤) ب: أحكامهم؛ ق وأما القضية (!) حكمهم فباطلة.

(٥) ق: يتأدى. (٦) ق: لو حكمتم.

(٧) ب: ولا ضرب الرقي.

كالكفار الأصليين إذا وُلِدوا على الكفر. فإذا بلغوا وآثروا الاستمرار على كفر آبائهم جاز تقديرهم^(١) بالجزية وضرب الرق عليهم. وقيل إنه يحكم بإسلامهم لأن المرتد مؤاخذ بعلاق الإسلام فإذا بلغ ساكتاً فحكم الإسلام يستمر إلى أن يُعَرَّض عليه الإسلام. فإن نطق به فذاك، وإن أظهر كُفْرَ أبيه، عند ذلك حكمنا برَدِّه في الحال. وهذا هو المختار عندنا في صبيان الباطنية، فإن علقه من [١٥١] علائق الإسلام كافية للحكم بإسلام الصبيان، وعلقة الإسلام باقية على كل مرتد فإنه مؤاخذ بأحكام الإسلام في حال رَدِّه. وقد قال ﷺ^(٢): «كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه» فيحكم بإسلام هؤلاء. ثم إذا بلغوا كُشِفَ لهم عن وجه الحق ونهوا عن فضائح مذهب الباطنية، وذلك يكشف للمصطفى إليه في أوحى ما يقدر. وأسرع ما ينتظر، فإن أبى إلا دين آبائه فعند ذلك يحكم برَدِّه من وقته، ويُسلَّك به مسلك المرتدين.

الفصل الثالث

في قبول توبتهم وردّها

وقد ألقنا هؤلاء بالمرتدين^(٣) في سائر الأحكام. وقبول التوبة من المرتد لا بد منه. بل الأولى ألا يُبادر إلى قتله إلا بعد استتابته وعَرُض الإسلام عليه وترغيبه فيه. وأما توبة الباطنية وكل زنديق مستتر بالكفر يرى التقية ديناً ويعتقد النفاق وإظهار خلاف المعتقد عند استشعار الخوف حقاً— ففي هذا خلاف بين العلماء: ذهب ذاهبون إلى قبولها، لقوله ﷺ^(٤):

(١) ق: جاز كفرهم بالجزية.

(٢) ذكره أبو يعلى في «مسند» والطبراني في «الكبير»، والبيهقي في «السنن الكبرى» عن الأسود بن سريع، والحديث صحيح؛ ويرد أحياناً في هذه الصيغة: «كل مولود يولد على الفطرة حتى يعرب عنه لسانه فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه» (راجع «السراج المنير شرح الجامع الصغير» ج ٣ ص ٨٢؛ بولاق سنة ١٢٩٣هـ).

(٣) ق: بالمرتدين فقبول توبتهم لا بد منه بل الأولى.

(٤) ذكره الشيخان البخاري ومسلم في الصحيحين وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في السنن عن أبي هريرة؛ وهو متواتر، ومن صيغته: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله: فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله»— وهذا الحديث أصل من أصول الإسلام وقاعدة من قواعده.

«أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ : فَإِذَا قَالُواهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا»؛ ولأنَّ الشرع إنما بُنِيَ الدين على الظاهر فنحن لا نحكم إلا بالظاهر والله يتولى السرائر. والدليل عليه أن المكْرَه إذا أسلم تحت ظلال السيوف وهو خائف على روحه نعلم بقرينة حاله أنه مُضْمَر غير ما يظهره، فتحكم بإسلامه ولا نلتفت إلى المعلوم بالقرائن من سريره. ويدل عليه أيضاً ما روى أن أسامة قتل كافراً فسلَّ عليه السيف بعد أن تلفظ بكلمة الإسلام. فاشتد ذلك على رسول الله - ﷺ - فقال أسامة (١٥٢): «إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ فَرَقاً مِنَ السَّيْفِ». فقال ﷺ: «هَلَا شَقَقْتَ عَن قَلْبِهِ!» - منيهاً به على أن البواطن لا تطَّلَع عليها الخلائق وإنما مناط التكليف الأمور الظاهرة... ويدل عليه أيضاً أن هذا صنف من أصناف الكفار؛ وسائر أصناف الكفار لا يُسَدَّ عليهم طريق التوبة والرجوع إلى الحق؛ فكذلك ها هنا.

وذهب ذاهبون إلى أنه لا تُقبل توبته؛ وزعموا أن هذا الباب لو فُتح لم يمكن حسم مآلاتهم وقمع غائلتهم، فإنَّ من سرَّ عقيدتهم التدين بالتقية والاستسار بالكفر عند استشعار الخوف. فلو سلكتنا هذا المسلك لم يعجزوا عن النطق بكلمة الحق وإظهار التوبة عند الظفر بهم، فيلهجون بذلك مظهرين ويستنهزون بأهل الحق مُضْمَرين. وأما الخبر فإنما ورد في أصناف من الكفار دينهم أنه لا يجوز التصريح بما يخالفه، وأن من التزم الإسلام ظاهراً صار تاركاً للتهود والتنصر - هذا معتقدهم، ولذلك تراهم يقطعون إرباً إرباً بالسيوف وهم مصرون على كفرهم ولا يسمحون في موافقة المسلمين بكلمة^(١). فأما من كان دينه أن النطق بكلمة الإسلام غير ترك لدينه. بل دينه أن ذلك عين دينه، فكيف نعتقد بتوبته مما هو عين دينه والتصريح به وفاء لشرط دينه كيف يكون تركاً للدين!

هذا ما ذُكر من الخلاف في قبول توبتهم^(٢). وقد استقصينا ذلك في كتاب «شفاء العليل» في أصول الفقه، ونحن الآن نقتصر على ذكر ما نختاره في هذه الفرقة التي فيهم الكلام - فنقول: للتائب من هذه الضلالة أحوال: الحالة الأولى أن يتسارع إلى إظهار التوبة

(١) ق: في كلمة الإسلام فلما كان من دينه أن النطق بكلمة الإسلام ترك لدينه فقد ظهر بنطقه أنه تارك لدينه، فأما الزنديق فليس من دينه أن التقية ترك دينه، بل دينه، أن ذلك غير دينه فكيف تعرف توبته مما هو غير دينه والتصريح به وما شرط دينه فالوفاء شرط الدين كيف يكون تركاً للدين.

(٢) ب: هذا ما ذكر من الجانبين وقد استقصينا.

واحد منهم من غير قتال ولا إرهاب واضطراب، [١٥٣] ولكن على سبيل الإيثار والاختيار متبرعاً به ابتداء من غير خوف. واستشعار هذا ينبغي أن يقطع بقبول توبته، فإننا إن نظرنا إلى ظاهر كلمته صدقناها موافقة لعين الإسلام. وإن نظرنا إلى سريره كان الغالب أنها على مطابقة اللسان وموافقة، فإننا لم نعرف الآن له باعثاً على التقية، وإنما المباح عندهم إظهار نقيض المعتقد تقية عند تحقيق الخوف. فأما في حالة الاختيار فهو من أفحش الكبائر ويُعَصَّد ذلك بأمر كُلِّ وهو أنه لا سبيل إلى حسم باب الرشد عليهم. فكم من عاميَ ينخدع بتخييل باطل ويغترّ برأى قائل^(١) ثم ينتبه من نفسه أو ينبّهه منبه لا هو الحق فيؤثر الرجوع إليه والشروع^(٢) فيه بعد النزوع عنه. فلا سبيل إلى حسم مسلك الرشاد على ذوى الضلال والعناد.

الحالة الثانية: الذي يسلم تحت ظلال السيوف، ولكنه من جملة عوامهم وجهالهم لا من جملة دعاتهم وضلالهم^(٣). فهذا أيضاً تُقْبَل توبته. فمن لم يكن مترشحاً للدعوة فضرر كفره مقصور عليه في نفسه. ومهما أظهر الدين احتمال كونه صادقاً في إصراره وإظهاره. والعامي الجاهل يظن أن التلبيس بالأديان والعقائد مثل المواصلات والمعاهدات الاختيارية فيصلها مدة بحكم المصلحة ويقطعها أخرى، وباطنه يوافق الظاهر فيما يتعاطاه من التزام وإعراض. ولذلك ترى من يُسمى من العبيد والإماء من بلاد الكفر إلى دار الإسلام يدينون بدينهم معتقدين وشاكرين لله على ما أتاح لهم من الرشد ورخص عنهم من وضر [١٥٤] الكفر والغى. ولو سئلوا عن السبب في تبديل الدين وإيثار الحق المبين على الباطل لم يعرفوا له سبباً إلا موافقة السادة على وفق مصلحة الحال. ثم ذلك يؤثر في باطن عقائدهم كما نرى ونشاهد. فإذا عرف أن العامي سريع التقلب فنصدقه في انقلابه إلى الحق كما نصدقه في إضرابه عنه إذا ظهر من معتقده خلاف الحق، فإننا بين أن نُغضى عن كافر مستسر ولا نقتله بل نتعامى عنه، أو نهجم على قتل مسلم ظاهراً أو باطناً إن كان مضراً لما يظهر. وليس في التغاضي عن كفر كافر ليست له دعوة تنتشر وليس فيه شر يتعدى - كبير محظور. فكم منّا على^(٤) الكفار وأغضينا عنهم ببذل الدينار؛ فليس ذلك ممتنعاً. أمّا اقتحام الخطر في قتل

(١) ب: قائل: فك ويغتر بقول قائل.

(٢) والشروع فيه: ناقصة في ق.

(٣) وصلاتهم (١). (٤) ب: عن.

من هو مسلم ظاهراً، ويحتمل أن يكون مسلماً باطناً احتمالاً قوياً- فمحظور.

الحالة الثالثة: أن نظفر بواحد من دُعائهم ممن يعرف منه أنه يعتقد بطلان مذهبه، ولكنه ينتحله غير معتقد له ليتوصل إلى استمالة الخلق وصرف وجوههم إلى نفسه^(١) طلباً للرياسة وطمعاً في حطام الدنيا- هذا هو الذي يُتَقَى شره. والأمر فيه منوط برأى الإمام ليلاحظ قرائن أحواله ويتفرس من ظاهره في باطنه، ويستبين أن ما ذكره يكون إذعائاً للحق واعترافاً به بعد التحقيق والكشف، أو هو نفاق وتقية، وفي قرائن الأحوال ما يدل عليه. والأولى ألا يوجب على الإمام قتله لا محالة ولا أن يحرم قتله، بل يفوض إلى اجتهاده. فإن غلب على ظنه أنه سالك منهج التقية فيما أداه [١٥٥] قَتَلَه؛ وإن غلب على ظنه أنه تنبّه للحق وظهر له فساد الأقاويل المزخرفة التي كان يدعو إليها، قَبِلَ توبته وأغضى عنه في الحال. وإن بقيت به ريبة وكل به من يراقب أحواله ويتفقد في بواطن أمره ويحكم فيه بموجب ما يتضح له منه. فهذا هو المسلك القصدُ القريب من الإنصاف والبعيدُ من التعصب والاعتساف.

الفصل الرابع

فى حيلة الخروج عن إيمانهم وعهودهم إذا عقدوها على المستجيب

فإن قال لنا قائل: ما قولكم فى عهودهم وموائيقهم وأيمانهم المعقودة على المستجيبين- هل تنعقد؟ وهل يجوز الحنث فيها؟ أم يجب الحنث أو يحرم؟ وإن حنث الحالف يلزمه بسببه معصية وكفارة؟ أم لا يلزم؟ وكم من شخص عُقِدَ عليه العهد وأكدت عليه اليمين فتطوقه اغتراراً بتخيلهم، ثم لما انكشف له ضلالهم قنّى افتضاحهم والكشف عن عوراتهم ولكن منعتهم الأيمان المغلفة المؤكدة عليه، فالحاجة ماسة إلى تعليم الحيلة فى الخروج عن تلك الأيمان- فنقول: الخلاص من تلك الأيمان ممكن، ولها طرق تختلف باختلاف الأحوال والألفاظ:

الأول: أن يكون الحالف قد تنبّه لخطر اليمين وإمكان اشتماله على تلبيس وخداع فذكر

(١) ب: طالباً-؛ طلباً للرياسة: ناقصة فى ق.

(٢) حيلة: لم ترد فى ق.

فى نفسه عقيب ذلك الاستثناء ، وهو قوله: «إن شاء الله» - فلا ينعقد يمينه ولا يمتنع عليه الحنث. وإن حنث لم يلزمه بالحنث حكمُ أصلاً. وهذا حكم كل يمين أردف بكلمة الاستثناء كقوله: «والله لأفعلن كذا إن شاء الله» وكقوله: «إن فعلت كذا فزوجتى طالق إن شاء الله» وما جرى مجراه.

الثانى: أن يؤدى^(١) فى يمينه أمراً وينوى خلاف ما يلتزم منه [١٥٦] ويضمر خلاف ما يظهر ويكون الإضمار على وجه يحتمله اللفظ فيدبر^(٢) بينه، وبين الله عز وجل؛ فله أن يخالف ظاهر كلامه ويتبع فيه موجب ضميره ونيته. فإن قيل: الاعتماد فى اليمين على نية المستحلف إذ لو عول على نية الحالف واستثنائه لبطلت الأيمان فى مجالس القضاة ولم يعجز المحلف بين أيديهم عن إضمار نية وإسرار استثناء، وذلك يؤدى إلى إبطال الحقوق- قلنا: القياس أن يكون التعويل على نية الحالف واستثنائه فإنه الحالف، والمحلف عارض عليه اليمين ولكنه حكم باتباع نية المستحلف مراعاة للحقوق وصيانة لها بحكم الضرورة الداعية إليه وذلك فى المحق فى التحليف الموافق للشرع وموارد التوقيف فيه. فأما^(٣) المكره ظلماً والمخادع عدواناً وغشماً، فلا. ويعتبر أمر الحالف معه فى القانون القياسى فى الاعتبار بجانب الحالف لأن سبب العدول إلى اعتبار جانب المستحلف شدة الحاجة. وأى حاجة بنا إلى تمليط الظلمة على تأكيد اليمين على ضعفاء المسلمين بأنواع الخداع والتلبيس؛ فيجيب الرجوع فيه إلى القانون.

الثالث: أن ينظر إلى لفظ الحلف، فإن قال: عليك عهد الله وميثاقه وما أخذ^(٤) على النبيين والصديقين من العهد. وإن أظهرت السر فأتى برىء من الإسلام والمسلمين، أو كافر بالله رب العالمين أو جميع أموالك صدقة- لا ينعقد بهذه الألفاظ يمين أصلاً. فإنه إن قال إ فعلت كذا فأنا برىء من الإسلام ومن الله ورسوله لم تكن هذه يميناً لقوله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ

(١) فوقها فى ب: يقول: ق: يريد.

(٢) ج: فيؤثر.

(٣) ب: فإن قيل فما.

(٤) أخذ: ناقصة فى ق.

(٥) ب، ق: أو يصمت. والحديث رواه مسلم فى كتاب الأيمان والنذور، الحديث الرابع (صحيح مسلم ج٤ ص ١٠).

فليحلف بالله أو فليصمت»^(٥). والحلف بالله أن يقول: تالله ووالله وما [١٥٧] يجرى مجراه. وقد استقصينا صريح الأيمان في فن الفقه، وهذه الألفاظ ليست من جملتها. وكذا قوله: «على عهد الله وميثاقه وما أخذ الله على النبيين»، فإنه إذا لم يأخذ الله ميثاقهم وعهده لا يتعقد ذلك بقول غيره، والله تعالى لم يأخذ ميثاقهم على كتمان سر الكفر والضلal، ولا هذا العهد مماثل عهد الله فلا يلزم به شيء. وكذلك لو قال الإنسان: «إن فعلت كذا فأموالي صدقة» - لا يلزمه شيء إلا أن يقول: «فلله على أن أتصدق بما لي» وهو يمين الغضب واللجاج؛ ويخلصه على الرأي المختار كفارة يمين.

الرابع: أن ينظر إلى المحلوف عليه، فإن كان لفظ المحلف فيه ما حكيناه في نسخة عهودهم^(١) وهو قولهم^(٢): «تكنتم سرّ وليّ الله وتنصره ولا تخالفه»^(٣) - فليظهر السرّ مهما أراد ولا يكون حائثاً لأنه حلف على كتمان سرّ وليّ الله تعالى وقد كنتم، وإنما الذي أفشاه سرّ عدوّ الله؛ وكذا قولهم: تنصر أقاربه وأتباعه. فكل ذلك يرجع إلى وليّ الله ولا يرجع إلى من قصده المحلف لأنه عدوّ الله لا وليّه. فأما إذا عين شخصاً بالإشارة أو عرفه باسمه الذي يعرف به وقال: «تكنتم سرّي» أو قال: «تكنتم سرّ فلان وليّ الله» أو «سرّ هذا الشخص الذي هو وليّ الله» - فقد قال قائل: لا يحنث عند إفشاء السرّ نظراً إلى الصفة وإعراضاً عن الإشارة. وقالوا هو كما لو قال: بعثت منك هذه النعجة - والمشار إليه رمية^(٤) فإنه لا يصح. والمختار عندنا أن الحنث يحصل بالإشارة المعرفة المعينة التي لا يتطرق إليها الكذب بحال أعلى وأغلب من الوصف المذكور كذباً على وجه الفضول مع الاستغناء [١٥٨]. وليس هذا كما لو قال: والله لأشربنّ ماء هذا الإداوة^(٥)؛ ولا ماء فيها؛ إن اليمين لا تنعقد لأنه لا وجود لمتعلّق اليمين. وكذلك لو ترك الإضافة إلى الإداوة وذكر قوله: هذا الماء؛ وأشار باليد - لم يتعقد لفقد المتعلّق ها هنا، ولو اقتصر على قوله: «لا يفتشى سرّ هذا الشخص أو سرّ زيد» - انعقد وإن سكّت عن قوله: إنه وليّ الله. ومهما انعقدت اليمين على

(١) ب: عهده.

(٢) ق: قوله.

(٣) ق: ولا تخالفهم.

(٤) الرمكة: الفرس والبرذونة تتخذ للنسل، والجمع رمك ورمك.

(٥) الإداوة: إناء صغير يحمل فيه الماء؛ والجمع: إداوى.

هذا الوجه فيباح إفشاء السرّ، بل يجب إفشاء السرّ ثم تلزم الكفّارة كفارة يمين. ويكفيه أن يطعم عشرة مساكين كل مسكين مدّاً من الطعام. فإن عجز عن هذا: صام ثلاثة أيام. وما أهن من هذا القدر فإنه قريب محتمل. ثم لا يعصى بالحنث لقوله (٣) ﷺ: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه»؛ ومن حلف على أن يزني ولا يصلي وجب عليه الحنث ولزمته الكفّارة - فهذا جار مجرى ذلك.

الخامس: إذا ترك الحالف (٤) النية والاستثناء وترك المحلف لفظ (٥) العهد والميثاق ولفظ وليّ الله وأتى بأيمان صريحة بالله ويتعلق الطلاق والعتاق في ماليكه الموجودين (٦) وزوجاته وفيما سيملك من بعد إلى آخر عمره وعلق بالحنث لزوم مائة حجة وصيام مائة سنة وصلاة ألف ركعة والتصدق بألف دينار وما جرى هذا المجرى فطريقه في اليمين بالله أن يطعم عشرة مساكين أو يصوم عند الجز كما سبق. وهذا أيضاً يخلصه عن تعليق الصدقة والحج والصيام والصلاة بالحنث لأن ذلك يمين مما غضب ولجاج لا يلزم (١٥٩) الوفاء بموجبه. وأما تعليق الطلاق والعتق فيما سيملك من النساء والعبيد والإماء - فباطل غير منعقد، فليحنث ولينكح مَنْ شاء متى شاء إذ لا طلاق قبل نكاح، ولا عتاق قبل ملك. وإن كان في ملكه رقيق وخاف من عتقه فطريقه أن يبيعه من أهله (٧) أو من ولده أو من صديقه، ثم يفشى السر ثم يستعيده إلى ملكه (٨) بالشراء أو الاستيهاب أو بما شاء. ولا يعجز أحد عن صديق يثق بصداقته وأمانته فيبيعه منه ثم يرده عليه مهما أراد. وأما زوجته إن حلف بطلاقها فيخالعها ب درهم معها، أو مع أجنبي، ويفشى السر، ثم يجدد نكاحها فيأمن لحوق الطلاق بعده. - فإن قيل: إن كان قد طلق قبل ذلك تطليقتين (٩) ولم تبقا له إلا طلاق واحدة،

(١) ج: وأهو الخطب.

(٢) ق: الثاني (١).

(٣) رواه أحمد بن حنبل في «مسنده» ومسلم في «صحيحه» والترمذي في «السنن» عن أبي هريرة (راجع «السراج المنير» ج ٣ ص ٣١٢).

(٤) ق: المواراة.

(٥) ق: ولفظ وليّ الله ولفظ العهد (غير واضحة) والميثاق وأتى بأعيان..

(٦) ق: الموجددين وأزواجه. (٧) ق: أو ولده أو صديقه.

(٨) ق: ب: بالشري. (٩) ق: طلقتين.

وفى الخلع ما يحرمها^(١) عليه إلى أن تنكح زوجا غيره- فما سبيله؟- قلنا: سبيله أن يقول: مهما وقع عليك طلاقى فأنت طالق قبله ثلاثاً. فمهما حنث^(٢) لا يقع طلاقه. وهذه هى اليمين الدائرة التى تخلص^(٣) من الحنث وتمنع وقوع الطلاق. فإن قيل: فقد اختلف العلماء فى ذلك وربما لا يرتضى^(٤) المتورع اقتحام شبهة الطلاق- قلنا: السائل إن كان مقلداً فعليه تقليد المفتى ومتابعته. وعهدة الطلاق^(٥) يختص بتطويقها المفتى دون المقلد، وإن كان المفتى مجتهداً فعليه مرجب اجتهاده، فإن أدى اجتهاده إلى ذلك لم يمنع وقوع الطلاق، فهو مخير بين^(٦) أن يستبدل بها غيرها أو يسكت عن إفشاء سرهم فيترك معتقدهم. وليس فى السكوت عن إفشاء ما قالوه موافقة لهم فى الدين^(٧)، بل الموافقة أن يعتقد ما اعتقدوه وأن يُعرب عن اعتقاده [١٦٠] ويدعو إليه. فإن صرف ضلالهم ظاهراً وباطناً فليس يلزمه أن ينطلق بما سمعه منهم، إذ ليس يتعين حكاية الكفر عن كل كافر. فهذه طرق الحيل فى الخروج عن اليمين. وذهب بعض الحائضين فى هذا الفن إلى أن الأيمان الصادرة منهم لا تنعقد بحال، وهو كلامٌ يصدر عن قلة البصيرة بالأحكام الفقهية. وإنما الموافق لتصرف الفقه وأحكام الشرع الذى ذكرناه؛ والسلام!

(١) ق: تحريمها.

(٢) ق: لم.

(٣) ق: عن غائلة الحنث.

(٤) ق: يرضى المتورع باقتحام.

(٥) ق: الخلاف تختص بنظر هذا المفتى.

(٦) ق: بين أن يحنث أو يسكت عن إفشاء سرهم ويترك معتقدهم.

(٧) ق: الزنا (١).

الباب التاسع

فى إقامة البراهين الشرعية على أن الإمام القائم بالحق الواجب على الخلق « طاعته » فى عصرنا هذا هو الإمام المستظهر بالله، حرس الله ضلاله

والمقصود من هذا الباب: بيان إمامته على وفق الشرع، وأنه يجب على كافة علماء الدهر الفتوى، على البتّ والقطع، بوجوب طاعته على الخلق ونفوذ أفضيته بمنهج الحق، وصحة توليته للولاية وتقليده للقضاة، وبراءة^(١) ذمة المكلفين عند صرف حقوق الله تعالى إليه، وأنه خليفة الله على الخلق، وأن طاعته على كافة الخلق فرض.

فهذا باب^(٢) يتعين - من حيث الدين - صرفُ العناية إلى تحقيقه وإقامة البرهان على منهج الحق وطريقه، فإن الذى يسير إليه كلام أكثر المصنفين فى الإمامة يقتضى ألا نعتقد فى عصرنا هذا وفى أعصار منقضية خليفة غير مستجمع لشرائط الإمامة متصف بصفاتهم فتبقى الإمامة معطلة لا قائم بها، ويبقى المتصدى لها متعدداً عن شروط الإمامة غير مستحق لها ولا متصف بها وهذا هجرم عظيم [١٦٦] على الأحكام الشرعية وتصريح بتعطيلها وإهمالها، ويتداعى إلى التصريح بفساد جميع الولايات وطلان قضاء القضاة وضياع حقوق الله تعالى وحدوده وإهدار الدماء والفروج والأموال، والحكم بطلان الأنكحة الصادرة من القضاة فى أقطار الأرض، وبقاء حقوق الله تعالى فى ذم الخلق؛ فإن جميع ذلك لا يتأدى على وفق الشرع إلا إذا صدر استيفاءها من القضاة. ومصدر القضاة تولية الإمام. فإن بطلت الإمامة بطلت التولية، وانحلت ولاية القضاة والتحقروا بأحاد الخلق وامتنعت التصرفات فى النفوس والدماء والفروج والأموال، وانطوى بساطُ الشرع بالكلية فى

(١) ب: وبراءة ذمه.

(٢) ج: بان.

هذه المهمات العظيمة. فالكشف عن فساد كل مذهب يتداعى إلى هذه العظام من مهمات الدين وفرائضه؛ إلا أن تقرير ذلك متوعر، وترتيبه مع الاحتراز عن التيهن للإشكالات والاعتراضات متعسر. ونحن بتوفيق الله نكشف الغطاء عنه فنقول: ندعى أن الإمام المستظهر بالله - حرس الله أيامه - هو الإمام الحق الواجب الطاعة. فإن طوكرنا بإقامة البرهان عليه تدرجنا فى تحقيقه وتلفقنا فى تفهيمه، إلى أن يعترف المستريب^(١) فيه بالحق، ويلوح له وجه الصواب والصدق. ونقول: لا بد من إمام فى كل عصر، ولا مترشح للإمامة سواء فهو الإمام الحق إذاً؛ لا بد من إمام فى كل عصر، ولا مترشح للإمامة سواء فهو الإمام الحق إذاً؛ فهذه نتيجة بنيناها على مقدمتين: إحداهما قولنا لا بد من الإمام، والأخرى قولنا: لا يترشح للإمامة سواء. ففى أيهما النزاع؟ فإن قيل: بيم تنكرون على من لا يسلم أنه لا بد من إمام، بل يقول: لنا غنية عنه؟- قلنا: هذا سؤال اتفقنا نحن والباطنية وسائر أصناف المسلمين^(٢) على بطلانه، [١٦٢] فإنهم أجمعوا وتطابقوا على أنه لا بد من إمام؛ وإنما نزاعهم فى التعيين لا فى الأصل. ولم يذهب أحد إلى أن الإمام لا يجب^(٣) نصبه وأنه يستغنى عنه إلا رجل يعرف بعيد الرحمن بن كيسان^(٤). ولا يستريب محصل فى بطلان مذهبه وفساد معتقده، وكأننا ننبه المسترشد عليه بمسلكين: الأول هو أن ابن كيسان مسوق فيما يدعيه بإجماع الأمة قاطبة. ولقد هجم بما انتحل من المذهب على خرق الإجماع وتضمخ برذيلة العدول عن سنن الاتباع. فليلاحظ العصر الأول كيف تسارع الصحابة بعد وفاة رسول الله ﷺ إلى نصب الإمام وعقد البيعة، وكيف اعتقدوا ذلك فرضاً محتوماً وحقاً واجباً على الفور والبدار وكيف اجتنبوا فيه التواني والاستخار حتى تركوا!- بسبب^(٥) الاشتغال به- تجهيز رسول الله ﷺ وعلموا أنه لو تصرف^(٦) عليهم لحظة لا إمام لهم فرما هجم عليهم^(٧) حادثة مكمة وارتبكوا

(١) فيه: ناقصة فى ق.

(٢) ق: الإمامية.

(٣) لا: ناقصة فى ق.

(٤) هو أبو بكر الأصم الذى كان « يزعم أن القرآن جسم مخلوق، وأنكر الأعراض أصلاً، وأنكر صفات البارى تعالى » (الشهرستاني: الملل والنحل) بهامش « الفصل » لابن حزم، ج ٢ ص ٨١: القاهرة سنة ١٣٤٧هـ.

(٥) ب: لسيب.

(٦) ج: تضم (وهو خطأ).

(٧) فى هامش ب: واقعة؛ وكذلك فى ق.

فى حادثة عظيمة تششت فيها الآراء وتختلف فيها الأهواء، ولا يصادفون فيها متبوعاً مطاعاً يجمع شتات الآراء- لا تخرم النظام وبطل العصام وتداعت بالانقسام عرى الأحكام. فأجل ذلك آثروا البدار إليه، ولم يعرجوا فى الحال إلا عليه. وهذا قاطع فى أن نصب الإمام أمرٌ ضرورى فى حفظ الإسلام.

المسلك الثانى: هو أن نقول: لا يتمارى متدينٌ فى أن الذبَّ عن حوزة الدين والنضال دون بيضته والانتداب لنصرته وحراسته بالمحافظة على نظام أمور جند الإسلام وعدته- أمرٌ ضرورى واجب لا يد منه، [١٦٣] وأن النظام لا يستمر على الدوام إلا بمتصد كلاً الخلق بالعين الساهرة. فمهما شأبت فئة للثوران وكشرت عن نابها وأشرفت على الاستحكام بادر إلى تطفنتها وحسم غائلتها، فإنها لو تركت حتى إذا ثارت اشتغل بتطفنتها العوام والطغام والأفراد والآحاد- لأفضى ذلك إلى التعادى والتضاد، وصارت الأمور شوى، وبقي الناس فوضى مهملين سدى متهافتين على ورطات الردى، مقتحمين فيه مسالك الهوى ومناهج المنى. وعند ذلك تتناقض الإرادات، وتتنازع الشهوات، ونفضى^(١) بالآخرة إلى استيلاء الرذائل على الفضائل وتوثب الطغام على علماء الإسلام والأمائل^(٢)، وتمتد الأيدى إلى الأموال والفروج، وأصبحت^(٣) الأيدى السافلة عالية. وليس يخفى ما فى ذلك من حلّ عصام الأمور الدينية والدنيوية. فيتبين بهذا للناظر البصير أن الإمام ضرورة الخلق^(٤) لا غنى لهم عنه فى دفع الباطل وتقرير الحق. فقد ثبتت هذه المقدمة وهى أن الإمام لا بد منه. فإن قيل: ويم تنكرون على من ينازع فى المقدمة الثانية- وهى قولكم: لا يترشح للإمامة سواه؟ فإن الباطنية يدعون الخلق إلى مترشح لها غير ما إليه دعوتكم- فكيف تستتب لكم هذه الدعوى.

قلنا: لا ننكر دعوى بعض المدعين للإمامة بغير استحقاق. ولكننا نقول: إذا بطل ما تدعيه الباطنية تعينت الإمامة لمن يدعيها^(٥)، وحصل ما نرومه ونتبغيه. فإنه إذا لم يكن بدّ

(١) ق: ويفضى الأمر إلى تشييد الأردال بالأفاضل.

(٢) والأمائل: ناقصة فى ب.

(٣) ق: وتصيح الأيدى الغالبة مغلوبة.

(٤) ق: الخلق إليه وأنه لا غنى بهم عنه- ولعل الأصل: للخلق.

(٥) ق: يدعيه.

من إمام وفاقاً، وثبت أن الإمامة لا تعدو شخصين، وثبت بطلان الإمامة في حق واحد لم تثب ربيّة في ثبوتها للثاني. والمسالك الدالة على إبطال الإمامة التي تدعيها الباطنية وترجيح الإمامة التي ندّعيها [١٦٤] أكثر من أن تدخل تحت المحصر. فلسنا نسلك فيه مسلك الاستقصاء، ولكنّا تقتصر على دليلين واقعيين قاطعين نقر بهما كل عين، ويشترك في دركهما القطن والغبيّ والمحكّ والصبيّ، والمعاند والمنصف، والمقتصد والمتعسف.

الأول: هو أن عصام شرائط الإمامة صحّة العقيدة وسلامة الدين. ولقد حكينا عن مذهب الباطنية وصاحبهم ما اقتضى أدنى درجاته التبديع والتضليل، وأعلاه التكفير^(١) والتبري، وذلك في إتيانهم إلهين قديمين، على ما أطبق عليه جميع فرقهم.

والثاني: في إنكارهم الحشر والنشر والجنة والنار وجملة ما اشتمل عليه وعُدّ القرآن ووعيده بفتون من التأويلات باطلة. وذلك مما نعلم أنه لو دُكر شيء منه في زمان رسول الله ﷺ وعصر الصحابة بعده لبادروا إلى حزّ الرقبة ولم يتماروا أنه صريح التكذيب لله ورسوله. فمن كذّب الله في وحدانيته ولم يصدّق بالآيات الواردة في التوحيد ولم يصدّق بالقيامة والبعث والنشور كيف يصلح أن ينتصب منصب الإمامة وأن يُنَاطَ به عرى الإسلام؟! وهذا المسلك يتحققه الناظر إذا تصفّح ثم رجع إلى مذاهبهم التي ذكرناها في إبطالها، فيصّح له بمجموع النظّرين ما ذكرناه من اختلال الدين وفساد العقيدة. وأنى^(٢) يصلح للإمامة من فيه مثل هذه الرذيلة!

المسلك الثاني: أنّا نسلم^(٣) جدلاً- على سبيل التبرع والتقرير لمورد هذا السؤال- أن صاحب الباطنية صالح للإمامة بصفاء الاعتقاد وصحّة الدين وحصول سائر الشروط، فمسلك الترجيح غير منحسم، فإن الإمامة التي ندّعيها أجمع عليها أئمة العصر [١٦٥] وعلماء الدهر، بل جماهير الخلق وأقاليم الأرض في أقصى المشرق وفي أقصى المغرب حتى تطوّق الطاعة له والانقياد لأمره^(٤) كلّ من على بساط الأرض إلا شُرذمة الباطنية، ولو جمع قضيّتهم وقضيّتهم وصغيرهم وكبيرهم لم يبلغ عددهم عدد أهل بلدة واحدة من متبعي الإمامة

(١) فك التبري والتكفير.

(٢) ج: وأنّى تضام الإمامة هذه الرذيلة (١).

(٣) ق: لو سلمنا جرياً على سبيل التبرع بمور (١) هذا السؤال.

(٤) ق: حكمة (١).

العباسية. فكيف إذا قيسوا بأهل ناحية أو بأهل إقليم أو بكافة من على وجه الأرض من منتحلي الإمام! أقيمتارى المنصف فى أن الغلاة من الباطنية على أهل الحق لو جُمع منهم الصغير والكبير لم يبلغ عُشْرَ العشير من ناصرى هذه الدولة القاهرة ومتبعى هذه العصاة المُحققة؟! وإذا كانت الإمامة تقوم بالشوكة، وإنما تقوى الشوكة بالمظاهرة والمناصرة والكثرة فى الأتباع والأشياء وتناصر أهل الاتفاق والاجتماع^(١) «فهذا» أقوى مسلک من مسالك الترجيح^(٢). وهذا بعد أن أعطيناهم بطريق المسامحة والتبرع صحة دينهم ووجود شروط الإمامة فى صاحبهم.

فإن قيل: ليس ينكر منكرُ كثرة هذه العصاة بالإضافة إليهم، ولكن الحق لا يتبع الكثرة، فإن الحق خفى لا يستقل بدركه إلا الأقلون، والباطل جلى يبادر إلى الانقياد له الأكثرون. وأنتم فقد بنيتم الترجيح على قيام الشوكة بكثرة الأنصار والأشياء. وهذا إنما يستقيم لو^(٣) كانت الإمامة فى أصلها تنعقد باجتماع الخلق على الطاعة، فإن ذلك لا يرجع عند التجويز والاختلاف بالكثرة، وليس الأمر كذلك، بل الإمامة إنما تنعقد عند الباطنية بالنص، والمنصوص عليه مُحَقَّقٌ ببيع أو لم يبيع، قل مبايعوه أو كثروا؛ والمخالف له مُبْطَلٌ [١٦٦] ساعدته دولته فكثُر بسببها أتباعه أو لم تساعده. فمن أى وجه يصح الاستدلال بكثرة الأتباع؟- قلنا: إما يستبين وجه دلالة الكثرة من فهم مأخذ^(٤) الإمامة. وقد بان أنها ليست مأخوذة عن الناس كما قدرناه فى الباب السابع ونهنا على حماقة من يدعى تواتر النص من كل واحد منهم على ولده، بل بينا جهل من يدعى ذلك فى على عليه السلام. فإن ذلك لو كان لاستدل به على ولم يعجز عن إظهاره ولا رضى به؛ فهو الذى جرّ العساكر والجنود فى زمان معاوية حتى قُتِل من أبطال الإسلام فى تلك المعارك ألوف ولم يكثر بقتلهم. فما الذى كان نزعه وأشياعه عن الاستدلال بنص رسول الله ﷺ؟! وقد بينا أن ذلك يقابله دعوى البكرية فى النص على أبى بكر - رضي الله عنه!- ودعوى الروندية^(٥) فى النص على العباس رضي الله عنه!

(١) ق: والإجماع.

(٢) ق: الترجيح، لما روى عنه عليه السلام أنه قال فى حديث طويل: عليكم بالسواد الأعظم. هذا بعد أن أعطيناهم.

(٣) بن، ق: أن لو. (٤) ق: مأخذ.

(٥) ق: الروندية (١)

= الروندية (أو الروندية كما فى «شذرات الذهب») جماعة ظهرت فى سنة ١٤١هـ، «وهم قوم الخرسانيون =

فإذا بطل تلقى الإمامة من النص لم يبق إلا الاختيار من أهل الإسلام والاتفاق على التقديم والانتقاد. وعند ذلك يبين أنه مهما وقع الاتفاق على نصب واحد كما اتفقوا في بداية إمامة العباسية فمن طمع إلى طلبها لنفسه كان^(١) باغياً. فإنهم لو اختلفوا في مبدأ الأمر^(٢) وجب الترجيح بالكثرة في ذلك عند تقابل العدد وتقاربهم، فكيف إذا أطبق كل من شرقت عليهم الشمس شارقة وغارية، لم يخالفهم إلا فئة معدودة وشرذمة يسيرة لا يؤه ولا يعياً بهم لشذوذهم بالإضافة إلى الخلق الكثير والجسم الغفير^(٣) الذين هم في مقابلتهم (+ ولا عشر العشر من أعشارهم وما هم إلا كالحسوة في البحر الزاخر والموج المتلاطم+».

فإن قيل: ويم تنكرون على من يقول: لا مأخذ للإمامة إلا النص أو الاختيار، فإذا بطل الاختيار ثبت [١٦٧] النص؟ ويدل على بطلان الاختيار أنه لا يخلو إما أن يُعتدَّ فيه إجماع كافة الخلق، أو إجماع كافة أهل الحل والعقد من جملة الخلق في جميع أقطار الأرض، أو يعتبر إجماع أهل البلد الذي يسكنه الإمام ويقدر بإجماع عشرة أو خمسة أو عدد مخصوص، أو يكتفى بمبايعة شخص واحد. وباطل أن يعتبر فيه إجماع كافة الخلق في جميع أقطار الأرض، فإن ذلك غير ممكن ولا مقدور لأحد من الأئمة، ولا فرض ذلك أيضاً في الأعصار الحالية للأئمة الماضين. وباطل أن يعتبر إجماع جميع أهل الحل والعقد في جميع أقطار الأرض، لأن^(٤) ذلك مما يمتنع أو يتعذر تعذراً يفتقر فيه إلى انتظار مدة عساها تزيد على عمر الإمام، فتبقى الأمور في مدة الانتظار مهملة؛ ولأنه لما عُقدت البيعة لأبي بكر- عليه السلام!- لم ينتظر انتشار الأخبار إلى سائر الأمصار، ولا تواتر^(٥) كتب البيعة^(٦) من أقاصى

= على رأى مسلم «الحراساني» صاحب الدعوة «العباسية» يقولون بتناسخ الأرواح، وأن ربهم الذي يطعمهم ويستقيهم: المنصور، وأن الهيثم بن معاوية: جبريل؛ فأتوا قصر المنصور وطافوا فيه..» («شذرات الذهب» ج ١ ص ٢٠٩).

(١) ق: كان خارجاً باغياً. (٢) ب: الأمور.

(٣) ق: الغفير في مقابلتهم ولا عشر العشر من أعشارهم ولا هم إلا كالحسوة في البحر الزاخر والموج المتلاطم.

(+) ناقص في ب.

(٤) ق: لأن ذلك ممتنع ومتعذر.

(٥) ب: بواردين (١) ج: توارد.

(٦) ب: في. وغير واضحة في ق.

الأقطار، بل اشتغل بالإمامة وخاض في القيام بموجب الزعامة محتكماً في أوامره ونواهيه على الخاصة والعامة. وإذا بطل اشتراط إجماع كافة الخلق وكافة أهل الحل والعقد فالخصيص بعد ذلك تحكّم، إذ ليس من يشترط باتفاق أهل بلدة بأولى مما يكتفى بأهل محلة أو قرية أو لم يشترط اتفاق أهل ناحية أو إقليم، ومن لا يشترط إجماع أربعين أو خمسة أو أربعة أو اثنين بأولى من غيره من الأعداد. وهذه المقدّرات قد ذهب إلى التحكم بها ذاهبون بمجرد التشهي من غير مستند، فلا يبقى إلا الاكتفاء ببيعة شخص واحد وفي الأشخاص كثرة، وأحوالهم متعارضة، ولا يترجّح شخص على شخص إلا بالعصمة. فيجب أن يكون إذاً [١٦٨] مولى العهد واحداً، وليكن ذلك الشخص معصوماً وهو معتقدنا، وعند هذا لا تنفع الكثرة في المخالفين لذلك الواحد المتميز بخاصية عن غيره. فإذا لا معتصم^(١) في الكثرة التي تعلقت بها.

قلنا^(٢): نعم! لا مأخذ للإمامة إلا النص، أو الاختيار. ونحن نقول مهما^(٣) بطل النص ثبت الاختيار. وقولهم إن الاختيار باطل لأنه لا يمكن اعتبار كافة الخلق ولا الاكتفاء بواحد، ولا التحكم بتقدير عدد معين بين الواحد والكل - فهذا جهلٌ مذهبن الذي نختاره ونقيم البرهان على صحته. والذي نختاره أنه يكتفى بشخص واحد يعقد البيعة للإمام مهما^(٣) كان ذلك الواحد مطاعاً ذا شوكة لا تطال ومهما^(٣) كان مال إلى جانب مال بسبب الجماهير ولا يخالفه إلا من لا يكثر بمخالفته. فالشخص الواحد المتبوع المطاع الموصوف بهذه الصفة إذا بايع كفى، إذ^(٤) في موافقته موافقة الجماهير. فإن لم يحصل هذا الغرض إلا لشخصين أو ثلاثة فلا بد من اتفاقهم^(٥). وليس المقصود أعيان المبايعين، وإنما الغرض^(٦) قيام شوكة الإمام بالاتباع والأشياع، وذلك يحصل بكل مستول مطاع. ونحن نقول: لما بايع عمر أبا بكر - رضي الله عنه - انعقدت الإمامة له بمجرد بيعته؛ ولكن^(٦) لتتابع الأيدي إلى البيعة بسبب

(١) ق: لا معول على الكثرة.

(٢) ق: الجواب أن نقول: نعم ولا مأخذ.

(٣) مهما = إذاً.

(٤) ب: كفى إذاً في مراقبة الجماهير.

(٥) ق: اتفاقه.

(٦) ق: وإنما المقصود قيام.

مبادرته. ولو لم يبايعه غير عمر وبقي كافة الخلق مخالفين، أو انقسموا انقساماً متكافئاً لا يتميز فيه غالب عن مغلوب لما انعقدت الإمامة، فإن شرط ابتداء الانعقاد قيام الشوكة وانصراف القلوب إلى المشايعة ومطابقة البواطن والظواهر على المبايعة، فإن المقصود الذي طلبنا له الإمام جمع شتات الآراء في مصطدم^(١) تعارض الأهواء، ولا تتفق الإرادات [١٦٩] المتناقضة والشهوات المتباينة المتنافرة على متابعة رأى واحد إلا إذا ظهرت شوكته وعظمت مجده وترسخت في النفوس رهبته ومهابته. ومدار جميع ذلك على الشوك، ولا تقوم الشوكة إلا بموافقة الأكثرين من معتبرى كل^(٢) زمان.

فاذا بان أن^(٣) هذا مأخذ الإمامة، فليس يتمارى^(٤) في أن الجهة الشريفة التي نصرها قد صرف الله وجوه كافة الخلق إليها وجبل قلوبهم على حبها. ولذلك قامت الشوكة له^(٥) في أقطار الأرض، حتى لو ظهر باغ يظهر خلافاً في هذا الجنب الكريم، ولو بأقصى الصين أو المغرب، لبادروا إلى اختطافه وتطهير وجه الأرض منه، متقربين إلى الله تعالى.

وقد لاح لك الآن كيف ترقينا من هذه المغاصة المظلمة، وكيف دفعنا ما أشكل على جميع جماهير النظر من تعيين المقدار في عدد بأهل الاختيار، إذ لم نعين له عدداً، بل اكتفينا بشخص واحد يبايع، وحكمنا بانعقاد الإمامة عند بيعته، لا لتفرد في عينه، ولكن لكون النفوس محمولة^(٦) على متابعته ومبايعة من أذعن هو لطاعته، وكان في متابعته قيام قوة الإمام وشوكته، وانصراف قلوب الخلائق إلى شخص واحد أو شخصين أو ثلاثة على ما تقتضيه الحال في كل^(٧) عصر، ليس أمراً اختياراً يتوصل إليه بالحيلة البشرية، بل هو رزق إلهي يؤتبه الله من يشاء. فكأننا في الظاهر رددنا تعيين الإمامة إلى اختيار شخص واحد

(١) ق: في مضطرد.

(٢) ق: أهل كل زمان.

(٣) أن: ناقصة في ق.

(٤) ق: ينك ويتمارى في أن الترجيح بكثرة الأنصار والاتباع واجب ثم لا يشك ولا يتمارى بأن الجهة الشريفة النبوية أعز الله أنصارها قد صرف الله.

(٥) له: ناقصة في ب.

(٦) ق: مجبولة.

(٧) ق: بكل عصر.

وفى الحقيقة رددناها إلى اختيار الله تعالى ونصبه؛ إلا أنه قد يظهر اختيار الله عقيب متابعة شخص واحد أو أشخاص. وإنما المصحح لعقد الإمامة [١٧٠] انصراف قلوب الخلق لطاعته والانقياد له فى أمره ونهيه. وهذه نعمة وهدية من الله تعالى. فإذا أتاحها لعبد من عباده وصرف إلى محبته وجوه أكثر خلقه، كان ذلك من الله تعالى لطفاً فى اختياره لخلائته وتعيينه للاقتداء بأوامره فى تفقد عباده، وذلك أمر لا يقدر كل البشر على الاحتيال لتحصيله.

فلينظر الناظر إلى مرتبة الفريقين إذا نسبت الباطنية أنفسها إلى أن نصب الإمام عندهم من الله تعالى، وعند خصومهم من العباد، ثم لم يقدروا على بيان وجه نسبة ذلك إلى الله تعالى إلا بدعوى الاختراع على رسوله فى النص على عليّ، ودعوه بقاء ذلك فى ذرّيته بقاء كل خلف لكل واحد، ودعوى تنصيبه على أحد أولاده بعد موته إلى - ضروب من الدعاوى الباطلة، ولما نسبونا^(١) إلى أنّنا ننصب الإمام بشهوتنا واختيارنا، ونقموا^(٢) ذلك منّا، كشفنا لهم^(٣) بالآخرة أنّنا لسنا نقدم إلا من قدمه الله، فإن الإمامة عندنا تنعقد^(٤) بالشوكة، والشوكة تقوم بالمبايعة، والمبايعة لا تحصل إلا بصرف الله تعالى القلوب قهراً إلى الطاعة والموالة، وهذا لا يقدر عليه البشر. ويدلك عليه أنه لو أجمع خلق كثير لا يحصى عددهم على أن يصرفوا وجوه الخلق وعقائدهم عن الموالة للإمامة العباسية عموماً، وعن المشايعة للدولة المستظهرية - أيدها الله بالدوام! - خصوصاً، لأفئوا أعمارهم فى الحيل والوسائل وتهيئة^(٥) الأسباب والوسائل ولم يحصلوا على آخر الأمور إلا على الخيبة والحرام.

فهذا طريق إقامة البرهان على أن الإمام الحقّ هو أبا العباس أحمد (+) المستظهر بالله - حرس الله ظلّاه فى هذا العصر - ولم يبق إلا حَسَمُ مطاعن المنكرين فى [١٧١] دعواهم اختلال شرائط الإمامة وفوات صفات الأئمة. وها نحن نبين وجه الحق فيه فى معرض سؤال وجواب.

(١) ق: ولما نسبوها إلى نصبنا الإمام.

(٢) ق: لقموا.

(٣) لهم: بالأدلة الواضحة والحجج الباهرة أنا لسنا.

(٤) تنعقد: ناقصة فى ق.

(٥) ق: تسبيب. (+) أبا العباس أحمد: وردت فى ق ولم ترد فى ب.

فإن قال قائل: ما ذكرتموه من الترجيح وتعيين هذه الجهة^(١) الكريمة لمن يستحق الإمامة إنما يستتب^(٢) إذا أظهرتم وجود شرائط الإمامة وصفات الأئمة؛ ولها شروط كثيرة لا تنعقد دون شروطها، بل لو تطرّق الخلل إلى شرط من شرائطها امتنع انعقادها، ففصلوا الشروط وبيّنوا تحققها حتى نسلم لكم ثبوت الإمامة ونيطل مذهب القائلين بأن هذا العصر والأعصار الخالية القريبة كانت خالية عن الإمام لفقد شروط الإمامة في المرشحين لها-.

الجواب: إن الذي عدّه علماء الإسلام من صفات الأئمة وشروط الإمامة تحصرها عشر صفات: ست منها خلقية لا تكتسب، وأربع منها تكتسب أو يفيد الاكتساب فيها مزيداً. فأما الست الخلقية فلا شك في حضورها، ولا تتصور المجاهدة في وجودها: الأولى: البلوغ- فلا تنعقد الإمامة^(٣) لصبي لم يبلغ؛ الثانية: العقل- فلا تنعقد لمجنون^(٤)، فإن التكليف ملاك الأمر وعصامه، ولا تكليف على صبي ومجنون؛ الثالثة: الحرية- فلا تنعقد الإمامة لرقيق، فإن منصب الإمامة يستدعي استغراق الأوقات في مهمات الخلق. فكيف ينتدب لها من هو كالمفقود في حق نفسه الموجود لمالك ينصرف تحت تدبيره وتسخير؛ كيف وفي اشتراط نسب قريش ما يتضمن هذا الشرط، إذ ليس يتصور الرق في نسب قريش بحال من الأحوال. الرابعة: الذكورية- فلا تنعقد الإمامة لامرأة وإن اتصفت بجميع خلال^(٥) الكمال وصفات الاستقلال. وكيف تترشّع امرأة لمنصب [١٧٢] الإمامة، وليس لها منصب القضاء، ولا منصب الشهادة في أكثر الحكومات؛ الخامسة: نسب قريش^(٦) لا بد منه لقوله- ﷺ- الأئمة من قريش. واعتبار هذا مأخوذ من التوقيف ومن إجماع^(٧) أهل الأعصار الخالية على أن الإمامة ليست إلا في هذا النسب، ولذلك لم يتصدّ لطلب^(٨) الإمامة غير قرشي في عصر من

(١) ق: الجهة لاستحقاق الإمامة، وشروط الأئمة بحصرها عشر صفات (وفيه نقص طويل).

(٢) ج: تسبب. (٣) ق: بصبي.

(٤) ق: مجنون.

(٥) ق: بجميع صفات الكمال وخصال الاستقلال.

(٦) ب: ولا بد.

(٧) ق: ومن اجتماع الأعصار الخالية على أن الإمام لا يكون إلا في هذا النسب ولذلك لم يقصد الطلب للإمام غير قرشي.

(٨) ب: لم يقصد للإمامة؛ ج: ينصب للإمامة.

الأعصار مع شغف الناس بالاستيلاء والاستعلاء وبذلهم غاية^(١) الجهد والطاقة في الترقى إلى منصب العُلا. ولذلك لما هم المخالفون بمصر^(٢) لطلب هذا الأمر ادّعوا أولاً لأنفسهم الاعتزاء إلى هذا النسب، علماً منهم بأن الخلق متطابقون على اعتقادهم لانحصار الإمامة فيهم. السادسة: سلامة حاسة السمع والبصر - إذ لا يتمكن الأعمى والأصم من تدبير نفسه، فكيف يتقلد عهدة العالم! ولذلك لم يستصلحوا لمنصب القضاء. وأضاف مصنفون إلى هذا اشتراط السلامة من البرص والجذام والزمانة وقطع الأطراف وسائر العيوب الفاحشة المنقّرة، وأنكره منكرون وقالوا لا حاجة إلى وجود السلامة من هذه الأمراض؛ فإن التكفل بأمور الخلق والقيام بمصالحهم لا تستدعيها، ولم يرد من الشارع توقيف وتعبد فيها. وليس من غرضنا بيان الصحيح من المذهبين، وإنما المقصود أن هذه الصفات الست غريزية لا يمكن اكتسابها، وهي بجملتها حاضرة حاصلة فلا تثور منها شبهة المعاندة. - أما الصفات الأربع المكتسبة، وهي النجدة والكفاية والعلم والورع. فقد اتفقوا على اعتبارها. ونحن نبين^(٣) وجود [١٧٣] القدر المشروط لصحة الإمامة في الإمام^(٤) المستظهر بالله أمير المؤمنين ثبت الله دولته، وأن إمامته على وفق الشرع، وأنه يجب على كل مفتٍ من علماء الدهر أن يُفتى على القطع بوجوب طاعته على الخلق ونفوذ أفضيته بالحق، وبصحة توليته للولاية، وتقليده للقضاة، وصرف^(٥) حقوق الله إليه ليصرفها إلى مصارفها ويوجهها إلى مظانها ومواقعها. وتتكلم في هذه الصفات الأربع على الترتيب.

(١) ق: عليه الجهد.

(٢) ق: المارقون لطلب هذا الأمر.

والمخالفون بمصر: أى الفاطميون. إذ ادعى مؤسس دولتهم أبو محمد عبيد الله بن محمد ابن عبد الله بن ميمون أنه من نسل الإمام على. قال أبو الفدا في تاريخه: «وقد اختلف العلماء في صحة نسبه فقال القائلون بإمامته إن نسبه صحيح ولم يرتابوا فيه، وذهب كثير من العلويين العالمين بالأنساب إلى موافقتهم أيضاً. وذهب آخرون إلى أن نسبهم مدخول ليس بصحيح. وبالغت طائفة منهم إلى أن جعلوا نسبهم في اليهود فقالوا: لم يكن اسم المهدي عبيد الله، بل كان اسمه سعيد بن أحمد بن عبد الله القداح ابن ميمون بن ديسان..» (تاريخ أبي الفدا ج ٢ ص ٦٧ - ٦٩٨، مطبعة استانبول سنة ١٢٨٦هـ).

(٣) نبين: ناقصة في ق.

(٤) ق: في أبي العباس المستظهر بالله أمير المؤمنين وأن إمامته...

(٥) ق: ويجواز صرف.

القول فى الصفة الأولى وهى النجدة، فنقول: مراد الأئمة بالنجدة ظهورُ الشوكة، وموفر العدة، والاستظهار بالجنود، وعقد الألوية^(١) والبنود، والاستمکان- بتضايف الأشياء والأتباع- من قمع البغاة والطغاة ومجاهدة الكفرة والعنّاة وتطفئة نائرة الفتق وحسم مواد المحن قبل أن يستظهر شررها وينتشر ضررها. هذا هو المراد بالنجدة، وهى حاصلة لهذه^(٢) الجهة المقدسة. فالشركة فى عصرنا هذا من أصناف الخلاقي للترك^(٣)، وقد أسعدهم الله تعالى بموالاته ومحبيه حتى إنهم^(٤) يتقربون إلى الله بنصرته وقمع أعداء دولته، ويتدينون باعتقاد خلافته وإمامته ووجوب طاعته، كما يندبنون بوجوب أوامر الله ويتصدق^(٥) رسله فى رسالته. فهذه نجدة لم يثبت مثلها لغيره، فكيف يتمارى^(٦) فى نجدته؟

فإن قيل: كيف تحصل نجدته بهم وأنا نراهم يتهمون^(٧) على مخالفة أوامره ونواهيه، ويتعدون الحدود المرسومة لهم فيه- وإنما تحصل الشوكة بمن يتردد تحت الطاعة على حسب الاستطاعة؛ وهؤلاء فى حركاتهم لا يترددون إلا خلف شهواتهم؛ وإذا هاج لهم غضب أو حركتهم شهوة أو أوغر صدورهم ضغينة [١٧٤] لم يبالوا بالاتباع ولم يعرفوا إلا الرجوع إلا ما جُبلوا عليه من طباع السباع- فكيف تقوم الشوكة بهم؟

قلنا: هذا سؤال فى غاية الركاقة، فإن الطاعة المشروطة فى حق الخلق لقيام شوكة الامام لا تزيد على الطاعة المشروطة على الأرقاء والعبيد فى حق ساداتهم، ولا على الطاعة المفروضة على المكلفين لله ورسوله. وأحوال العبيد فى طاعة سيدهم وأحوال العباد فى طاعة ربهم لا تنفك عن الانقسام إلى موافقة ومخالفة. فلما^(٨) انقسم المكلفون إلى المطيعين

(١) ب: الولاية؛ ق: الألوية- وقد صححها ج كما فى ق.

(٢) ق: بهذه.

(٣) ق: للتركى والتركانى.

(٤) إنهم: ناقصة فى ق.

(٥) ق: وتصدق رسول الله ﷺ. فهو نجده.

(٦) ق: يتمارى أو يشك فى نجدته فكيف وسيفه القاطع وحجره الدامغ من العصمة الراشدة والفرقة الطاهرة بالمغرب وهى الفرقة المجاهدة والمرابطة التى أسعدها الله بموالاته واعتقاد محبيه وإمامته. فهذا لا شك فى نجدته فإن قيل: <كيف> تحصل [فى المخطوط: يحصا] نجدته به ونحن نراهم يتهمون.

(٧) قد أهاج: يتملحون (١)- وهو خطأ.

(٨) ق: وربما.

والعصاة، ولم ينسلخوا به عن إهاب الإسلام، ولا انسَلُوا به عن ريقته ما داموا معتقدين أن الطاعة لله مفروضة وأن المخالفة محرمة ومكروهة- فهذا حال^(١) الجِدِّ في الطاعة لصاحب الأمر. فإنهم وإن خالفوا أمراً من الأوامر الواجبة الطاعة اعتقدوا المخالفة إساءةً والموافقة حسنةً، ولذلك تراهم لا يغيرون العقيدة عن الموالاة ولو قطعوا إرباً. وما من شخص يقدر مخالفته في أمر من الأمور إلا وهو يعينه إذا انتهى إلى العتبة الشريفة صفع على الأرض خاضعاً وعقر خده في التراب متواضعاً، ووقف وقوف أذل العبيد على بابه، وانتهص ماثلاً على رجله عند سماع خطابه. ولو نبغت نابغة في طرف من أطراف الأرض على معاداة هذه الدولة الزاهرة لم يكن فيهم أحدٌ إلا ويرى النضال دون حوزتها جهاداً في سبيل الله نازلاً منزلة جهاد الكفار. فأية طاعة في عالم الله تزيد على هذه الطاعة؛ وأية شوكة في الدنيا تقابل هذه الشوكة! (١٧٥) ولبت شعري لم لا يتذكر الباطنية عند إيراد هذا السؤال ما جرى لعلّ- عليه السلام!- من اضطراب الأحوال وتخلّف أشياعه عنه في القتال ومخالفتهم لاستصوابه في أكثر الأقوال والأفعال، حتى كان لا تفنك خطبة من خطبه عن شكائهم في الإعراض عنه والاستبداد برأيهم، حتى كان يقول^(٢) : «لا أرى لمن لا يطاع»؛ فإذا كانت تقوم شوكته باتباع الأكثر من أتباعه من انتصاب من انتصب لمخالفته- فكيف لا تقوم الشوكة في زماننا هذا، والحال على ما ذكرنا؟! فإن قيل: كان على- عليه السلام!- يتوكّل الأمر^(٣) بنفسه (+) وبيّاش الحروب ويتبرج للخلق ولا يحتجب عنهم- قلنا: ومن الذي شرط في الإمامة مباشرة الأمور وتعاطيها بنفسه؟! نعم، لا حرج عليه لو باشر بنفسه (+). فإذا استغنى بجنوده وأتباعه عن المقاساة للحرب بنفسه جاز لا الاقتصار على مجرد الرأي والتدبير إذا روجع في الأمور القريبة منه^(٤) ومن قطره، والتفويض إلى ذوي الرأي الموثوق ببصيرتهم في الأمور البعيدة عنه. وهذا الآن في عصرنا مستغنى عنه: فقد سخر الله رجال العالم وأبطالهم لموالاة هذه الحضرة وطاعتها حتى تبدّوا في أقطار الدنيا، كما نشاهد ونرى (+) فليس وراء هذه الشوكة أمرٌ يشترط وجوده لصحة الإمامة (+).- فإن قيل: وما بالكم تنظرون إلى هؤلاء ولا تنظرون إلى

(١) ق: وهذا مثال الجهد في الطاعة.

(٢) راجع «منهج البلاغة» من طبعة الحلبي بالقاهرة.

(٣) ق: الأمور. (+...+) ناقص في ق.

(٤) ب: عنه. (+...+) ناقص في ق.

جنود المخالفين، وهم أيضاً مستظهرون بشوكة على مخالفة هذه الشوكة؟- قلنا: مهما كانت الكثرة من هذا الجانب لم تقدر مخالفة المخالفين. أفتري لم لم ينظر الباطني إلى شوكة معاوية وعدته ومقاومته لعلّ بجنوده وأنصاره؛ فكيف لم يشترط في صحة الإمامة أن تصفو له جوانب الدنيا عن قذو [١٧٦] المخالفة، ولو شرط هذا في الإمامة لم تنتقد الإمامة لأحد قط من مبدأ الأمر إلى زماننا هذا. فقد اتضح أن المشروط من هذه الصفة موجود^(١) وزيادة.

القول في الصفة الثانية

وهي الكفاية

ومعناها التهدي لحق المصالح في معضلات الأمور، والإطلاع على المسلك المقتصد عند تعارض الشرور، كالعقل^(٢) الذي يميز الخير عن الشر وينصف^(٣) به الجمهور، وإنما العزيز^(٤) المعون عقل^(٥) يعرف خير الخيرين وشر الشريرين، وذلك أيضاً في الأمور العاجلة وهي هيئة قريبة؛ وإنما الملتبس عواقب الأمور المخطرة ولن يستقلّ بها إلا مسدّد للتوفيق من جهة الله تعالى. ونحن نقول: إن هذه الصفة حاصلة، فإن أسبابها متوافرة، فإنها مهما حصل من غريزة العقل وأنفك عن العتة والحبيل كان الوصول إلى درك عواقب الأمور بطريق الظنّ والحدس مبنياً^(٦) على ركنين: أحدهما الفكر والتدبير، وشرط الفطنة والذكاء، وهذه خصلة تميز فيها المتصور إمامته والمفروض طاعته عن النظراء بمزيد النفاذ والمضاء حتى صار أكابر العقلاء يتعجبون في معضلات الوقائع من رأيه الصائب وعقله الثاقب^(٧) وتفطنه للدقائق^(٨) يشدّ عن درك المحنكيين من ذوى التجارب، وهذه صفة غريزية، وهي من الله تحفة وهدية.

والركن الثاني الاستضاءة بخاطر ذوى البصائر واستطلاع رأى أولى التجارب على طريق المشاورة، وهي الخصلة التي أمر الله بها نبيه إذ قال^(٩): ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾. ثم شرط أن

(١) ب: موجودة (٢) ج، ب: والعقل.

(٣) الواو ناقصة في النسختين.

(٤) ق: العاجي (!)؛ ب: العزيز، ج: العزيز (واقترح إمكان: العزيز).

(٥) ق: عقلا. (٦) ج: مبنياً.

(٧) ج: ويفطنه. (٨) ب، ق: الدقائق.

(٩) سورة آل عمران آية ١٥٣. تخريج الآية خطأ.

يكون المستشار^(١) مميّزاً بين المراتب [١٧٧] عارفاً للمناصب معولاً على رأى من يوثق^(٢) بدهائه وكفايته ومضائه وصرامته^(٣) وشفقته وديانته. وهذا هو الركن الأعظم فى تدبير الأمور، فإن الاستبداد بالرأى، وإن كان من ذوى البصائر. مذمومٌ ومحدورٌ. وقد وفق^(٤) الله الإمام بتفويض مقاليد أمره إلى وزيره الذى لم يقطع ثوب الوزارة إلا على قدره^(٥) حتى استظهر بأرائه السديدة فى نوائب الزمان ومعضلات الحداث ومراعاة مصالح الخلق فى حفظ نظام^(*) الدين والملك، وهو الجامع للصفات التى شرطها الشرع والعقل فى المدير والمشير: من متانة الدين وتقاية الرأى وممارسة الخطوب ومقاساة الشدائد فى طوارق الأيام ورزانة العقل والعطف على الخلق والتلطف بالرعية. وبمجموع هذين الأمرين يُفهم مطلوب الكفاية، فإن مقصودها إقامة تناظم الأمور الدينية والدنيوية. وهذه قضية يُستدل على وجودها بمشاهدة الأحوال والأفعال. فلينظر المنصف كيف عالج معضلات الزمان بحسن رأيه، لما استأثر الله بروح الإمام المقتدى وأمتع كافة الخلق بالإمامة الزاهرة المستظهرية وقد وافق وفاته إحدائق العساكر بمدينة السلام وازدحام أصفاء الجند على حافتها، والزمان زمان الفترة، والدنيا طافحة بالمحن متموجة بالفتن، والسيوف مسلولة فى أقطار الأرض، والاضطراب عامٌ فى سائر البلاد لا يسكن فيها أوار الحرب، ولا تنفك عن الطعن والضرب؛ وامتدت أطماع الجند إلى الذخائر ففغروا أقواهم [١٧٨] نحو الخزائن، وكان يتداعى إلى تغيير الضمان وثور الأحقاد والضغائن. فلم يزل بدهائه وذكائه وحسن نظره ورأيه مراعيًا لنظام الأمر، متردداً بين اللطف والعنف حتى انعقدت البيعة وانتشرت الطاعة، وأذعن الرقاب واتسقت الأسباب وانطفأت الفتن الشائرة، وظلَّ ظلُّ الخلافة بحسن تدبيره وبرأى وزيره ممدوداً، وأصبح لواء النصر بحسن مساعيه معقوداً، وطريق الفساد بهيبته مسدوداً، وأضحت الرعايا فى رعايته وادعة؛ وصارت عين الحوادث بحسن كلاءته عن مدينة السلام هاجعة. فليت شعري هل تكسب^(٦)

(١) ق: المستشار أميناً مميّزاً بين المراتب.

(٢) ق: وثق. (٣) وصرامته: لم ترد فى ب.

(٤) قك وقد وفق أبو الإمام العباسى أمير المؤمنين أعزه الله بطاعته لتفويض مقاليد أمره إلى وزيره.

(٥) ق: قدره.

(*) من هنا حرم كبير فى نسخة فاس. ويستمر حتى منتصف صفحة ٢١٠ فى نسخة المتحف البريطانى أى مقدار ٢٣ صفحة من نسخة ب؛ (= هنا من هذه الصفحة حتى ص ٢١٧).

(٦) ب: تسكسب؛ وفى ج اقترح ما أثبتنا.

مثل هذه العظام إلا بكمال الكفاية ونباهة الحزم والهداية! وهل يستدل على كفاية الملوك بشيء سوى انتظام التدبير وحسن الرأي في اختيار المشير والوزير؟ فليس يعتبر في صحة الإمامة من صفة الكفاية إلا ما يسر الله سبحانه له أضعاف ذلك. فليقطع بوجود هذه الشريطة أيضاً مضمومة إلى سائر الشرائط.

القول في الصفة الثالثة

وهي الورع

وهذه هي أعز الصفات وأجلها وأولاها بالرعايات، وأجدرها. وهو وصف ذاتي لا يمكن استعارته ولا الوصول إلى تحصيله من جهة الغير؛ أما النجدة فتحصيلها من الغير لا محالة. والهداية وإن اعتمدت «على» غزارة العقل ففوائدها يمكن فيها الاستعارة بطريق المراجعة والاستشارة. والعلم أيضاً يمكنه تحصيله بالاستفتاء واستطلاع رأي العلماء. والورع هو الأساس والأصل، وعليه يدور الأمر كله [١٧٩]. ولا يغنى فيه ورع الغير وهو رأس المال ومصدر جملة الخصال. ولو اختل هذا - والعياذ بالله! - لم يبق مُعْتَصِم في تحقيق الإمامة. فالحمد لله الذي زين أحوال الإمام، الحق المنصور إمامته، بالورع والتقوى حتى أوفى فيه على الغاية القصوى فتميز بمتانة الدين وصفاء العقل واليقين في جماهير الخلفاء، حتى ظهر من أحواله، منذ تجمل صدر الخلافة بجماله، من إفاضة الخيرات والعطف على الرعايا وذوى الحاجات وقطع العمارات التي كانت العادة جارية بالمواظبة عليها - كل ذلك إضراباً عن عمارة الدنيا وإكباباً على ما ظهر من عمارة الدين - هذا مع ما ظهر من سيرته في خاصة حالته: من لبس الثياب الخشنة واجتناب الترفه والدعة، والمواظبة على العبادات، ومهاجرة الشهوات واللذات - استحقاقاً لزخارف الدنيا، وتوقياً من ورطات الهوى، والتفاتاً إلى حسن المآب في العقبى فهو على التحقيق الشاب الذي نشأ في عبادة الله - هذا كله في عنفوان السن وغرة من الشباب وبداية الأمر، يُنبّه العقلاء لما سينتهى إليه الحال إذا قارب سن الكمال:

إِن الْهَلَالَ إِذَا رَأَيْتُ نُمُوهُ أَيقنت أن سيصير بديراً كاملاً

والله تعالى يمدّه بأطول الأعمار وينشر أعلامه في أقاصى الديار.

فإن قال قائل: كيف تجاسرتم على دعوى التقوى والورع، ومن شرطه التجرد عن الأموال حتى لا يأخذ قيراطاً إلا من حله، ولا يدعه إلا في مظنة استحقاقه. وقد قال [١٨٠] رسول الله - ﷺ - «اتقوا النار ولو بشق تمرة». وليس يتم الورع بالمواظبة على الفرائض واجتناب الموبقات والكبائر، بل عماد هذا الأمر العدل واجتناب الظلم في طرفي الإعطاء والأخذ. فإن ادعيتهم حصول هذا الشرط نفرت القلوب عن التصديق؛ وإن اعترفتم باختلال الأمر فيه انخرم ما ادعيتهم من حصول الورع والتقوى - قلنا: هذا السؤال نكسر أولاً سورته، ثم ننبه على سر هذا منتهى الإنصاف فنقول: إن صدر الاعتراض عن باطن فلعله لو راجع صاحبه الذي يواليه واستقرى ما شاهده من هذه الأحوال فيه، افتضح^(١) أحد علماء العصر الذي يعتقدون خلو الزمان عن الإمام لفقد شرطه، فيقال له: هون على نفسك، فإن دعوى وجود هذا الشرط غير مستبعدة^(٢)، فإن الأموال المنصبة إلى الخزانة المعمورة أربعة أصناف: الصنف الأول ارتفاع المستغلات، وهي مأخوذة من أموال مورثة له. والصنف الثاني أموال الجزية، وهي من أطيب ما يؤخذ. والصنف الثالث: أموال التركات، ولم يُعهد منه قط إلى الآن الطمع في تركة يتعين لاستحقاقها وارث، ومن لا وارث له فتنصبه بيت المال - الصنف الرابع: أموال الخراج المأخوذة من أرض العراق. ومذهب الشافعي وطوائف من العلماء أن أرض العراق وقف - وهي من عبادان إلى الموصل طولاً، [١٨١] ومن القادسية إلى حلوان عرضاً - إنما وقفها عمر رضي الله عنه على المسلمين ليكون جميع خراجها منصباً إلى بيت المال ومصالح المسلمين فهذه هي الأموال المأخوذة، وأخذها جائر، ويبقى النظر في مصارفها. وهي مع اختلاف جهاتها تحويها أربع جهات، وفيها تنحصر مصالح الإسلام والمسلمين: الجهة الأولى المرتزقة من جند الإسلام، إذ لا بد من كفايتهم، وأكثرهم في هذا العصر مكفيون بثروتهم واستظهارهم، ومقتدرون على كفاية غيرهم؛ ومع ذلك فقد أمدهم الرأي الشريف النبوي في هذه الأيام مدة مقام العسكر بمدينة السلام بأموال استفرغ فيها الخزائن، وأفاض عليهم من ضروب التشريفات والإنعام ما يخلد ذكره على مكر الأيام والأعوام - الجهة الثانية: علماء الدين وفقهاء المسلمين القانمون بعلوم الشريعة، فإنهم حراس الدين بالدليل والبرهان، كما أن الجنود حراسه بالسيف والسنان وما من واحد منهم إلا وهو مكفى من جهته برسم وإدار، ومخصوص بإنعام وإيثار.

(١) ج: أفصح (وهو خطأ).

(٢) ج، ب: مستبعد.

والمستحق لهم أيضاً على بيت المال قدر الكفاية، وهو مبدول لكل من يتشبه بأهل العلم، فضلاً عما يتحلى بتحقيقه.

الجهة الثالثة: محاريج الخلق الذين قصرت بهم ضرورة الحال وطوارق الزمان على اكتساب قدر الكفاية. وليس ينتهى إليه الخبر فى حاجة إلا سداً، ولا يرتفع إليه قصد ذى فاقة إلا تداركها. ومواظبته على الصدقات فى نُوب متواليات فى السر والعلانية كافية لجميع الحاجات. [١٨٢] -.

الجهة الرابعة: المصالح العامة من عمارة الرباطات والقناطر والمساجد والمدارس، فيصرف لا محالة إلى هذه الجهة عند الحاجة قدر من بيت مال المسلمين. فلا ترى هذه المواضع فى أيامه إلا معمورة وملحوظة بالتعاهد من القوام بها والمتكلفين لها. وهذا وجه الدخل والخرج.

ونختم الكلام بما يقطع مادة الخصام وتبين فيه غاية الإنصاف فنقول: لا يظن أن نشترط فى الإمامة العصمة، فإن العلماء اختلفوا فى حصولها للأئمة، والأكثرون على أنهم لم يعصموا من الصفات. ولو اعتبرت العصمة من كل زلة لتعذرت الولايات وانعزلت القضاة. وبطلت الإمامة وكيف يحكم باشتراط التنقى من كل معصية والاستمرار على سمت التقوى من غير عدول، ومعلوم أن الجيالات متقاضية للذات، والطباع محرضة على نيل الشهوات، والتكاليف يتضمنها من العناء ما يتقاعد عن احتمالها الأقوياء، ووساوس الشيطان وهواجس النفس مستحثة^(١) على حب العالة واستحقار الأجلة، والمجيلة الإنسانية بالسوء أمارة، والتقى فى أرجوحة الهوى يغلب تارة ويعجز تارة؛ والشيطان ليس يفتر عن الوسوس، والزلات تكاد تجرى على الأنفاس - فكيف يتخلص البشر عن اقتحام محذور والتورط فيه محذور! ولذلك قال الشافعى - رحمته الله - فى شرط عدالة الشهادة: لا يعرف أحد^(٢) بمحض الطاعة حتى لا يتضمن معصية؛ ولا أحد بمحض المعصية حتى لا يقدم على طاعة، ولا يفنك أحد عن تخليط؛ ولكن من غلبت الطاعات فى حقه المعاصى، وكانت تسوؤه سيئته وتسره حسنته فهو مقبول الشهادة [١٨٣] ولنا نشترط فى عدالة القضاء إلا ما نشترطه فى الشهادة، ولا نشترط فى الإمامة إلا ما نشترطه فى القضاء. وهذا ذكرناه إذا لج ملاح أو

(١) ج: مسحة (١).

(٢) ب: أحداً.

أَلَحُّ مُلَحٌ ولازم اللدد فى تصوير أمر من الأمور لا يوافق ظاهر الشرع، وإرداته الطعن فى الإمامة والقدح فيها- عرف أن ذلك غير قاذح فى أصل الإمامة بحال من الأحوال.

القول فى الصفة الرابعة

وهى العلم

فإن قال قائل: اتفق رأى العلماء على أن الإمامة لا تتعقد إلا لمن يقال رتبة الاجتهاد والفتوى فى علوم الشرع، ولا يمكنكم دعوى وجود هذه الشريطة، ولو ادعيتهم أن ذلك لا يشترط كان انسلاخاً عن وفاق العلماء قاطبة. فما رأيكم فى هذه الصفة؟

قلنا: لو ذهب ذاهب إلى أن بلوغ درجة الاجتهاد لا يشترط فى الإمامة لم يكن فى كلامه إلا الإغتراب عن العلماء الماضين. وإلا فليس فيه ما يخالف مقتضى الدليل وسباق النظر. فإن الشروط التى تدعى للإمامة شرعاً لا بد من دليل يدل عليها. والدليل إما نص من صاحب الشرع، وإما النظر فى المصلحة التى طلبت الإمامة لها. ولم يرد النص من شرائط الإمامة فى شىء إلا فى النسب إذ قال: إن الأئمة من قريش. فأما ما عداه فإما أخذ من الضرورة والحاجة الماسة فى مقصود الإمامة إليها، فهذا كما شرطنا: العقل، والحرية، وسلامة الحواس، والهداية، والنجدة، والورع، فإن هذه الأمور لو قُدرَ عدمها لم ينتظم أمر الإمامة بحال من الأحوال. وليست رتبة الاجتهاد مما لا بد منه فى الإمامة ضرورة، بل الورع الداعى إلى مراجعة أهل العلم فيه كافٍ. فإذا كان المقصود ترتيب الإمامة على وفق الشرع فأى فرق بين أن يعرف حكم الشرع بنظره، أو يعرفه [١٨٤] باتباع أفضل أهل زمانه؟! وإذا جاز للمجتهد أن يعول على قول واحد، ويروى له حديثاً فيحكم به، إماماً كان أو قاضياً، فما المانع من أن يحكم بما يتفق عليه العلماء فى كل واقعة؟ وإن اختلف فيستع فيه قول الأفضل الأعلّم. ولم لا يكون مُكَمَّلاً بأفضل أهل الزمان مقصود العلم؛ كما كَمَلْ بأقوى أهل الزمان مقصود الشريعة، وبأدهى أهل الزمان وأكفاهم رأياً ونظراً مقصود الكفاية، فلا تزال دولته محفوفة بملك من الملوك قوى يمدّه بشوكته، وكافٍ من كفاة الزمان يتصدى لوزارته فيمده برأيه^(١) وهدايته، وعالم مقدم فى العلوم بفيض ما يلوح من قضايا الشرع فى كل واقعة^(٢)

(١) ب: برائته.

(٢) ج: التى.

إلى حضرته. هذا لو قال به قائل لكان مستمداً من قواطع الأدلة والبراهين التي يجوز استعمالها في مظان القطع واليقين، فكيف في مواقع الظن والتخمين! وأكثر مسائل الإمامة وأحكامها مسائل فقهية ظنية يحكم فيها بموجب الرأي الأغلب. وما ذكرته مسلك واضح فيه، ولكن لا أؤثر الإعزاز عن الماضين ولا الانحراف عن جادة الأئمة المنقرضين، فإن الانفراد بالرأي والانسلال عن موافقة الجماهير لا ينفك عن إثارة نفرة القلوب. لكني أستمح مسلكاً مقتبساً من كلام الأئمة المذكورين^(١) وأقول: اختلف الناس في أن أهل الاختيار لو عقدوا عقد البيعة للمفضول وأعرضوا عن الأفضل هل تنعقد الإمامة مع الاتفاق على أن تقديم الأفضل عند القدرة واجب متعين. ثم ذهب الأكثرون إلى أنها إذا عقدت للمفضول مع حضور الأفضل انعقدت ولم يجز خلعه [١٨٥] لسبب الأفضل. وأنا من هذا أنشئ وأقول: إن رددناها في مبدأ التولية بين مجتهد في علوم الشرع وبين متقاصر عنها فیتعين تقديم المجتهد لأن اتباع الناظر علم نفسه له مزية رتبة على اتباع علم غيره بالتقليد، والمزايا لا سبيل إلى إهمالها مع القدرة على مراعاتها. أمّا إذا انعقدت الإمامة بالبيعة أو تولية العهد لمنك عن رتبة الاجتهاد، وقامت له شوكة وأذنت له الرقاب، ومالت إليه القلوب: فإن خلا الزمان عن قرشي مجتهد يستجمع جميع الشروط وجب الاستمرار على الإمامة المعقودة إن قامت له الشوكة. وهذا حكم زماننا. وإن قدر- ضرباً للمثل- حضور قرشي مجتهد مستجمع للورع والكفاية وجميع شرائط الإمامة واحتاج المسلمون في خلع الأول إلى تعرض لإثارة فتن واضطراب أمور لم يجز لهم خلعه والاستبدال به، بل تجب عليهم الطاعة له والحكم بنفوذه ولايته وصحة إمامته، لأننا نعلم بأن العلم مزية روعيت في الإمامة تحسیناً للأمر وتحصیلاً لمزيد المصلحة في الاستقلال بالنظر والاستغناء عن التقليد؛ وإن الثمرة المطلوبة من الإمامة تطفئ الفتن الثائرة في تفرق الآراء المتنافرة. فكيف يستجيز العاقل تحريك الفتنة وتشويش نظام الأمور وتفويت أصل المصلحة في الحال تشوّفاً إلى مزيد دققة في الفرق بين النظر والتقليد! وعند هذا ينبغي أن يقيس الإنسان ما ينال الخلق بسبب عدول الإمام عن النظر إلى تقليد الأئمة بما ينام لو تعرضوا لخلعه واستبداله أو حكموا إمامته غير منعقدة. وإذا أحسن إيراد هذه المقالة علم أن التفاوت بين اتباع الشرع نظراً واتباعه تقليداً [١٨٦] قريب هين، وأنه لا يجوز أن تخرم بسببه قواعد الإمامة. - وهذا تقدير تسامحتنا به من وجهين: أحدهما

(١) ب: المذكورة- والتصحيح عن ج.

تقدير قرشي مجتهد مستجمع الصفات متصد لطلب الإمامة- وهذا لا وجود له في عصرنا. والثاني: تقدير اقتدار الخلق على الاستبدال بالإمام والتصرف فيه بالخلق والانتقال- وهذا محال في زماننا، إذ لو أجمع أهل الدهر وتآلبوا على أن يصرفوا الوجوه والقلوب عن الحضرة المقدسة المستطرية لم يجدوا إليها سبيلاً، فيتعين على كافة علماء العصر الفتوى بصحة هذه الإمامة وانعقادها بالشرع. ولكن بعد هذا شرطان: أحدهما أن لا يمضى كل قضية مشككة إلا بعد استنتاج^(١) قرائح العلماء والاستظهار بهم، وأن يختار لتقليده عند التباس الأمر واختلاف الكلمة أفضل أهل الزمان وأغزرهم علماً. وقلما تنفك مدينة السلام عن شخص يُعترف له بالتقدم في علم الشرع، فلا بد من تعرف الشرع في الوقائع منه لينوب ذلك عن الاجتهاد. - والثاني أن يسعى لتحصيل العلم وحياسة رتبة الاستقلال بعلوم الشرع، فإن الإمامة وإن كانت صحيحة منعقدة في الحال فخطاب الله تعالى قائم بإيجاب العلم وافتراس تحصيله. وإذا ساعدت القدرة عليه لم يكن للتواني فيه عذر، لاسيما والسن سن التحصيل، وريعان الشباب معين على الغرض، والقدر الواجب تحصيله شرعاً^(٢) - إذا صرف إليه المهمة الشريفة- حصل في قدر يسير من الزمان، ولا يليق تطلب غايات الكمال إلا بالحضرة المقدسة الشريفة النبوية المحفوفة بالعز والجلال.

وإذا اتضح في هذا الباب، بهذه البراهين اللاتحة أن مقتضى (١٨٧) أمر الله >أن< الإمام الحق المستظهر بالله هو المتعين لخلافة الله فما أجدر هذه النعمة أن تقابل بالشكر! وإنما الشكر بالعلم وبالععمل وبالمواظبة على ما أودعته في الباب الآخر من الكتاب؛ وعلى الجملة فشكر هذه النعمة ألا يرضى أمير المؤمنين أن يكون لله على وجه الأرض عبد أعبد وأشكر منه؛ كما أن الله تعالى لم يرض أن يكون له على وجه الأرض عبد أعز وأكرم من أمير المؤمنين. فهذا هو الشكر الموازي لهذه النعمة.

والله ولي التوفيق، بمنه ولطفه.

(١) ب: استنتاج.

(٢) ج: وإذا.

فى الوظائف الدينية التى بالمواظبة عليها يدوم استحقاق الإمامة

ومن فرائض الدين على أمير المؤمنين- زاده الله توفيقاً- المداومة على مطالعة هذا الباب والاستقصاء على تأمله وتصفحه ومطالبة النفس الكريمة حتى تستمر عليه. فإن ساعد التوفيق للمجاهدة فى الاقتدار على وظيفة من هذه الوظائف ولو فى سنة فهى السعادة القصوى. وهذه الوظائف بعضها علمية، وبعضها عملية. فتقدم العلمية، فإن العلم هو الأصل، والعمل فرع له، إذ العلوم لا حصر لها؛ ولكننا نذكر أربعة أمور هن: أمهات وأصول:

الأول: أن يعرف أن الإنسان فى هذا العالم لم خلق، وإلى أى مقصد وجه. ولأى مطلب رشح. وليس يخفى على ذى بصيرة أن هذه الدار ليست دار مقر، وإنما هى دار ممرة؛ والناس فيها على صورة المسافرين. ومبدأ سفرهم بطون أمهاتهم، والدار الآخرة^(١) مقصد سفرهم، وزمان الحياة مقدار المسافة، وسنوه منازل وشهوره فراسخه وأيامه أمياله، وأنفاسه خطاه، ويصار بهم عبر السفينة براكبها. [١٨٨] ولكل شخص عند الله عمر مقدر لا يزيد ولا ينقص. ولهذا قال عيسى- صلوات الله عليه وسلم!- الدنيا قنطرة فاعبروها ولا تعمروها. وقد دعى الخلق إلى لقاء الله فى دار السلام وسعادة الأبد، فقال الله تعالى^(٢): ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾. وهذا السفر لا يفضى إلى المقصد إلا بزيادة وهو التقوى؛ ولذلك قال تعالى^(٣): ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾. فمن لم يتزود فى دنياه لآخرته بالمواظبة على العبادة فسيرجع منه عند الموت ما اغتر من جسده وماله فيستحسر حيث لا يغنيه التحسر

(١) الآخرة فوق كلمة «الدار» مع الرمز ط.

(٢) سورة «يونس» آية ٢٥.

(٣) سورة «البقرة» آية ١٩٧.

ويقول^(١): ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بَيِّنَاتٍ رَيْنًا نَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾. ويقول^(٢): ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفْعَاءَ فَيُشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾. فحينئذ: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾^(٣). وهذا الإنسان من وجه آخر فى دنياه حارث، وعمله حرثه ودنياه مُحترثه، ووقت الموت وقت حصاده. ولذلك قال ﷺ: «الدنيا مزرعة الآخرة، وإنما البذر هو العمر، فمن انقضى عليه نفس من أنفاسه ولم يعبد الله فيه بطاعة فهو مغبون لضياح ذلك النفس فإنه لا يعود قط». ومثال الإنسان فى عمره مثال رجل كان يبيع الثلج وقت الصيف ولم تكن له بضاعة سواه، فكان ينادى ويقول: ارحموا من رأس ماله يذوب. فرأس مال الإنسان عمره الذى هو وقت طاعته. وإنه ليذوب على الدوام: فكلمًا زاد سنه [١٨٩] نقص بقية عمره. فزيادته نقصانه على التحقيق. ولذلك قال ﷺ: «من استوى يوماه فهو مغبون، ومن كان يومه شراً من أمسه فهو ملعون». فكل من صرف عمره إلى دنياه فقد خاب سعيه وضاع عمله كما قال تعالى^(٤): ﴿مَنْ كَانَ يَرْيِدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّا نُوفَ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ﴾ الآية؛ ومن عمل لآخرته فهو الذى أنجح سعيه كما قال تعالى^(٥): ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا﴾.

الوظيفة الثانية: أنه مهما عرف أن زاد السفر إلى الآخرة التقوى فليعلم أن التقوى محلها ومنبعها^(٦) القلب لقوله ﷺ: «التقوى ها هنا»- وأشار إلى صدره. وينبغى أن يكون الاجتهاد فى إصلاح القلب أولاً، إذ صلاح الجوارح تابع له، لقوله ﷺ: «إن فى بدن ابن آدم لبُضعة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهى القلب». وإصلاح القلب شرطه تقدم تطهيره عليه، وطهارته فى أن يطهر عن حب الدنيا لقوله- ﷺ: «حب الدنيا رأس كل خطيئة». وهذا هو الداء الذى أعجز الخلق. ومن ظن أنه يقدر على الجمع بين التمتع فى الدنيا والحرص على ترتيب أسبابها، وبين سعادة الآخرة فهو

(١) سورة «الأنعام» آية ٢٧.

(٢) سورة «الأعراف» آية ٥٣.

(٣) سورة «الأنعام» آية ٦- التخرىج خطأ.

(٤) سورة «هود» آية ١٥.

(٥) سورة «الإسراء» آية ١٩.

(٦) ب: ومنبعه.

مغرور؛ كمن يطمع في الجمع بين الماء والنار، لقول أمير المؤمنين عليه السلام: الدنيا والآخرة ضربان: مهما أرضيت إحدهما أسخطت الأخرى. نعم! لو كان الإنسان يشتغل بالدنيا لأجل الدين، لا لأجل شهوته، كمن يصرف عمره إلى تدبير [١٩٠] مصالح الخلق شفقةً عليهم، أو يصرف بعض أوقاته إلى كسب القوت، وتبئته في كسب القوت إلى أن يتقوى بتناوله على الطاعة والتقوى فهذا من عين الدين. وعلى هذا المنهاج جرى حرص الأنبياء والخلفاء الراشدين في أمور الدنيا. ومهما ثبت أن الزاد هو التقوى، وأن التقوى شرطها ^(١) خلو القلب عن حب الدنيا - فليكن المجهود في تخليته عن حبها، وطريقه أن يعرف الإنسان عيب الدنيا وأفتها، ويعرف شرف السعادة في الدار الآخرة وزينتها، ويعلم أن في مراعاة الدنيا الحقيرة قوت الآخرة الخطيرة، وأقل آفات الدنيا، وهي مستيقنة لكل عاقل وجاهل، أنها منقضية على القرب، وسعادة الآخرة لا آخر لها. هذا إذا سلمت الدنيا صافية عن الشوائب والأقذا ^(٢) خالية عن المؤذيات والمكدرات، وهيئات هيهات! فلم يسلم أحد في الدنيا من طول الأذى ومقاساة الشدائد. ومهما عرف تصرّف الدنيا وتأبد السعادة في العقبى فليتأمل أنه لو شغل إنسان بشخص واستهتر به وصار لا يطيق فراقه، وخير بين أن يجعل لقاءه ليلة واحدة وبين أن يصير عنه تلك الليلة مجاهداً نفسه ثم يُخلى بينه وبينه ألف ليلة - فكيف لا يسهل عليه الصبر ليلة واحدة لتوقع التلذذ بمشاهدته ألف ليلة! ولو استعجل تلك الليلة وعرض نفسه لعناء المفارقة ألف ليلة لعدّ سفيهاً خارجاً عن حزب العقلاء. فالدنيا معشوقة كلّفنا الصبر عنها مدة يسيرة، ووعدنا أضعاف هذه اللذات مدة لا آخر لها. وترك الألف بالواحد ليس من العقل، واختيار الألف على الواحد المعجل ليس بمتعذر [١٩١] على العاقل. وعند هذا لا ينبغي أن يقيس الإنسان أقصى مدة مقامه في الدنيا وهي مائة سنة مثلاً، ومدة مقامه في الآخرة ولا آخر لها. بل لو طلبنا مثلاً لطول مدة الأبد لعجزنا عنه. إلا أن نقول: لو قدرنا الدنيا كلها إلى منتهى السموات مملئة بالذرة، وقدرنا طائرًا يأخذ بمنقاره في كل ألف سنة حبة واحدة فلا يزال يعود حتى لا يبقى من الذرة حبة واحدة فتنتقض هذه المدة وقد بقي من الذرة أضعافها. فكيف لا يقدر العاقل - إذا حقّق على نفسه هذا الأمر - على أن يستحقّر الدنيا ويتجرّد لله تعالى! هذا لو قد قدر بقاء العمر مائة سنة، وقدرت

(١) ب: شرطه.

(٢) ب: الامدا.

الدنيا صافية عن الأقداء؛ فكيف والموت بالمرصاد في كل لحظة، والدنيا غير صافية من ضروب التعب والعناء؛ وهذا أمر ينبغي أن يطول التأمل فيه حتى يترسخ في القلب، ومنه تنبعث التقوى. وما لم يظهر للإنسان حقارة الدنيا لا يتصور منه أن يسعى للدار الآخرة. وينبغي أن يستعان على معرفة ذلك بالاعتبار بمن سلف من أبناء الدنيا كيف تبعوا فيها ثم ارتحلوا عنها بغير طائل؛ ولم تصحبهم إلا الحسرة والندامة. ولقد صدق من قال من الشعراء حيث قال:

أشد الغم عندي في سرور تيقن عنه صاحبه انتقالا

وهذه حال لذات الدنيا.

الوظيفة الثالثة: أن معنى خلافة الله على الخلق إصلاح الخلق، ولن يقدر على إصلاح أهل الدنيا من لا يقدر على إصلاح أهل بلده؛ ولن يقدر على إصلاح أهل البلد من لا يقدر على إصلاح أهل منزله؛ ولا يقدر على إصلاح أهل منزله من لا يقدر على إصلاح نفسه؛ ومن لا [١٩٢] يقدر على إصلاح نفسه فينبغي أن تقع البداية بإصلاح القلب وسياسة النفس؛ ومن لم يصلح نفسه وطمع في إصلاح غيره كان مغروراً كما قال الله تعالى^(١): ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾. وفي الحديث أن الله تعالى قال لعيسى بن مريم: «عِظْ نَفْسَكَ، فَإِنْ اتَّعَظَتْ فِعِظْ النَّاسَ، وَإِلَّا فَاسْتَحْيِ مَنِيَّ». ومثال من عجز عن إصلاح نفسه وطمع في إصلاح غيره مثال الأعمى إذا أراد أن يهدي العميان، وذلك لا يستتب^(٢) له قط، وإنما يقدر على إصلاح النفس بمعرفة النفس؛ ومثل معرفة الإنسان في بدنه كمثال وال في بلده، وجوارحه وحواسه وأطرافه بمنزلة صنّاع وعملة، والشرع له كمشير ناصح ووزير مدبر؛ والشهوة فيه كعبد سوء جالب للميرة والطعام، والعصب له كصاحب شرطة، والعبد الجالب لسيرة خبيث ماكر يتمثل للإنسان بصورة الناصح، وفي نصحه دبيب العقرب، فهو يعارض الوزير في تدبيره، ولا يغفل ساعة من منازعته ومعارضته؛ فكان الوالي في مملكته متى استشار في تدبيراته وزيره دون هذا العبد السوء الخبيث، وأدب صاحب شرطته وجعله مؤتمراً لوزيره، وسلطه على هذا العبد الخبيث وأتباعه حتى يكون هذا العبد مسوساً لا سانساً،

(١) سورة «البقرة» آية ٤٤.

(٢) ج: سنسب.

ومدبراً لا مدبراً - استقام أمر بلده. وكذا النفس. متى استعانت في تدبيراتها بالشرع والعقل، وسلطته على الشهوة، واستتب أمرها؛ وإلا فسدت واتبعت الهوى ولذات الدنيا، كما قال الله تعالى^(١): ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىَّ﴾ الآية؛ وقال تعالى^(٢): ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾؛ وقال^(٣): ﴿أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ﴾ [١٩٣] وقال تعالى^(٤) في مدح من عصاها: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىَّ﴾ الآية. وعلى الجملة فنيغى أن يكون العبد طول عمره في مجاهدة غضبه وشهوته، ومتشمرًا لمخالفتها كما يتشمر لمخالفة أعدائه فإنهما عدوان كما قال ﷺ: «أعدى عدو نفسك التي بين جنبيك» - ومثال من اشتغل بالتلذذ عند الشهوات، والانتقام عند الغضب مثل رجل فارس صياد له فرس وكلب غفل عن صيده، واشتغل بتعهّد فرسه وطعمة كلبه وضيق فيه جميع وقته؛ فإن شهوة الإنسان كفرسه، وغضبه ككلبه. فإن كان الفارس حاذقاً والفرس مروصاً والكلب مؤدباً ومعلماً فهو قمين بإدراك حاجته من الصيد. ومتى كان الفارس أحمق وفرسه جموحاً أو حروناً وكلبه عقوراً فلا فرسه ينبعث تحتة منقاداً، ولا كلبه يسترسل بإشارته مطيعاً، فهو قمين أن يعطب، فضلاً أن يدرك ما طلب. ومهما جاهد الإنسان فيها هواه فله ثلاثة أحوال: الأول: أن يغلبه الهوى فيتبعه ويعرض عن الشرع كما قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾؛ الثاني: أن يغالبه فيقهره مرةً ويقهره «الهوى» أخرى، فله أجر المجاهدين، وهو المراد بقوله ﷺ: «جاهدوا هواكم كما تجاهدوا أعداءكم»؛ الثالث: أن يغلب هواه ككثير من الأنبياء وصفوة الأولياء، لقوله ﷺ: «ما من أحدٍ إلا وله شيطان، وإن الله قد أعاننى على شيطاني حتى ملكته». وعلى الجملة فالشيطان يتسلط على الإنسان بحسب وجود الهوى فيه. وإنما مثلت الشهوة بالفرس والغضب بالكلب لأنه لولاهما لما تصورت العبادة المؤدية إلى سعادة الآخرة. فإن الإنسان يحتاج في عبادته إلى بدنه [١٩٤] ولا قيام إلا بالقوت، ولا يقدر على الاقتيات إلا بشهوة، وهو محتاج إلى أن يحرس نفسه عن الهلكات بدفعها؛ ولا يدفع المؤذى إلا بداعية الغضب، فكأنهما خادمان لبقاء البدن؛ والبدن مرگب النفس، وبواسطتهما يصل

(١) سورة «ص» آية ٢٦.

(٢) سورة «الجاثية» آية ٢٣.

(٣) سورة الأعراف آية ١٧٦.

(٤) سورة «النازعات» آية ٤٠.

الوظيفة الرابعة: أن يعرف أن الإنسان مركب من صفات ملكية وصفات بهيمية، فهو حيران بين الملك والبهيمة. فمشابته للملك بالعلم والعبادة والعفة والعدالة والصفات المحمودة؛ ومشابته للبهائم بالشهوة والغضب والحقد والصفات المذمومة. فمن صرف همته إلى العلم والعمل والعبادة فخليق أن يلحق بالملائكة فيسمى ملكاً وربانياً كما قال تعالى^(١): ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾. ومن صرف همته إلى إتباع الشهوات واللذات البدنية يأكل كما تأكل البهائم فخليق أن يلحق بالبهائم فيصير إمناً غمراً كتور، وإمناً شراً كخنزير، وإمناً ضرعاً ككلب أو حقوداً كجمل أو متكبراً كنمر أو ذا روغان ونفاق كثعلب، أو يجمع ذلك فيصير كشیطان مريد. وعلى ذلك دلّ قوله تعالى^(٢): ﴿وَجَعَلْ مِنْهُمْ الْفَرْدَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ﴾، وقال^(٣): ﴿كَأَلَا نُعَاذُ بِلُ هُمْ أَضَلُّ﴾، وقال^(٤): ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾. - وهذه الصفات الذميمة تجتمع في الأدمى في هذا العالم وهو في صورة الإنسان، فتكون الصفة باطنة والصورة ظاهرة؛ وفي الآخرة تتحد الصور والصفات، فيصور كل شخص بصفته التي كانت غالبية عليه في حياته: فمن غلب عليه الشر، حُشِرَ في صورة خنزير، ومن غلب عليه الغضب حشر في صورة سبع، ومن غلب عليه الحمق حشر في صورة حمار، ومن غلب عليه التكبر حشر في صورة نمر - وهكذا جميع الصفات. ومن غلب عليه العلم [١٩٥] والعمل واستولى بهما على هذه الصفات حشر في صورة الملائكة ﴿وَالصَّادِقِينَ وَالشَّاهِدِينَ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾^(٥).

وهذه الوظائف التي ذكرناها علمية يجب التأمل فيها حتى تتمثل في القلب فتكون نُصَبَ العين في كل لحظة. وإنما تترسخ هذه العلوم في النفس إذا أُنْجِدَ بالعمل كما سنذكره في الوظائف العملية بعد.

(١) سورة «يوسف» آية ٣١.

(٢) سورة «المائدة» آية ٦٠.

(٣) سورة «الفرقان» آية ٤٤.

(٤) سورة «الأنفال» آية ٢٢.

(٥) سورة «النساء» آية ٦٩.

القول فى الوظائف العلمية

وهى كثيرة، أولاها- وهى من الأمور الكلية-: أن كل من تولى عملاً على المسلمين فينبغى أن يحكم نفسه فى كل قضية يبرمها؛ فما لا يرتضيه لنفسه لا يرتضيه لغيره. فالمؤمنون كنفس واحدة. فقد روى عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ سَرَّ أَنْ يَزْحَجَ عَنِ النَّارِ وَيَدْخُلَ الْجَنَّةَ فَلْيَدْرِكْهُ مَوْتُهُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ؛ وَلَيَأْتِ إِلَى النَّاسِ الَّذِي يَحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ». وروى أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من أصبح وهمه غير الله تعالى فليس من الله فى شئ»؛ ومن أصبح لا يهتم بالمسلمين فليس من المسلمين».

ومنها: أن يكون والى الأمر متعظشاً إلى نصيحة العلماء ومتبجحاً بها إذا سمعها، وشاكراً عليها، فقد روى أن أبا عبيدة ومعاذاً كتباً إلى عمر- رضى الله عنهم: «أما بعد! فإننا عهدناك وشأن نفسك لك مهم؛ وأصبحت وقد وليت بأمر هذه الأمة: أسودها وأحمرها، يجلس بين يديك الشريف والوضيع، والصدىق العود؛ ولكل حصن من العدل. فانظر كيف أنت عند ذلك يا عمر! وإنا نحدرك مما حذرت الأمم قبلك: يوم تعنو فيه الوجوه وتحجب فيه القلوب، وتقطع فيه الحجة لعز ملك قهرهم جبروتهم والحق داخرون له ينتظرون قضاءه ويخافون عقابه. وإنه ذكر لنا أنه سيأتى على الناس زمان يكون إخوان العلانية أعداء السريرة. فإننا نعوذ بالله أن ينزل كتابنا من قبلك سوى المنزل [١٩٦] الذى نزل من قلوبنا. وإذا كتبنا إليك نصيحة والسلام! فكاتبهما بجوابه، وذكر فى آخر ما كتب: «إنكما كتبتما إلى نصيحة فتعهدانى منكما بكتاب. فإنى لا غنى بى عنكما. والسلام عليكما!».

ومنها: ألا يستحققر الوالى انتظار أرباب الحاجات، ووقوفهم بالباب فى لحظة واحدة؛ فإن الاهتمام بأمر المسلمين أهم له، وأعوذ عليه مما هو متشاغل به من نوافل العبادات، فضلاً عن اتباع الشهوات. فقد روى أن عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - جلس يوماً للناس. فلما انتصف النهار ضجر ومَلَّ. فقال للناس: مكانكم حتى أعود إليكم فدخل يستريح ساعة. فجاء ابنه عبد الملك فاستأذن فدخل عليه فقال: يا أمير المؤمنين!! ما سبب دخولك؟ قال: «أردت أن أستريح ساعة». فقال: «أأمنت أن يأتيك الموت ورعيتك على الباب ينتظرونك وأنت محتجب عنهم! فقال عمر: «صدقت»، فقام من ساعته وخرج إلى الناس.

ومنها: أن يترك الوالى للأمر الترفه والتلذذ بالشهوات فى المأكولات والملبوسات. فقد

روى أن عمر - رضي الله عنه - كتب إلى سلمان الفارسي يستزيه. فلما قدم عليه سلمان تلقاه في أصحابه فالتزمه وضمه إليه وصار إلى المدينة. فلما خلا به عمر قال له: يا أخى! هل بلغك منى ما تكرهه؟ فقال: لا. قال: عزمْتُ عليك إن كان بلغك منى ما تكرهه إلا أخبرتنى. فقال: لولا ما عزمْتُ على، أولاً ما أخبرتك: بلغني أنك تجمع بين السمن واللحم على مائدتك؛ وبلغني أن لك حلتين: حلة تلبسها مع أهلك، وحلة تخرج فيها إلى الناس. فقال عمر: هل بلغك غير هذا؟ فقال: لا. فقال: أما هذان فقد كفيتهما فلا أعود إليهما.

ومنها: [١٩٧] أن يعلم والى الأمر أن العبادة تيسر للولاء ما لا يتيسر لأحاد الرعايا، فلتغتنم الولاية لتعبد الله بها، وذلك بالتواضع والعدل والنصح للمسلمين والشفقة عليهم. فقد روى عن أبي بكر رضي الله عنه وهو على المنبر قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: الوالى العدل المتواضع ظل الله ورمحه فى أرضه فمن نصحه فى نفسه وفى عباد الله حشره الله تعالى فى وقدة يوم لا ظل إلا ظله؛ وفى غشيه فى نفسه وفى عباد الله خذله الله تعالى يوم القيامة. ويرفع للوالى العدل المتواضع فى كل يوم وليلة عمل ستين صديقاً كلهم عبُد مجتهد فى نفسه». فهذه رتبة عظيمة لا تسلم فى كل عصر إلا لواحد. وإنما تنال هذه الرتبة بالعدل والتواضع. وقد روى أبو سعيد الخدرى عن رسول الله ﷺ أنه قال: «سبعة يظلهم الله يوم القيامة يوم لا ظل إلا ظله: إمام عادل؛ وشاب نشأ فى عبادة الله؛ ورجل قلبه متعلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود إليه؛ ورجلان تحابا فى الله فاجتمعا على ذلك وتفرقا عليه؛ ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه؛ ورجل دعت امرأته ذات حسب وجمال إلى نفسها فقال: إني أخاف الله رب العالمين، ورجل تصدق بصدقة وأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه» - فهذه سبع لا يتصور اجتماعها إلا فى أمير المؤمنين. وإنما يقدر غيره من الخلق على أحادها دون مجموعها. فليجتهد فى نيل رتبة لم تدخر إلا له، ولن يقوم بها سواه. فقد روى أيضاً أبو سعيد الخدرى أنه قال: «إن أحب العباد إلى الله تعالى وأقربهم منه مجلساً: إمام عادل؛ وإن أبغض الناس إلى الله وأشدّهم عذاباً يوم القيامة إمام جائر». وقد روى أبو هرير عن النبي ﷺ [١٩٨] قال^(١): «ثلاثة لا يرد الله لهم دعوة: الإمام العادل، والصائم حتى (١) رواه أحمد بن حنبل فى «مسنده» والترمذى وابن ماجه عن أبى هريرة وقال الترمذى: حسن. ويرد برواية أخرى هكذا: «ثلاثة لا ترد دعوتهم: الإمام العادل، والصائم حتى يظفر، ودعوة المظلوم يرفعها الله تعالى فوق الغمام وتفتح لها أبواب السماء، ويقول الرب تبارك وتعالى: وعزّيتى لأنصرك ولو بعد حين» («السراج المنير» ج ٢ ص ١٨٢، القاهرة سنة ١٢٩٣).

يفطر، والمظلوم؛ يقول الله تعالى: وعزتي وجلالي وارتفاعي فوق عرشي لأنتصرنَّ لك ولو بعد حين». وقد روى عبد الله بن مسعود أنه قال ﷺ: «عدل ساعة خير من عبادة سنة. وإنما قامت السموات والأرض بالعدل». وقد روى عن ابن عباس أنه ﷺ قال: والذي نفس محمد بيده إن الوالي العدل ليرفع الله له كل يوم مثل عمل رعيته، وصلواته في اليوم تعدل تسعين ألف صلاة». وروى ابن عباس أيضاً أنه ﷺ - قال: «الإسلام والسلطان أخوان توأمان لا يصلح أحدهما إلا بصاحبه: «فالإسلام أس والسلطان حارس. فصلا أس له منهدم، وما لا حارس له ضائع» - وقد روى أنس أنه ﷺ - قال: «ما من أحد أفضل منزلة عند الله من إمام إن قال صدق، وإن حكم عدل، وإن استرحم رحم؛» والقصد من رواية هذه الأخبار التنبيه على عظم قدر الإمامة وأنها إذا تربت بالعدل كانت أعلى العبادات. وإنما يعرف العدل من الظلم بالشرع. فليكن دين الله وشرع رسول الله ﷺ - هو المقزع والمرجع في كل ورد وصدر. وتفصيل العدل مما يطول ولعل الوظائف التي تأتي يشتمل عليه طرف منها.

ومنها: أن يكون الرفق في جميع الأمور أغلب من الغلظة، وأن يوصل كل مستحق إلى حقه. فقد روت عائشة - رضي الله عنها - عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أيسا والد ولي فلاناً ورفق به رفق به يوم القيامة».. وروت عائشة أيضاً أنه قال ﷺ: «اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم فارفق به، ولمن شفق عليهم فأشفق عليهم». هذا دعاء رسول الله [١٩٩] ﷺ وإنه يستجاب لا محالة. وقد روى عن زيد بن ثابت أنه قال عند النبي ﷺ: «نعم الشيء الإمارة لمن أخذها بحقها وحلها؛ وبئس الشيء الإمارة لمن أخذها بغير حقها فتكون حسرة عليه يوم القيامة». وكل أمير عدل عن الشرع في أحكامه فقد أخذ إمارة بغير حقها.

وروى أبو هريرة - رضي الله عنه - أنه قال: «إن بنى إسرائيل كان يسوسهم الأنبياء عليهم السلام فكلما هلك نبي قام نبي مكانه، وإنه لا نبي بعدى، وإنه يكون بعدى خلفه». قيل: «يا رسول الله! ما تأمرنا فيهم؟» قال: «اعطوهم حقهم، واسألوا الله تعالى حقكم، فإن الله تعالى سائلهم عما استرعاهم هو» - قد حكى أن هشام بن عبد الملك قال لأبي حازم وكان من مشايخ الدين «كيف النجاة من هذا الأمر» يعني من الإمارة. قال: «ألا تأخذ الدرهم إلا من حله، ولا تضعه إلا في حقه». قال: «ومن يطيق ذلك؟» قال: «من طلب الجنة وهرب من النار».

ومنها: أن يكون أهم المقاصد عنده تحصيل مرضاة الخلق ومحبتهم بطريق يوافق الشرع

ولا يخالفه. فقد روى عوف بن مالك عنه عليه السلام أنه قال: «إن خيار أئمتكم الذين تحبونهم وتصلون عليهم ويصلون عليكم. وشر أئمتكم الذين يُبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم»^(١) ويلعنونكم». قيل: يا رسول الله! أفلا ننايذهم؟ قال: «لا، ما أقاموا فيكم الصلاة؛ إلا من ولى عليه والٍ فرأه يأتي شيئاً من معاصي الله تعالى فليكره ما أتى من معاصي الله تعالى، ولا ينزع يداً عن طاعة الله». وقد روى عبد الله بن عمر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «الخليفة على الناس السمع والطاعة ما استرحموا فرحموا، وحكموا، فعدلوا، وعاهدوا فوفوا. ومن لم يفعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين».

ومنها: [٢٠٠] أن يعلم أن رضا الخلق لا يحسن تحصيله إلا في موافقة الشرع، وأن طاعة الإمام لا تجب على الخلق إلا إذا دعاهم إلى موافقة الشرع كما روى عن محمد بن عيسى أنه قال: «إني لأعلم قبيلتين تُعبدان من دون الله». قالوا: من هم؟ قال: «بنو هاشم وبنو أمية. أما والله ما نصبوهم لسجدوا لهم ولا ليصلوا لهم، ولكن أطاعوهم واتبعوهم على ما أمدهم. والطاعة عبادة» - وقد روى ابن عباس أنه عليه السلام قال: «لا تُسَخِّطَنَّ الله برضا أحدٍ من خلقه، ولا تُقَرِّبُوا إلى أحدٍ من الخلق يتباعِدُ من الله. إن الله تعالى ليس بينه وبين أحدٍ من خلقه قرابة يعظمهم بها ولا يصرف عن أحدٍ شراً إلا بطاعته واتباع مرضاته واجتناب سخطه؛ وإن الله تعالى يعصم من أطاعه ولا يعصم من عصاه ولا يجد الهارب منه مهرباً» - وقد روى عمر بن الحكم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سريةً وأمر عليهم رجلاً من أصحابه. فأمر ذلك الرجل عبد الله بن حذافة وكان ذا دعابة. فأوقد ناراً وقال: أَلَسْتُمْ سامعين مطيعين لأمركم؟ قالوا: بلى. قال: عَزَمْتُ عليكم إلا وقعتُم فيها. ثم قال: إنما كنت ألعب معكم. فبلى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «مَنْ أَمَرَكُم من الأمراء بشيء من معصية الله فلا تطيعوه» - وقد روى عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - أنه صعد المنبر بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبعة أيام، فحمد الله وأثنى عليه وصلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال: «أيها الناس! إنكم وليتموني أمركم ولست بخيركم. فإن أحسنتم فأعينوني، وإن ضعفتُ أو عدلت عن الحق فقوموني، ولا تخافوا في الله أحداً. إن أكيس الكيس التقى، وإن أحمق الحمق للفقور. ثم إنى أخبركم أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم - وهو يقول في الغار: إن الصدق أمانة، وإن الكذب

(١) ب: ويلعنوهم ويلعنونهم.

خيانة. ألا أن الضعيف منكم القوى عندنا حتى يُعطى الحق غير متمتع ولا مقهور [٢٠١] والقوى هو الضعيف عندنا حتى نأخذ منه الحق طائعاً أو كارهاً». ثم قال: «أطيعونا ما أطيعنا الله ورسوله؛ فإذا عصينا الله ورسوله فلا طاعة لنا عليكم. فقوموا إلى صلاتكم، رحمكم الله». - وقد روى عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة أنه قال: انتهيت إلى عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - وهو جالس في ظل الكعبة، والناس حوله مجتمعون فسمعتهم يقول: قام رسول الله ﷺ - فقال: «إنه لم يكن شيء إلا كان حقاً على الله أن يدل أمته على ما يعلمه خيراً لهم، وينذرهم ما يعلمه شراً لهم. وإن أمتكم هذه جعلت عاقبتها في أولها وإلى آخرها، سيصيبهم بلاء وأمور يتكرونها وتجيئ سنة» ألفين فيقول المؤمن: هذه هذه؛ ثم تنكشف فمن سره منكم أن يرحل عن النار ويدخل الجنة فلتدركه موته وهو يؤمن بالله واليوم الآخر، وليأت إلى الناس ما يحب أن يؤتى إليه: ومن تابع إماماً وأعطاه صفة قلبه وثمرة فؤاده فليعطه ما استطاع». فقلت: أناشدك الله، أنت سمعته من رسول الله؟ قال: سمعت أذنائي ووعي قلبي. فقلت: هذا ابن عمك يأمرنا أن نأكل أموالنا بيننا بالباطل وأن نقبل أنفسنا. فقال: قال الله تعالى: «لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل» الآية؛ قال: فجمع يديه فوضعهما على جبهته ثم نكس رأسه فقال: أطيعه في طاعة الله، وأعصيه في معصية الله. فهذه الأحاديث يثبت أن الطاعة واجبة للأئمة، ولكن في طاعة الله لا في معصيته.

ومنها أن يعرف أن خطر الإمامة عظيم، كما أن فوائدها في الدنيا والآخرة عظيمة؛ وأنها إن روعيت على وجهها ففي سعادة، وإن لم تُراع على وجهها فهي شقاوة ليس فوقها شقاوة. فقد روى ابن عباس - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه أقبل وفي البيت رجال [٢٠٢] من قريش. فأخذ بعضهم الباب ثم قال: «الأئمة من قريش ما قاموا فيكم بثلاث: ما إن استرحموا رحموا، وإن حكموا عدلوا، وإن قالوا أوفوا، ومن لم يفعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين. لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً» - الصرف النافلة، والعدل الفريضة. وهذا قول رسول الله - ﷺ . وما أعظم الخطر في أمر ينتهي إلى ألا يقبل بسببه فريضة ولا نافلة. وقد روى أيضاً أنه ﷺ قال: «من حكم بين اثنين فجار وظلم فلعنة الله على الظالمين». - وقد روى أبو هريرة أنه ﷺ قال: «ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة: الإمام الكذاب، والشيخ الزاني، والعائل المزهو..» - وروي الحسن عن رسول الله ﷺ أنه قال: «يفتح عليكم مشارق الأرض ومغاريها. عمالها كلهم في النار إلا من اتقى الله وأدى

الأمانة». وقد روى عن الحسن أنه قال: عاد عبيد الله بن الحسن معقلاً في مرضه الذي قبض فيه. فقال له معقل: إني محدثك بحديث سمعته من رسول الله ﷺ يقول: «ما من عبد يستتر عنه الله تعالى رعية يموت يوم يموت غاشياً لرعيته إلا حرم الله تعالى عليه الجنة» - وروى زياد بن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ وَكَى مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئاً وَلَمْ يَحْطِهِمْ بِالنَّصِيحَةِ كَمَا يَحُوطُ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». وقد حكى عن سفيان الثوري أنه عاتب رجلاً من إخوانه قد كان هم أن يتلبس بشيء من أمر الولاية فقال: يا أبا عبد الله! إن عليّ عيالاً. فقال له: لأنّ تجعل في عنقك مخلاة تسأل على الأبواب خير لك من أن تدخل في شيء من أمور الناس. وقد روى معقل بن يسار عنه ﷺ أنه قال: «رجلان من أمتي لا تنالهما شفاعتي: إمام ظلوم غشوم، وغالٍ في الدين مارق منه». وروى أبو سعيد الخدري أنه قال: «أشد الناس عذاباً يوم القيامة إمام جائر». [٢٠٣] وروى عن النبي - ﷺ - أنه قال: «خمس غضب الله تعالى عليهم. إن شاء أمضى غضبه عليهم في الدنيا، وإلا فما أواهم في الآخرة النار: أمير قوم يطيعونه فلا يسوى بين الضعيف والقوى ويتكلم بالهوى؛ ورجل لا يأمر أهله وولده بطاعة الله ولا يعلمهم أمور دينهم ولا يبالي ما أخذوا من دنياهم وما تركوا؛ ورجل استأجر أجيراً فيستعمله ولا يوفيه أجره؛ ورجل ظلم امرأة مهرها». - وقد روى أن عمر بن الخطاب خرج في جنازة ليصلي عليها. فلما وضعت فإذا برجل قد سبق إلى الصلاة. ثم لما وضع الرجل في قبره تقدم الرجل فوضع يده على التراب وقال: «اللهم إن تعذبه فربما عصاك، وإن ترحمه فإنه فقير إلى رحمتك؛ طوبى لك إن لم تكن أميراً أو عريقاً أو كاتباً أو شرطياً أو جابياً. قال: ثم ذهب الرجل فلم يُقدّر عليه. فأخبر عمر به فقال: لعله الخطر ﷺ. وروى عن مالك بن دينار أنه قال: قرأت في بعض الكتب: «ما من مظلوم دعا بقلب محترق إلا لم تنته دعوته حتى تصعد بين يدي الله. فتنزل العقوبة على من ظلمه، أو استطاع أن يأخذ له فلم يأخذ له». - وروى أبو هريرة أنه ﷺ قال: «ويلٌ للأمرء! ويلٌ للعرفاء! ويلٌ للأمناء! لستم بين قوم يوم القيامة أن ذوابهم كانت معلقة بالثرى يتدلون بين السماء والأرض وأنهم لم يَلَوْا عملاً». وروى (١) أبو بريدة عنه ﷺ أنه قال: «لا يؤمر رجل على عشيرة فما فوقهم إلا جيء به يوم القيامة مغلولاً يده إلى عنقه. فإن كان محسناً فكُف عنه غلّه؛ وإن كان مسيئاً زيد غلا إلى غلّه».

(١) ب: بن بريدة.

وهذا الخطر ثابت في أن يفرق الأمير بين نفسه وبين رعيته في الترفه بالمباحات. فقد روى أن رسول الله ﷺ جلس يوم بدر في الظل. فنزل جبريل فقال: «يا محمد! أنت في الظل وأصحابك في الشمس!» [٢٠٤] وروى عن عمر -رضي الله عنه- أنه قال: «ويلٌ لديان أهل الأرض من ديان أهل السماء، يوم يلقونه، إلا من أمر بالعدل وقضى بالحق ولم يقض بهوى ولا قرابة ولا رهبة ولا رغبة، ولكن جعل كتاب الله مرآة بين عينيه». - وأقل الأمور حاجة الإمام إلى تخويف بحكم السياسة. وقد روى ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «يؤتى بالولاء يوم القيامة فيقول الرب تعالى: أنتم كنتم رضاء غنمي وخزان أرضي، فيقول لهم: ما حملكم على أن جلدتم فوق ما أمرتم؟ فيقول: أي رب! غضبت لك. فيقول: أينبغي لك أن تكون أشد غضباً مني؟ ويقول للآخر: ما حملكم على أن جلدت دون ما أمرت؟ فيقول: أي رب؟ رحمته. فيقول: أينبغي لك أن تكون أرحم مني؟- خذوا المقصر عن أمري والزائد على أمري فسدوا بهما أركان جهنم». - وبهذا الحديث يتبين أنه لا ينبغي أن نفرغ إلا إلى الشرع، وأنه لا شيء أهم للأئمة من معرفة أحكام الشرع. - وروى عن حذيفة أنه قال: ما أنا بمُشْنٍ على والٍ خيراً: عاد لهم وجائزهم. فقليل له. لم؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يؤتى بالولاء يوم القيامة عادلهم وجائزهم فيوقفون على الصراط، فيوحى الله تعالى إلى الصراط فيزحف بهم زحفة لا يبقى جانر في حكمه ولا مرتش في قضائه ولا مُمَكِّن سمعه لأحد الخصمين ما لم يمكن للآخر إلا زالت قدماء سبعين عاماً في جهنم». وروى أن داود عليه السلام كان يخرج مُتَنَكِّراً يطوف في الآفاق يسأل عن سيرة داود فيهم، فتعرض له جبريل -عليه السلام- على صورة آدمي، فسأله عن سيرته، فقال جبريل: نعم الرجل داود، ونعم السيرة سيرته [٢٠٥] غير أنه يأكل من بيت مال المسلمين ولا يأكل من كد يده. فرجع باكياً متضرعاً إلى محرابه يسأل ربه تعالى أن يعلمه صنعة يأكل منها، فعلمه صنعة الدروع وألان له الحديد، فذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ﴾^(١) الآية.

هذا خطر الإمامة، وفيها أحاديث كثيرة يطول إحصاؤها. وهذا القدر كاف للبصير المعتبر. وعلى الجملة فيكفي من معرفة خطرها سيرة عمر رضي الله عنه. فإنه كان يتجسس ويتعسس ليلاً ليعرف أحوال الناس وكان يقول: لو تركت حربه على ضفة الفرات لم يظلا بالهنا فأنا المسئول عنها يوم القيامة. ومع ذلك فقد روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال:

(١) سورة الأنبياء «آية ٨٠».

«دعوتُ الله تعالى اثنتى عشرة سنة: اللهم أرني عمر بن الخطاب في منامي. فرأيتُه بعد اثنتى عشرة سنة كأنما اغتسل واشتمل بالإزار. فقلت: يا أمير المؤمنين! كيف وجدت الله تعالى؟ قا: يا أبا عبد الله! كم منذ فارقتكم؟ قلتُ: منذ اثنتى عشرة سنة. قال: كنتُ في الحساب إلى الآن. ولقد كادت تزل سريرتي لولا أني وجدتُ رباً رحيماً». - فهذه حال عمر، ولم يملك من الدنيا سوى درّة، فليعتبر به.

وقد حُكي عن بزدجرد بن شهريار، آخر ملوك العجم أنه بعث رسولا إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأمره أن ينظر في سمائله. فلما دخل المدينة قال: أين ملككم؟ قالوا: ليس لنا ملكا؛ لنا أمير خرج براً. فخرج الرجل في أثره فوجده نائماً في الشمس ودرته تحت رأسه وقد عرق جنبه حتى ابتلت منه الأرض. فلما رآه على حالته قال: «عدلت فأمنت فتمت؛ وصاحبنا جار فخاف فسهر. أشهد أن الدين دينكم؛ ولولا أني رسولٌ لاسلمت. وسأعود بإذن الله تعالى».

ومنها أن يكون الوالي متعظشاً إلى نصيحة علماء الدين ومتعظاً بمواعظ الخلفاء الراشدين ومتصفحاً في مواظ مشايخ الدين للأمراء المنقرضين. ونحن نورد الآن بعض تلك المواعظ: فإنه قد روي أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري: «[٢٠٦] أما بعد فإن أسعد الرعاة عند الله من سعدت به رعيته؛ وإن أشقى الرعاة عند الله من شقيت به رعيته. وإياك أن ترتع فترتع عمالك فيكون مثلك عند الله مثل بهيمة نظرت إلى خضرة من الأرض فترتع فيها تبتغي في ذلك السمن، وإنما حتفها في سمنها». وإنما قال ذلك لأن الوالي مأخوذٌ بظلم عماله وظلم جميع حواشيه، فكل ذلك في جريدته وينسب إليه. وقد روي أنه أنزل في التوراة على موسى عليه السلام أنه ليس على الإمام من ظلم العامل وجوره ما لم يبلغ ذلك من ظلمه وجوره؛ فإذا بلغه فأقره شركه في ظلمه وجوره. وقد روي أن شقيق^(١) البلخي دخل على هارون الرشيد فقال له: أنت شقيق الزاهد؟ فقال له: أما شقيق فنعم، وأما الزاهد فيقال له: فقال له: عظمي؛ فقال له: «إن الله تعالى أنزلك منزلة الصديق وهو يطلب منك الصدق. كما تطلبه منه؛ وأنزلك منزلة الفاروق. وهو يطلب منك الفرق بين الحق والباطل كما تطلبه منه، وأنزلك منزلة ذي النورين^(٢) وهو يطلب منك الحياء والكرامة كما تطلبه منه؛

(١) شقيق البلخي الصوفي الشهير، شيخ خراسان، توفي في غزوة أبي على سنة ١٩٤هـ - راجع «طبقات الشعراء» ج ١ ص ٨٤، القاهرة بولاق سنة ١٢٨٦.

(٢) ذو النورين: عثمان بن عفان.

وأنزلك منزلة على بن أبي طالب وهو يطلب منك العلم كما تطلبه منه». ثم سكت. فقال له: زدني! قال: «نعم! إن الله تعالى داراً سماها جهنم وجعلك ثواباً لها؛ وأعطاك بيت مال المسلمين وسيفاً قاطعاً وسوطاً موجعاً؛ وأمرك أن ترد الخلق عن هذه الدار بهذه الثلاث: فمن أتاك من أهل الحاجة فأعطه من هذا البيت؛ ومن تقدم على نهى الله فأوجعه بهذا السوط؛ ومن قتل نفساً بغير حق فاقتله بهذا السيف بأمر وليّ المقتول. فإنك إن لم تفعل ذلك فأنت السابق والخلق تابع لك إلى النار». قال: زدني! قال: «نعم! أنت العين، والعمال والأنهار: [٢٠٧] إن صفت العين لم يصّر كدر الأنهار؛ وإن كدرت العين لم يبرج صفاً الأنهار». وقد حكى أن هارون الرشيد قصد الفضيل^(١) بن عياض ليلاً مع العباس في داره، فلما وصل إلى بابيه سمع قراءته وهو يقرأ: «وَأَمَّ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ»^(٢) فقال هارون للعباس: «إن انتفعنا بشيء فهذا». فمدق العباس الباب وقال: أجب أمير المؤمنين. قال: وما يعمل عندي أمير المؤمنين؟ فقال: أجب إمامك. ففتح الباب وأطفأ سراجيه وجلس في وسط البيت في الظلمة، فجعل هارون يطوف حتى وقعت عليه يده فقال: آه من يد ما أليها إن نجت من عذاب الله يوم القيامة! فجلس وقال: «يا أمير المؤمنين! استعبد لجواب الله تعالى يوم القيامة فإنك تحتاج أن تتقدم مع كل مسلم ومسلمة ومؤمن ومؤمنة». فجعل هارون يبكي. فقال العباس: اسكت فقد قتلت أمير المؤمنين. فقال: يا همام تقتله أنت وأصحابك وتقول لي أنت قتلته؟! فقال هارون: ما سمك همام إلا وجعلني فرعون. فقال له هارون: هذا مهر والدتي ألف دينار تقبلها مني. فقال: يا أمير المؤمنين! لا جزاك الله إلا جزاءك، أقول لك ردّها على من أخذتها منه، وتقول لي: خذها أنت؟! «فقام وخرج». - وقد حكى عن محمد بن كعب القرظي^(٣) أنه قال له عمر بن عبد العزيز: صف لي العدل! فقال: يا أمير المؤمنين! كن

(١) أبو علي الفضيل بن عياض التميمي المروزي، زاهد وأحد العلماء الأعلام، حدث عنه الشافعي وبخى القطان وغيرهما. ولد بسمرقند وقدم الكوفة شاباً ثم جاور بمكة إلى أن مات سنة ١٨٧هـ - راجع عنه: «شذرات الذهب» لابن العماد ج ١ ص ٣١٦ - ٣١٨: «وتذكرة الحفاظ» للذهبي ج ١ ص ٢٤٥ الترجمة رقم ٢٣٢، طبع حيدر آباد سنة ١٩٥٥م.

(٢) سورة «الجاثية» آية ٢١.

(٣) محمد بن كعب القرظي، الكوفي المولد والنشأ، ثم عاش في مكة؛ روى عن كبار الصحابة؛ ويقال إنه ولد في حياة النبي؛ وقال عنه الذهبي إنه كان كبير القدر، ثقة، موصوفاً بالعلم والصلاح والورع.

لصغير المسلمين أباً، وللكبير منهم ابناً، وللمثل أخاً؛ وعاقب كل واحدٍ منهم بقدر ذنبه على قدر جسمه؛ وإياك أن تضرب بغضبك سوطاً واحداً فتدخل النار. - وقد حكى عن الحسن^(١) أنه كتب إلى عمر بن عبد العزيز: أما بعد! فإن الهول الأعظم ومقطعات الأمور كلهن أمامك، لم تقطع منهن شيئاً فلذلك فاعدد^(٢) [٢٠٨] ومن شرّها فاهرب. والسلام عليك! - وقد حكى أن بعض الزهاد دخل على بعض الخلفاء فقال له: عظمي! فقال له: «يا أمير المؤمنين! كنت أسافر الصين فقدمتها مدة وقد أصيب ملكها بسمعه، فبكى بكاءً شديداً وقال: أما إنني لست أبكى على البليّة النازلة ولكني أبكى لمظلومٍ على الباب يصرخ فلا يؤذن له ولا أسمع صوته؛ ولكني إن ذهب سمعي فإن بصرى لم يذهب. نادوا في الناس: لا بليس أحدٌ ثوباً أحمر الا متظلم. ثم كان يركب الفيل في نهاره حتى يرى حمرة بياض المظلومين. فهذا يا أمير المؤمنين مُشرك بالله تعالى غلبت عليه رأفته ورحمته على المشركين وانت تؤمن بالله تعالى من أهل بيت نبيه ﷺ، كيف لا تغلب وأفتك بالمؤمنين! - وحكى أيضاً أن سليمان بن عبد الملك قدم المدينة وهو يريد مكة. فأقام بها أياماً. فأرشد إلى أبي حازم^(٣) فدعاه. فلما دخل عليه قال له سليمان: «يا أبا حازم! كيف القدوم على الله تعالى غداً؟ قال: «يا أمير المؤمنين! أما المحسن فكالغائب يقدم على أهله؛ وأما المسئ فكالآبق يقدم على مولاه!» فبكى سليمان وقال: ليت شعري ما لى عند الله غداً. قال أبو حازم: «اعرض عملك على كتاب الله تعالى حيث يقول: إن الأبرار لفي نعيم، وإن الفجار لفي جحيم». قال سليمان: فأين رحمة الله؟ قال: «قريب من المحسنين». ثم قال سليمان: يا أبا حازم! أى عباد الله أكرم؟ قال: «أهل المروءة والتقوى». قال: أى الأعمال أفضل؟ قال: «أداء الفرائض مع اجتناب المحارم». قال: فأى الدعاء أسمع؟ قال: «دعاء المحسن إليه للمحسنين». [٢٠٩] قال: فأى الصدقة أزكى قال: «صدقة على السائل الناس، وجهد المقل ليس فيها من» = توفي في سنة ١٠٨هـ، وقبل في سنة ١١٧هـ- راجع عنه «شذرات الذهب» ج ١ ص ١٣٦.

(١) المقصود هو الحسن البصري، إمام أهل البصرة ولد سنة ٢١هـ، وتوفي سنة ١١٠هـ- راجع «شذرات الذهب» ج ١ ص ١٣٦-١٣٩.

(٢) أبو حازم سلمة بن دينار المخزومي المدني الأعرج، «عالم المدينة وزاهدها وواعظها؛ سمع سهل بن سعد وطائفة. وكان أشقر فارسياً، وأمه رومية؛ وولاه لبنى مخزوم. قال ابن خزيمة: ثقة، لم يكن في زمانه مثله. له حكم ومواعظ» («شذرات الذهب» ج ١ ص ٢٠٨) توفي سنة ١٤٠هـ «وقال عنه عبد الرحمن بن زين بن أسلم: ما رأيت أحداً الحكمة أقرب إلى فيه من أبي حازم» («تذكرة الحفاظ» للذهبي ج ١ الترجمة رقم ١١٩ ص ١٣٣؛ طبع حيدر. آباد سنة ١٩٥٥م).

ولا أذى». قال: فأى القول أعدل؟ قال: «قول الحق عند من يخاف ويرجو». قال: فأى المؤمنين أكيس؟ قال: رجل عمل بطاعة الله تعالى وذكر الناس عليها». قال: فأى المؤمنين أفسق؟ قال: «رجل أخطأ فى هدى أحبه وهو ظالم باع آخرته بدنياه غيره». قال سليمان: فما تقول فيما نحن فيه؟ فقال: «يا أمير المؤمنين! أو تعفيني؟» قال لا: ولكن نصيحة تلقيناها إلى. قال: «يا أمير المؤمنين! إن أباءك قهروا الناس بالسيف وأخذوا هذا الملك عنوة من غير مشورة المسلمين ولا رضا أحد. حتى قتلوا، وقد قتلوا قتلة عظيمة. وقد ارتحلوا. فلو شعرت ما قالوا وما قيل لهم!» فقال له رجل من جلسائه: يش ما قلت! قال أبو حازم: «إن الله تعالى أخذ الميثاق على العلماء ليبينته للناس ولا يكتُمونه». فقال: كيف لنا أن نصلح هذا الفساد؟ فقال: «أن تأخذه من حله، وتضعه فى حقه». فقال: ادع لى! قال أبو حازم: «اللهم إن كان سليمان وليك فيسره لخير الدنيا والآخرة؛ وإن كان عدوك فخذ بناصيته إلى ما تحب وترضى». فقال سليمان: أوصنى! قال: «أوصيك وأوجز: عظم ربك، ونزهة أن يراك حيث نهاك، أو يفقدك حيث أمرك» - وقد حكى عن أبي قلابة^(١) أنه دخل على عمر بن عبد العزيز فقال له: يا أبا قلابة! عظمى! فقال: «يا أمير المؤمنين! إنه لم يبق من لدن آدم - عليه السلام - إلى يومنا هذا خليفة غيرك». قال له: زدنى! قال: «أنت أول خليفة يموت». قال: زدنى! قال إذا كان الله معك فمن تخاف؛ وإذا كان عليك فمن ترجو! قال: حسبي! - وحكى عن سليمان بن عبد الملك أنه تفكر يوماً فقال: كيف تكون حالى وقد ترفهت فى هذه الدنيا؟ فأرسل إلى أبي حازم وقال: تبعث إلى بذلك الذى تفطر عليه بالعشاء. فأنفذ [٢١٠] إليه شيئاً من النخالة المقلية. قال: أبل هذا الماء فأفطر به فهو طعامى، فبكى سليمان وعمل ذلك فى قلبه وصام ثلاثة أيام ما ذاق شيئاً حتى فرغ بطنه من مأكولاته. ثم أفطر فى اليوم الثالث بتلك النخالة. فقصى أن قارب أهله تلك الليلة فولد له عبد العزيز بن سليمان، ومن عبد العزيز عمر فهو واحد زمانه، وذلك من بركة تلك النية الصادقة. - وحكى أنه قيل لعمر بن عبد العزيز: ما كان بدء توبتك؟ قال: أردت ضرب غلام فقال لى^(*): يا عصرا! اذكر ليلة

(١) أبو قلابة الجرمي: «عبد الله بن زيد البصرى الإمام: طلب للقضاء فهرب، ونزل الشام فنزل بداريا، وكان رأساً فى العلم والعمل. سمع من سمرة وجماعة. ومناظرته مع علماء عصره فى القسامة بحضرة عمر بن عبد العزيز - مشهورة فى الصحيح» («شذرات الذهب» ج ١ ص ١٢٦)؛ وتوفى فى سنة ١٠٤ هـ وقيل فى سنة ١٠٧ هـ، وقال ابن معين سنة ست أو سبع. راجع عنه أيضاً «تذكرة الحفاظ» للذهبي ج ١ ص ٩٤ الترجمة رقم ٨٥؛ طبع حيدر آباد سنة ١٩٥٥ م.

(*) إلى هنا ينتهى الحرم فى نسخة القرويين بفاس.

صحبته^(١) يوم القيامة- وحكى أن زاهداً كتب إلى عمر بن عبد العزيز وقال في كتابه: اعتصم بالله يا عمر اعتصم الغريق بما ينجه من الغرق؛ وليكن دعاؤك دعاء المنقطع المشرف على الهلكة، فإنك قد أصبحت عظيم الحاجة شديد الإشراف على المعاطب.- وقد حكى عن هارون الرشيد أنه قال للفضيل^(٢) : عظمى! قال: بلغنى أن عمر ابن عبد العزيز شكى إليه بعض عماله. فكتب إليه: «يا أخى! اذكر سهر أهل النار في النار مع خلود الأبد بعد النعيم والظلال، فإن ذلك يطرد بك إلى ربك نائماً ويقظان^(٣). وإياك أن يتصرف بك من عند الله فتكون^(٤)» آخر العهد منقطع الرجاء». فلما قرأ الكتاب قدم على عمر فقال له^(٥): ما أقدمك؟ قال: «خلع قلبي كتابك، لا وليت ولاية حتى ألقى الله تعالى»^(٦).- وقد حكى عن إبراهيم بن عبد الله الخراساني^(٧) أنه قال: حجبت مع أبي سنة حج الرشيد، فإذا نحن بالرشيد «وهو» واقف حاسر حافٍ على الحصباء^(٨)، وقد رفع يديه وهو يرتعد ويبكى ويقول: «يا رب! أنت أنت، وأنا أنا؛ أنا العواد إلى الذنب وأنت العواد إلى المغفرة»^(٩) اغفر لي^(١٠)؛ فقال لي: يا بُنى! انظر إلى جبار الأرض كيف^(١١) يتضرع إلى جبار السماء!-^(١٢) وحكى [٢١١] أنه دخل رجلٌ على عبد الملك بن مروان وكان يوصف بحسن العقل والأدب. فقال له: عظمى! فقال: «يا أمير المؤمنين! إن للناس في القيامة جولة لا ينجو من غصص مرارتها ومعاينة الردى فيها إلا من أرضى الله بسخط نفسه». قال: فبكى عبد الملك ابن مروان^(١٤)، ثم قال: «لا جرم لأجعلن^(١٥)» هذه الكلمات مثلاً نُصَّبَ عيني ما عشتُ أبداً^(١٦) - وحكى عن عمر بن عبد العزيز أنه قال لأبي حازم: «عظمى! قال:

(١) ب: صحته.

(٢) ب: للفضل- والمقصود للفضيل بن عياض.

(٣) ب: نفصاما. (٤) فتكون بياض في ق.

(٥) ق: عمر قال إنما قدمت قال لقد خلع.

(٦) ق: الله عز وجل. (٧) الخراسان: غير واضحة في ق.

(٨) ق: الحصى. (٩) أنا: مرتين في ق.

(١٠) ق: بالمغفرة. (١١) اغفر لي: ناقصة في ق.

(١٢) كيف: ناقصة في ق. (١٣) ق: وقد حكى.

(١٤) ابن مروان: ناقصة في ق. (١٥) ب: اجعل.

(١٦) أبداً: ناقصة في ب.

«اضطجع^(١) ثم اجعل الموت عند رأسك، ثم انظر ما تحب أن يكون فيك تلك الساعة فخذ به الآن؛ وما تكره أن يكون فيك تلك الساعة فدعه الآن، فلعل الساعة قريبة». - وحكى أن أعرابياً دخل على سليمان بن عبد الملك، فقال له^(٢) : تكلم يا أعرابي! فقال: « يا أمير المؤمنين! إننى لأكلمك بكلام فاحتمله؛ وإن كرهته فإني وراءه ما تحب إن قبلته^(٣) فقال: يا أعرابي! إنا لنجود بسعة^(٤) الاحتمال على ما نرجو^(٥) نصحه ونأمن غشه. فقال الأعرابي: ^(٦) إنه قد تكلفك رجال أساءوا الاختيار لأنفسهم فابتاعوا ديناهم بدينهم، ورضاك بسخط ربهم؛ خافوك في الله، ولم يخافوا الله فيك؛ حربٌ للآخرة، سلمٌ للدنيا. فلا تأمنهم على ما امتحنك الله عليه. فإنهم لن يأثروا في الأمانة تضيقاً وفي الأمة خسفاً وعسفاً؛ وأنت مسئول^(٧) عما اجتروا وليسوا بمسئولين عما اجتاحت؛ فلا تصلح^(٨) ديناهم بفساد آخرتك فإن أعظم الناس^(٩) غيباً من باع آخرته بدنيا غيره. فقال سليمان: أمّا أنك يا أعرابي قد سللت لسانك وهو أقطع من سيفك! قال: أجل! يا أمير المؤمنين! ولكن عليك، لا لك. - وقد حكى أن صالح بن بشير^(١٠) دخل على المهدي وجلس معه على الفراش، فقال له المهدي عطني! قال: «أليس قد جلس هذا المجلس أبوك وعمك قبلك؟» قال: نعم! قال: «فكانت لهم أعمالٌ ترجو لهم بها النجاة من الله تعالى؟» قال: نعم! قال: «وأعمال تخاف عليهم بها الهلكة؟» قال: نعم. قال: فانظر ما رجوت لهم^(١١) فأته وما خفت^(١٢) عليهم فاجتنبه! قال: قد أبلغت وأوجزت. - وقد حكى أن أبا بكر^(١٣) دخل على معاوية فقال: اتق الله يا

(١) ب: اضطجع.

(٢) ق: له سليمان بن عبد الملك.

(٣) ب: قال.

(٤) ق: بالاحتمال.

(٥) ق: من لا نرجو نصحه ولا تأمن غشه.

(٦) ق: فقال: يا أمير المؤمنين إنه..

(٧) ق: المسئول.

(٨) ق: ليس.

(٩) غيباً: ناقصة في ق.

(١٠) صالح بن بشير المري، واعظ البصرة؛ روى عن الحسن البصري وجماعة. توفي سنة ١٧٢ هـ أو ١٧٦ هـ -

راجع «شذرات الذهب» ج ١ ص ٢٨٩.

(١١) ق: لهم فيه.

(١٢) ق: عليهم فيه.

(١٣) لعل المقصود عبد الرحمن بن أبي بكر، أول من ولد بالبصرة، وقد توفي سنة ١٠١ هـ - وفي ق: أبا بكر - وهو تحريف قطعاً.

معاوية! واعلم أنك في [٢١٢] كل يوم يخرج عنك، وفي كل ليلة تأتي عليك لا تزداد من الدنيا إلا بُعْداً، ومن الآخرة إلا قرباً، وعلى أثرك طالب لا تفوته، وقد نصب لك عِلْمٌ لا تجوزه. فما أسرع ما^(١) يبلغ العلم، وما أقرب ما يلحق بك الطالب! وإنا وما نحن فيه زائل، والذي^(٢) نحن صائرون إليه باق: إن خيراً فخير، وإن شراً فشر.

ومنها: أن تكون العادة الغالبة على وإلى الأمر العفو والحلم وحسن الخلق وكظم الغيظ مع القدرة. فقد حكى أنه حمل إلى أبي جعفر رجل قد جنى جناية فأمر بقتله. فقال المبارك^(٣) بن فضالة وكان حاضراً: يا أمير المؤمنين! ألا أحدثك حديثاً سمعته من الحسن؟ قال: وما هو؟ قال: سمعت الحسن - رحمه الله - يقول: «إذا كان يوم القيامة جمع الناس في صعيد واحد فيقوم منادى ينادي: من له عند الله يدٌ فليقم. فلا يقوم إلا من عفا». فقال: خذوا عنه. - وحكى عن عيسى ابن مريم - عليه السلام - أنه قال ليحيى بن زكريا - عليه السلام -: إذا قيل لك ما فيك فأحدث لله شكراً. وإذا قيل ما ليس فيك فأحدث لله شكراً أعظم منه. إذ تيسرت لك حسنة لم يكن لك فيها عمل. - وروى أبو هريرة أنه - عليه السلام - قال: «ليس الشديد الصُّرعة»^(٤) إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب. - وحكى أن رجلاً أتى إلى رسول الله - عليه السلام - فقال: يا رسول الله! إن خادمي يسئ ويظلم - أفأضربه؟ قال: تعفو عنه كل يوم سبعين مرة. - وروى عن علي بن أبي طالب - عليه السلام - عن رسول الله - عليه السلام - أنه قال: «ألا أدلك على خير»^(٥) أخلاق الأولين والآخرين؟ قال: قلت: بلى يا رسول الله! قال: «تعطى من حرمك، وتعفو عمن ظلمك، وتصل من قطعك». وروى عن عمر بن الخطاب - عليه السلام - أنه قال: (١) ق: يدرك.

(٢) ق: وفي الذي نحن فيه باق - وهو تحريف ونقص.

(٣) المبارك بن فضالة البصري، مولى قريش؛ محدث روى عن الحسن البصري ويكره الزنى وطائفة؛ وكان من كبار المحدثين والنسابة. توفي سنة ١٦٤هـ - راجع «شذرات الذهب» لابن العماد ج ١ ص ٢٥٩ - ص ٢٦٠، و «تذكرة الحفاظ» الذهبي ج ١ ص ٢٠٠ الترجمة رقم ١٩٣، طبع حيدر آباد سنة ١٩٥٥م.

(٤) ق: قال لي الشديد - وفيه تحريف.

(٥) الصرعة (كهمة): من يصرخ الناس كثيراً.

(٦) ق: علي بن أبي طالب - وفيه تحريف شديد ونقص.

(٧) من المعروفين بهذا الاسم: «عمر بن عبيد الطنافسي» روى عن زيادة بن علاقة والكبار، وثقة وأحمد وابن معين «شذرات الذهب» ج ١ ص ٣٠٨.

« ثلاث من كن فيه استكمل الإيمان: إذا غضب لم يخرجه غضبه إلى الباطل، وإذا رضى لم يخرجه رضاه عن الحق؛ وإذا قدر لم يأخذ ما ليس له. » - وقد روى عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قال: « لا يغررك خلق امرئ حتى يغضب^(١) [٢١٣] ولا دينه حتى يطمع فانظر على أى جنبيه يقع. » - وقد روى عن علي بن الحسين - رضى الله عنهما - أنه خرج من المسجد فلقبه رجل فسبّه. فثارت إليه العبيد والموالي، فقال علي بن الحسين: « مهلاً عن الرجل^(٢) ». ثم أقبل عليه وقال: « ما ستر عنك من أمرنا الكثير! ألك حاجة تعينك عليها؟ » فاستحيا الرجل ورجع إلى نفسه. فألقى إليه خميصه^(٣) كانت عليه، وأمر له بألف درهم. فكان الرجل بعد ذلك يقول: أشهد أنك من أولاد الرسل - وقد روى عنه أيضاً أنه دعا مملوكاً له مرتين فلم يجبه. ثم أجابه في الثالثة. فقال له: أما سمعت صوتي؟ قال: بلى! قال: فما بالك^(٤) لم تجبني؟ قال: أمتك. قال: الحمد لله الذي جعل مملوكي بحيث يأمنني. - وقد حكى أنه جاء غلاماً لأبى ذر بشاة له قد كسر رجلها، فقال له أبو ذر: من كسر رجل هذه الشاة؟ قال: أنا. قال: ولم فعلت ذلك؟ قال: عمداً لأغضبك فتضربني فتأثم. قال أبو ذر: « لأغيظن من حضك^(٥) على غيظي » - فأعتقه. - وروى عنه أنه شتمه رجل فقال: يا هذا! إن بيني وبين الجنة عقبة، فإن أنا جزتها فوالله ما أبالي بقولك، وإن قصرت دونها فأنا أهل مما قلت^(٦). وروى ابن عباس عن رسول الله ﷺ أنه قال: « ثلاث من لم تكن فيه واحدة منهن فلا يُعتدّن بشيء من عمله: من لم تكن فيه^(٧) تقوى تحجزه عن معاصي الله، أو حلم^(٨) يكفه عن السفه، أو خلق يعيش به في الناس؛ وثلاث من كان فيه واحدة منهن زوج من الحور العين: رجل أوتقن على أمانة خفية شهية فأداها من مخافة الله تعالى، ورجل عفا عن قاتله، ورجل قرأ: قل هو الله أحد في دبر كل صلاة؛ وثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة. ومن أكن

(١) العبارة محمقة في ق.

(٢) ق: على الرسل.

(٣) الخميصة: ثوب أسود أو أحمر له أعلام؛ وفي الحديث: « جئت إليه وعليه خميصة ».

وفي ق: قميصه كانت (١).

(٤) ق: فمالك. (٥) ب، ق: حظك.

(٦) ق: قلت لي. (٧) ق: له.

(٨) ق: علم.

خصمه أخضبه^(١): رجل استأجر أجيراً فظلمه [٢١٤] ولم يوفه أجره، ورجل حلف بى ثم غدر، ورجل باع حراً وأكل ثمنه. ومن كفل ثلاثة أيتام كان كالذى قام ليله وصام نهاره وعدا وراح شاهراً سيفه فى سبيل الله وكنت أنا وهو فى الجنة كهاتين- وأشار إلى السبابة والوسط^(٢)- وقد روى عن على^{عليه السلام} - عن النبى^ﷺ - أنه قال: «إن الرجل المسلم ليدرك بالحلم درجة الصائم القائم، وإنه ليكتب جباراً^(٣) وما يهلك إلا أهل بيته». - وروى ابن عباس عن على^{عليه السلام} - أنه قال أوصانى رسول الله^ﷺ - حين زوجنى فاطمة رضى عنها خصوصاً دون غيرى. فكان مما أوصانى به أن قال: «يا على! لا تغضب! وإذا غضبت فاقعد واذكر قدرة الله تعالى على العباد وحلمه عنهم. وإذا قيل^(٤) لك: اتقى الله فاترك غضبك عنك. وارجع بحلمك». - وقد روى ابن عباس عنه^{عليه السلام} أنه قال: «إن لجهنم^(٥) باباً لا يدخله إلا من شفى غيظه بمعصية الله». - وروى أن إبليس اللعين^(٦) ظهر لموسى^{عليه السلام} - فقال له: يا موسى! إنك الليلة تناجى ربك، ولى إليك حاجة فاقضها وأنا^(٧) أعلمك خصالاً ثلاثاً فيهن الدنيا والآخرة. قال له موسى: ما هذه الخصال؟ قال: «إياك والحدة فإنى ألعب بالرجل الحديد كما تلعب الصبيان بالكرة. (+ يا موسى! إياك والنساء فإنى لم أنصب قط فخاً أثبت فى نفسى من فخ أنصبه بامرأة+». يا موسى! إياك والشع فإنى أفسد على الشحيح الدنيا والآخرة». - وروى عن رسول الله^ﷺ - أنه قال: «من كظم غيظاً وهو يقدر [٢١٥] على إنفاذ ملاء الله إيماناً^(٨) وأمناً؛ ومن وضع ثوب^(٩) جمال تواضعاً لله وهو يقدر عليه كساه الله تعالى حلة الكرامة». - وحكى أن ذا القرنين^(١٠) لقي ملكاً من الملائكة فقال له: علمنى

(١) خصمه (من باب ضرب) خصماً وخصماً وخصومة: غلبه فى الخصام.

(٢) ورد بعض هذا الحديث فى ابن عساكر فى تاريخ دمشق من ابن عباس بإسناد ضعيف (راجع «السراج المنير شرح الجامع الصغير» ج ٢ ص ١٦٦ - ١٦٧).

(٣) غير واضحة فى كلا المخطوطين.

(٤) ب: قال.

(٥) ق: لجهنم باب.

(٦) ظهر: ناقصة فى ق.

(٧) ب: وإبنى. (+..+) ناقص فى ق.

(٨) ق: أمنأ وإيماناً. (٩) ق: حلة.

(١٠) ق: ذا القرنين عليه السلام.

عملاً أزداد به إيماناً و يقيناً؛ فقال: « لا تغضب، فإن الشيطان أقدر ما يكون على ابن آدم إذا غضب. وإذا غضبت^(١) فرد الغضب بالكظم وسكنه بالتؤدة؛ وإياك والعجلة فإنك إذا عجلت أخطأك حظك؛ وكن سهلاً ليناً للقريب والبعيد؛ ولا تكن جباراً عنيداً. وقد روى^(٢) أبو هريرة عن النبي - ﷺ - أنه قال: «الويل لمن يغضب وينسى غضب الله^(٣) تعالى؛ عباد الله! إياكم والغضب والظلم^(٤)» فإن عقوبتهما شديدة. ومن غضب في غير ذات الله جاء يوم القيامة مغلولاً يده^(٥) إلى عنقه». - وروى أبو هريرة أيضاً أن رجلاً جاء إلى رسول الله - ﷺ - وقال: يا رسول الله^(٦) دلني على عمل يدخلني^(٧) الجنة! قال: « لا تغضب، ولك الجنة » قال: زدني! قال: «استغفر الله تعالى دبر صلاة العصر سبعين مرة يغفر الله لك ذنب سبعين سنة». قال^(٨): ليس لي ذنوب سبعين سنة. قال: «فلأملك». قال: ولا لأمي. قال: «فلأبيك» قال: ولا لأبي. قال: «فلأخوانك»^(٩). - وقد روى عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ! - قسم قسمًا فقال رجل من الأنصار: هذه قسمة ما أريد بها وجه الله. قال ابن مسعود: يا عدو الله! لأخبرن^(١٠) رسول الله - ﷺ - قال: «فأخبرته، فاحمر وجهه وقال^(١١): «رحمة الله على موسى [٢١٦]! قد أودى بأكثر من هذا فصير».

وهذا القدر الذي روى من الآثار^(١٢) والأخبار وسير الخلفاء وأئمة الأعصار - كافٍ

(٢) ب: فقد.

(١) وإذا غضبت: ناقص في ق.

(٣) ق: غضب الرب تبارك وتعالى.

(٤) ب: والغضب فإن عقوبته شديدة.

(٥) ب: يده.

(٦) يا رسول الله: ناقصة في ق.

(٧) ق: أدخل به الجنة فقال لا تغضب. قال: زدني يا رسول الله. قال لا تسأل الناس شيئاً ولك الجنة. قال: زدني يا رسول الله قال استغفر الله دبر صلاة.

(٨) ق: قال برب ذنوب سبعين سنة فلا تك (١) قال ولا أُمي قال فلا يبك قال ولا لأبي قال فلا خوانك - وفيه تحريف شديد.

(٩) ب: فلا خواني

(١٠) ق: لأخبرن النبي عليه السلام.

(١١) أي النبي.

(١٢) ق: من الأخبار والآثار.

للمتعظ به وللمصغى إليه في تهذيب (+ الأخلاق ومعرفه +) وطائف الخلافة. فالعامل به مستغن عن المزيد.

والله وليّ التوفيق^(١).

تم الكتاب، والحمد لله ربّ العالمين؛ وصلى الله على سيّد الأولين والآخرين، وعلى آله الطيبين الطاهرين.

وقع الفراغ منه يوم السبت لسبعة عشر يوماً خلت من شهر ربيع الآخر سنة خمس وستين وستماية.

• نهاية مخطوط ق:

«نجز بحمد الله تعالى وقوته كتاب المستظهرى فى فضائح الباطنية على يد الفقير المذنب الراجى عفو ربه أبو الحسن على بن سعيد بن مسعود التملى، اللهم اغفر له ولوالديه ولعشيرته ولجميع المسلمين، يوم الجمعة الأول من ربيع الثانى عام واحد وثمانين وتسعمائة، بمدينة فاس، أدام الله خيرها وعمرها بالإسلام، وصلى الله على نبينا وشفيعنا غداً محمد ﷺ وشرف وكرم وعزّ وعظم».

(+...+) بياض فى ق.

(١) ق: والله تعالى المد بالتوفيق (... ثم بياض بمقدار ثلاث كلمات) الزائد الشريف النبوى الأسمى المستظهرى... ضياً... العناية إلى تصفح هذا الباب وتأمله بالمراجعة وطول المطالعة فيها، فى الخصال المودعة فى هذا الباب يتم الورع الذى هو شرط الخلافة وبها تحصل النجاة فى الدار الآخرة.. والله يعفو، مسدد الرأى الكريم لما يؤلفه من مرضاته وبيوته الفردوس الأعلى من جناته بفضله وسعة جوده.

فهرس الأعلام

- أ -

آدم: ٤٣، ٤٥، ٥٨، ١٥٤

إبراهيم (النبي): ٤٣، ٥٧

إبراهيم بن عبد الله الخراساني: ٢١٨.

إبراهيم بن محمد بن علي بن العباسي: ٧٢

إبليس: ٥٨، ٢٢٣

أبو بردة الأسلمي: ٢١٠

أبو بكر الصديق ٢٣، ٥٨، ٦٠، ٧١، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٠،

١٧٤، ١٧٦، ١٧٧، ٢٠٣، ٢٠٧

أبو بكرة (عبد الرحمن): ٢١٩

أبو جعفر المنصور: ٧٢، ٢٢٠

أبو حازم: ٢٠٦، ٢١٥ - ٢١٨

أبو حنيفة: ٤٦، ٩٧، ١٤٠، ١٥٦

أبو ذر الغفاري: ٢٢٢

أبو عبيدة بن الجراح: ٢٠٢

أبو قلابة الجرهمي: ٢١٦

أبو موسى الأشعري: ٢١٢

أبو هريرة: ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٠٨، ٢١٠، ٢٢٠، ٢٢٤

أبو يزيد البسطامي: ١٠٩
 أذربيجان: ١٤
 أرسططاليس: ٣٥
 أسامة بن زيد: ١٦٠
 إسحق (النبي): ٤٣، ٥٧
 إسماعيل (النبي): ٤٣
 الإسماعيلية (فرقة): ١١
 أفشين: ١٤، ١٥
 أفلاطون: ٣٥
 إقليدس: ١٢٢
 الإمامية (فرقة): ١٠٦، ١٠٧، ١٢٢، ١٣٢، ١٣٣
 أنس بن مالك: ٢٠٢، ٢١٠
 - ب -
 بابك الخرمي: ١٤، ١٥، ١٧
 البابكية (فرقة): ١١، ١٥
 بدر (موقعة): ١٣٤، ٢١٠
 البراهمة: ١١٥
 البسطامي: ١٠٩
 البصرة: ١٠٨
 بغداد: ١٠٩، ١٨٩
 البكرية (فرقة تنصر أبا بكر الصديق): ١٣٧، ١٣٩، ١٧٤

بنو أمية: ٢٣، ٢٠٦

بنو تميم: ٢٣

بنو العباس: ٢٣، ٧٥

بنو عدى: ٢٣

بنو هاشم: ٢٠٦

- ت -

الترك: ١٨٢

التعليمية: ١١، ١٧

التوراة: ٢١٢.

- ث -

الثنوية: ٤، ٩، ١٨، ٣٦، ٤٠، ٤٦، ٤٧

- ج -

جيريل: ٢١٠، ٢١١

جعفر بن محمد (الصادق): ٤٤

جيلان: ١٠٨

- ح -

الحاكم بأمر الله: ١٢٣

حذيفة بن اليمان: ٢١١

الحسن (البصري): ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٤، ٢٢٠

الحسن بن علي بن أبي طالب: ٤٤

الحسين بن علي بن أبي طالب: ٤٤

الحكما: ٤ ، ٣٥

الحلاج: ١٠٩

حلوان: ١٨٩

الحلولية (فرقة): ١٠٩

حمدان قرمط: ١٢ ، ١٣ ، ١٤

- خ -

الخدري (أبو سعيد): ٢٠٤ ، ٢٠٩

الخرمية، الخرمدنية: ١١

الخصر: ٢١٠

- د -

داود (النبي): ٢١١.

- ذ -

ذو القرنين: ٢٢٣

ذو النورين (= عثمان بن عفان: ٢١٣

- ر -

الراوندية: ٧١ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٧٤

الروافض (فرقة): ١٩ ، ٣٠ ، ٣٦ ، ٤٦ ، ١١٠

الروم: ٩٢

- ز -

زياد بن أبيه: ٢٠٩

زيد بن ثابت: ٢٠٥

- س -

- سام: ٤٣
السبعية (فرقة): ١١
السفاح (أبو عبد الله): ٧٢
سفيان الثوري: ٢٠٩
السفياني: ٧١
سلمان الفارسي: ٢٠٣
سليمان (النبي): ٥٨
سليمان بن عبد الملك: ٢١٥، ٢١٧ - ٢١٩
السوفسطائية: ٨٥، ٩٠، ٩١، ١١٣، ١١٤، ١٢٨

- ش -

- الشافعي: ٤٦، ٩٧، ١٤٠، ١٨٩، ١٩٠
الشباسية: ٣٤، ١٠٨، ١٠٩
شروين: ١٤
شقيق البلخي: ٢١٣
شقيق البلخي: ٢١٣
شمعون (بطرس): ٤٤
الشيعة: ٣٦، ٤٦

- ص -

- صالح بن بشير: ٢١٩
الصدّيق (= أبو بكر): ٢١٣

صفين: ١٣٤

الصّين: ١٣٤، ١٧٨

- ع -

عائشة (زوج الرسول): ٢٠٥

العباس (عم الرسول): ٧١، ١٣٧، ١٣٩، ١٧٥

عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة: ٢٠٧

عبد الرحمن بن كيسان: ١٧٠

عبد العزيز بن سليمان: ٢١٧

عبد الله بن العباس: ٧١، ٢٠٤، ٢٠٥

عبد الله بن حذافة: ٢٠٧

عبد الله بن عمرو بن العاص: ٢١١

عبد الله بن عمر: ٢٠٢، ١٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٠

عبد الله بن مسعود: ٢٠٤، ٢٢٤

عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز: ٢٠٣

عبد الملك بن مروان: ٧١، ٢١٨

عثمان بن عفان: ٦٠، ٢١٣

العراق: ١٨٩

على بن أبي طالب: ٥٦، ٥٨، ٦٠، ٦٢، ١١٠، ١١٨، ١٣٢-١٣٧، ١٤٦، ١٤٧،

١٧٤، ١٧٨، ١٨٣، ١٨٤، ٢١٣، ٢٢١، ٢٢٣

على بن الحسين (زين العابدين): ٤٤، ٢٢١

على بن عبد الله: ٧١

على بن كحلا: ١٠٨

عمر بن الحكم: ٢٠٧

عمر بن الخطاب: ٢٣، ٥٨، ٦٠، ٧١، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٠، ١٧٧، ٨٩، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٢، ٢٢١

عمر بن عبد العزيز: ٧١، ٢٠٣، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨

عمرو بن العاص: ١٣٣

عوف بن مالك: ٢٠٦

عيسى (النبي): ٤٤، ٥٨، ١١٠، ١٩٥، ١٩٩، ٢٢٠

- ف -

الفاروق (= عمر): ٢١٣

فاطمة (بنت النبي): ٢٢٣

الفضيل بن عياض: ٢١٣، ٢١٧

الفلاسفة: ٤، ٩، ١٨، ٣٦، ٤٠، ٤٢، ٤٦، ٤٧، ٥١، ١٢٠

- ق -

القاسية (وقعة): ٨٩

قباذ: ١٤

القرامطة، القرمطية: ١١، ١٢، ١٣، ١٤

القرظي (محمد بن كعب): ٢١٤

قريش: ١٤١، ٢٠٨

قيروان: ١٣٤

- ك -

كتاب « الشجرة » (فى النسب): ١٦
كتاب « شفاء العليل » للغزالي: ١٦١
كتاب « فضائح الباطنية وفضائل المستظهيرية »: ٥
الكوفة: ١٢
ابن كيسان (عبد الرحمن= أبو بكر الأصم): ١٧٠

- م -

مالك بن أنس: ٩٧
مالك بن دينار: ٢١٠
المبارك بن فضالة: ٢٢٠
المتصدى للإمامة بمصر: ٧٣، ٧٥، ١٣٢
المجوس: ١٤، ١٨، ٢٣، ٣٤، ٣٧، ٤٠، ١٢٦
محمد بن على: ٢٠٦
محمد بن على بن عبد الله بن العباس: ٧١
محمد بن على بن الحسين: ٤٤
محمد إسماعيل بن جعفر: ١٦
المحمرة (فرقة): ١١، ١٧
مدينة السلام: ٢، ١٠٩، ١٨٩
المزدكية (فرقة): ١٤، ١٨
المستظهر بالله: ٦، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٩، ١٨١، ١٩٤
مصر: ٧٣، ٧٥، ١٨١
معاذ بن جبل: ١٢٨، ٢٠٢

معقل بن يسار: ٢٠٩

معاوية: ٧١، ١٣٣، ١٧٤، ١٨٤، ٢٢٠

المعتزلة: ١٠٤، ١٢٠

المعتصم بالله: ١٤، ١٥

المغرب: ١٧٨

المقتدى (الخليفة العباسي): ١٨٦

مكة: ١٢٧، ١٤٠

موسى (النبي): ٤٣، ٥٧، ١٣٦، ١٣٨، ٢١٢، ٢٢٣، ٢٢٥

- ن -

النصارى: ٢٣، ٣٧، ١١٠، ١٢٣، ١٥٨، ١٥٩

النظام: ١٤٨

نمرود: ٥٧

نوح: ١٤٠

نيسابورى: ١٢٧

- ه -

هارون (أخو موسى): ٤٣، ١٣٦، ١٣٨

هارون الرشيد: ٢١٣، ٢١٤، ٢١٧، ٢١٨

هامان: ٢١٤

أبو هريرة: ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٠٨، ٢١٠، ٢٢٠، ٢٢٤

هشام بن عبد الملك: ٧١، ٢٠٦

- و -

الوليد بن عبد الملك: ٧١

- ى -

يا جوج ومأجوج: ٥٨

يحيى بن زكريا: ٢٢٠

يزدجرد بن شهريار: ٢١٢

يزيد بن معاوية: ٧١

اليهود: ٢٣، ٣٧، ١٣٦، ١٣٨، ١٥٨، ١٥٩

يوسف النجار: ٥٨

يوشع بن نون: ٤٣

فهرس المحتويات

5	تصدير عام
19	مقدمة
	الباب الأول:
24	فى الإعراب عن المنهج الذى استنهجته فى هذا الكتاب
	الباب الثانى:
	فى بيان ألقابهم والكشف عن السبب الداعى لهم على نصب هذه
27	الدعوة
	١- الفصل الأول: فى ألقابهم التى تداولتها الألسنة على اختلاف
27	الأعصار والأزمنة
	٢- الفصل الثانى: فى بيان السبب الباعث لهم على نصب هذه الدعوة
33	وإفاضة هذه البدعة
	الباب الثالث:
35	فى درجات حيلهم وسبب الاغترار بها مع ظهور فسادها
35	١- الفصل الأول: فى درجات حيلهم
	٢- الفصل الثانى: فى بيان السبب فى رواج حيلتهم وانتشار دعوتهم
45	مع ركافة حجتهم وفساد طريقتهم

الباب الرابع:

- 49 فى نقل مذهبهم جملة وتفصيلاً
- 50 ١- الطرف الأول: فى معتقدهم فى الإلهيات
- 52 ٢- الطرف الثانى: فى بيان معتقدهم فى النبوات
- 53 ٣- الطرف الثالث: بيان معتقدهم فى الإمامة
- 55 ٤- الطرف الرابع: بيان مذهبهم فى القيامة والمعاد
- 56 ٥- الطرف الخامس: فى اعتقادهم فى التكليف الشرعية

الباب الخامس:

فى إفساد تأويلاتهم للظواهر الجلية واستدلالاتهم بالأمور

- 63 العددية
- 63 ١- الفصل الأول: فى تأويلاتهم للظواهر
- 72 ٢- الفصل الثانى: فى استدلالهم بالأعداد والحروف

الباب السادس:

فى الكشف عن تلبساتهم التى زوقوها بزعمهم فى معرض

البرهان على إبطال النظر العقلى وإثبات وجوب التعليم من الإمام

- 77 المعصوم
- 82 ١- المنهج الأول وهو الجملى
- 91 ٢- المنهج الثانى وهو التفصيل

الباب السابع:

- 125 فى إبطال تمسكهم بالنص فى إثبات الإمامة والعصمة
- 125 ١- الفصل الأول: فى تمسكهم بالنص على الإمامة
- ٢- الفصل الثانى: فى إبطال قولهم إن الإمام لابد أن يكون معصوماً
- 133 من الخطأ والزلل والصغائر والكبائر

الباب الثامن:

- 137 فى الكشف عن فتوى الشرع فى حقهم من التكفير وسفك الدم
- 137 ١- الفصل الأول: فى تكفيرهم أو تضليلهم أو تخطئتهم
- 137 المرتبة الأولى: المقالات التى توجب التخطئة والتضليل والتبديع
- 141 المرتبة الثانية: المقالات الموجبة للتكفير
- 145 ٢- الفصل الثانى: فى أحكام من قضى بكفره منهم
- 148 ٣- الفصل الثالث: فى قبول توبتهم وردها
- ٤- الفصل الرابع: فى حيلة الخروج عن أيمانهم وعهودهم إذا عقدوها
- 151 على المستجيب

الباب التاسع:

- فى إقامة البراهين الشرعية على أن الإمام القائم بالحق الواجب على
- 156 الخلق «طاعته» فى عصرنا هذا هو الإمام المستظهر بالله
- صفات الإمام:
- 167 الصفة الأولى: النجدة
- 167 الصفة الثانية: الكفاية

171	الصفة الثالثة: الورع
174	الصفة الرابعة: العلم
		الباب العاشر:
177	فى الوظائف الدينية التى بالمواظبة عليها يدوم استحقاق الإمامة:
201	فهرس الأعلام
211	فهرس المحتويات